

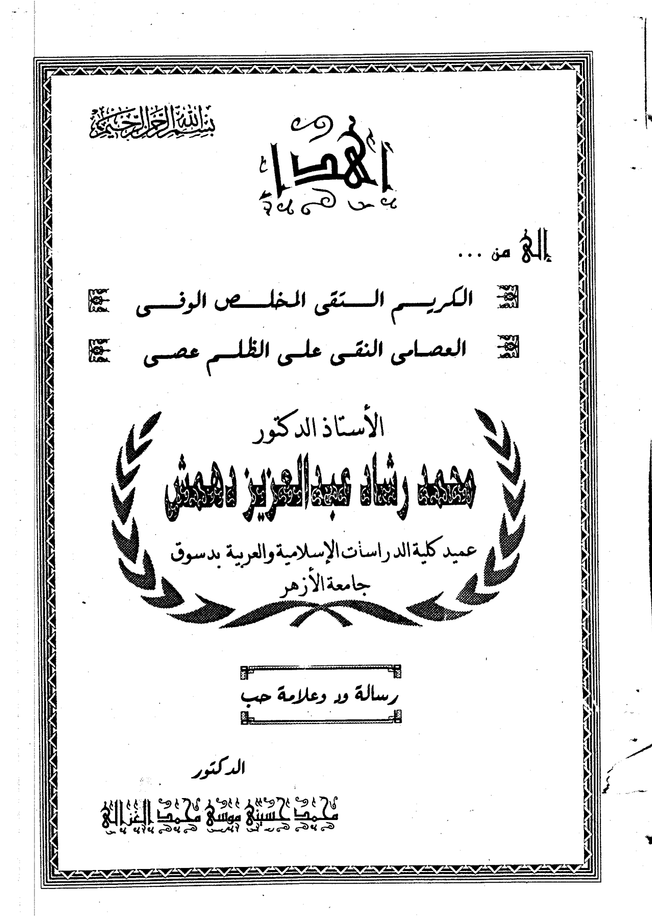
الغزاليان في منطق التصديقات

تأليف الدكتور
محمد حسيني موسى محمد الغزالي

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

آل بسيوني للكمبيوتر - غزالة - الزقازيق - شرقية
☎ : ٣٨٤٠٠٨ / ٠٥٥



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من ...

الكريم التقى المخلص الوفى

العصامى النقى على الظلم عصى

الأستاذ الدكتور

محمد رشاد عبد العزيز دهمش

عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق

جامعة الأزهر

رسالة ود وعلامة حب

الدكتور

محمد حسينى موسى محمد الغزالى



الحمد لله خلق الإنسان ، وميزه بالعقل والتفكير والبيان ، قال تعالى ﴿" الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان "﴾[1] ، وكلفه الطاعة وألزمه الإيمان ، وجعل ثوابه رهين الجنان ، وعقابه مقيدا بالنيران ، ففاز من أتقى الله بالرضوان ، ونظر اليه الرحمن الرحيم .

وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، خالق الأكوان ، منزل القرآن . أرسل سيدنا محمد ﷺ للإنس والجان فناخت عنده أعناق الركبان ، وهتف به بنو الإنس والجان ، وسبحت بحمده تعالى السماوات والأرضون[2] ، فى كل مكان وزمان .

وأشهد أن سيدنا محمدا عبد الله ورسوله ، خاتم رسل الله من بنى الإنسان ، وهو ﷺ خير ولد عدنان ، ومرسل لتعبيد الإنس والجان لله تعالى الرحيم الرحمن ، اللهم صلى وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه مد الدهور والأزمان ، وأتباعه وأهل العرفان ، الذين امتلأت قلوبهم بأنوار الإيمان ، واجعلنا يا رب ممن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد

فإن دراسة العلوم العقلية لها متعة كبيرة متى كانت متعلقة بغاية نبيلة ، ومقصد يسمو على غيره ، والمنطق أحد العلوم العقلية التى تحاول ضبط الفكر

---

(١) سورة الرحمن الآيات ١/٤ .

(٢) قال تعالى ﴿" تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم انه كان حليما غفورا "﴾ سورة الإسراء الآية ٤٤ .

الإنسانى[1] ، حتى يكون قويما ، واستدلاله مستقيما ، بحيث يصل إلى معرفة الله تعالى ، وتوحيده والإيمان بملائكته ورسله واليوم الآخر بطريق مأمون على ناحية العقل بعد جانب النقل .

ذلك أن توحيد الله ، والإيمان برسله ، واليوم الآخر هى أمور متلازمة مع العمل الصالح ، فأهل الإيمان والعلم الصالح هم أهل السعادة من الأولين والآخرين ، والخارجون عن هذا الإيمان مشركون أشقياء[2] ، وربما كان خروجهم عن الإيمان قد أتاهم من ناحية العقل وشطحات الفكر ، بعيدا عن التقيد بأمور الشرع ، وهو ما يعتبر خروجا على المنطق السليم أيضا .

وحيث أن علم المنطق هو الذى يضبط تلك السلوكيات الفكرية والعقلية باعتبار أنه آلة فنية متى روعيت قواعدها على وجه صحيح حققت للعقل نتائج مقبولة ، وللذهن قفزات إيجابية فى جانب تناول الأفكار وعرضها ثم فحصها وبيان فاسدها من صوابها[3] ، فلذلك كان الاهتمام بدراسته ، والاحتفاء بقواعده ونتائجه ومجال تطبيقاته التى لا غنى للدارس المنصف عنها .

ومن المعلوم لدى الدارسين أن العقل نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية[4] ، والفكر ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول

---

(١) يعرف بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى التفكير – راجع حاشية القويسنى على شرح السلم ص٢ .

٢) شيخ الإسلام ابن تيمية – مجموع الفتاوى – المجلد التاسع المنطق ص٣٢ جمع وترتيب عبدالرحمن قاسم ط دار الرحمة .

(٣) الدكتور / محمد حسينى موسى محمد الغزالى – دراسات فى المنطق القديم ص ١٧ ط ٤ .

(٤) شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم وبالهامش تقريرات الشيخ محمد الأنبابى ص٧ – ط الحلبى ١٣٤٧هـ .

تصوريا كان أو تصديقيا[1] ، وعرف الفكر - شيخ الإسلام الباجورى بأنه " حركة النفس فى المعقولات لغة وترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول اصطلاحا[2] ، والتعريفان مأخذهما واحد على الناحية الاصطلاحية .

ومن المعلوم أيضا أن القواعد التى تبحث عن المعلومات التصورية من حيث أنها توصل إلى مجهول تصورى هى القواعد المتعلقة بالحدود والرسوم ، فان الحدود والرسوم توصل إلى المجهولات التصورية بلا واسطة[3] ، وخصها المناطقة بالمعرفات .

أما القواعد المتعلقة بالبحث عن المعلومات التصديقية من حيث أنها توصل لمجهول تصديقى فهى المتعلقة بالأقيسة والاستقراء والتمثيل التى هى أنواع الحجة ، فان القياس والاستقراء والتمثيل كل منها يوصل للمجهول التصديقى[4] .

أما القواعد الباحثة عن المعلومات التصورية المتوقف عليها الوصل للمجهول التصورى ، فهى القواعد المتعلقة بالكليات الخمس التى هى النوع والعرض العام ، والجنس والفصل والخاصة ، باعتبار أن الموصل وهو الحد أو الرسم متوقف على هذه الأمور على أساس أنه يتركب منها[5] ، وهى التى تعتبر أجزاء له .

وتلك القواعد السالفة هى ذاتها التى تمثل موضوعات علم المنطق الذى يعرف بأنه " علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث أنها توصل إلى

---

(١) شيخ الإسلام القويسنى - حاشية القويسنى فى المنطق ص٥ .

(٢) حاشية الباجورى على متن السلم ص٢٠ .

(٣) العلامة أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم فى معانى السلم ص٣ .

(٤) شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص١٨ .

(٥) المصدر السابق ص١٨ .

مجهول تصورى أو تصديقى ، أو يتوقف عليها الوصل إلى ذلك[1] على النحو الذى عنى به علماء المنطق والأصول ، وأصحاب التفكير العقلى الملتزم بهذه الناحية ،

ولما كان علم المنطق كآى علم من العلوم له مبادى ومقاصد ، وموضوعات ومناهج وغايات ، فإن المعنيين به جعلوه فرعين على وجه العموم كلا منهما يستقل بموضوعه ومباديه ومقاصده ، ثم يتلاقيان فيكونان معا علم المنطق كله ، والفرعان هما :-

☆ الأول : التصورات .

☆ الثانى : التصديقات .

وذلك التقسيم راجع باعتبار أن " الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده ، والفكر أما لتحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية فيكون للمنطق طرفان هما فرعاه ، وهما التصورات والتصديقات ، ولكل منهما مباد ومقاصد[2] فالمبادى هى أصوله ، ومقاصده هى الغايات التى يقوم عليها .

قال العلامة الأخضرى[3] :

أدراك مفرد تصورا عُلِمْ ∴ وَدَرْكُ نسبة بتصديق وُسم

وقدم الأول عند الوضع ∴ لأنه مقدم بالطبع

والنظرى ما احتاج للتأمل ∴ وعكسه هو الضرورى الجلى

وما به إلى تصور وصل ∴ يدعى بقول شارح فلتبتهل

---

(١) العلامة ابو العرفان محمد بن على الصبان - حاشية الصبان على شرح السلم للملوى ص٣٣ ط الحلبى .

(٢) العلامة عبدالله بن فضل الخبيصى - شرح الخبيصى على متن تهذيب المنطق ص٣٧ .

(٣) هو شيخ الإسلام عبدالرحمن الأخضرى من سلفية الإسلام فى الجزائر ، وهو من علماء القرن العاشر الهجرى ، وله تصانيف كثيرة فى العديد من الفنون والعلوم ، والآداب ، ومن أشهرها فى المنطق- السلم المنورق التى عنى بشرحها الكثيرون .

وما للتصديق به توصلا .·. بحجة يعرف عند العقلاء(١)

وكنا قد تناولنا فى مؤلفات لنا سبقت(٢) التصورات ، وبينا أن مباديها هى الكليات الخمسة لنفس الغرض الذى سلفت الإشارة اليه ، كما ذكرنا أن مقاصد التصورات هى الوصول إلى المعرف أو القول الشارح ، وكان ذلك فى مؤلفات مستقلة(٣) أوفينا القيام بها على النحو الذى يسره الله تعالى لنا آنئذ .

وها نحن هنا فى هذا الكتاب - الغزاليات فى منطق التصديقات (٤) - نخصه بالحديث عن التصديقات عند المناطقة ، تعريفها وبيان مباديها ومقاصدها ، وما يتعلق بتلك الجوانب على وجه يحقق المنفعة لطالب العلم ، ويعين المتقدم فى دراسته حتى يبلغ درجة الإتقان له ، حتى إذا تعلق بدراسته كانت له المبررات ، وإذا انصرف عنه كانت لديه النزعات .

ومن نافلة القول بأن التصديقات المنطقية لها مبادى هى القضايا وأقسامها والأحكام المتعلقة بها(٥) ولها مقاصد هى القياس والحجة وما يستتبع ذلك الجانب حتى يتمكن الدارس للمنطق من التعرف عليها بشيء من اليقين ، فيصدر حكمه حولها بثقة واقتدار ، بعيدا عن الرجم بالظنون ، أو الاتجاه إلى دوائر الاتهام .

---

(١) الشيخ عبدالرحمن الأخضرى - السلم المنورق ص ٥ .

(٢) من ذلك [١] الوليد المنطق فى علم المنطق حـ١ التصورات ، [٢] الندم فى المنطق القديم - التصورات ، [٣] المنطق بين التنظيم والتقنين ، [٤] دراسات فى المنطق القديم . ، [٥] المنطق الصورى - التصورات ، [٦] منطق التصورات ، وكلها طبعت وبعضها أعيد طبعه مرات عديدة والحمد لله على كل حال ، ولنا أن شاء الله تعالى دراسات فى أحكام القضايا ، وما يتعلق بها .

(٣) راجع ما شئت من المؤلفات التى أشرت اليها فهى كلها مطبوعة ، وبعضها توزعه دور نشر كبرى مع تبرعى بمجهودى ، وتنازلى عن اجرى الدنيوى ، فالأجر من الله تعالى .

(٤) وهى المرة الأولى التى أبحث فيها هذا الجانب المنطقى على تلك الناحية التى سوف يراها القارئ الكريم .

(٥) العلامة الشيخ زكريا الأنصارى - حاشية على ايساغوجى ص٧ .

بيد أننا فى هذا الكتاب سنصرف الهمة إلى مباحث التصديقات وحدها حتى يكون الوصف للكتاب منطبقا على الموضوعات التى يتناولها ، بحيث تتحقق الفائدة ، ويعم النفع[1] على النحو الذى أرجو الله تعالى تحقيقه ، وأسأل الله تعالى الوصول اليه مع أنى سأجعل هذا الكتاب قسمين :-

القسم الأول : مبادى التصديقات

وهو يدور حول :-

(١) القضايا المنطقية

(٢) أقسام تلك القضايا من حيث السور والتركيب والحمل والشرط وغيرها مما هو داخل فى ذلك الجانب .

(٣) أحكام القضايا المنطقية من حيث الإيجاب والسلب ، والاستعمال والإهمال ، وما يستتبع ذلك بحيث يؤدى خدمة علمية لجانب من جوانب المعرفة الإنسانية أيضا سواء فى الشرطيات أو الحمليات ، وبحث السور ، وكل ما يتعلق بمبادى التصديقات .

القسم الثانى : مقاصد التصديقات

وهى :

(١) القياس المنطقى

---

(١) كثير ممن ينصبون أنفسهم على رؤس الناس يضعون عناوين لكتب ثم اذا حاولت البحث فى تلك الكتب وجدتها لا علاقة لها بالعنوان الأصلى ، ولا الفرعى للكتاب ، بل هى نشاذات فيها التناقض واضح ، والتضارب والتشتت وهى دليل على تخلف الوازع الدينى عند أصحابها ، ومظهر من مظاهر عدم تمكن العقيدة الإسلامية الصحيحة من النفوس وان كانوا مهرة فى صناعتها أو الإعلان عنها ، وبئس ما صنعوا .

(٢) الحجة ، ولها مباد تتركب منـها ، ويتوقـف معرفتـها علـى معرفـة تلـك المبـادى ، ومباديها هى مباحث القضايا[١] ' ومأخذها اللغوى أما ان يكـون مـن الحجـة ومعنـاه الطريق الواضحة ، فيقال : أن كان العلم حجة فصار محجة .

وأما ان يكون مأخذها اللغوى من الغلبة ، وتُحدّ فى الشريعة بأنها ما تصح بها الدعوى[٢] .

ويذهب البعض إلى أن التصديقات المنطقية تتكون من مبحثين :

- الأول : مبحث القضايا ، وهو يشمل القضايا وأقسامها ثم أحكامها .
- الثانى : مبحث الاستدلال ، وهو يتضمن القياس والحجة .

والصلة بين القضايا والاستدلال ظاهرة وثيقة لا تحتاج إلى بيـان مـن حيـث أن الثانية تمهد لها الأولى ، والأولى لا تفيد وحدها إذا لم تكن الثانية معها فكل منهما - مبحث القضايا ومبحث الاستدلال - يكمل الأخر[٣] ' مع الأخذ فـى الاعتبـار بأنـه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة ، ولها مادة وصورة وغاية ، فغايتها أنها تفيد معرفة صحيح التصديق من سقيمه ، كما أن القول الشارح يفيـد معرفـة صحيـح التصـور مـن سقيمه[٤] .

وإذا كان القياس المنطقى هو المقدمات التى لابد من توافرها واستيفائها للشروط الضرورية ، فان الحجة هى النتيجة التائمة فى القياس ذاته مثاله قولنا : بدر الدين تقى ، وكل تقى محبوب ، فتكون النتيجة هى بدر الدين محبوب وهى الحجة التـى جاءت نتيجة القياس ، وقولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، فهو القيـاس ،

(١) العلامة السيد الشريف الجرجانى - حاشية على تحرير القواعد المنطقية ص٨٢ - مطبعة الحلبى ١٩٤٨ .

(٢) إمام الحرمين الجوينى - الكافية فى الجدل ص٤٨ - تحقيق الدكتور فوقية حسين محمود .

(٣) الدكتور على سامى النشار - مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص٥٧ ط دار المعارف الرابعة ١٩٧٨م .

(٤) العلامة عبدالرحمن الأخضرى - شرح العلامة الأخضرى على شرحه فى المنطق ص١٠ .

أما قولهم ، العالم حادث ، فهى النتيجة التى تعقب القياس وهى الحجة على ما مر ذكره ، وهو ما عناه العلامة الأخضرى بقوله :

ومـــالتصديق بـــه توصـــلا ∴ بحجـة يعـرف عنـد العقـلا[1]

وسأحاول بإذن الله تعالى عرض الموضوعات المنطقيـة التى أبحثـها مـن خـلال مصادرها الأصلية الموثقة ، ثم أقوم بالتعليق عليها أو مناقشتها حسـب الظـرف الـذى أراه ، والناحية التى أجد المنهج العلمى الدقيق ينصرف اليها .

فإن بلغت الهدف وتحقق النفع فذلك أمر أرجو الله تعالى تحقيقه ، وأن تكـن الأخرى فحسبى أنى بذلت ما تمكنت ، وأسأله تعالى السلامة فى الدنيا والنجاة فـى الآخرة ، انه نعم المولى ونعم النصير .

كما أرجو طلاب العلم أن يصوبوا ما أكون قد وقعت فيه من أخطاء فالعصمة لله تعالى وحده ، ولمن أصطفى من أنبيائه ورسله ، وإنما أنا بشر يخطئ ويصيب ، وقـد اجتهدت وبذلت فيه ما تمكنت ، وكررت المحاولات داعيا الله أن يرزقنى الفهم ، ويمنحنى التوفيق ، ﴿ " وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ " ﴾[2].

وأما أنا فأدعو ﴿ " رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ " ﴾[3].

دكتور
محمد حسينى موسى محمد الغزالى
غزالة الخيس مركز الزقازيق شرقية
جوانب شهر رمضان المعظم ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

---

(١) العلامة الأخضرى – متن السلم المنورق .

(٢) سورة إبراهيم الآية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٦ .

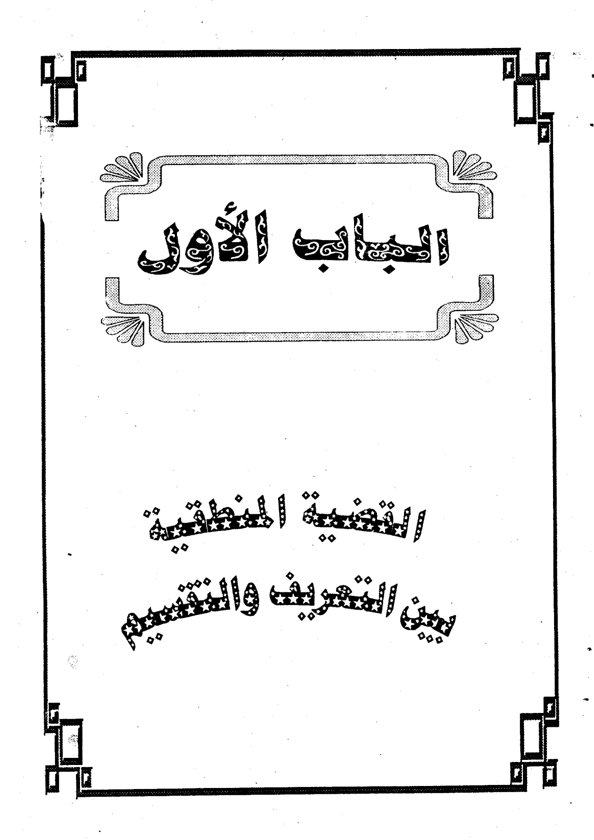
القسم الأول

مبادئ التصديقات

(١) القضايا

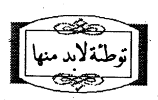
(٢) أقسامها

(٣) أحكامها



الباب الأول

القضية المنطقية
بين التعريف والتقسيم



يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – للتصديقات مبادئ أولية يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون التصديق لغيرها بسببها واذا لم يخطر بالبال ، أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ، لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها ، واذا لم يكن التعريف الذى يحاول أخطارها بالبال ، أو تفهيم ما يدل عليها من الألفاظ محاولا لإفادة علم ما ليس فى الغريزة ، بل منبها على تفهيم ما يريده القائل ، أو يذهب اليه ، وربما كان ذلك بأشياء هى فى أنفسها رأخفى من المراد تعريفه لكنها لعلة ما ، وعبارة ما صارت أعرف[1] ، وهو سبب العناية بمباحث التصديقات .

علاقة العلم الحادث بالتصور والتصديق

ذكر العلماء أن العلم الحادث باعتبار معرفة المعلوم ينقسم إلى تصور ، وتصديق ، وكل من التصور والتصديق ينقسم إلى ضرورى ونظرى ، فتصير الأقسام للعلم الحادث على وجه الإجمال أربعة[2] أقسام من هذه الناحية .

القسم الأول : التصور

وهو ادراك معنى مفرد من غير حكم أصلا بنفى أو إثبات أو غيرهما ، كما نتصور معنى لفظ حازم ، أو بدر الدين ، او هبة الله ، أو نعمة ، أو رحمة الله ،

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية – الرد على المنطقيين حـ١ ص١٣٥/١٣٦ .

(٢) العلامة الشيخ / أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق ص٦ – ط الحلبى – الرقم الكودى ٥٤٣ وتصور وقوعها ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

فإنها جميعا تصورات مفردة خالية من أية صورة من صور الحكم عليها[1] ، سوى أنها مجرد تصورات .

وهذا التصور يتنوع إلى :-

[أ] **التصور الضرورى** : وهو الذى لا يحتاج إلى تأمل فيه ، لأنه جلى ، كإدراك معنى إن لفظ الواحد نصف الاثنين فإن من أدرك لفظ الاثنين ، وأدرك لفظ الواحد العددى جزم تصوره بأن الواحد نصف الاثنين حتما ، وكل ما كان من هذا القبيل فهو داخل فى نفس التصور الضرورى[2] ، وهناك أراء أخرى فى المسألة سوف نتركها لحينها .

[ب] **التصور النظرى** : وهو الذى نحتاج فى التعرف عليه والوصول اليه إلى تأمل فيه ، كإدراك معنى أن الواحد نصف سدس الأثنى عشر[3] ، فإن ذلك يحتاج أولا إلى التعرف على الأرقام ، ثم التعرف على العلاقات القائمة بينها من جمع وضرب وطرح وقسمة حتى يعرف أن الاثنى عشر تنقسم إلى ستة أسداس فيكون كل سدس منها أثنين ثم يقسم الاثنين على الواحد فتكون النتيجة هى أن الواحد نصف سدس الاثنى عشر ،وهو مجرد إدراك من غير حكم ، اعنى تصور كل لفظ منها على سبيل الاستقلال .

ومثل ذلك التصور لا يكون ضروريا أو بدهيا ، وإنما لابد أن يكون نظريا ، من حيث أنه يحتاج إلى بحث ونظر ، ومجهود عقلى وأعمال فكرى لا يتوفر لكل الاناسى[4] ، كما أن نتائجه قائمة على أعمال النظر والفكر ، وهو معنى التصور النظرى[5] لدى القائلين به .

---

(١) راجع كتابنا - الندم فى المنطق القدم حـ ص١٣٩ .

(٢) تقسيم التصور إلى ضرورى ونظرى ، هو من اتفاقات المناطقة ، ولذا فإن كلا منهما يعرف طبقا لقواعد المنطق نفسه .

(٣) إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق ص٧ .

(٤) راجع كتابنا : الندم المنطق فى المنطق القدم حـ١ التصورات ص٤٧ .

(٥) وهذا التقسيم باعتبار مخالف لاعتبار من يذهب إلى أن الحكم فى التصديقات قائم على تصورات أربعة هى :- [١] تصور الموضوع ، [٢] تصور المحمول ، [٣] تصور النسبة بينهما ، [٤] تعلق المحمول بالموضوع ، وتصور وقوعهما .

القسم الثاني :- التصديق :-

وهو ادراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها ، ومعناه إصدار حكم بالإيجاب أو السلب ، فرق ادراك مفهوم المفرد القائم فى التصور ، مثال ذلك قولنا : حازم دمث الخلق ، وبدر الدين تقى ، وهبة الله أمينة ، ونعمة الله هادئة ، ورحمة الله ذكية ، فإنها جميعا فيها أحكام تصديقية ، وبالتالى فهى ليست تصورات ، أما لماذا ؟

✍ فلأن التصور مجرد إدراك المفردات من غير حكم عليها بشيء ، أما التصديق فإنه يدرك تلك المفردات ، ثم يجمع بينها ، ويصدر الحكم فيها على النحو الذى تفرضه قوانين المنطق[1] .

✍ من ثم فإن التصديق هو الآخر يتنوع إلى :-

[أ] التصديق الضرورى – وهو الذى يتم فيه ادراك وقوع النسبة من عدمه مباشرة وبشكل ضرورى بدهى[2] ، فى قولنا الواحد نصف الاثنين ، فإن الرياضى يدرك على سبيل الجزم أن الواحد نصف الاثنين على سبيل الثبوت فى الإيجاب ، كما يدرك عدم وقوعها على سبيل السلب[3] ، فيما لو قلنا أن الواحد ليس نصف الاثنين ، ولذا فقد سمى بالتصديق الضرورى ، لوقوع الحكم فيه بمجرد تصوره ، وهذا الحكم هو التصديق الضرورى نفسه .

---

(١) قوانين المنطق ثابتة على الإطلاق الرياضى وليس على الإطلاق [illegible] أو العرف لاختلاف المفاهيم فى كل منها .

(٢) راجع كتابنا – المنطق بين التنظيم والتقنين ص١٣٥ .

(٣) لأن الحكم لابد فيه من إيقاع النسبة فيكون إيجابا أو عدم إيقاعها فيكون سلبا .

وباعتبار أن الجملة الاسمية تدل على الدوام ، وأنها تفيد ثبوت المحمول للموضوع ، فتحصل أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت بوضعها ، وعلى الدوام بما اقترن بها من قرائن المقام عند علماء البلاغة[1] .

[ب] **التصديق النظرى** : وهو الذى يتم فيه ادراك وقوع النسبة من عدمه لكن بشكل نظرى ، فيه أعمال العقل واستخدام مجهودات متعددة للفكر[2] ، مثاله إذا قلنا أن الأربعة سدس الأربعة والعشرين ، فلابد من معرفة الأرقام العددية أولا ، ثم التعرف على العلاقات القائمة ، وفى النهاية معرفة ما اذا كان المعروض هو الحكم بأن الأربعة سدس الأربعة والعشرين ، أم ليست سدسها ، وذلك يحتاج مجهودات فكرية ، وعمليات عقلية ، ولذا سمى بالتصديق النظرى . وطبقا لما مر ذكره يكون كل من التصور والتصديق أما ضروريا ، أو نظريا ، وهى الأقسام الأربعة التى ذهب اليها أغلب المناطقة .

۞ وذكر العلامة الأخضرى : " أن فى تقسيم العلوم مذاهب :-

۞ **الأول : الضرورى** ، وهو ما يدرك بديهة بلا تأمل ، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين ، والنار محرقة .

۞ **الثانى : النظرى** ، وهو ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة ، وبان العالم حادث .

---

(١) العلامة إبراهيم الباجورى – حاشية على السمرقندية فى علوم البلاغة ص٦ ط الحلبى ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م

(٢) راجع كتابنا – النديم المنطق فى المنطق القديم ص٤٧ .

الثالث : أن بعضها ضرورى ، وبعضها كسبى ، ثم قال وفصل فى المطالع بين التصور فجعله ضروريا ، وبين التصديق فجوز فيه الأمرين[1].

لكن هل يسبق التصور التصديق أم العكس ؟

والجواب : أن فذلك أمرا حسمه المناطقة من ضرورة تقديم التصور فى التأليف والدراسة على التصديق باعتبار أن التصورات مفردات ، وهى مقدمة فى طبائع الناس على التصديقات[2] . كما أن الناس يتعرفون المفردات أولا ، وهى تصورات ثم يرجعون إلى التصديقات ثانيا ، وهى أحكام .

وآية ذلك أننا ندرك المفردات أولا فالطفل الصغير يعرف المفردات التى تلقى اليه واحدة تلو الأخرى ، مثل ألفاظ بابا ، ماما ، تفاحة ، ملعقة ، قلم ، وما كان من تلك المفردات ، ثم أننا أيضا نحاول حين الحديث أو الكتابة ، فإن المفردات هى التى تخرج من أفواهنا ، ونكتبها بأقلامنا ، وليس الحال كذلك مع التصديقات ، وهو ما يعرف باسم التقدم فى الطبع الذى يعقبه التقدم فى الوضع يعنى التأليف والدراسة وغيرها[3].

علاقة التصور بالتصديق عند المناطقة :

[أ] ذهب الإمام الرازى إلى أن التصديق مركب : ويقوم على تصورات أربعة لابد منها ، ونحن نضرب مثالا يقر بها للذهن ، ويعين المبتدئ على الوصول اليها والمثال : حازم ممتاز ، هبة تقية ، بدر الدين فائز ، نعمة الله ذكية ، رحمة الله جميلة .

---

(1) العلامة الشيخ / عبدالرحمن الأخضرى - شرح الأخضرى على السلم ص٢٥ - لواحق ايضاح المبهم فى معانى السلم .

(2) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق القديم ص٧٥ .

(3) راجع كتابنا - الندم فى المنطق القديم جـ١ التصورات ص١٧٣ .

[١] **تصور الموضوع** : وهو لفظ حازم فى المثال الأول ، أو لفظ مبة فى المثال الثانى ، وسمى موضوعا ، لأنه الذى ابتدأت به الجملة ، وما بعده يحمل عليه فيسمى محمولا ، اذن لا بد من تصور الموضوع .

[٢] **تصور المحمول** : وهو لفظ ممتاز ، فى المثال الأول ، أو لفظ تقية فى المثال الثانى ، وسمى محمولا لأنه الوصف الذى يحمل على الموضوع ، فى حالة الإيجاب أو النفى عنه فى حالة السلب .

[٣] **تصور النسبة بين الموضوع والمحمول** : وهى تعلق المحمول بالموضوع ، فإذا لم يتعلق المحمول بالموضوع لا توجد نسبة بينهما ، وهى علاقة لفظ حازم بلفظ ممتاز .

[٤] **تصور وقوع تلك النسبة بين الموضوع والمحمول** ، على سبيل الإيجاب فنقول فى المثال الأول حازم ممتاز . فتكون إيجابا ، أو نقول أنه ليس ممتازا فتكون النسبة سلبا .

وبناء عليه ينتهى الأمر إلى أن القول بأن التصديق مركب من المعلومات الحاصلة فى الذهن الت هى القضية المعقولة والعلم بها فى نفس الوقت من حملة تلك التصورات الأربعة التى سلف ذكرها[1] على سبيل الاستقلال أو الاجتماع .

[ب] <u>ذهب الحكماء إلى أن التصديق بسيط</u> : بمعنى أنه لا يتركب من تلك التصورات الأربعة ، وإنما قائم فى التصور القائم فى وقوع النسبة بين الموضوع والمحمول أو عدم وقوعها فقط . أما تصور الموضوع ، وتصور المحمول ، وتصور النسبة فهى شروط للتصديق ، وليست أجزاء له على كونه بسيطا عند الحكماء[2] ، والتصديق بناء على هذا هو العلم بالمعلوم الذى هو وقوع النسبة أو عدم وقوعها[3] .

۞ <u>والذى أميل اليه</u> : هو أنه لا يوجد خلاف حقيقى بين مذهب الحكماء ، ومذهب الرازى ، لأن المعتبر هو ما يؤدى إلى مفهوم التصديق وليس الموصل إلى ذات

---

(١) وهذا التركيب اعتبارى وليس حقيقى ، لأن ذلك القضايا التى لم يحسم فيها الخلاف فمن نظر فيها على جهة القبول صحت عنده ، ومن نظر فيها على جهة الإنكار لم تقبل .

(٢) راجع مفهوم البساطة والتركيب فى مصطلحات الفلاسفة فهى أقرب لمفاهيم المناطقة .

(٣) العلامة الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص٨٢ ط الحلبى ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

التصديق ، فمن اعتبرها أجزاء للتصديق فقد صرف غايته إلى الوسيلة الموصلة إلى تحصيل التصديق[1] .

ومن اعتبرها شروطا فقد ركز على اعتبار تصور وقوع النسبة بين الموضوع والمحمول ، أو عدم وقوع تلك النسبة ، وهو ذات التصديق وليس الوسيلة الموصلة .

ثم أن التصديق كما يطلق على التصورات الأربعة عند الإمام الرازى ويطلق على المعلوم الذى يتعلق بوقوع النسبة ، أو عدم وقوعها . فإنه يطلق بإطلاق أخر على التصديق بمعنى المصدق به على القضية ، لأن العلم التصديقى لا يتعلق إلا بها ، أما بجميع أجزائها أو ببعضها[2] ، ولكل وجهة مال اليها وغلبت غيرها عنده ، اذن فالخلاف ليس حقيقيا .

مما سلف اتضح انحصار اعلم الحادث فى التصورات والتصديقات ، ومبادئ كل منهما ومقاصده ، وأن مبادى التصورات هو الكليات الخمس ، ومقاصدها هو القول الشارح ، ومبادى التصديقات هى القضايا وأحكامها ، ومقاصدها هو القياس بأقسامه فانحصر فن المنطق فى هذه الأبواب الأربعة وحدها ، وأما بحث الدلالات ، ومباحث الألفاظ فإنما ذكرت فى كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه[3] .

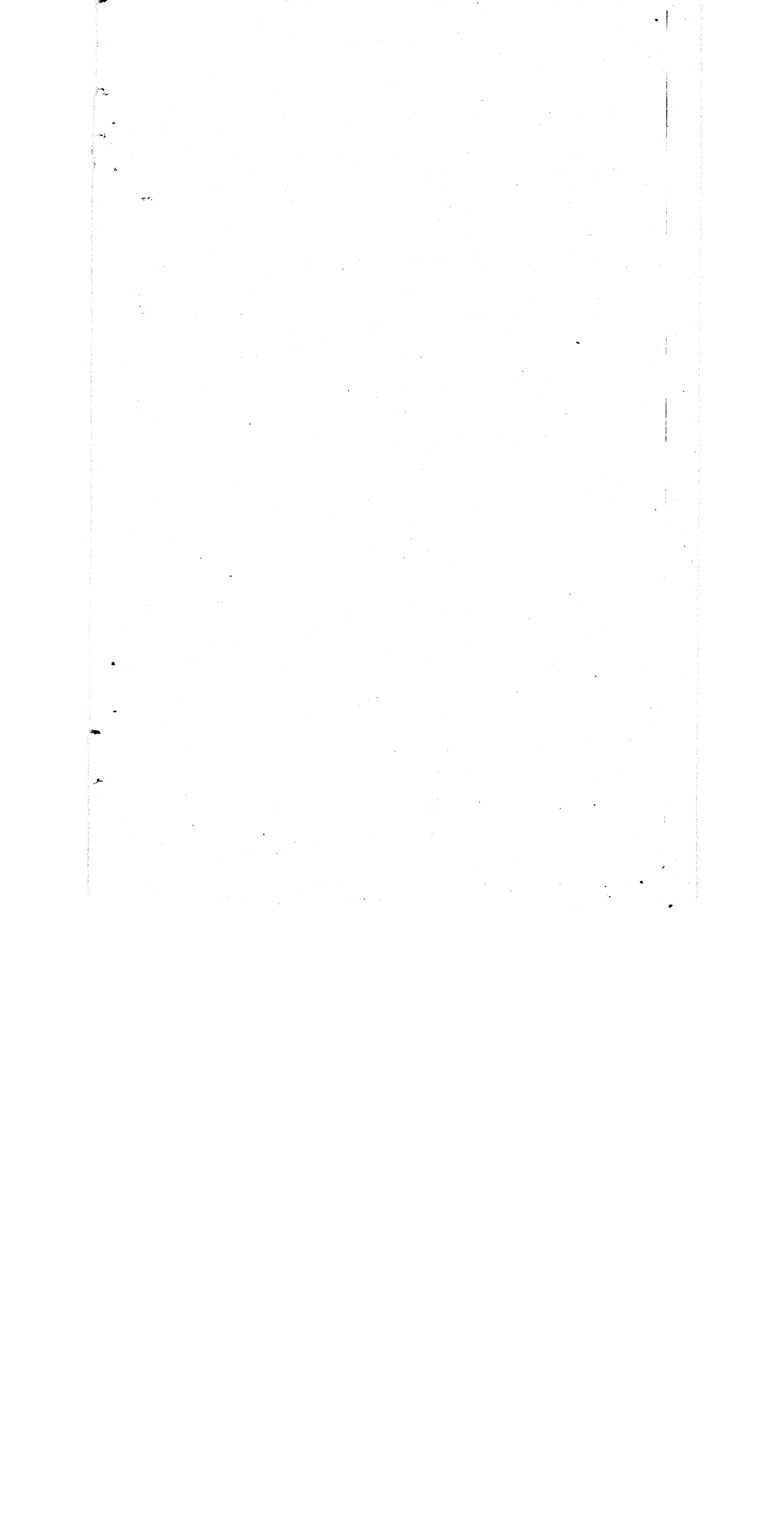
من ثم فأننا سنتناول مبحث القضايا فى الفصل التالى من حيث التعريف بها ، وأراء المناطقة فى المسألة ، والجوانب التى عنى بها أهل الفن نفسه بشأن مبحث القضايا المنطقية ، فما هى القضية المنطقية ذلك ما سوف نلتفت اليه فى الفصل التالى ان شاء الله تعالى ، ونسأل الله جل علاه التوفيق والسداد .

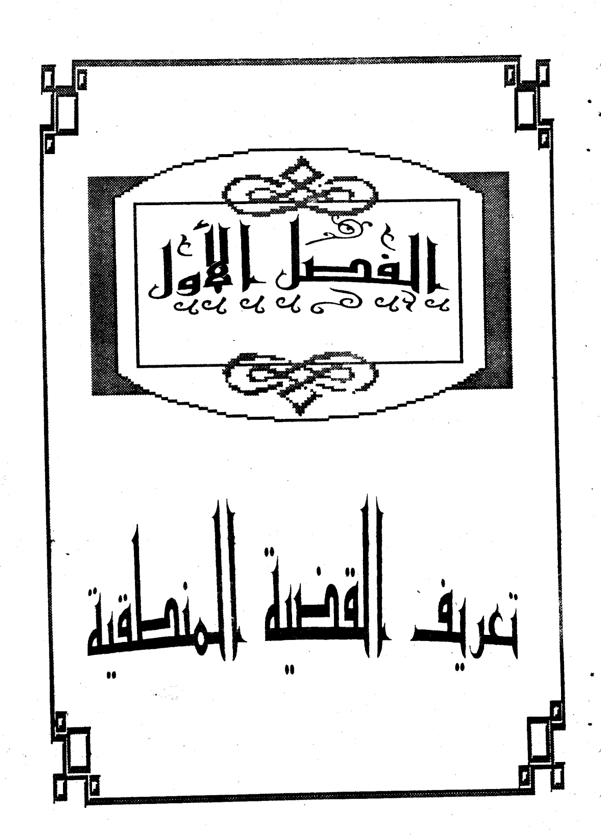
---

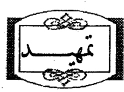
(١) راجع كتابنا - المنطق بين ا لتنظيم والتقنين ص١٢٣ .

(٢) العلامة الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص٨٢ .

(٣) العلامة الشيخ / أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق ص ٦ .




الفصل الأول
تعريف القضية المنطقية



القضية من الألفاظ اللغوية المشتركة التى تحمل أكثر من معنى ، وتأتى على أكثر من ناحية ، وتستخدم فى العديد من العلوم النظرية والتطبيقية ، بل والعلوم السلوكية أيضا ، وفى الدراسات الفقهية ، والأصولية ، كما هى فى الدراسات الحديثية والمنطقية فى نفس الوقت .

ففى الفقه نجد بابا كاملا عنوانه " باب الأقضية والشهادات[١] " وكذلك فى الأصول نجد باب القضايا[٢] ' وفى الدوائر الحديثة فى الجانب الفقهى أيضا كالحال مع موطأ الأمام مالك[٣] ' ولم يقف أمر القضية عند ورودها فى تلك العلوم ، وإنما وردت كلمة القضية فى آداب البحث والمناظرة كأحد مظاهر وجودها فى العلوم العقلية[٤] ' بجانب استعمالات العامة والخاصة لها على نفس المعنى ، وأن اختلفت طرق تصويرها .

ثم أن الفقهاء كانوا إذا اشتغل الواحد منهم بالأحكام الشرعية كناحية تطبيقية على الجانب السلوكى عند الغير ، سواء فى العبادات ، أو المعاملات ، أو الجنايات ، يطلقون عليه لفظ القاضى[٥] ، فإذا اشتغل رئيسا لقضاة ذات الفرع أطلقوا

---

(١) من ذلك حاشية البرملى ، والمنهاج ، الإقناع ، الأشباه والنظائر فى فروع فقه الشافعية .

(٢) من ذلك ما ذكر فى بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، الكافية فى الجدل لإمام الحرمين ، الموافقات للإمام الشاطبى ، فضلا عن الرسالة للإمام الشافعى .

(٣) فقد عن الإمام مالك ، ورتبه على الأبواب الفقهية ، وهو بين فى عنوانه ومباحثه .

(٤) الإمام عبدالرشيد الجوتغورى - الرسالة الرشيدية ص٥٣ .

(٥) كالقاضي الباقلانى ، والآمدى ، والأسفراينى ، وغيرهم ممن اشتغل بهذه الأعمال الفنية التى ترد على الناحية الفقهية .

عليه وصف قاضى القضاة[1] ، مما يدل على أن لفظ القضية من الألفاظ المشتركة التى تستعمل فى العديد من العلوم ، بل ويوصف بها التميزون فى بعض الإمكانيات .

وكان وصف القضية يطلق على المشكلة التى يصعب الوصول فيها إلى حل بشكل سريع ، سواء فى الناحية الفقهية أو العملية ، أو فى النواحى الأخلاقية حتى قيل قضية ولا أبا حسن لها ، ومثل ذلك القول المأثور تردد على ألسنة الكثيرين ، حتى صار يجرى منهم مجرى المثل السائر .

إلا أننا سوف نجعل دراستنا هنا منحصرة فى القضية على مفهوم المناطقة ،لأنها غرض لنا ، ونحن قد خصصنا تلك الدراسة للتصديقات فى المنطق ، فكان من المناسب أن ينحصر حديثنا حول القضية المنطقية حتى لا تتجاوز الأمر فيها إلى غيرها .

ذكرنا أن المناطقة لا يعنون بالألفاظ الا من حيث أنها توصل إلى المعانى باعتبار أن الألفاظ هى أثواب المعانى[2] ' وذكرنا أن التصورات مفردات ، أما المركبات المستعملة فتقع بين أمرين :-

☆ الأول : الطلب :- وهو مالا يحتمل صدقا أو كذبا وان اختلفت صور التعبير عنه ، وهو الذى عرف بالإنشاء ، مثل قولنا نم مبكرا ، وأعمل خيرا ، وهو يتنوع بين الأمر ، والنهى والاستفهام ، والنداء والرجاء ، والتمنى والدعاء[3] .

---

(١) كقاضى القضاه أبى الوليد بن رشد ، والجوينى ، وسائر من اشتغل بها وصار متدرجا فيها حتى بلغ الرئاسة ودانت له المسألة .

(٢) راجع منور الأذهان فى علم البيان ص١٧ .

(٣) راجع كتابنا - الوليد المنطق فى علم المنطق جـ١ ص١٣٥ .

☆ الثاني : الخبر :- وهـو قـول يحتمـل الصـدق والكـذب لذاتـه ، بغـض النظـر عـن قائله ،لأن للمنطق قواعد يزن بها الأفكار ، ولا يلتفت إلى القائلين بها ، إذ لا معنى للقول لو كان فاسدا ، مهما كان شأن من ينسب اليه القول[1] .

وهذا الخبر هو الذى يعرف بأنه القضية على سبيل الاصطلاح ، يقول العلامـة الأخضرى ، أعلم أن ما يحتمل الصدق والكـذب لذاتـه يسـمى فـى الاصطـلاح قضيـة وخبرا ، وإنما قلنا لذاته ليدخل فيه نحو قولنا : السـماء تحتنـا ، والأرض فوقنـا ، فإن هذا بالنظر إلى تركيبه يحتملهما ، وإنما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه[2] .

القضية فى اللغة والاصطلاح :

بناء عليه فإن القضية تعرف بأنها قول مستعمل يصح أن يقال لقائله أن صادق فيه أو كاذب ، كما تعرف بأنها قول يحتمل الصدق والكذب لذاته ، لا لذات القائل به ، لكن ما هو مأخذها اللغوى والاصطلاحى ؟

[أ] تعرف القضية فى اللغة :-

القضية فى اللغة تعرف بأنها حكم من الأحكام[3] ، باعتبار أنها من القضاء وهو الحكم ، أو هى مناط الحكم نفسه[4] ، أو الأخبار به[5] .

قال تعالى ﴿ " وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب لتفسدن فى الأرض مرتـين ولتعلـن علـوا كبيرا " ﴾[6] ، ومنـه قولـه تعـالى ﴿ " وقضـى ربـك ألا تعبـدوا إلا إيـاه

(١) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق القديم ص٩٧ .

(٢) العلامة الشيخ / عبدالرحمن الأخضرى - شرح الأخضرى على السلم ص٣١ .

(٣) العلامة الفيروز أبادى - القاموس المحيط باب الياء فصل القاف

(٤) العلامة الزمخشرى - أساس البلاغة باب القاف ص٤١١

(٥) المعلم بطرس البستانى - قطر المحيط باب القاف ص٢١١ .

وبالوالدين إحسانا "﴾[2] ، ومنه قوله تعالى ﴿ " فاقض ما أنت قاض انما تقضى هذه الحياة الدنيا "﴾[3] .

مما سبق أتضح أن القضية فى اللغة معناها الحكم المخبر به ، أو عنه الصادر من جهة قادرة على التنفيذ لما تصدره ، أو معرفة حقائق ما تخبر عنه أو تلتزم به[4] .

ومن الناحية الصرفية فقد ذهبوا إلى أن قضية هى فعيلة بمعنى مفعولة أى مقضى فيها ، أو هى بمعنى فاعلة يعنى قاضية على الإسناد المجازى ، ووزن قضايا باعتبار الأصل الصرفى فعايل إذ الأصل فيها قضايى بياءين ، فأبدلت الأولى همزة على القياس فى نحو صحائف ورسائل ، ثم فتحت الهمزة للتخفيف والتوصل إلى قلب الثانية ألفا ، ثم قلبت الثانية ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين ، فكأنه أجتمع فيها ثلاث ألفات إذ الهمزة تشبه الألف من جهة المخرج ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال[5] ، ولسنا هنا نلتزم بآراء الصرفيين ، لأن المسألة تتعلق بالمنطق ، ولكنى ذكرتها لك من باب العلم بالشيء .

[ب] تعريف القضية فى الاصطلاح[6] :

---

(١) سورة الإسراء الآية ٤ .

(٢) سورة الإسراء الآية ٢٣ .

(٣) سورة الإسراء الآية ٧٢ .

(٤) هذا التعريف من وجهة نظرى على سبيل اللغة ، ولا أقطع بأنه تعريف نهائى إنما هى وجهة نظر لى حسب مقتبسات اللغة .

(٥) العلامة الصبان - حاشية الصبان على شرح السلم للملوى ص٨٨ ط الحلبى .

(٦) راجع كتابنا - حصاد الاقتصاد فى الاعتقاد جـ٣ الأفعال الإلهية ص١٣٨ ، فقد عرضت لك معانى الاصطلاح مع ترجيح الذى غلب عندى .

☆ **تعرف القضية فى اصطلاح المناطقة بأنها** " مركب احتمل الصدق والكذب لذاته ، فاحتمال الصدق والكذب يخرج الإنشاء ، وقيد لذاته ، يدخل فيه ما يقطع بصدقه ، كخبر الله ورسوله ، وما يقطع بكذبه ، ككون الواحد نصف الثمانية ، لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبر والواقع ، فالقطع بأحد الأمرين من جهة المخبر أو المخبر به[1] ' لا من جهة المركب نفسه .

وهذا المركب الذى يحتمل الصدق والكذب هو القضية عند المناطقة ، وهو الخبر عند علماء البلاغة الذى يطلق على ما يقابل الإنشاء ، وبالتالى فإن الإنشاء ليس قضية ، حتى وان كان مركبا تاما ، أو ناقصا ، لأن الشرط الذى يعنى به المناطقة هو احتمال ذات المركب الخبرى للصدق أو الكذب ، دون اعتبار لشيء أخر سواه ، فإذا كان مفردا ، أو مركبا غير خبرى ، أو غير قابل للصدق أو الكذب لذاته ، فإنه لا يعتبر قضية أبدا .

☆ **كما تعرف القضية بانها** : ما يتضمن الحكم ، وسميت به لأنها تشتمل عليه ، باعتبار أنه جزء منها ، مع ملاحظة أن الحكم الذى هو معنى القضاء غير الحكم الذى اشتملت عليه القضية ، لأن الأول بمعنى الإلزام ، أما الثانى ، فبمعنى النسبة[2] ' التى هى مدار البحث عند المناطقة .

☆ **وذهب القطب الرازى ٧٦٦هـ فى تعريفها** : إلى أن القضية هى ،قول يصح أن يقال لقائله ، أنه صادق فيه ، أو كاذب ، وهى حميلة أن انحلت بطرفيها إلى مفردين ، كقولك ، زيد عالم ، زيد ليس بعالم ، وشرطيه أن لم تنحل[3] ' وفى هذا التعريف

---

(١) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم من معانى السلم ص٩/١٠ .

(٢) العلامة الصبان - حاشية على شرح السلم للملوى ص٨٨ .

(٣) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص٨٢ .

تركيز على ما يصدر من حكم على القائل لا على القول والمعتبر فى القضية عند المناطقة هو القول الصادر نفسه لا القائل به .

☆ **وذهب العلامة القزوينى ٤٩٣هـ إلى تقديم تعريف لها** ، ونحن نذكره وشرحه مع اخراج محترزاته ، فقال : القضية قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب[١] ، ثم شرح التعريف الذى ذكره فقال :

القول : هو اللفظ المركب فى القضية الملفوظة[٢] ، والمفهوم العقلى المركب فى القضية المعقولة ، وهو جنس فى التعريف ، يشمل الأقوال التامة ، كما يشمل الأقوال الناقصة ، وفى نفس الوقت فإنه يشمل الأقوال المهملة والأخرى المستعملة[٣] ، وهو معنى كونه جنسا فى التعريف يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه ، أو كاذب ، ومفهوم الجنس معناه ما يعم كل الأفراد المشتركة فيه ، وهو استعمال خاص عند المناطقة .

☆ **وأرى أن العلامة الرازى ٧٦٦هـ قد تابع الخطيب القزوينى ٤٩٣هـ فى ذات التعريف** الذى يركز على الحكم المنسوب إلى القائل وليس إلى القول نفسه ، فكأن القضية عنده هى القول الذى إذا خرج من فم قائله أو كتابته ، صح الحكم عليه بالصدق والكذب ،

---

(١) شيخ الإسلام نجم الدين عمر بن على القزوينى المعروف بالكاتبى - شرح الرسالة الشمسية ص٨٢ ط الحلبى .

(٢) إطلاق لفظ القضية فى المنطق على المعقولة ، وهى المفهوم العقلى المركب من المحكوم عليه ، وبه ، والحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها كما يطلق على القضية الملفوظة . وهى الألفاظ ذاتها التى تحمل المفهوم العقلى ، وتسمى قضية تسمية للدال باسم المدلول .

(٣) المهملة هى التى لا تؤدى معنى مثال قولنا : مازح يقت مقلوب حازم تقي ، فإنها متى قلبت لا تؤدى معنى ، ولذا سميت مهملة ، أما المستعملة فهى التى تؤدى معنى يحسن السكوت عليه ، كقولنا حازم صالح بدر الدين ممتاز ، هبة الله ذكية ، نعمة الله تقية ، رحمة الله أبية .

وهو اتجاه جيد فى تعريف القضية ، وفيه إلماحه ذكية إلى استبعاد الأقوال التى تصدر عن قائليها ، دون أن تقدم ما يصلح للحكم له أو عليه .

وقد خالف جمع من الناطقة هذا الاتجاه فى التعريف للقضية من اعتبارها ما يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب ، وذهبوا إلى أن القضية هى ما يحتمل الصدق والكذب لذاته دون التفات لقائله[1] ، وهذا القيد – لذاته – فى التعريف حتى يشمل ما يقبل الحكم عليه بالصدق كقولنا السماء فوقنا ، فإن الشاهدة تحكم بأن السماء فعلا فوقنا ، ولو عكسنا فى القول ، وقلنا السماء تحتنا ، فإنه لا يمكن الحكم عليها إلا بالكذب ، والمشاهدة أيضا حاكمة .

وبنا عليه فإن كل قضية هى ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، باعتبار تركيبه المنطقى ، وتحكم المشاهدة بصدقه ، أو عدم صدقه ، فهى أن حكم فيها بالصدق عن طريق المشاهدة أو التجربة فهى قضية صادقة ، أما إذا حكم فيها بعدم الصدق عن طريق المشاهدة والتجربة أو المنتج العقلى فهى كاذبة .

☆ **أما العلامة الباجورى ١١٩٨/١٢٧٧هـ فقد تابع رأى الأخضرى** ، ومن معه فى تعريف القضية بأنها ما أحتمل الصدق والكذب لذاته[2] ، ثم قدم التعريف ، وبعده أخرج المحترزات فقال :-

ما : واقعة على اللفظ الشامل لجميع كالألفاظ فهى جنس فى التعريف .

أحتمل الصدق قيد يخرج به مالم يحتمل الصدق كألفاظ المفردة – حازم وهبة والمركبات الإضافية ، قلم حازم ، سيارة بدر الدين ، فإنها لا تحتمل الصدق وحده.

---

(١) العلامة الأخضرى – شرح الأخضرى على السلم ص٣٠ .

(٢) العلامة إبراهيم الباجورى – حواشى شريفة على شرح الأخضرى ص٣٠ .

لذاته : قيد أخر خرج به ما احتمل الصدق لا لذاته بل احتمله للازمه ، كالإنشاءات من الأمر والنهي وغيرها ، مثل قولنا : اسقني ولا تلعب ، فانه وان احتمل الصدق لكن لا لذاته ، بل لما استلزمه من قولك أنا طالب السقيا منك[1] .

ودخل بهذا لقيد – لذاته – ما قطع بصدقه ولا حيلة إلى غيره على وجه اليقين والقطع ، ولا يحتمل شيئا اخر ، فهو صادق لا مجال لكذبه أو تكذيبه ، أو الحكم بكذبه ، بحيث لا مجال فيه للصدق ، لأن الضرورة قاضية بكذبه .

فمثال ما قطع بصدقه هو أخبار الله[2] ' وأخبار رسله[3] ' والأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل[4] ' نحو قولهم : الواحد نصف الاثنين ، فان ضرورة العقل قاضية بأن الواحد نصف الاثنين على سبيل التجريب والتجريد معا[5] .

ومثال ما قطع بكذبه : كأخبار مسيلمة الكذاب فى دعواه النبوة[6] ' نقد دلت دعواه على كذبه قطعا ، كما ان ما زعمه من جريان الخوارق على يديه جاءت على

---

(١) المصدر السابق ص ٣٠ ، وهو اتجاه لدى كثير من متأخرى المناطقة .

(٢) أخبار الله تعالى لا تقع تحت الحكم عليها بالكذب أبدا ، فهى صادقة لذات المخبر بها ، وهو الله تعالى ، ومن ثم فلا تعتبر أخبارا بالمفهوم الذى يقع فيه الكذب أبدا .

(٣) أخبار رسل الله تعالى من أخبار الله تعالى ، فما ثبت من أخبار رسل الله تعالى فهو نفسه من أخبار الله ، لأن الله تعالى هو الذى يرسلهم ويؤيدهم فأخبارهم صادقة قطعا ما دامت صحت نسبتها اليهم

(٤) راجع كتابنا – حبو الوليد فى علم التوحيد ص٣١٢ أثناء الحديث عن الضرورة العقلية .

(٥) راجع كتابنا – فى التيارات الفكرية – ص٤١٣ سترى أن علم الرياضة بدأ بالتجربة الحسية ، ثم أنتهى إلى التجريد العقلى .

(٦) راجع كتابنا – الغزاليات فى السمعيات ص٦١٢ ففيه نبذة عن مسيلمة الكذاب ، ودعواه النبوة الكاذبة ، ومحاولاته تقديم معارضات للقرآن الكريم قد فشلت كلها

عكس ما طلب فنقضت ما ادعاه ، وأزاحت ما زعمه ولـذا فـهو كـاذب[1] ، وقضيتـه كاذبة والحكم المشاهدة والتجربة .

وكذلك الأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو قولنا : الواحد نصف الأربعـة فإن العقل يحكم بكذبـها ، والتجربـة تدحضـها ، فـهو ان أحتمـل الصـدق لذاتـه ، كمفهوم رياضى فرضا فإنمـا يحكـم بصدقـه أو كذبـه لشـيء أخـر[2] ' وكـذا المركـ ـات الناقصة كالإضافية والإنشائية ، فكل منها لا يسمى قضية منطقيـة ، باعتبـار أنـه لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته ، وأنما احتمال الصدق والكذب فيه لأمـر خـارج عـن ذاته ،وهو عدم اشتماله على الحكـم[3] ، ومثلـه يكـون خارجـا عـن تعريـف القضيـة المنطقية .

☆ وذهب شيخ الإسلام العطار إلى أن خبر الله ورسوله ﷺ صادق بالضرورة ، وخـبر غيرهمـا صادق بالإمكان الخاص ، ثم قال : ويخطر ببالى أن المعرف ههنا هى القضايـا المسـتعملة فى الأقيسة ، فلم يدخل خبر الله وخبر رسوله .

لأن كل واحد منهما دليل على حدة ، وهى أدلة نقلية ، أما كـلام المناطقـة ، فداخل فى الأدلة العقلية ، وموادها العقلية وليست النقلية .

ثم أن خبر الله سبحانه وتعـالى وخـبر رسـولهﷺ لا ينبغـى إدراجـهما تحـت موضوع هذا العلم – المنطق – لأنه أما جزء من الفلسفة أو مقدمة لهـا ، فـان ذلـك لا يليق بالأدب مع الخبر النقلى[4] ' المنزل الذى لا يوصف الا بالصدق المطلق وحـده ولا

---

(١) راجع كتابنا – المدخل التام لعلم الكلام ص٥٠٧ .

(٢) العلامة الباجورى – حواش شريفة على شرح الأخضرى ص٣٠

(٣) الدكتور فردوس يسرى – المنطق القديم ص١٥٢ – مطبعة صبرى ١٩٨٥م .

(٤) العلامة شيخ الإسلام – حسن العطار – حاشية العطار على ايساغوجى ص٦٥ ط الحلبى ص١٣٤٧هـ .

يدخل ضمن برامج قيسة العقلية التى هى من وضع البشر ، وإنما يكون حكما عليها ، قاضيا فيها ، موجها لها .

تعريف القضية بالإدخال والإخراج

ذهب شيخ الإسلام القويسنى إلى ما ذهب اليه الأخضرى والباجورى ، بأن القضية هى ما أحتمل الصدق والكذب لذاته ، وتسمى خبرا كما تسمى قضية فهما اسمان على مسمى واحد من باب التكرار الأسمى المراد به التأكيد ، وطبقا لمبدأ الإخراج والإدخال[1] الذى سار عليه المناطقة والمتكلمون وعلماء الأصول فقد عرض الاثنين فى التعريف :-

[أ] الإخراج

- **قال : خرج بقولنا : ما أحتمل الصدق والكذب ، مالا يحتمل الصدق والكذب من الإنشاءات كالأمر والنهى فى قولنا اضرب أكتب ، قم ، فلا تسمى قضية ولا جزاء من القضية ، لأنها لا تحتمل صدقا ، ولا كذبا بجانب أنها تمثل صورة من صور الإنشاء البلاغى واللغوى ، ولا تمثل صورة منطقية .**
- وخرج بقولنا **"لذاته" ما أحتمل الصدق والكذب لا لذاته بل للازمه كقولنا** اسقنى الماء فإنه ليس أمرا من قبيل الإنشاءات ، وأن أحتمل الصدق أو الكذب فان ذلك لا لذاته ، وإنما للازم عنه ، فان قولنا اسقنى الماء لازمه أنا عطشان ، وهذا هو

(١) هذا المصطلح هو الذى نميل اليه ، نراه جديرا بالدراسة .

المدلول المطابقى الذى هو طلب السقى[1] ، فثبت أن صدقه أو كذبه لا لذاته بل للازمة على ما سلف ها عن عن نوع الإخراج .

[ب] الإدخال

● قال :دخل فى قولنا : ما احتمل الصدق لذاته المقطوع بصدقه من الأخبار ، كخبر الله تعالى ، وخبر رسول الله ﷺ ، فإنه قطع إنما بصدقه بالنظر لقائله لا بالنظر لذاته .

● ودخل أيضا المقطوع بكذبه من الأخبار نحو الجزء أعظم من الكل فانه وان قطع بكذبه انما هو لتحقق خلافه بضرورة العقل[2] الصحيح ، والفكر السليم ، فان العقل يشهد أن الجزء أصغر من الكل ، وليس العكس[3] ، فاليد بالنسبة للإنسان أصغر من جسمه وليست أعظم من جسمه ، بل أن رأسه هى الأخرى أصغر من جسمه ، فمن قال أن الجزء أعظم من الكل بان كذبه وفساد قوله .

قال العلامة الأخضرى

ما أحتمل الصدق لذاته جرى ∴ بينهم قضية وخبرا[4]

وبنا عليه : فان القضية هى قول يحتمل الصدق والكذب لذاته ، مثل قولنا : أمطرت السماء ، ونجح الطالب ، التجارة شطارة ، فإنها جميعا أقوال مؤلفة على

---

(١) مبدأ الإدخال والإخراج يعنى به ما ينطوى فى التعريف ويدخل فيه سواء ذكر أم لم يذكر ، وهو معنى الإدخال أما الإخراج ، فهو يعنى به استبعاد كل ما لا يدخل فى التعريف المذكور وإذا دخل فيه أخل بالتعريف ضرورة .

(٢) شيخ الإسلام حسن درويش القويسنى - شرح القويسنى على متن السلم فى المنطق ص٢٢ وبالهامش تقريرات الشيخ عمر الدروى - مطبعة الحلبى .

(٣) المصدر السابق ص٢٢ وراجع بأسفل الصفحة ما ذهب اليه العلامة الشيخ خطاب الدروى ففيه خير كثير .

(٤) العلامة الأخضرى - متن السلم المنورق ص٥ ط الحلبى

ناحية تركيبية تحتمل الصدق ، والكذب معا ، فإذا حكمت الشاهدة أو التجربة أو ضرورة العقل بصدقها كانت صادقة ، واذا أحكمت بعدم صدقها كانت كاذبة ، وهى غرض المنطقى فى التصديقات باعتبار أنها أول مباديها ، فليتأمل طالب العلم أما العجلى واللصوص فلا مكان لهم عندنا .

[جـ] دراسة متكاملة:

صاحب هذه الدراسة شيخنا أمدالله فى عمره وبارك فى أثره[1] ، يقول :-

القضية : هى قول يحتمل الصدق والكذب ، أو قول يصح أن يقال لقائلة ، أنه صادق فيه ، أو كاذب " ثم يشرح الجزء الأول من التعريف فقال :-

القول : المراد به هنا الكلام المركب مطلقا ، أعم من أن يكون ملفوظا كما فى القضية الملفوظة ، أو معقولا كما فى القضية المعقولة التى هى الأصل فى القضية ، والملفوظة هى المعبر عنها باعتبار أن المنطقى إنما يبحث فى المعقولات فقط[2] ، ولفظ القول الوارد فى التعريف شامل المركبات التامة كلها ، انشائية كانت أو خبرية ، كما يشمل المركبات الناقصة أيضا[3] ،

---

(١) هو شيخى فضيلة الأستاذ الدكتور / عوض الله جاد حجازى - رئيس جامعة الأزهر الأسبق - أطال الله فى عمره وبارك فى أثره ، فهو عالم تقى ورع نقى على الباطل عصى .

(٢) الأستاذ الدكتور / عوض جاد حجازى - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٣ - ط٣ دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م .

(٣) راجع كتابنا - النديم فى المنطق القديم جـ١ التصورات - سترى مجهودا كبيرا فى الحديث عن المركبات عند المناطقة وموقفنا منها .

يحتمل الصدق والكذب ، الاحتمال هو التجويز العقلى ، واحتمال الصدق والكذب يخرج المركبات الناقصة والمركبات الإنشائية ، فانها لا تحتمل ذلك ، وإنما هى خارجة عن إطاره ، وهو مفهوم الإخراج الذى سلفت الإشارة اليه .

❁ **لذاته** : يعنى بالنسبة لذات القول لا لشيء أخر ، وهو قيد لإدخال المركبات التامة المقطوع بصدقها ، وهى أخبار الله تعالى فى القرآن الكريم ، وأخبار الرسول ﷺ فى السنة النبوية المطهرة ، فإنها أخبار مقطوعة بصحتها وصدقها بالنظر لقائلها لا إلى ذات مفهوم القول[1] .

ومن ثم : فهى قضايا أخبارية بدهى الحكم بصدقها ، ولا تحتمل غير الصدق ، بل أن مجرد إلحاق الكذب بها استحالة عقلية فى حق الله تعالى ، ولذلك مال بعض المناطقة المتأخرين إلى قصر تعريف القضية بأنها ما يحتمل الصدق فقط .

ويدخل فى ذات القيد الأخبار العلمية التى ثبت صدقها ، وصار مقطوعا به على ناحية التجربة ، أو الضرورة العقلية ، مثل القول بأن الكل أعظم من الجزء ، والواحد نصف الاثنين ، والأربعة تنقسم إلى متساويين ، فان الضرورة العقلية تحكم بصدقه[2] .

كما يدخل فى ذات القيد : إدخال الأخبار المقطوع بكذبها من أمثال دعوى مسيلمة الكذاب النبوة ، ومثل السماء تحتنا ، والأرض فوقنا ، والواحد ربع الاثنين ، فكل ذلك يدخل فى تعريف القضية ، ويخرج عنها المركب الناقص بجميع أنواعه ، التقييدى وغير التقييدى ، والمركب الإنشائى بجميع أنواعه ، فإنها لم تخبر بشيء على سبيل الصدق والكذب ، وإنما أفادت الأمر بشيء ، أو النهى عن شيء ، أو

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٤ .

(٢) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق القديم ص٧٣ .

السؤال أو التعجب من شيء ، وليس شيء من ذلك محتملا للصدق ، أو الكـذب فـى يكون قضية﴾ [1] .

مما سلف أتضح : أن القضية هى قول مركب سواء كان التركيب علـى ناحيـة الجملـة الاسميـة ، كقولنـا : الله موجـود ، والقرآن شـافع ، والشـمس طالعـة ، والامتحان قادم ، أو ما كان من هذا القبيل فى التركيب الاسمى ، أو كان على ناحية الجملة الفعلية ، كقولنا أشرقت الشمس ، وظهرت الفاكهة ، وأقترب العيـد ، وكـل قول يحتمل الصدق والكذب .

" على أن القضية نوع من الجملة التى يتكلم عنها النحويون إلا أن القضية هنا تمتاز عن غيرها من الجمل بأنها تعبر عن خبر محتمل الصدق والكذب ، أما غيرها ، فلا يعبر عن هذا المعنى ، وهى الجمل الإنشائية [2] .

وأشير إلى أن المراد بالصدق فى تعريف القضيـة هـى مطابقـة النسـبة الكلاميـة للواقع الموجود فى عرف المناطقة ، كمـا ان المـراد بـالكذب هـو عـدم مطابقـة النسـبة الكلامية لذات الواقع .

علاقة القضية بالقول والكلام

☆ **يـرى المناطقـة أن القـول هـو** : المفـهوم العقلـى المركـب ، أو هـو اللفـظ المركـب بالاشتراك اللفظى ، **أو هو حقيقة فى الملفوظ ومجاز فى المعقول فقط بخلاف القـول**

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٤ .
(٢) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٥٠ – مطبعة لجنة التأليف ١٩٥١م .

عند النحاة ، فإنه يعم الكلمة والكلام[1] ، والفعل والحرف والاسم أيضا ، قال ابن مالك – رحمه الله – :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ∴ واسم فعل ثم حرف الكلم[2]

☆ **أما القضية المنطقية** : فإنها عكس القول المنطقى ، لأنها تقال على الخبر الملفوظ والمتعقل من غير تلفظ بالاشتراك اللفظى ، أو هى عندهم حقيقة فى المعقول مجاز فى الملفوظ[3] .

إذن العلاقة بين القضية والقول المنطقى فيها نوع من العكس فى المفاهيم ، وإن كانت القضية أعم لانطباقها على الملفوظ والمتعقل والحقيقة .

وخالف ذلك الاتجاه – إطلاق الكلمة على الفعل والاسم والحرف عند النحاة ، واستخدامه لدى المناطقة بهذا المعنى[4] ، وقرر انه لا توجد الكلمة فى لغة العرب إلا اسما لجملة تامة سواء كانت هذه الجملة اسمية أو فعلية ، مستدلا بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، وما صح عنده من كلام العرب ونحاتهم .

فمن الأول : القرآن الكريم :–

ﷻ قوله تعالى ﴿ " وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا والله عزيز حكيم " ﴾[5] .

---

(١) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١١٦ – دار التأليف بالقاهرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م

(٢) العلامة ابن مالك – ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ص٧ طبعة الحلبى .

(٣) تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١١٦ .

(٤) تلك المسألة على قدر كبير من الأهمية ، لأنها تكشف حاجة البحث العلمى إلى ضرورة تحديد المصطلح العلمى ، وبيان الجهة التى يجب أن يأتى عليها .

(٥) سورة التوبة الآية ٤٠ .

ﷻ وقوله تعالى ﴿ " وينذر الذين قالوا أتخذ الله ولدا ما لهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم أن يقولون إلا كذبا " ﴾[1] .

ومن ثم : فان الكلمة التى وردت فى القرآن الكريم جاءت دالة على جملة تامة - اسمية وفعلية - وليست دالة على مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف ، بالنحو الذى يستعمله النحاة والمناطقة معا[2] ، ذلك من وجهة نظر شيخ الإسلام ابن تيميه .

ومن الثانى : الحديث الشريف :-

ﷺ قوله صلى الله عليه وسلم " كلمتان خفيفتان على اللسان حبيبتان إلى الرحمن ، ثقيلتان فى الميزان ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم "[3] .

ﷺ وقوله صلى الله عليه وسلم " أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : إلا كل شيء ما خلا الله باطل "[4] .

ﷺ وقوله صلى الله علية وسلم فى النساء " إنكم أخذتموهم بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله "[5] .

---

(١) سورة الكهف الآيتان ٤، ٥ .

(٢) وهذا الاتجاه التيمى له ظواهر كثيرة فى القرآن الكريم يمكن بحثها تحت موضوع مستقل بعنوان دلالة الكلمة فى النقل المترل بين السلفية والمناطقة " أو بين السلفية والأصوليين .

(٣) ذكر المحققان أن الحديث أخرجه الإمام أحمد والشيخان والترمذى والنسائى وغيرهم من حديث أبى هريرة ﷺ .

(٤) قال المحققان : أخرجه الشيخان - الإمام البخارى والإمام مسلم رضى الله عنهما - عن أبى هريرة - راجع الرد على المنطقيين - حـ١ تحقيق الدكتور محمد عبدالستار نصار ، ، الدكتور عماد خفاجى ص٢٥٧ .

(٥) الحديث أخرجه الإمام مسلم عن جابر بن عبدالله ﷺ بلفظ فاتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله .

وبناء عليه فإن الكلمة جاءت فى الحديث الشريف دالـة علـى جملـة ثابتـة ، وليست دالة على مجرد اسم أو فعل أو حرف ، فضلا عن أن تدل على مفهوم عقلـى غير متفق عليه ، من وجهة نظر شيخ الإسلام ابن تيميه .

ومن الثالث :- كلام العرب

قال الشيخ " ومثل هذا كثير فى كـلام العـرب[1] " ولعلـه قصـد مـا أشـتهر علـى ألسنتهم ، سواء أشتهر به النحاة ، أو المناطقة أو غيرهم فتركـها مفتوحـة حتـى يعطى الفرصة لمن يريد البحث فيها أو تناولها .

ومن الرابع : ما صح عن النحاة

ما ذكره سيبويه[2] : أنهم يحكون بالقول ما كان كلاما ، ولا يحكون به ما كان قولا ، وأما تسميه الاسم وحده كلمة والفعل وحده كلمة والحرف وحـده كلمـة ، مثل هل وبل ، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة ، وليس هذا من لغة العـرب أصلا[3] .

ولا شك أن اتجاه شيخ الإسـلام ابـن تيميـه قـائم فعـلا ولـه ظواهـر مـن ناحيتـه تؤيده ، لكنه يكشف ن ضرورة تحديد المصطلح فى العلوم النظرية أيضا ، وأميل إلى أن الاتفاق بين العلماء ، هو أنـه لا منازعـة فـى الاصطلاحـات التـى يقررهـا المعنيون كل فى ميدان بحثه ، والموضوع الذى يعالجه ، ولو كان هذا الاتفاق قد روعى لم يحدث بينهم اختلاف .

---

(١) شيخ الإسلام / أحمد بن عبدالحليم تقى الدين ابن تيمية - الرد على المنطقيين جـ١ ص٢٥٧ .

(٢) إمام النحاة فى عصره ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر ، وكنيته أبو بشر ، ولقبه سيبويه ، أول من بسـط الكلام فى قسم النحو ، وكتاب سيبويه هو عمدة المراجع ، توفى سيبويه فى ١٨٠م - هامش المحقق .

(٣) الرد على المنطقيين ص٢٥٧/٢٥٨ ، وأنصح بالرجوع اليه ففيه خير كثير ان شاء الله تعالى .

أسئلة تحصيلية وأخرى تحضيرية

◉ نظرا لصعوبة العلوم العقلية على طلاب المواد النظرية ، وكثرة شكاوى الدارسين من صعوبة المنطق رأيت أن ألحق كل فصل بعديد من الأسئلة التى تعين على التحصيل ، أو تهيئ الذهن للاستعداد المستقبلى والتحضير ، سائلا الله الستر والنجاة .

س١ : المنطق أله فنية نميز بها صحيح الفكر من فاسده . أشرح هذه العبارة ؟

س٢ : المنطق يقسم على وجه العموم إلى فرعين ، ولكل منهما مباد ومقاصد . فما هما الفرعان مع تعريف كل منهما وبيان موضوعه ؟

س٣ : للتصديقات مباد ومقاصد . فماهى تلك المبادي والمقاصد ؟

س٤ : العلم الحادث ينقسم إلى تصور وتصديق . فما هم وأقسام كل منهما باعتبار الضرورى والنظرى ؟

س٥ : البعض يرى أن العلم الحادث ينقسم إلى ضرورى وكسبى ، وقسم ثالث فما هو ؟ مع تقديم تعريف ومثال لكل من الثلاثة أيضا ؟

س٦ : هناك خلاف فى اعتبار التصديق مركبا أو بسيطا . أعرض هذا الخلاف ، ثم بين الرأى الذى اليه تغلب الأدلة ؟

س٧ : اذكر نبذة عن العلوم التى تستخدم لفظ القضية كمدلول لغوى ، وليس كمفهوم أصطلاحى .

س٨ : عرف المناطقة القضية عندهم بعدة تعريفات اصطلاحية . أذكر تعريفا منها ثم أشرحه ؟

س٩ : ذكر المناطقة وجود علاقة بين القول والقضية . عرف كلا منهما ، ثم أذكر رأى العلماء فى تلك العلاقة ؟

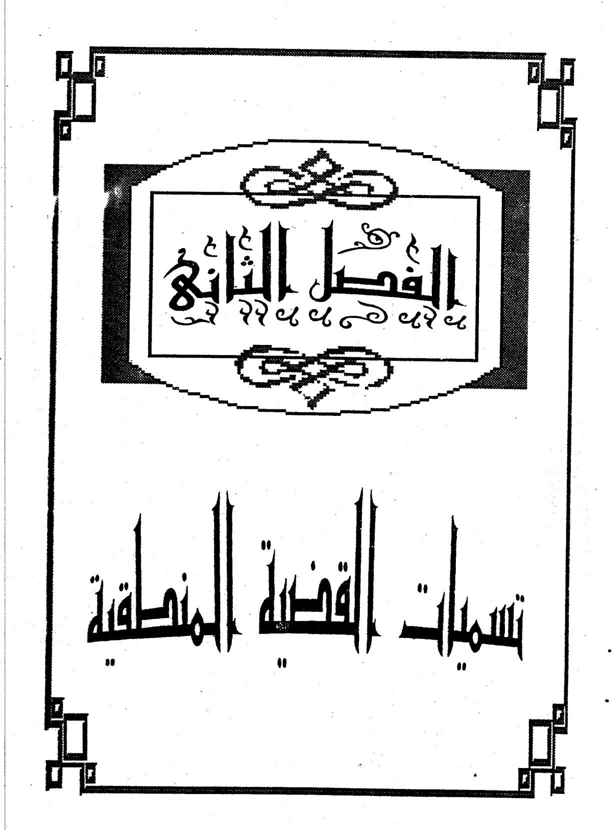
س١٠ : ما هو الإدخال والإخراج عند المناطقة ودورهما فى التعريف الدقيق ؟

س١١ : أخبار الله تعالى ، وأخبار رسله الكرام صلى الله عليهم وسلم أجمعين لا تعتبر من قبيل القضايا المنطقية . أشرح العبارة ؟

س١٢ : لكل من القضية والقول والكلام علاقة . أشرح تلك العلاقة مبينا رأى المناطقة فى المسألة ؟

س١٣ : لشيخ الإسلام ابن تيمية أراء فى إطلاق المناطقة والنحاة لفظ الكلمة على الاسم والفعل والحرف . فما هو ذلك الموقف ، وما رأيك فيما ذهب اليه ؟

س١٤ : ضع لنفسك أسئلة على سبيل التمرين ، ثم حاول الإجابة عليها بنفسك مستعينا بالله تعالى فهو الموفق ،وهو الموفق ونعم النصير .


الفصل الثاني
تسميات القضية المنطقية

القضية المنطقية نالت العديد من جهود المناطقة ، سواء فى التعريف بها ، أو بيان الأجزاء التى تتركب منها ، أو توجد فيها ، وفوق ذلك فان المناطقة قد بذلوا مجهودات كثيرة فى بيان أسمائها[1] ، وفوائدها ، وطرق استعمالاتها ، والغاية من تلك الاستعمالات .

ونحن فى الفصل السابق قد تعرضنا لتعريف القضية المنطقية ، وأراء القوم فى ذلك ، ثم ناقشنا الآراء التى رأينا الحاجة داعية اليها ، ثم انتهينا إلى الرأى الذى رأينا أدلته تغلب غيره ، حسب ما هو وارد بصفحات هذا الكتاب ، غير أننا سنذكر هنا تسميات القضية المنطقية ، والجوانب التى قامت عليها تلك التسميات والمواطن التى توجد فيها والمصادر التى يمكن الرجوع اليها .

وقد سميت القضية المنطقية بعدة أسماء طبقا للحالة التى ترد عليها ، والوضع الذى توجد فيه وهو الاعتبارات المختلفة ، وقد تابعها المناطقة فحصروها فى التسميات الآتية :-

[١] قضـــية:

إذا كانت قولا يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه ، أو كاذب ، أو أنها قول يحتمل والكذب لذاته ، مثاله محمد مهذب ، ونجح حازم ، هبة الله تقية ، تقدمت نعمة الله ، وسميت قضية لان فيها حكما وقع بالإيجاب أو السلب على محمد بأنه مهذب ، فقد حكمنا على محمد بأنه مهذب ، وهو معنى تسمية تلك الجملة الخبرية بأنها قضية .

---

(١) هذه التسميات مبسوطة فى مؤلفات المناطقة - راجع حاشية الباجورى على شرح السلم .

[٢] خبـرا :

إذا كانت قولا يحتمل الصدق والكذب ، وتركب من موضوع ومحمول ، أو جملة تامة ، مثاله ، الإيمان ينجى ، والكفر مهلك ، ويكون هذا الإطلاق من باب التأكيد اللفظى[١] ، وتصير تلك التسمية من باب التوارد اللفظى ، وسميت خبرا لأنها تحمل الصدق والكذب ، وكل قول خبرى غير مقطوع بصدقه أو كذبه ، فانه يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب لذاته .

[٣] مقـدمـة:

إذا كانت القضية جزءا من قياس[٢] ، سواء كان القياس حمليا مثال : العلم نور ، وكل نور محبوب = العلم محبوب ، فالقضية فى كل منها مقدمة صغرى " العلم نور " ، ومقدمة كبرى " كل نور محبوب " ، أو كان قياسا شرطيا ، وهى فى كل الحالات السابقة جزء قياس يعنى مقدمة من مقدماته ، أو نتيجة مرتبة عليها ، وما يجرى فى القياس الحملى يجرى مثله فى الشرطى طبقا لقواعد المناطقة ، وكل مقدمة إذا رتبت مع غيرها على ناحية التركيب المنطقى ، فإنها تؤدى إلى نتيجة ، وتكون التسمية من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه ، أو تسمية الشيء باسم سببه .

[٤] دعـوى:

وذلك إذا افتقرت إلى دليل يحكم به على صدقها أو كذبها[٣] ، كالدعاوى التى تجرى بين المتناظرين من غير تقديم أدلة عليها ، والنتائج العملية التى ترد فى العلوم

(١) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق القديم ص١٧٩ .

(٢) العلامة أبو العرفان الصبان - حاشية الصبان على شرح الملوى ص ١٣٣ .

(٣) راجع كتابنا - التدبير فى المنطق القديم - ص١٣٥ .

التجريبية ، ولم يقم دليل علمى على صدقها ، أو كذبها ، والملاحظات العلمية التى تطرق أذهان أصحابها ، وما زال البحث جاريا حول إثباتها ، واستخراج نتائجها ، فإذا قيل العالم حادث ، فيقال ما الدليل على انـه حـادث ، أنـها مجـرد دعـوى ، وحينئذ تقول له العالم متغير بالمشاهدة كتغير الحرارة والرطوبـة ، والوجـود والعـدم ، وكل متغير حادث تكون النتيجة العالم حادث .

[٥] مطلـــوب:

وذلك أنه متى شرعنا فى الاستدلال عليها ، فإن الاستدلال هو الذى ينتهى بنا إلى الحكم عليها بالقبول أو الرد[١] ، وحينئذ يسمى مطلوبا ، رغم أنه قضية .

[٦] نتيجـــة:

إذا قامت المقدمات على السلامة ، وصح الدليل ، فإن نتيجـة الدليـل يسـمى وهو فى ذات الوقت قضية قام الدليل على صدقـها ، أو كذبـها[٢] ، وهـى فـى تلـك الحالة تعرف بأنه النتيجة من باب تسمية الشيء باسم ما يؤدى اليـه ، فلمـا كـانت القضية تؤدى إلى النتيجة سميت بها .

[٧] مبحـــث:

سميت القضيـة بـه لأنـها تكـون محل البحـث حولهـا فـى الإثبـات أو النفـى للإيجاب أو السلب ، وكثير من العلماء يطلق لفظ مبحث علـى الموضوعـات الدقيقـة التى تحتاج مزيدا من الجهد العقلى والتفكير المنتظم ، بغية الوصول إلى حلول لهـا ،

---

(١) العلامة شهاب الدين الشهير بالملوى - شرح السلم ص٣٧ .

(٢) الدكتورة / وفاء صادق - دراسات فى المنطق ص١٣١ .

وذهب العلامة الأنبابى إلى أنها – القضية تسمى مبحثا – محل البحث[1] ،تسمية للشيء باسم محله .

[٨] مسـألـة:

يقرر العلماء أن السؤال الوارد والإجابة عليه ، فان السؤال والإجابة عليه يقال عليهما معا مسألة . مثال قولنا ما العلم ؟ ، فيقال أنه نور ، وهى مسألة مباشرة ، لأن الجواب منها صريح مباشر[2] ، أما إذا قلت : هل نجح بدر الدين ، وكان الجواب نعم ، فان الجواب بنعم تضمن قضية مطوية فيه مؤداها بدر الدين نجح ، ولذا أعتبر السؤال والجواب مسألة ، وليس ذلك محل اتفاق بينهم ، لأن القدماء من المناطقة أخرجوا الإنشاء من دائرة الإطلاق على القضية فليلتفت اليه طالبه ، وذهب العلامة الانبابى فى تقريراته إلى أن الدعوى والمسألة قسم واحد من حيث اقتصارهما معا للدليل[3] ، وهى وجهة نظر لها اعتبارها لها عند .

- يقول أحد الباحثين : المركب التام الخبرى يسمى بأسماء تختلف بعضها عن بعض بحسب الاعتبار ، فهو :-

[١] من حيث اشتماله على الحكم يسمى قضية .

[٢] ومن حيث احتماله للصدق والكذب يسمى خبرا .

[٣] ومن حيث إفادته الحكم يسمى أخبارا .

[٤] ومن حيث كونه جزءا من الدليل يسمى مقدمة .

[٥] ومن حيث يطلب بالدليل يسمى مطلوبا .

---

(١) شيخ الإسلام الانبابى – تقريرات الأنبابى على حاشية الباجورى ص٤٧ .

(٢) راجع كتابنا – المنطق بين التنظيم والتقنين ص٣٤٥ .

(٣) الشيخ محمد الأنبابى – تقريرات الأنبابى على هامش حاشية الباجورى على الأخضرى ص٤٧ .

[٦] ومن حيث يحصل من الدليل يسمى نتيجة .

[٧] ومن حيث يقع في العلم ، ويسأل عنه يسمى مسألة .

فأنت ترى أن ذات المركب واحدة ، وقد اختلفت الأسماء لاختلاف الاعتبارات[١] ، وهو تلخيص لأراء المناطقة فى التسمية ، وإن كان يحتاج أمثلة ، فقد وردت فيما سلف فلا حاجة لإعادتها هنا مرة أخرى خشية الإطالة .

وإذا كان المنطقى هو مرآة عصره كالأديب تماما بتمام[٢] ، فقد عرضت لبعض الجهود فى تعريف القضية المنطقية وعلاقتها بغيرها والتسميات التى أطلقت عليها ، تطبيقا لنفس المبدأ القائل بأن المنطقى مرآة عصره الفكرية التى تعكس الأفكار ، ثم تحاول تعديلها ، وتطويرها بما يلائم مقتضيات العصر نفسه .

ولا يغربن عن دارس أن الفقهاء ، وعلماء الأصول ، والمحدثين ، بل وعلماء الكلام والفلاسفة المسلمون لهم نظرات حول القضية المنطقية ، لكن لكل منهم اتجاه فى تناولها ، سواء من ناحية المفهوم الذى يطلقونه عليها ، أو المعنى المقصود عندهم بها ، أو الثوابت التى تقوم عليها[٣] .

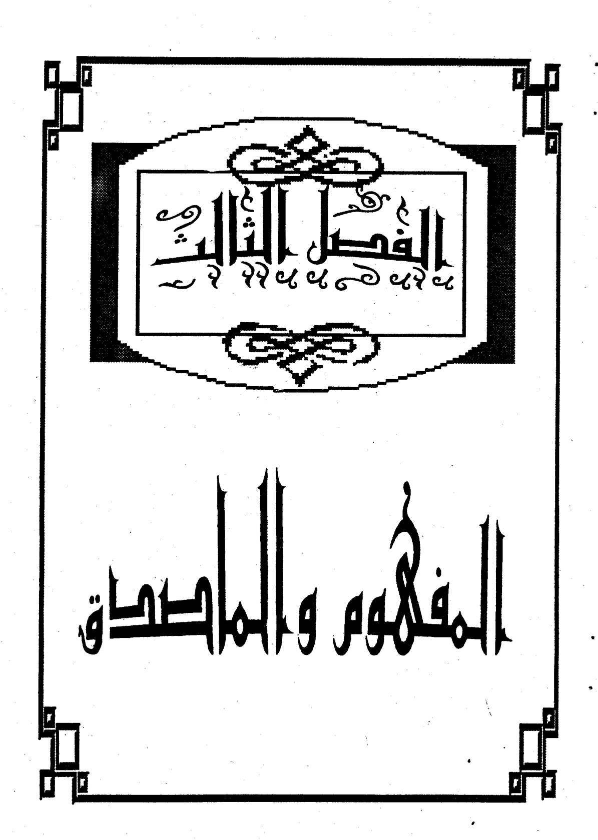
ولا يطعن أحدهم على مفاهيم الآخرين ، أو اتجاهاتهم التى يقومون عليها ، فضلا عن أنه لا مشاحة فى الاصطلاح ، ولا تنازع فى الاتجاه على أساس أن كل علم من العلوم أو فن من الفنون له موضوعه ، ومناهجه ، وطرق المعالجة التى يقوم عليها ، ولهذا نوهت وعليه نبهت ، وأسأل الله تعالى السلامة والستر والنجاة فى الدنيا والآخرة أنه نعم المولى والنصير ، وهيا بنا إلى الفصل الثالث من هذا الباب ، وهو المفهوم والماصدق .

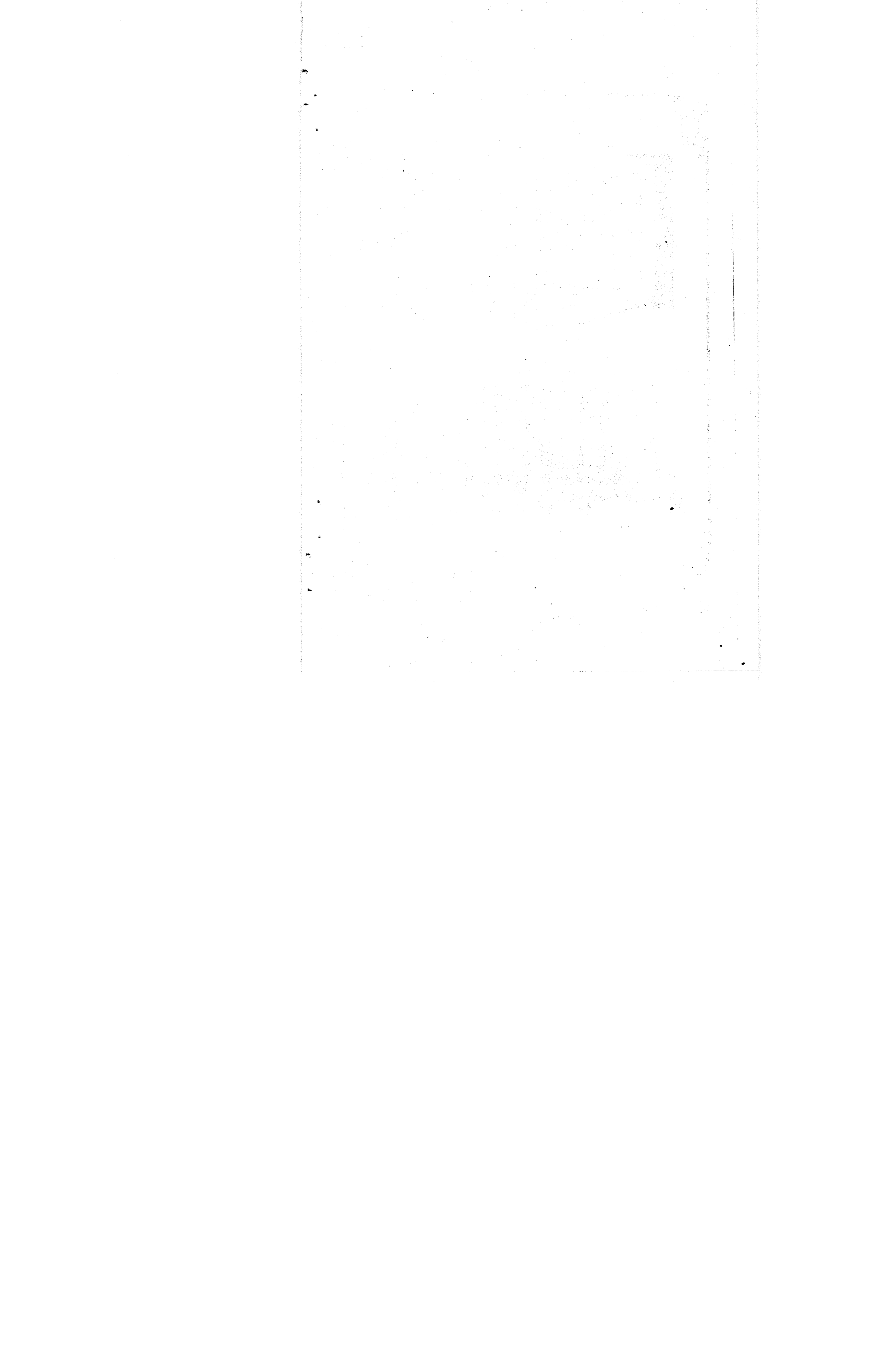
---

(١) الزميل الدكتور / شوقى إبراهيم على عبدالله - مباحث منطقية ص٨٢ - ١٩٨٦م

(٢) الزميل الدكتور / محمد عبدالمهين عبدالرحمن الميهى - دراسات فى المنطق الحديث ومناهج البحث بالاشتراك مع شيختا أستاذ دكتور / محمد شمس الدين ابراهيم رحمه الله ص٣ ط ١٩٨٨م .

(٣) حاول أن تضع لنفسك أسئلة على تسميات القضية ، ثم قم بالإجابة عليها فيتحقق لك الخير الكثير ان شاء الله تعالى .


الفصل الثالث
المفهوم والماصدق



المفهوم والماصدق نالا عناية فائقة عند المتأخرين من المناطقة ، حتى أن بعضهم جعلها من مباحث التصورات[1] ،بينما اعتبرها آخرون من مباحث التصديقات[2] ، ونحن نرى أن كلا من التصورات والتصديقات يتنازعها ، فمن جعلها من التصديقات غلب الجانب الذى رآه ألصق بها ، ومن جعلها من التصورات نظر إلى أنها مفردات دالة على معان من غير اعتبار لشيء أخر .

ومن المقرر أن لكل لفظ من الألفاظ المنطوقة مفهوما يميز اللفظ عن غيره ، سواء كان ذلك فى الأسماء ، أو الأفعال والحروف عند النحاة[3] ، أو الاسم والكلمة والأداة عند المناطقة[4] ، غير ان المنطقى لا يعنى بالألفاظ بقدر عنايته بالمعانى ، لأنه يبحث فى المفهوم الذى يميز كل لفظ عن الأخر ، باعتبار وضعه اللغوى ، ودلالته المنطقية حتى يتمكن من تحديد المعنى المراد من اللفظ ذأته ، ثم يستخدمه فتتحقق الفائدة من التخاطب ، ودلالة الألفاظ على المعانى.

وبالتالى فهناك ثلاثة مصطلحات لابد من التعرف عليها :

أولا : دلالة اللفظ

الأسماء وضعت فى الأصل للدلالة على المسميات ، بحيث يكون الاسم رمزا ، أو علامة تميز مسماه عن مسمى غيره ، فالنيل مثلا اسم وضع ليميز نهر مصر عن غيره من أنهار الدنيا ، والقاهرة اسم وضع ليميز عاصمة مصر عن غيرها من المدن ،

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٢٠/٢٥ .

(٢) الدكتور عوض حجازى – الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٦/٨٩ .

(٣) المعروف أن اللغة بوضع الواضع ، وليست توقيفية – راجع شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ص٢١١ ، وراجع الدكتور السيد عبدالقاهر منصور – علم اللغة ص١٥ .

(٤) راجع كتابنا – الندم فى المنطق القدم جـ١ ص٣١٢ .

وكذلك الحال فى سائر الأعلام[1] ، سواء فى الأشخاص أو المدن ، فى بنى الإنسان أو الحيوان والجماد .

وهذه الدلالة اللفظية ذاتية[2] ، بمعنى أنها خاصة بمن تطلق عليه وحده من غير مشاركة أحد له فيه . مثال ذلك لفظ سيدنا محمد رسول الله ، فانه خاص به وحده لا تقع فيه المشاركة ، وكذلك لفظ عمر بن الخطاب ، أو الصديق ، أو الحببى[3] ، فإنها جميعا ألفاظ جاءت أسماء أو ألقابا دالة على واحد بعينه دون مشاركة لأحد فيه ، وهو ما يعرف باسم دلالة اللفظ على المعنى .

من ثم فإن كل لفظ له دلالة تؤخذ من اللفظ ذاته ، وتنطبق عليه وحده ، إذا كان فردا اسما علما ، لأن الاسم العلم يدل على شيء واحد ، هو شخص مسماة ، يعنى يصدق على فرد بعينه ، وليس له مفهوم أخر وراء معناه ، فهو بمثابة الرمز ، أو العلامة عليه[4] ، باعتبار دلالة اللفظ على المعنى فقط .

ويتوقف تحديد مفهوم اللفظ ودلالته على الصفات التى يتألف منها مفهوم اللفظ باعتبار العرف الذى يستعمل ذلك اللفظ فيه سواء أكان عرفا عاما أم خاصا ، ولذلك اختلف مفهوم اللفظ باختلاف العرف ، فعرف العامة غير عرف العلماء ، وعرف العلماء غير عرف الأدباء ، وهذا يجعل من الضرورى استعمال الألفاظ العلمية والأدبية فى المعانى التى أصطلح عليها أئمة المشتغلين بالعلوم والأدب وإلا حصل خلط كبير ،

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى المنطق التوجيهى ص٢٠ .

(٢) مبحث الدلالة عند المناطقة ضمن التصورات . راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص١٩٥ .

(٣) هو لقب سيدنا عثمان بن عفان ﷺ وأرضاه - راجع كتابنا - المدخل التام لعلم الكلام .

(٤) الدكتور أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٢٠ .

واستحال التفاهم الدقيق فى الأساليب العلمية والأدبية[1] ، ومـن ثـم كـانت الضـرورة قاضية بتحديد مفهوم اللفظ .

ثانيا : دلالة المفهوم :-

تعرف بأنها دلالة اللفظ على المعنى المقصود الذى وضـع بازائـه ، وجعـل هـذا اللفظ دالا عليه ، ومشيرا اليه فكلمة " الحديد " معناها جسـم رنـان قـابل للطـرق ، موصل للحرارة ، ذو لون أسود ، يصنع منه الآلات الثقيلة ، أنما يدل على معنـى أو مفهوم[2] ، ولا يدل على أفراد ، أو جزئيات ، بل أنك إذا نطقت بلفظ الحديـد ، فهم منه المعنى المراد بالحديد فقط .

وهذه الدلالة تشمل كلا من الموضوع والمحمول فى القضايا الحملية ، كما تشمل غيرهما من القضايا الأخرى ، سواء كـان الموضـوع أو المحمـول جزئيـا أو كليـا مثـال الجزئى : الصديق ، والفاروق ، فإنهما ألفاظ مفردة لا تنطبق إلا على كل منهما دون مشاركة لأحد فيه ، مثال الكلى : لفظ المعدن ، فإنه يشمل الحديد ، والذهب والزنك والرصاص ، وهى تقع فيها المشاركة من حيث المفهوم ، وكل من الجزئى والكلى لـه دلالتان :-

[١] دلالة المفهوم ، وهى تتنوع إلى :-

[أ] دلالة المفهوم الجزئى . [ب] دلالة المفهوم الكلى .

[٢] دلالة الماصدق ، وهى تتنوع إلى :-

[أ] دلالة الماصدق الجزئى . [ب] دلالة الماصدق الكلى .

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٢٥

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم ص٧٨ .

فتكون الدلالتان منقسمتين إلى اثنتين أخريتين ، بحيث إذا اجتمعت كانت أربعة دلالات على ما سلف ذكره .

كما تعرف دلالة المفهوم " بأنها ما يفهم من اللفظ نفسه مباشرة ، دون التفات إلى الأفراد التى تندرج تحته ، ويعنون بها دلالة اللفظ على الصفة أو الصفات التى توجد فى الأفراد وتميزها عن غيرها ، ويسمونها دلالة المفهوم ، ويسمون الصفة أو الصفات نفسها مفهوم اللفظ[1] .

أحوال دلالة المفهوم

- لدلالة المفهوم أحوال :-

- **الأولى** : إذا كان اللفظ اسم علم ، مثل : محمد ، خالد ، مكة ، يثرب ، فله دلالة واحدة هى دلالته على ذات مسماة الخاص به ، فلفظ محمد يدل على شخص معين له سمات محددة ، ودلالة اللفظ مكة على المدينة المقدسة التى بها بيت الله الحرام ، فمتى أطلق ذلك اللفظ فهم منه معنى واحد ، له دلالة معينة ، وبالتالى تكون دلالة الاسم العلم على معناه دلالة ذاتية خارج نطاق الحكم بأن له ما صدقات ، لأنه مجرد مفهوم فقط[2] .

- **الثانية** : إذا كان المفهوم من اللفظ يشمل أكثر من واحد بأن كان اللفظ اسم جنس للإنسان ، أو الحيوان ، أو النبات أو الجماد ، فإنه حينئذ يكون مفهوما لكنه لا ينطبق على واحد بعينه ، وإنما يكون منطبقا على كثيرين من غير تحديد لواحد فيهم ، لأن المفاهيم لا تعنى بالأفراد ، وإنما تهتم بالمعانى فقط[3] .

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٢٢ .

(٢) راجع كتابنا – دراسات فى المنطق ٢٩٥ .

(٣) راجع كتابنا – الوليد المنطق فى علم المنطق جـ١ ص١٧٣ .

ثالثا : دلالة الماصدق

تعرف بأنها دلالة اللفظ على الأفراد التى يطلق عليها هذا اللفظ ، ويصدق حمله عليها ، وتسمى هذه الدلالة بدلالة الماصدق ، ويسمى الأفراد الذين ينطبق عليهم باسم ماصدق اللفظ . أى الذى أطلق عليه اللفظ ، وفى نفس الوقت صدق عليه[1] ، والماصدق هو جملة الأفراد والأنواع الذين يشملهم المفهوم ، ولا يقصد بالماصدق الفرد استقلالا ، وإنما يقصد به مجموع الأفراد على وجه الإجمال .

أمثلة توضيحية

- **المثال الأول** : لفظ علم ، فانه جنس يعنى مفهوم له أفراد كثيرة هى ماصدقاته ، يعنى التى يشملها جميعا فلفظ علم جنس[2] ، يشمل النحو والفقه والكيمياء والجبر ، كما يشمل العلوم النظرية والسلوكية التطبيقية والبحثية ، فيكون لفظ "علم" هو المفهوم ، وتكون أفراده هى ماصدقاته التى ينطبق عليها ، فلا يدخل لفظ إنسان فى أفراد علم ، ولا يدخل لفظ حيوان فى أفراد لفظ علم[3] .
- **المثال الثانى** : لفظ معدن ، فهو جنس يعنى مفهوم ، له أفراد كثيرة هى ما صدقاته التى يشملها كلها ويحمل عليها اصطلاحا فالمعدن يطلق على الحديد والزنك والذهب والرصاص ، لأنها جميعا تشترك فى مجموعة من الصفات تتألف منها طبيعة خاصة ، هى طبيعة المعدن ، فكل شيء توفرت فيه هذه الصفات كان معدنا ، وكل شيء لم توجد فيه فايس بمعدن[4] ، وبناء عليه يكون لفظ

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص٨٧/٨٨ ط٣ .

(٢) راجع كتابنا - الندم فى المنطق القدم ص٢٣١ .

(٣) الدكتور ياسر عبداللطيف - دراسات فى المنطق ص١٩٥ .

(٤) الدكتور أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٢١ .

معدن مفهوما ، أما الحديد والزنك . والذهب وغيرها فهى أفراده التى ينطبق عليها ، وتعرف بأنها ماصدقاته يعنى أفراده .

المثال الثالث : لفظ الكتاب : فإنه معنى اصطلاحى يطلق على ما يشمل الورق والمعلومات الموجودة فيه ، والحبر المدونة به ، والغلاف والغراء دون تحديد لشيء أخر وراء ذلك[1] . فإذا قلت لآحاد الناس قرأت كتابا أو اشتريت الكتاب ، أو ما شابه ذلك ، فقد فهم لفظ الكتاب . ومعناه ، لكنه لم يقطع بنوع الكتاب .

هل هو صغير أم كبير ، هى هو جديد أم قديم ، هل فى الفقه أم النحو وباللغة العربية أم بغيرها ، فى أى فن من الفنون هو ، ذلك كله يشمله لفظ الكتاب ، ومفهومه ، وحينئذ فهو قد فهم اللفظ ومعناه ، لكن أفراده كثيرة غير محددة ، وبالتالى فإن هذه الأفراد التى يجمعها اسم الكتاب داخلة فيه ، وهو شاملها جميعا ، وتسمى دلالة الماصدق[2] ، لأنها دلالة اللفظ على كل أفراده بدرجة واحدة دون استثناء .

ويسمى الماصدق لأنه يصدق على كل أفراده وأنواعه التى يعمها جميعا ، ولابد أن يكون لفظ الماصدق جنسا يعم الأنواع أو نوعا يشمل الأفراد التى تحته[3] ، ومن ثم فلا يصلح اسم العلم لأن يكون ماصدقا ، لأنه لا توجد أفراد له ، مثال ، لفظ "مكة المكرمة " ، أو محمد رسول الله ، أو يثرب . أو القاهرة ، فهى أفراد ، وهى اسماء أعلام ، فلا تصلح لأن تكون ماصدقات [4] .

---

(١) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٣١٢ .

(٢) الدكتور سهير عبدالخالق زكى - دراسات فى المنطق القديم ص١٩٥ .

(٣) فإذا لم تكن له أنواع أو أفراد لا تكون له دلالة الماصدق ، وإنما يكون مجرد مفهوم ذهنى فقط .

(٤) رغم أن لها مفهومات فى ذهن القائل والسامع ، لكن لا أفراد لها فى الذهن أو فى الخارج .

ثم أن العلم مرتبط بشخص واحد معين فى الأفراد الإنسانية ، أو الحيوان ، أو مكان معين فى الأمكنة ، أو نبات معين من النباتـات ، أو جمـاد محـدد مـن أفـراد الجمادات ، وفى كل الحالات فإن العلم لا مشاركة فيه ، ولا يصلح أن يكون ماصدقا أبدا[1] .

وأنوه إلى وجود أمرين فى الماصدق :-

☆ **الأول** : أن لفظ الماصدق مجردا عن الدلالة ، يعنى مجرد مفهوم من غير انطباق على أفراده ، سواء فى الذهن أو فى الخارج .

☆ **الثانى** : دلالة الماصدق : يعنى الأفراد التى ينطبق عليها[2] ، نفس الماصدق .

علاقة المفهوم بالماصدق

عرضنا المفهوم من حيث التعريف والدلالة ، وذكر الأمثلة ، كما تناولنا الماصدق من حيث التعريف والدلالة والأمثلة على النحو الذى رأيت .

لكن هل توجد علاقة بين المفهوم والماصدق ، ام لا توجد تلك العلاقة ، أو بمعنى أخر ما هى العلاقة التى تربط بين المفهوم والماصدق عند المناطقة ؟

والجواب : أنه إذا كان المفهوم هـو المعنـى الـذى يشـرح الماهيـة ، ويبـين معنـى اللفظ ، وان الماصدق هو الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ نفسه ، فإنه من العقـول

---

(١) راجع كتابنا - التدبر فى المنطق القديم - جـ١ ص١٣٢ .

(٢) عن هذا الجانب أشباحنا علماء الأصول المحدثين والقدماء - راجع : أصول التشريع الإسـلامى للدكتـور على حسب الله ط دار المعارف ، والدكتور / عبدالكريم زيدان - الشريعة الإسلامية .

أن تكون هناك علاقة ورابطة بين الاثنين ، وان يكون لكل منهما أثر فى الأخر[1] ، سواء فى التعريف به أو تحديد معناه .

أو بمعنى أخر : إذا كان ما صدق اللفظ هو الأفراد التى يطلق عليها اللفظ ، ومفهومه هو الصفة أو الصفات التى من أجلها يطلق اللفظ على مسماه ، كان من المعقول أن توجد رابطة وثيقة بين الاثنين ، وأن يكون لكل منهما أثر فى تحديد الأخر[2] ، وذلك باتفاق بين الدارسين لكل من المفهوم والماصدق .

صور ومظاهر العلاقة بين المفهوم والماصدق

الصورة الأولى : زيادة المفهوم ونقص الماصدق

المعروف أن المفهوم اسم جنس له مجموعة من الصفات ، والماصدق هى أفراده ، وبالتالى فكلما وقعت زيادة فى المفهوم – الصفات اللازمة له – قابلها نقص فى – الماصدقات – الأفراد الذين يشملهم المفهوم .

مثال تطبيقى :

المثلث : فإذا عرفناه بأنه سطح مستو محوط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة ، فإنه يصدق حينئذ على المثلث المختلف الأضلاع ،والمتساوى الأضلاع ، والمتساوى الساقين[3] ، التى هى ماصدقاته ، يعنى أفراده ، كما ينطبق على المثلث الصغير والكبير .

---

(١)الدكتور عوض حاد حجازى – الدكتور عوض الله حاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٨ ط ٣ .

(٢) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٢٣ .

(٣)الدكتور عوض الله حاد حجازى – الدكتور عوض الله حاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٨ .

فإذا نحن أضفنا إلى التعريف السابق لفظا أو أكثر على سبيل الزيادة مثل كلمة " متساوى الساقين " ، فإنه يخرج مما صدق عليه التعريف السابق ، " المثلث المختلف الأضلاع ، والمتساوى الأضلاع ، لعدم انطباق التعريف بعد الزيادة عليها ، وبالتالى فمتى وقعت الزيادة فى صفات المفهوم قابلها نقص فى أفراد الماصدق[1] .

أما إذا كررنا الزيادة فى المفهوم يعنى فى تعريف المثلث مثلا فقلنا : ائم الزاوية ، فإنه يخرج أيضا من التعريف متساوى الساقين ، والمثلثات التى ليست قائمة الزاويا[2] ، حتى يضيق الماصدق ، وينقص عدد أفراده ، بحيث لا يكون منطبقا إلا على أقل الأفراد ، وطبقا لهذا فكلما كثرت صفات المفهوم قلت أفراد الماصدق .

الصورة الثانية : نقص المفهوم وزيادة الماصدق[3] :

عرضنا فى الصورة الأولى أحد طرفى العلاقة بين المفهوم والماصدق فى حالة زيادة المفهوم ونقص الماصدق ، وفى هذه الصورة الثانية نحاول إقامة علاقة عكس التى سلفت ، بمعنى أن ينقص المفهوم فى عدد الصفات التى يتسم بها ، فيشمل أنواعا وأفرادا كثيرين هى ماصدقاته .

مثال تطبيقى :

المعدن فإذا عرفناه بأنه جسم مادى جمادى فيه البساطة والتركيب والتوصيل الجيد للحرارة ، والكهربائية ، ووجود بريق خاص به ، فإن هذا التعريف للمعدن هو

---

(١) الدكتورة / وفاء صفوت - دراسات فى المنطق اليونانى ص١٧٠ .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٨ .

(٣) هذه الصورة ليست مقلوبة على سبيل العكس المنطقى ، وإنما هى مجرد عكس فى الجملة طبقا لما يجرى فى المفاهيم العقلية .

مجموعة الصفات الكثيرة من الجسمية المادية الجمادية ، والبساطة والتركيب ، ثم التوصيل الجيد للحرارة والكهرباء ، مع وجود بريق لامع فيه[١] .

وماصدقات المعدن هى الحديد والرصاص والزنك والنحاس والذهب والفضة ، وما كان من هذا القبيل ، ويقع فى دائرة تلك الصفات التى داخله فى تعريف المعدن على النحو الذى سلف[٢] ، وداخله فى جزيئاته ، فإذا نقص المفهوم يعنى تعريف المعدن مثلا ، فقلنا أنه جسم مادى فيه البساطة والتركيب ... الخ وحذفنا منه وجود البريق الخاص[٣] ، فقد أتسع الماصدق بحيث شمل ذى الجودة والرداءة ، كما يشمل أفراد المعدن الرخيص والغالى ، وفى ذات الوقت أتسع الماصدق حيث أنه يشمل ما سيأتى بعد مما لم يكتشف الآن[٤] ، وقد يكشف عنه العلم فى المستقبل .

❁ مثال أخر :

الطالب الأزهرى : إذا عرفناه فقلنا أنه الشاب المسلم العاقل المصرى الذى أدى الامتحان بنجاح فى الثانوية الأزهرية[٥] ، ثم حذفنا كلمة المصرى فإن ذلك يمثل نقصا فى المفهوم يعنى فى الصفات التى يتكون منها ، وفى نفس الوقت فإنه يزيد أفراد الماصدق ، إذ يشمل حينئذ الطالب المصرى ، وغيره من أبناء المسلمين فى الدول الإسلامية الأخرى الذين يلتحقون بالأزهر الشريف للدراسة فيه[٦] .

---

(١) وهى نفس مجموع الصفات التى يتكون منها تعريف المعدن على وجه يقرب من الحصر الدقيق .

(٢) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص ٣١٩ .

(٣) فهذا الحذف الذى تم يجعل المفهوم أنقص فى الصفات التى يتكون منها التعريف ، لكنه يسمح باتساع المعنى بحيث يشمل أفراد كثيرة ، وأنواع متعددة .

(٤) الدكتور وفاء مصطفى - دراسات فى منطق الأقدمين ص١٣٥ .

(٥) الدكتور عوض الله حاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٨ ط ٣ .

(٦) وهم والحمد لله كثره ، ومن أهل العلم والعرفان ، وهم من المجاهدين فى طلب العلم نسأل الله لنا ولهم السلامة فى الدنيا والنجاة فى الآخرة .

وإذا حذفنا كلمة الشاب أيضا من التعريف نفسه زادت أفراد الماصدق أكثر اذ سيدخل فى المفهوم الشابة المسلمة أيضا ، لأن المفهوم صار يتسع لها وأمثالها ، بعد أن كان غير قابل لها فى التعريف قبل رفع المحذوف منه .

أما إذا حذفنا من التعريف قيد الذى أدى الامتحان بنجاح فى الثانوية الأزهرية ، فانه يدخل فى الماصدق طلاب الثانوية العامة ، وطلاب الثانوى التجارى والصناعى والزراعى ، بل وغيرهم من طلاب الجامعات ما داموا مسلمين عاقلين ، وهكذا كلما حذفنا قيدا من تعريف المفهوم زاد عدد الماصدق[1] ، على ما شرحته لك .

مدار الزيادة أو النقصان:

يرى المناطقة أن مدار الزيادة فى المفهوم والنقص فى الماصدق ، أو العكس ، يتوقف على نوع الصفة أو الصفات التى تزاد فى التعريف ، أو تنقص منه[2] ، وليس بناء على عدد مفردات التعريف ، لما سبق القول به من أن المفهوم هو مجموعة الصفات التى يتكون منها .

أما اذا كانت الزيادة فى مفردات المفهوم ، أو النقص من تلك المفردات ، فإنها لا تؤثر فى نقص المفهوم ، أو زيادة الماصدق ، لأنها زيادة لفظية نطقية لا علاقة لها بالناحية المنطقية ، فليتدبر الأمر أهل الفهم والفقه ، أما غيرهم فنسأل الله الهداية لنا ولهم .

ثم أن الصفات والخصائص التى تؤثر فى الماصدق تختلف فى مقدار تأثيرها ، لأن بعضها أقوى فى تأثيره من البعض الأخر[3] ، وهو الذى عناه المناطقة بقولهم من

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم . ص٨٩ ط ٣ .

(٢) الدكتور أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٢٤٠ .

(٣) المصدر السابق ص٢٤ .

أن مدار الزيادة والنقصان فى المفهوم والماصدق يتوقف على نوع الصفة ، أو الصفات فقط ، دون اعتبار لشيء آخر .

الصورة الثالثة : الثبات من غير نقص أو زيادة

بمعنى أن حذف جزء من تعريف المفهوم ، أو زيادة فيه لا تغير من الوضع القائم ، وبالتالى فلا توجد زيادة فى أحدهما أو نقصان فى الآخر ، لا عكسا ولا طردا يعنى أن العلاقة بين المفهوم والماصدق ليست علاقة طرد وعكس ، بمعنى أنه كلما زاد المفهوم نقص الماصدق ، أو العكس ، وإنما هى علاقة قائمة على نوع الصفة أو الصفات التى يتوقف عليها نوع الزيادة أو نوع النقص فقط [1] .

ولها مظهران :

☆ **الأول** : زيادة فى المفهوم وعدم نقص فى الماصدق .

☆ **الثانى** : نقص المفهوم ، مع عدم نقص فى الماصدق .

مثال تطبيقى للأول : زيادة فى المفهوم وعدم نقص فى الماصدق :-

الحيوان : (جسم نام حساس متحرك بالإرادة ، فإذا أضفنا إلى ذات التعريف قولنا المتغذى والمتناسل ، فإنه لا يزيد ولا ينقص شيئا[2] ، إذ أن الإضافة الجديدة فى التعريف لم تؤثر فيه ، لأنها نفس صفاته الذاتية من التغذية والتناسل ، وهى زيادة فى المفردات اللغوية للمفهوم ، لكنها لا تؤدى إلى نقص فى الماصدق .

ثم أن هذه الصفات التى زيدت فى المفهوم ، هى نفسها من صفات الحياة العضوية التى هى صفة ذاتية للحيوان . وبالتالى فهى لم تؤثر فيه ، أما إذا زدنا صفة ناطق ، أى مفكر على مفهوم الحيوان . فإنها تؤثر تأثيرا كبيرا ، إذ أنها تحصر

---

(١) عرضنا هذه الناحية فى مدار الزيادة والنقصان ، فارجع اليه تظفر به .

(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٩ .

ماصدق الحيوان فى أفراد الإنسان الذى هو الحيوان الناطق ، والسر فى هذا أن صفة الناطق ، ليست صفة ذاتية ، ولا مستنتجة من صفة ذاتية من صفات الحيوان[1] .

❁ **مثال تطبيقى للثانى** : نقص المفهوم مع عدم نقص الماصدق

المثلث : " سطح مستو محاط بثلاث خطوط مستقيمة متقاطعة له ثلاث زوايا داخلة ، مجموعها يساوى قائمتين ، " فلو أننا حذفنا من التعريف على سبيل الإنقاص لفظ مجموعها يساوى قائمتين ، لما نقص الماصدق شيئا ، ولو حذفنا فوق ذلك قلنا : له ثلاث زوايا داخلة لما نقص الماصدق فى الأمرين شيئا ، بمعنى أن نقص المفهوم لم يتبعه نقص فى الماصدق لأن التعرف نفسه يشمل جميع أفراد المثلث ، وهى المحوطة بثلاثة خطوط مستقيمة[2] ،

والصورة الثالثة : هى التى يمكن ان تجيب على السؤال المفترض :

◈ هل العلاقة بين المفهوم والماصدق عكسية وطردية ؟

وحينئذ تكون الإجابة هى أن العلاقة بين المفهوم والماصدق تكون عكسية وطردية باعتبار زيادة الصفات والخصائص المؤثرة فى التعريف أو عدم زيادتها[3] ، أما اذا لم يكن لها تأثير فى الزيادة أو النقصان ، فإن الأمر يبقى على حاله ، وهو الثبات والاستقرار فى عناصر كل من المفهوم والماصدق .

وإذا كنا قد فرغنا من الحديث عن المفهوم والماصدق ، وقدمناه على تقسيمات القضية المنطقية ، فإننا قد هدفنا إلى تقديم الثوابت على غيرها ، حتى يصير الدارس للمنطق متمكنا منها ، فإذا تعرض لما بعدها ، أو ما هو قائم عليها ، كانت لديه الحصيلة الكاملة ، والركائز الأساسية ، فما هى تقسيمات المناطقة للقضية ، والأمور المتعلقة بها ، ذلك ما سوف نبحثه فى الفصل التالى ان شاء الله تعالى .

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٢٥ .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم ص٨٩ . بتصرف يسير .

(٣) وهذا الاعتبار يجب ان يلاحظ ، ويقع به الأهتمام ، وهو الفاصل الدقيق بين الأمرين من وجهة نظرى على الأقل .

أسئلة تحصيلية وتحضيرية على المفهوم والماصدق

س١ : عرف كلا من :

[أ] المفهوم [ب] الماصدق . مع ذكر نماذج تطبيقية

س٢ : للفظ عند الناطقة دلالة . فما هى دلالة اللفظ المنطقى ؟

س٣ : فى الألفاظ الآتية دلالات متعددة استخرج منها دلالة اللفظ على الاسم فقط :

مكة ، يثرب ، المنزل ، السيارة ، القاهرة ، أحمد ، نهر ، النيل .

س٤ : عرف دلالة المفهوم وهل هناك فرق بين المفهوم كلفظ ، وبين دلالته كمفهوم منطقى ؟ مع ذكر مثال تطبيقى لما تذهب اليه ؟

س٥ : هل المفهوم يدل على مفردات ، أم يدل على أجناس وأنواع وأفراد ، مع ذكر نماذج لما تقول ، بجانب التفرقة بين ما يدل على الجنس والنوع والأفراد؟

س٦ : تحدث عن أحوال المفهوم ، مع بيان وجه عناية الناطقة بضرورة تحديد المصطلحات المستخدمة فى العلوم ؟ وهل لذلك التحديد قيمة فنية من وجهة نظرك ؟

س٧ : عرف الماصدق ، واذكر تعريفا للدلالة الماصدق ، مع ذكر نماذج لما تذهب اليه؟

س٨ : فى الألفاظ الآتية دلالات مفاهيم ، أو ماصدقات . استخرج كلا منها فى مجموعه خاصة بها :-

العلم - المعدن - الحديد - محمد - حازم - المدينة - الحيوان - الغزال - الإنسان - هبة الله - المثلث - يثرب - مكة المكرمة - بيت المقدس .

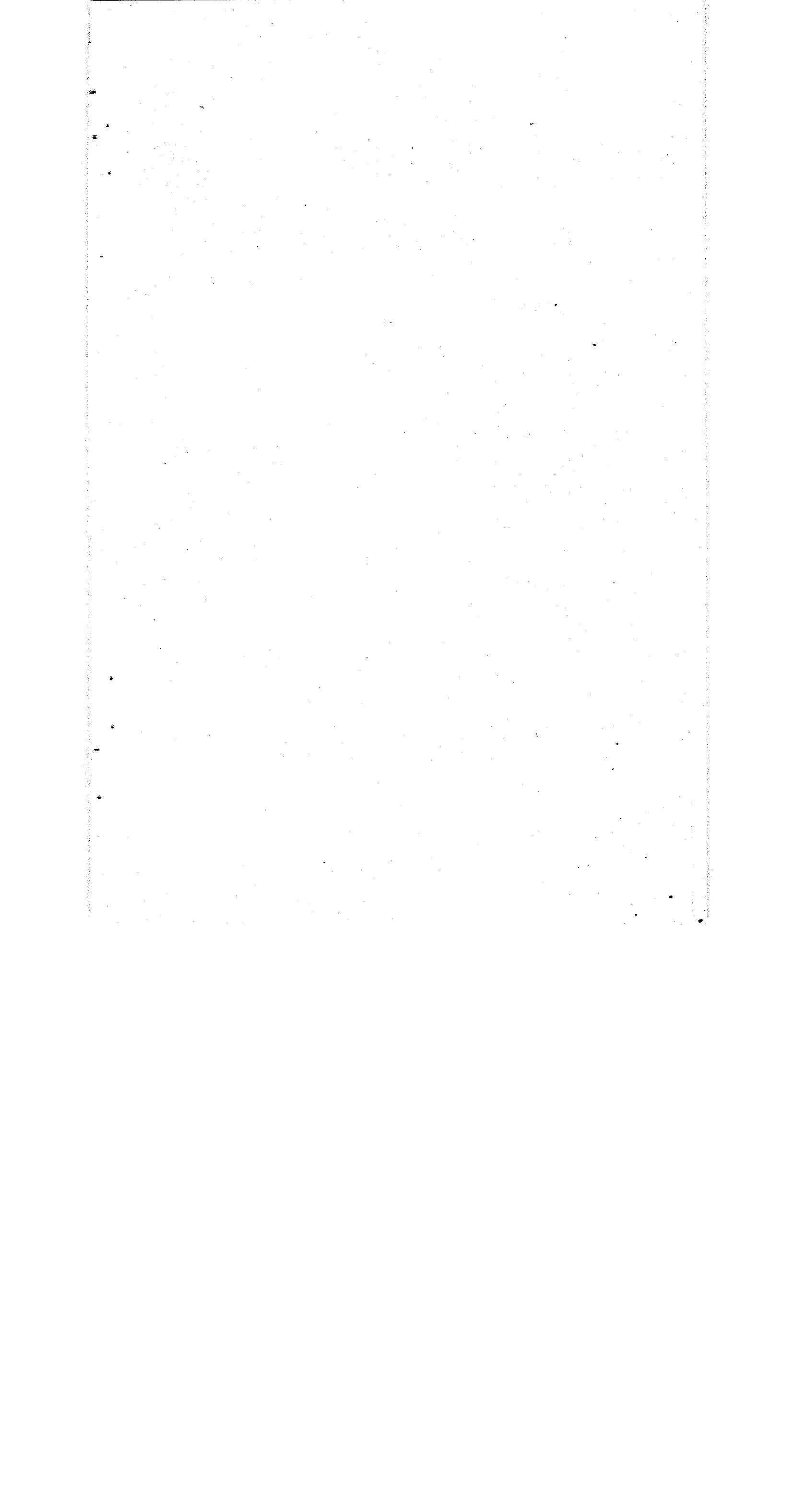
س٩ : تحدث الناطقة عن وجود علاقة بين المفهوم والماصدق ، فما هى تلك العلاقة وأبرز مظاهرها ، والأوجه التى ترد عليها ؟

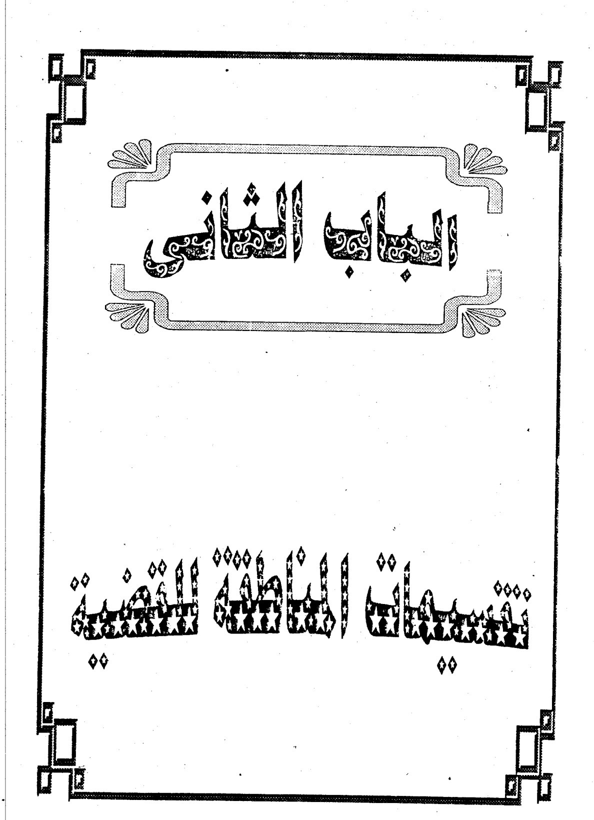
س١٠ : تحدث عن صور علاقة المفهوم بالماصدق . مع ذكر نماذج تشرح كلا منها بجانب ترجيح ما تراه ؟

س١٢ : هل الزيادة فى المفهوم لابد أن يقابلها نقص فى الماصدق ، ام أن الأمر يتعلق بشيء أخر ؟ وضح أراء المناطقة فى المسألة ؟

س١٣ : زيادة المفهوم قد لا تؤدى إلى نقص فى الماصدق ، أو العكس . أشرح العبارة مع ذكر أمثلة لكل منهما ؟

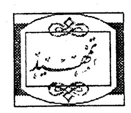
س١٤ : حاول أن تضع لنفسك أسئلة من عندك حتى تطمئن إلى إمكانياتك فى مجال دراسة المنطق ، وبخاصة ما يتعلق بالجزء الذى درست .





الباب الثاني

تقسيمات المناطقة للقضية



عرضنا لمفهوم التصديقات والتصورات ، وذكرنا بعض أراء العلماء مـن المناطقة فى تعريف القضية عندهم ، ثم تعرضنا لعلاقة القضية بالقول والكلام ، ورأى المناطقة والنحاة وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من ذلـك الإطـلاق ، وقـد ألمحنـا إلى ضـرورة إعادة النظر فى هذه الموضوعات من ناحية تحديد المصطلح المتـداول حتـى لا يحـدث خلاف كبير بين مفكرى الإسلام . فذلك ليس لصالحنا أبدا .

وفى هذا الباب – ان شاء الله تعالى – سنحاول التعرض إلى التقسـيمات التـى أعتبرها المناطقة للقضية التى هى عندهم قول يحتمل الصدق والكذب لذاته[1] ، ويصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه ، أو كاذب[2] ، أو هى مركب احتمل الصـدق والكـذب لذاته[3] ، وهى أكثر التعريفات دقة للقضية عند المناطقة ، وفى نفس الوقت هى التى وقع لها الكثير من القبول والأكثر من العناية . على ما قد ذكرنا طرفا منه .

ثم أن المناطقة قسموا القضية إلى العديد من الأقسام بالكثير من الاعتبارات نذكر منها :

[١] تقسيم باعتبار الموضوع والمحمول . أو الحمل فقط . وتسمى القضية الحملية ، ويسمى ذلك التقسيم الحملى[4] ، مثال قولنا : هبة ممتازة ، فان ممتازة محمـول

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٣ ط ٣ ١٩٧٠م .

(٢) العلامة القزوينى - شرح الرسالة الشمسية ص٨٢ ، وهو تعريف القطب الرازى أيضا على ما سبق القول .

(٣) العلامة الشيخ / أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم من معانى السلم ص٩ .

(٤) وهم فيه مباحث مطولة سوف نتعرض لها أثناء حديثنا عن القضية الحملية ، كما سنعرض لها عند ذكرنـــا القياس الحملى .

على هبة باعتباره وصفا لها على سبيل الإيجاب ، ولو انعكس الأمر لكان السلب مثال هبه ليست ممتازة ، وهو معنى التقسيم الحملى بالإيجاب والسلب .

[٢] **تقسيم باعتبار وجود أداة الشرط فى القضية** ، وهى القضية الشرطية ، ويسمى التقسيم الشرطى[١] ، مثاله : اذا كان الطالب مجتهدا فالنجاح حليفه ، فوجود أداة الشرط جعل الجواب مترتبا عليه إيجابا ، ولو أنعكس الأمر فقلنا : اذا كان الطالب غير مجتهد فالنجاح ليس حليفة ، فهى سالبة ، بناء على انفصال الشرط عن الجواب ، وهذان التقسيمان يسميان تقسيم القضية المنطقية باعتبار الحكم[٢] .

[٣] **تقسيم باعتبار الكم** : بمعنى أن تكون القضية كلية أو جزئية ، ويسمى تقسيم باعتبار السور أيضا[٣] ، مثاله : كل علم مفيد ، فهى قضية حملية مبدوءة بلفظ كل ، وهو مفيد العموم ، ولذا فهى قضية كلية موجبة ، وإذا قلنا : كل علم ليس مفيدا ، فهى قضية حملية أيضا كلية ، لكنها سالبة لوجود أداة السلب فاصلة النسبة بين الموضوع والمحمول ، وما يجرى فى الحملية يجرى فى الشرطية من تلك الحيثية .

[٤] **تقسيم باعتبار الكيف** : ومعناه أن تكون العلاقة بين طرفى القضية - الموضوع والمحمول ، او المقدم والتالى قائمة[٤] ، فتكون موجبة .

---

(١) والتسمية بالشرطى واضحة فى اعتبارها دخول أداة الشرط كجزء من المقدم ، او التالى فى الاتصال أو الانفصال .

(٢)شيخ الإسلام زكريا الانصارى - شرح الأنصارى على متن أيساغوجى ص٦٥ ط الحلبى .

(٣) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق القديم - ففيه تفيلات كثيرة واراها ضرورية .

(٤) راجع كتابنا - المنطق بين التنظيم والتقنين حـ٢ ص٩٧ .

❁ **مثال** : كل دواء نافع ، فإنها حكمت بالنافع على كل الدواء إيجابا ، اما اذا قلنا : كل دواء ليس نافعا ، فقد فصلت بين الموضوع والمحمول ، وجعلنا النسبة بينهما غير قائمة ، وهو معنى السلب ، وهو يسمى تقسيم القضية باعتبار الإيجاب والسلب ، كما يسمى تقسيما باعتبار الكيف .

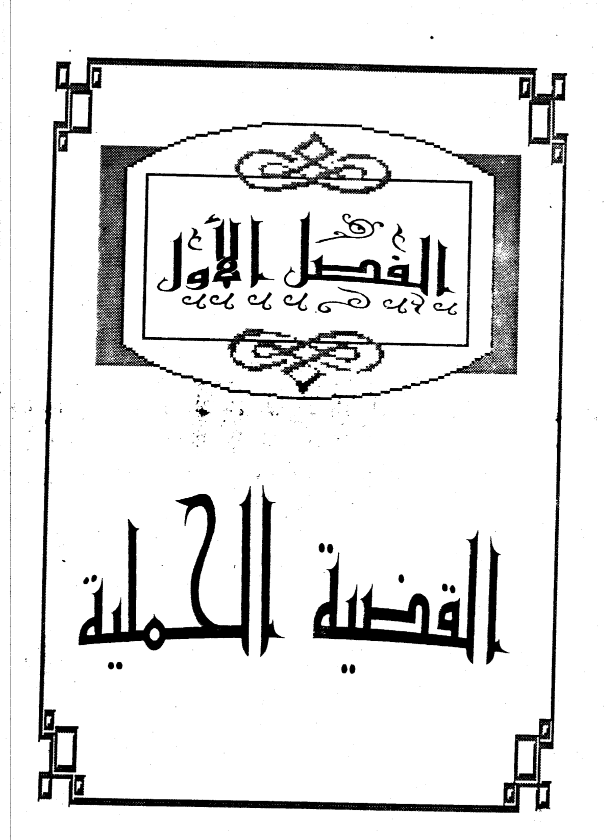
[٥] **تقسيم باعتبار العدول والتحصيل** ، ولكل من العدول والتحصيل مباحث فنية دقيقة تحظى باهتمام من لديهم الملكات العقلية التى تدفقهم اليها ، أما أصحاب الملكات المتواضعة ، فانهم ينفرون منها ، أو يدعون إلى الابتعاد عنها[1] .

[٦] **تقسيم باعتبار التوجيه** : وهى مباحث تتعلق أيضا بالموجهات ، ونوع التوجيه ، وربما كانت هناك علاقة قائمة بين العدول والتحصيل والتوجيه[2] ، أيضا ، وهو ما سوف نتعرض له أثناء التفصيل ان شاء الله تعالى .

---

(١) راجع حاشية العلامة الباجورى على شرح السلم ص٣٣ .

(٢) راجع حاشية العلامة الانصارى فى المنطق ص٢١ .


الفصل الأول
القضية الحملية

❖ ذهب المناطقة إلى أن القضية المنطقية ، أما أن يحكم فيها على وجه الشرط والتعليق ، أو يحكم فيها على وجه الحمل من غير شرط ، او تعليق ، وبالتالى فهى من هذه الناحية نوعان :

- **النوع الأول** : القضية الحملية : وهى التى ينحل طرفها إلى مفردين .
- **النوع الثانى** : القضية الشرطية : وهى التى ينحل طرفاها إلى حمليتين لا إلى مفردين[1] ، وهذا التقسيم للقضية باعتبار الحكم ، ويسمى التقسيم باعتبار الحكم أيضا .

وسوف نؤجل الحديث عن الشرطية ، ونبدأ بالحملية ، لأنها أيسر عند طلاب العلم منالا منا أن أشياخنا دائما يجعلون الحملية سابقة على غيرها ، حتى اذا انتهينا منها انتقلنا الى القضية الشرطية ان شاء الله تعالى .

النوع الأول : القضية الحملية

[١] تعرف القضية الحملية :

تعرف بأنها ما كان طرفاها مفردين ، أو فى قوتهما ، وحكم فيها على وجه الحمل[2] ، كما تعرف بأنها ما تنحل بطرفيها إلى مفردين إيجابا أو سلبا[3] ، ومراده بانحلال طرفيها انفصال المحكوم عليه ، والمحكوم به ، وحذف ما كان يربط أحدهما بالأخر ، ويصيران بعد الانحلال مفردين . مثاله ": العلم نور ، والخير قادم ، فإن العلم مفرد ، ونور مفرد ، وقد انحلت القضية – العلم نور – إلى هذين المفردين سواء بالفعل أو بالقوة ، الفعل فيما هو موجود ، والقوة فيما هو مفترض .

---

(١) العلامة الأخضرى – حاشية الأخضرى على متن السلم ص٣٠ .

(٢) شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٤٧ ط الحلبى ١٣٤٧هـ .

(٣) العلامة نجم الدين القزوينى – شرح الرسالة الشمسية ص٨٢ .

وعرفها شيخنا[1] ، بأنها هى التى حكم فيها بثبوت شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو هى التى أطلق فيها الحكم إطلاقا بدون قيد ، ولا شرط مثل الحديد معدن ، والقمر يستمد نوره من الشمس[2] ، والفاعل مرفوع فى الإيجاب الحملى ،وليس الفاعل منصوبا ، وليست الأرض مسطحة ، فإن كل قضية من هذه القضايا قد حكم فيها بثبوت شيء لشيء أخر ، أو بنفيه عنه[3] ، فى السلب الحملى أيضا باعتبار ان القضية الحملية يحكم فيها بالإيجاب فتكون موجبة ، أو يحكم فيها بالسلب فتكون سالبة .

❁ **شرح تعريف شيخنا :-**

❁ **القضية الحملية** : هى التى حكم فيها بثبوت شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو هى التى أطلق فيها الحكم إطلاقا بدون قيد ، ولا شرط. مثاله " حازم مهذب" .

☆ هى التى: إشارة إلى محدد .

☆ حكـــم : إصدار نتيجة

☆ بثبـوت : على سبيل الإيجاب

☆ شـــيء: هو المحمول يعنى ثبوت المحمول ، وهو لفظ المهذب إلى الموضوع ، وهو لفظ حازم .

---

(١) هو شيخنا الأستاذ الدكتور / عوض الله جاد حجازى - رئيس جامعة الأزهر الأسبق - أطال الله فى عمره وبارك فى أثره .

(٢) أ.الدكتور عوض الله حجازى - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطـــق الحديث والقديم ص٨٤ .

(٣) المصدر السابق ص٨٥ ط٣ .

☆ لشـــيء: هو الموضوع الذى يأتى عليه المحمول : وهو القسم الأول من القضية الحملية ، ويسمى الحكم بالإيجاب ، وتكون القضيـة موجبـة . مثالـه " العلـم ليس بنور " .

☆ أو : للتنويع

☆ نفـــى: على سبيل السلب .

☆ شـــيء: هو المحمول : يعنى عـدم ثبـوت المحمـول ، وهـو لفـظ نـور ، إلى الموضوع ، وهو لفظ العلم .

☆ لشـــيء: وهو الموضوع الذى يأتى عليـه المحمـول ، وهـو القسـم الثـانى مـن القضية السلبية ، ويسمى الحكم بالسلب ، وتكون القضية سـالبة ، ولا يوجـد خلاف كبير بين المناطقة فى تعريف القضية الحملية ، اللهم الا ما ذهب اليـه المتأخرون من مفهوم انحلال الطرفين ـ الموضـوع والمحمـول ـ إلى مفرديـن علـى سبيل القطع ، باعتبار الفعل والقوة ، او على سـبيل الدلـول المطـابقى [(١)] دون اعتبار لشيء اخر .

۞ وذهب أحد الباحثين إلى ان القضية الحملية هى ما أطلق فيها الحكم إطلاقا بدون شرط ولا قيد ، مثل : الشـمس تضـئ الأرض ، والقضيـة الحمليـة بسـيطة ، لان طرفيها وهما الموضوع والمحمول بسيطان ، او بعبـارة اخـرى لانـها لا يدخـل فـى تركيبها قضايا [(٢)] ،وانما تركب من مفردات فقط .

---

(١) العلامة الصبان – حاشية الصبان على شرح السلم للملوى ص٩٠ .

(٢) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٥٢ .

[٢] لماذا سميت حملية ؟

والجواب : أنها سميت حملية باعتبار طرفها المحكوم بـه حيث شبه بالشيء المحمول على الآخر [1] ، والعلة الجامعة قائمة فى كل منهما ، وحكى العلامة الصبان عن بعض المناطقة الميل إلى ان الحملية فى الحقيقة تختص بالموجبة وحدها لتحقيق معنى الحمل فيها ، وأما السالبة فلا حمل فيها ، لكن كثيرا ما تسمى الإعدام – الأسلوب – باسم الملكات اتساعا[2] ، وليس على الحقيقة .

وذهب آخرون إلى أنها سميت حملية ، لأن فيها محمولا ، أى صفة تحمل على الموضوع ، فيقال أنها ثابتة للموضوع ، أو ليست ثابتة له[3] ، ففى حالة ثبوتها تسمى موجبة ، وفى حالة عدم ثباتها أو ثباتها تسمى سالبة ، مثال الأولى العلم مفيد ، ومثال السالبة " العلم ليس مفيدا " .

مم تتركب القضية الحملية ؟

[أ] تركيب الأجزاء

ذهب المناطقة فى وصف الصور التى تأتى عليها أجزاء القضية الحملية من حيث التركيب إلى :–

[أ] **التركيب الثنائى** : ويقول أصحابه أن القضية الحملية تتركب من جزءين على الأقل ، وهما الموضوع والمحمول[4] ، مثاله : هبة الله متفوقة ، حازم ممتاز ،

---

(١) العلامة الملوى – شرح السلم المنورق ص٩٠ هامش حاشية الصبان .

(٢) حاشية الصبان على شرح السلم ص٩٠ وهو محكى عن غيره .

(٣) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٥٤ .

(٤) الدكتور عوض الله جاد حجازى – الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٥ ط٣ .

بدر الدين مهذب ، فإن كلا من : حازم ، ممتاز لفظان مفردان ، وكلاهما جزء القضية الحملية ، إلا أن الأول منهما يسمى موضوعا ، والثانى يسمى محمــولا والقسمة ثنائية باعتبار أن الرابطة قد حذفت منها لشعور الذهــن بـها[1] ،فـإذا ذكر اللفظ الدال على الرابطة كانت ثلاثية .

[ب] **التركيب الثلاثى** : يذهب أصحابه إلى أن القضية الحملية تتحقق بأجز ثلاثة محكوم عليه ، ويسمى موضوعـا ، ومحكـوم بـه ، ويسـمى محمـولا ، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع[2] ، والأجزاء الثلاثة هى :

❁ **الجزء الأول : الموضوع** : وهو محل الحكم[3] ، وسمى موضوعـا ، ألأنـه قـد وضـع ليحكـم عليـه بشـيء[4] ، فيسـمى محكوما عليـه ، كمـا يسمى مسـندا اليه[5] ، والموضوع هو الجزء الأول فى القضية من ناحية الرتبــة سـواء تقـدم أو تأخر من ناحية الذكر . مثال ذلك قولنا :

التفاح لذيذ ، العلم مفيد ، الأوكسجين لا يحترق – ليس الجهل فضيلـة ، فإن كلمات التفاح ، العلم ، الأوكسجين ، الجـهل فـى الأمثلـة السـابقة هـى الموضوع وإنما سمى المحكوم عليه موضوعا ، لأنه قد وضع ليتصف بشيء ، أو ليحمل عليه شيء ، ويطلق فى علم المعانى على الموضوع اسم المسند اليه ، كما يسمى علم النحو ، الفاعل ، أو نائبه ، أو المبتدأ[6] .

---

(١) العلامة القزوينى – الرسالة الشمسية ص٨٣

(٢) القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص٨٦ .

(٣) المنطق التوجيهى ص٥٤ .

(٤) القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص٨٦ .

(٥) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم – تيسير القواعد المنطقية حـ١ ص١٢١ .

(٦) المرشد السليم ص٨٥ والأمثلة التى ذكرتها هى نفس الأمثلة التى عرضها شيخنا .

❁ **الجزء الثانى : المحمول** : وهو المحكوم به[١] ، وسمى محمولا لحمله على شيء[٢] ، وهو الصفة أو الصفات المحكوم بها[٣] ، ويسمى محمولا ، مثاله كلمات لذيذ ، مفيد ، يحترق ، وفضيلة فى الأمثلة السابق ذكرها فى الموضوع ، وإنما سمى المحكوم به محمولا ، لأنه صار كأنه مرفوع على الموضوع ، أى محمول عليه ، وبه سميت القضية القضية الحملية ، من باب تسمية الشيء باسم سببه .

ويعبر فى علم المعانى عن المحمول بالسند ، ويسمى فى علم النحو بالخبر ، أو الفعل ، أو المبتدأ الذى له فاعل[٤] ، وهو محكوم به على الموضوع إيجابا فتكون القضية حملية موجبة . مثاله : التفاح لذيذ ، العلم مفيد ، أو محكوم به على الموضوع سلبا ، فتكون القضية حملية سالبة مثاله : التفاح ليس لذيذا ، العلم ليس مفيدا .

❁ **الجزء الثالث : الرابطة** : وهى التى تربط بين المحكوم عليه ، والمحكوم به[٥] ، على سبيل الإيجاب ، أو السلب ، وسميت رابطة لدلالتها على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول[٦] ، وتسمى أيضا النسبة ، وتعرف بأنها ما يفيد ربط الموضوع بالمحمول ، أو هى أدراك وقوع النسبة الكلامية بين الموضوع

---

(١) تيسير القواعد المنطقية جـ٢ ص١٢١ .
(٢) القطب الرازى - تحرير القواعد المنصقية ص٨٦ .
(٣) المنطق التوجيهى ص٥٤ .
(٤) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص٨٦ .
(٥) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية ص١٢١ .
(٦) تحرير القواعد المنطقية ص٨٦ .

والمحمول ، أو عدم وقوعها[1] ، كما تسمى بالنسبة ، فإنها تسمى الرابطة فهما لفظان لمسمى واحد ، وإذا انفردت بلفظ النسبة يكون المراد بها هو اللفظ الدال على ثبوت المحمول للموضوع[2] ، كثبوت الامتياز لحازم مثلا .

❁ وعلى ناحية التقسيم الثلاثي للقضية الحملية ، أو تركيبها من ثلاثة أجزاء ، ذهب العلامة الملوى حيث قال للقضية أجزاء ثلاثة :

❁ الجزء الأول : في الرتبة : وأن ذكر أخرا ، وهو المحكوم عليه ، لأن الأصل في المحكوم عليه التقدم ، نحو زيد ، في قولك زيد قائم ، أو قام زيد ، وهو الموضوع ، أي يسمى به في الحملية ، لأنه وضع ليحكم عليه بشيء .

❁ الجزء الأخر : في الرتبة : وأن ذكر أولا ، وهو المحكوم به ، اذ الأصل فيه التأخر ، نحو قائم ، وقام ، في قولنا زيد قائم أو قام زيد ، وهو المحمول ، ويسمى به لحمله على شيء حالة - اصطحابهما في الذكر ، بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما عن الأخر ، بل يذكران معا ، وهو المقصود باستوائهما - الموضوع والمحمول - في إطلاق الاسم عليهما .

❁ الجزء الثالث : النسبة الواقعة بينهما ، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة ، لدلالته على النسبة الرابطة[3] ، بين الموضوع والمحمول

❁ وذكر الخطيب القزويني ، أن أجزاء القضية الحملية باعتبار الرابطة ، أما ثنائية أو ثلاثية ، لأنها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية ، لاشتمالها على ثلاثة

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ص٨٦ .

(٢) العلامة القويسني - شرح الشيخ القويسني على متن السلم ص٢٤ .

(٣) العلامة شهاب الدين الملوى - شرح السلم ص٣٩ / ٤٠ .

ألفاظ لثلاثة معان ، وان حذفت منها الرابطة لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم اشتمالها الا على جزءين بازاء معنيين[1] .

والملاحظ أن هذه النسبة أو الرابطة لا تخرج عن أحد أمرين :-

[١] **النسبة الثبوتية** : وهى التى يصح أن يقال فيها أن الموضوع هو المحمول ، وهى مصححة لذلك الإثبات .

[٢] **النسبة السلبية** : وهى التى يصح أن يقال فيها أن الموضوع ليس هو المحمول ، وهى مصححة لذلك النفى ، ويعتمد فى بيان الفرق بين الثبوتية والسلبية على الحكم الذى اشتملت عليه القضية ذاتها ، حتى لا تدخل القضايا الكاذبة فى أجزاء القضية سواء كانت كاذبة موجبة مثل الإنسان معدن ، أو كانت كاذبة سالبة مثل الإنسان ليس ناطقا[2] .

والرابطة قد يصرح بها فى اللغة العربية ، وقد لا يصرح ، فإذا صرح بها سميت القضية ثلاثية ، مثل الذهب هو معدن ، وإذا لم يصرح بها سميت القضية ثنائية الأجزاء مثل الذهب معدن[3] ، وبالتالى فمدار القسمة الثنائية ، أو الثلاثية قائم على التصريح بالرابطة فى الجملة ، أو عدم التصريح بها ، وليس هناك اعتبار لشيء أخر[4] .

[ج] التركيب الرباعى :-

يرى شيخنا المرحوم صاحب تيسير القواعد المنطقية[5] ، أن القضية الحملية لا تستحق هذا الاسم إلا إذا تحقق فيها أربعة أجزاء :-

[١] موضوع : وهو المحكوم عليه .

(١) العلامة القزوينى - شرح الرسالة الشمسية ص٨٧ .
(٢) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢٣ .
(٣) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٥٤/٥٥ .
(٤) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢٣ .
(٥) هو شيخنا المرحوم أ.الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - شيخ شيوخنا ، ومن إجلاء علمائنا- رحمه الله وطيب ثراه ، وجعل الجنة مأوانا ومأواه ، فذلك ليس بعيد على الله .

[٢] محمـول: وهو المحكوم به .

[٣] نسبـــة : وهى رابطة بين المحكوم عليه والمحكوم به .

[٤] حكـــم : وهو ادراك أن النسبة واقعة ان كانت القضية موجبة ، وليست بواقعة أن كانت سـالبة[1] ، ثـم قـال : فـإذا قلـت : " المثلـث شـكل ، فـالموضوع هـو المثلث ، والمحمول هو شكل ، وهما جزءان مدلول عليهما بلفظـين فـى القضيـة الملفوظة ، وأما الجزءان الآخران – النسبة والحكم – فقد يدل عليهما بلفظ يسمى رابطة ، وقد لا يدل(٢) .

❁ وهو بهذا التركيب الرباعى للقضية الحملية يوافق الإمـام القطـب الـرازى علـى أن التصديق مركب من تصورات أربعة ، وليس بسيطا على النحو الـذى أنتـهى اليـه الحكماء ، ولكل وجهة ، أما الغالب بين دارسى المنطق ، فهو اعتبار القسمة فـى تركيب القضية الحملية ، أما ثنائية اذا لم توجد الرابطة ، أو ثلاثيـة اذا وجـدت الرابطة ، والفضل من الله تعالى ، وهى اجتهادات أفراد على سبيل التغليب للرأى فقط ، وليست على سبيل اليقين أو القطع .

[ب] تركيب الحدود

❁ عرفنا أن لفظ الحد فى اللغة هو المنع . وفى اصطلاح الناطقة : هـو تحليـل تـام لمفهوم اللفظ الدال على الشيء المراد تعريفه[3] ، بحيث يمنع أفراد غير المعرف من الدخول فيه ، وفى ذات الوقت فانه يجمع أفراد المعرف تحته .

❁ كما يعرف الحد المنطقى : بأنه اللفظ الذى يصلح لأن يخبر به وحـده ، أو يخـبر عنه وحده ، والذى يصلح لأن يكون حدا منطقيا من أنواع اللفظ المفرد ، هو الاسم

(١) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢١ .

(٢) المصدر السابق جـ٢ ص١٢٢ .

(٣) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٣٥ .

والكلمة أى الفعل فقط(١) ، وقد ارتأى المناطقة أن القضية المنطقية تتركب من حدين نوضحهما بالمثال : حازم ممتاز .

[١] الحد الأصغـر: وهو موضوع القضية الحملية . حازم .

[٢] الحد الأكـبر: وهو محمول القضية الحملية : ممتاز .

وبالتالى فكل قضية حملية لابد فيـها من حديـن الأصغر ، وهـو موضوعـها ، والأكبر ، وهو محمولها ، كما لابد فيها من تطابق شروط المناطقـة على مـا يـرد فـى الحدين الأصغر والأكبر وألا كانت المسألة خارجة عن نطاق المفاهيم المنطقية .

مما سبق نخلص إلى أن القضية الحملية تتركب من :-

[أ] ثلاثة أجزاء :

[١] الموضوع . [٢] المحمول .

[٣] الحكم أو النسبة

[ب] حدين :-

[١] الحد الأصغر . [٢] الحد الأكبر .

وهاك رسما تقريبا يوضح به الموضوع والمحمول والنسبة

موضوع ← محمد (نسبه) رسول الله → محمول

وتسميان النسبة الكلامية { إثبات شيء لشيء / نفى شيء لشيء

وتسميان النسبة الخارجية { وقوع شيء لشيء / عدم وقوع شيء لشيء

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث القديم ص٩٨ .

أحوال الرابطة

ذكر المناطقة أن اللفظ الدال على الرابطة يسمى الأداة اصطلاحا ، وسميت الرابطة أداة ، لأنها لا تستقل بالإفادة وحدها ، لاحتياجها إلى المحكوم عليه وبه[1] ، سواء كانت تلك الرابطة أسما ، او غير اسم ، أو كانت معبرة عن الزمان ، أو غير داخلة فيه .

وحيث أن الأمر كذلك فقد ركزوا على أن لهذه الرابطة صورا منها :

[١] صورة الاسم : وتسمى الرابطة الغير زمانية ، لأنها لا تخضع لمفهوم أحوال الزمان من الماضى والحاضر والاستقبال ، وإنما هى اسم قائم على الضمير الدال على مدى ارتباط الموصوف بالمحمول ، أو انفصاله عنه[2] ، ومثاله قولنا : العنب هو لذيذ ، المعدن هو حديد ، الفاكهة هى جميلة ، الثقافة هى مفيدة فهى مفيدة فإن الضمير فى الأمثلة السالفة هو الرابطة ، وليست واقعة فى زمان ومن ثم كانت أداة أو رابطة غير زمانية ، وهى تتناسب مع الموضوع والمحمول وتوافقهما فى التذكير والتأنيث[3] فى المفهوم الدلالى الإشارى .

فلا يقال : العنب هى لذيذ ، ولا المعدن هم حديد ، ولا الفاكهة هو جميلة ، ولا الثقافة هما جميلة ، لان صورة الرابطة تسمح بوجود علاقة اتصال أو انفصال بين الموضوع والمحمول ، لمجيئها مخالفة فى صورة الضمير الرابط نفسه[4] ، وسواء كان الضمير متكلما ، أو كان غائبا مفردا ، أو مثنى أو جمعا .

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص٨٦ .

(٢) راجع كتابنا - سباحة بمحيط المنطق ص٢١٥ .

(٣) الدكتور فاتن رضوان - دراسات فى المنطق ص٤٥ .

(٤) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق القديم ص١٤٥ .

[٢] **صورة الكلمة :- والمراد بالكلمة عند المناطقة هو المراد بالفعل عند النحاة**[1] ، **وللكلمة عند المناطقة مخالطة الزمان والوقوع فى دائرته بحيث تنطبق عليها أحكام الماضى والحال والاستقبال ، وهو مفهوم وقوعها فى دائرة الزمان ، واعتبارها رابطة أو أداة زمانية .**

مثال : الرابطة الزمانية فى هذه الصورة قولنا : الرسول كان هاديا ، والعلم يكون نافعا ، فإن لفظ كان هو فعل عند النحاة ، واسم عند المناطقة ، ودال على الزمان والماضى ، أما لفظ يكون فهو فعل عند النحاة ، وكلمة عند المناطقة ، دال على الزمان الحالى ، ولذا تسمى تلك الصورة الرابطة الزمانية[2] .

❀ **وذهب العلامة الخبيصى :** إلى أن اللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة لدلالتها على **النسبة الرابطة** ، تسمية للدال باسم المدلول ، ثم الرابطة أداة ، **لأنها تدل على النسبة التى هى غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير مستقل يكون أداة ، فالرابطة أداة لكنها قد تكون فى قالب الاسم ، كهو فى زيد هو عالم ، وقد تكون فى قالب الكلمة ، ككان فى زيد كان قائما ، ومن هنا يعلم أن لفظه هو وكان ليست رابطة حقيقية** بل استعيرت للرابطة[3] ، **فليفهم الأمر المتدبرون ، أما غيرهم فأنا عنهم معرضون .**

❀ **نخلص مما سبق إلى انه :-**

[١] **إذا كانت الرابطة على صورة الاسم** فهى رابطة وأداة غير زمانية مثل هو ، فى قولنا : العلم هو مفيد . مثلا .

---

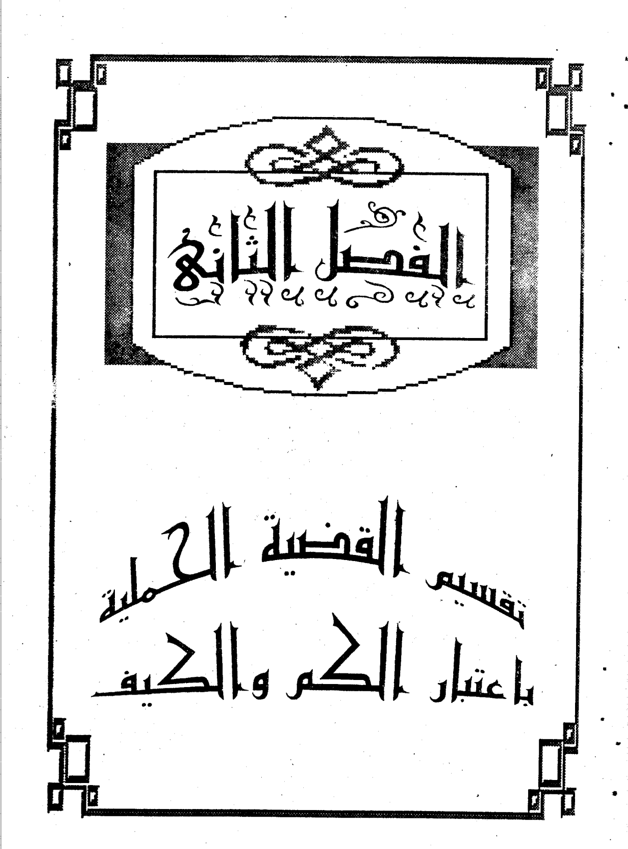
(١) راجع كتابنا - الندم فى المنطق القدم حـ١ التصورات ص٢١٣ ط٣ .

(٢) راجع حاشية العلامة القويسنى على متن السلم فى المنطق ص٢٣ ، وتيسير القواعد المنطقية ج٢ ص١٢١ .

(٣) العلامة عبيد الله بن فضل الخبيصى - شرح الخبيصى عل متن تهذيب المنطق ص٣١ .

[٢] إذا كانت الرابطة على صورة الكلمة فهى رابطة وأداة زمانية . مثل : كان ، أو يكون فى قولنا : الرسول كان هاديا .

وبهذا نختتم حديثنا عن الأجزاء التى تتركب منها القضية الحملية وأراء العلماء فى المسالة ، ثم أحوال الرابطة والصور التى ترد عليها وأسأل الله السلامة والنجاة ، فى الدين والدنيا والآخرة أنه نعم المولى ونعم النصير . فما هو تقسيم الحملية باعتبار الكم والكيف ، ذلك ما سوف نعرض له فى الفصل التالى ان شاء الله تعالى .


الفصل الثاني
تقسيم القضية الحملية
باعتبار الكم والكيف

عنى المناطقة بالحديث عن القضية المنطقية من كافة جوانبها التى أمكنهم الوصول اليها ، أو اتفقوا عليها ، وقد سبق الحديث عن تعريفاتها ، وتسمياتها ، وهانحن نوفق للحديث عنها من ناحيتين أخريين .

الأولى : ناحية الكـم : - أعنى الحكم على كمية أفراد الموضوع[1] ، لأن الكم هو الكمية التى يصدق الحكم عليها ، وهذه الناحية - ناحية الحكم على الكم ، روعى فيها الحديث عن عموم الحكم على الموضوع أو عدم عمومه .

الثانية : ناحية الكيف : - أعنى الحكم علـى أفراد الموضـوع مـن ناحيـة وجـود الرابطة علـى سبيل الإيجاب أو السلب[2] ، لأن الكيف هـو الحكم ، لا علـى الكمية ، وإنما على القيمة ، فإن كانت باتصال الموضوع مع المحمول ، فهى الموجبة ، وإن كانت بانفصال الموضوع عن المحمول فهى السالبة .

ونحن سنعرض للأمرين ذاكرين أراء المناطقة فى المسألة[3] ، وسنبدأ بالناحية الأولى - الكم - لأنها الأقرب إلى الطبائع والأسبق فى الوضع ، وبجانب أن فيها سبقا فى الترتيب الذكرى[4] أيضا ، وها نحن نفصل القول على النحو التالى :

أولا : ناحية الكم :

ذهب المناطقة فى تقسيم القضيـة مـن هـذه الناحيـة : يعنـى ناحيـة الحكـم علـى الموضوع بالكل أو الجزء أو غيرهما مذاهب تنحصر فى :

---

(١) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٣١٢ .

(٢) راجع كتابنا - الوليد المنطق فى علم المنطق جـ٢ ص١٣٥ .

(٣) سنحاول التعرض لأراء المتقدمين والمتأخرين متى كان فى الأمر جديد .

(٤) الدكتورة وفاء صادق - دراسات فى المنطق القديم ص١٤٥ .

المذهب الأول : أصحاب التقسيم الخماسي[1] :

وهم يقسمون الحكم على موضوع القضية إلى أقسام خمسة :

[١] القضية الشخصية أو المخصوصة

وهى التى يكون موضوع القضية فيها شخصا معينا لا يتعداه[2] واحدا ، وسميت شخصية لأن موضوعها شخص واحد ، كما تسمى القضية المخصوصة ، وذلك لخصوص الموضوع بفرد واحد معين[3] ، مثاله : محمد عالم ، حازم تقى ، هبة الله ممتازة ، بدر الدين متفوق ، نعمة الله وفيه ، رحمة الله ذكية ، فإن الموضوع فى تلك القضايا علم مخصوص مشخص متعين على فرد بذاته لا يتعداه ، أو ضمير مفرد محدد مثل أنت مهذب ، أو اسم إشارة مثال هذا قلم ، وذاك علم ، فإنها جميعا مخصوصة ، ولذا سميت شخصية ، كما سميت مخصوصة ، وهو مو جبة وسالبة

أحوال الشخصية من حيث الإيجاب والسلب[4] ،

[أ] **الإيجاب**: يعنى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، مثال حازم تقى ، فإن الوصف بالتقوى ثابت للموضوع ، وهو حازم ، وبالتالى فهى موجبة ، وقس عليها باقى الأمثلة ، متى كان ذلك على تلك الناحية .

[ب] **السلب** : يعنى حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع مثاله : حازم ليس ظالما ، وهبة الله ليست عصية ، وبدر الدين ليس غبيا ، وقس على ذلك باقى

---

(١) وهو تقسيم تنازلى يبدأ من موضوع القضية نفسها ، ومال اليه الخطيب القزوينى المتوفى فى ٤٩٣هـ - شرح الرسالة الشمسية ص٨٨/٨٩ .

(٢) تحرير القواعد المنطقية ص٨٨ .

(٣) الدكتور عوض الله حاد حجازى - المرشد السليم ص٩٠ ط٣ .

(٤) ستشير إلى الكيف - الإيجاب والسلب أثناء حديثنا عنه إن شاء الله تعالى .

الأمثلة التى ذكرناها ، والتى لم نذكرها ما دام الموضوع فيها شخصا معينا مخصوصا ، وتسمى شخصية ومخصوصة ، لتشخص موضوعها وخصوصية وتعينه[1] ، وهى معتبرة فى ضمن المحصورات ، لأن الحكم فيها على الأفراد ، وقد تقوم فى الظاهر مقام الكلية ، فينتج فى كبرى الشكل الأول : نحو هذا زيد ، وزيد حيوان[2] ، وهو النتيجة المأخوذة من مقدمتين فيها كبرى شخصية ، كما جاز جعلها كبرى فى الشكل الثانى[3] ، الذى يشترط كلية الكبرى ، مع الاختلاف فى الكيف .

ولما كانت القضية المخصوصة أو الشخصية تصلح لأن تقع قضية مستقلة فى كبرى الشكل الأول التى يشترط فيها أن تكون كلية ، فقد أعتبر المناطقة القضية الشخصية فى حكم القضية الكلية بهذا الاعتبار المشار اليه .

[٢] القضية الكلية

وهى التى يبين الحكم فيها كمية أفراد الموضوع من حيث انصبابه على كل الأفراد ، وتعرف بأنها التى يكون موضوعها كليا ، وقد حكم فيها على جميع الأفراد على وجه الإحاطة والشمول من غير استثناء لفرد من أفراده ، وسميت كلية ، لأن الحكم فيها على جميع الأفراد[4] ، مثال : كل علم مفيد ، وكل عمل صالح محبوب ، فإن الحكم فيها شمل كل أفراد الموضوع ولها حالتان :-

---

(١) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٣٥ .

(٢) العلامة الشريف الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص٩٠ .

(٣) العلامة الملوى - شرح السلم ص٣٩ - ط المعاهد الأزهرية

(٤) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص٩٠ .

[أ] الإيجاب : يعنى إثبات الحكم على الموضوع بالمحمول مثاله : كل أزهرى عالم ، كل عادل محبوب ، كل فتاة عذراء ، كل طعام مفيد ، وقس على ما ذكرنا ما لم نذكر .

[ب] السلب : يعنى عدم إثبات العلاقة بين الموضوع والمحمول ، مثال : كل أزهرى ليس عالما ، كل عادل ليس محبوبا ، كل فتاة ليست عذراء ، ولعلك لاحظت أن الموضوع فى القضية الكلية ليس فردا مشخصا كالحال فى القضية الشخصية[1] ، وإنما هو موضوع كلى يشمل أفرادا كثيرين .

[٣] القضية الجزئية :-

وهى التى يكون موضوعها كليا ، لكن انصب الحكم فيها على بعض الأفراد فقط ، وليس كل الأفراد[2] ، على سبيل الإيجاب[3] ، أو السلب ، وتسمى جزئية من حيث أن الحكم فيها خاص بجزء الموضوع يعنى ببعض الأفراد فقط . مثال : بعض المنطق مشروع ، بعض العلم نافع ، بعض التفاح ليس ناضجا[4] ، ولها حالتان من حيث الإيجاب والسلب :-

[أ] الإيجاب : يعنى إثبات الحكم بالمحمول على بعض أفراد الموضوع . مثاله : بعض اللبن دسم ، بعض الطعام مفيد ، بعض الأزهريين مثقف ، بعض المسلمين نجباء ، وهى موجبة لما عرفت من إثبات الحكم بالمحمول على الموضوع .

---

(١) أرجو أن تراقب هذه المفردات حتى تستوى عند الملكة فقد تتعلق بدراسة العلوم العقلية ومنها المنطق .

(٢) الدكتورة / مصطفى رضوان - دراسات فى منطق اليونان ص٢١١ .

(٣) راجع كتابنا - المنطق بين التنظيم والتقنين ص٣١٩ .

(٤) لا يقال أن العلم والتفاح لفظ مفرد فيكون من القضايا الشخصية ، لأن العلم والتفاح اسماء أجناس ، أما موضوع القضية الشخصية ، فهو علم مفرد دال على شخص محدد .

[ب] السـلب :- يعنى عدم إثبات الحكم بالمحمول على بعض أفراد الموضوع .

مثاله : بعض اللبن ليس دسما ، بعض الطعام ليس مفيدا ، بعض التفاح ليس ناضجا ، وأنت تلاحظ أن الموضوع فى كل منها لفظ كلى يبين كمية الأفـراد ، وان الحكم فيها منصب على بعض الأفراد فقط ، وليس علـى كلـها[1] ، وهـذا الفرق واضح جدا للفصل بين القضية الكلية ، والقضية الجزئية .

[٤] القضية الحملية :-

وهى التى يكون موضوعها لفظا كليا ، ولا يبين الحكـم فيـها كميـه الأفـراد ، وتصلح لأن تصدق على كلية وجزئية ، والحكم فيها قائم على أفراد الموضوع ، لا على طبيعته ، وسميت مهملة ، لأن الحكم فيها أهمل الكمية التى ينطبق عليها الحكم : كقولنا الإنسان فى خسر ، الإنسان ليس فى خسر[2] ، وبالتالى ففيها حكم على أفراد الموضوع لكن لم يبين الحكم كمية الأفراد ولها حالتان مـن حيـث الإيجـاب والسـلب أيضا .

[أ] الإيجـاب: ونعنى به اتصال العلاقة بين الموضوع والمحمول ، مثال : الإنسان حيوان[3] ، والذهب لامع ، فإن هذه القضايا ليست مسبوقة بلفظ كل أو جميع أو عمـوم الـذى يفيـد السـور الكلـى ، كمـا أنـها ليسـت مسـبوقة بلفـظ بعض الغالبية ، مثلا الذى يفيد السور الجزئى ، وإنما هى خالية تماما من أى سور على سبيل الإيجاب[4] الكلى أو الجزئى .

---

(١) فلو أنصب على كلها لكانت القضية كلية ، أما لأنها أنصب على بعضه فكانت جزئية .

(٢) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص٩٠ .

(٣) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩١ .

(٤) راجع كتابنا - التدعيم فى المنطق القديم ص٣١٤ .

[ب] **الســـلب** : ونعنى بـه انفصـال العلاقـة بـين الموضـوع والمحمـول ، مثـال : الإنسان ليس حيوانا ، والذهب ليس لامعا ، وهذه القضية المهملة خالية تماما من التعبير عن أية كمية للأفراد سواء كانت جزئية أو كلية[1] ، ولذا أتضح أنها مهملة .

والمناطقة يعتبرون القضية المهملة فـى حكـم الجزئيـة لتلازمـهما معـا ، فكلمـا حكمنا على الأفراد مع عدم بيان كميتها الذى هو معنى المهملة ، تحقق الحكـم علـى بعض الأفراد الذى هو معنى الجزئية ، وكلما حكمنـا علـى البعـض الـذى هـو معنـى الجزئية تحقق الحكم على الأفراد الذى هـو معنـى المهملـة[2] ، فالمسـألة قائمـة علـى العكس والطرد التلازمى عند المناطقة[3] ، وذلك أمر مهم يجب التنويـه اليـه ، وبنـاء عليه فإن حكم الجزئية فى الإيجاب والسلب يعطى أيضا للمهملة بهذا الاعتبار .

[٥] القضية الطبيعية

وتعرف بأنها ما كان موضوعها لفظا كليا ، لا يبين فى الحكم كمية الأفـراد ، ولم تصلح لأن تصدق على كلية وجزئيـة مـن حيـث الموضـوع[4] ، دون اعتبـار لشـيء أخر ، ولما كانت راجعة إلى الطبيعة من غـير نظـر إلى كميـة الأفـراد أمكـن تسـميتها بالقضية الطبيعية .

كما تعرف بأنها ما كان موضوعها كليا ، ولم يحكم فيها علـى الأفـراد ، بـل حكم فيها على الماهية والطبيعة ، مثل : قولنا : الإنسان نوع ، والحيـوان جنـس ،

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم - تيسير القواعد المنطقية ص١٣٥ .

(٢) الدكتور / عوض الله حجازى - المرشد السليم ص٩١ .

(٣) راجع كتابنا - القديم فى المنطق القديم عند مفهوم الانعكاس والاطراد .

(٤) هذا التعريف هو الذى نرتضيه من جانبنا .

في الموجبة ، والناطق ليس جنسا ، وسميت طبيعية نسبة إلى الطبيعة ، وهى الماهية والحقيقة[1] ، مثل الحيوان جنس ، والإنسان نوع ، المعدن جنس ، الفاكهة جنس .

وذهب بعض متأخرى المناطقة إلى خروج القضية الطبيعية من التقسيم ، باعتبار أن الطبيعيات لا اعتبار لها فى العلوم ،لأن الحكم فيها على أفراد الموضوع ، يعنى ماصدقاته ، ولكن هذا الاتجاه مدفوع بان الطبيعة يقع الحكم فيها على طبائع الأشياء الموضوعة ذاتها ، يعنى على طبيعة الموضوع نفسه ،لا على أفراده ، والفرق بين الاتجاهين يجعل قبول القضية الطبيعية ، ودخولها فى التقسيم راجحا على غيره .

وذهب القطب الرازى إلى أن الحكم فى القضية الطبيعية ، لا يتعلق بأفراد الموضوع ، وإنما يتعلق الحكم فيها على نفس الطبيعة[2] ، كقولنا : الحيوان جنس ، والإنسان نوع ، فإن الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والإنسان من الأفراد بل على نفس طبيعتهما ، وبالتالى صلحت للدخول فى التقسيم السابق .

بل قرر العلامة الملوى أن القضية الطبيعية ، هى التى لم يبين فيها كمية الأفراد ، ولا تصلح لأن تصدق كلية ، ولا جزئية . نحو الإنسان نوع ، والحيوان جنس ، إلا أنها داخلة فى الشخصية ، لأن الحكم فيها على شيء معين ، مشخص فى الذهن مخصوص ، لم يعتبر فيه عموم[3] ، ولكل وجهة اعتمد عليها ، ورجح عنده فيها دليله على غيره .

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩١ .

(٢) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص٩٠ .

(٣) العلامة الملوى – شرح السلم ص٣٩ .

المذهب الثاني : أصحاب التقسيم الرباعي[1] ،

وهو للعلامة القطب الرازى ٧٦٦هـ[2] ، ومن معه ، ويرى أصحاب المذهب الثانى أن القضية الحملية باعتبار الموضوع تنحصر فى أربعة[3] :-

[١] **شخصية** : وهى ما كان موضوعها جزئيا مشخصا مثل : محمد فاهم ، على ذكى ، حازم ممتاز ، ولما كان موضوعها علما مشخصا ، فقد حكم عليها بأنها شخصية[4] ، وعرفت به .

[٢] **مسورة** : وهى التى ذكر فى موضوعها ما يدل على كمية الأفراد ، على سبيل الكل ، وهى الكلية كل الطعام مفيد ، فى الإيجاب ، أو على سبيل البعض ، وهى الجزئية مثال : بعض الطعام مفيد ، وهى الموجبة ، أو بعض الطعام ليس مفيدا ، وهى السالبة ، وبهذا تنقسم المسورة إلى كلية وجزئية ، وكل منهما ينقسم إلى موجبة وسالبة[5] ، على ما سلف بيانه .

[٣] **طبيعية** : وهى التى يكون موضوعها لفظا كليا ، أريد به مفهومه فقط[6] ، كقولنا : المعدن جنس والإنسان نوع ، فإنها طبيعة كل من المعدن الذى هو جنس لأفراده ، والإنسان الذى هو نوع أفراده محمد ، حازم ، هبة الله ، بدر الدين ، نعمة الله ، ورحمة الله ، فإنها جميعا مفردات يجمعها لفظ الإنسان[7] .

---

(١) ذهب إلى هذا جمع كبير من المناطقة القدماء والمحدثين - راجع كتابنا - دراسات فى المنطق

(٢) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص٨٨ .

(٣) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية ص٤٥ .

(٤) وتعرف أيضا بأنها المخصوصة بخصوص موضوعها ، وعدم انطباقه على أكثر من واحد بعينه .

(٥) وهذا الانقسام قائم فى كل القضايا الحملية بالاتفاق .

(٦) روعى فى هذه التسمية طبيعة الموضوع لا حقيقة الأفراد ، فلينتبه أهل الفهم .

(٧) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٣٢١ .

[٤] مهمـلة : وهى التى يكون موضوعها غير مذكور فيه كميـة الأفـراد علـى سـبيل الكل أو الجزء ، وفى نفس الوقت فـهى غـير مسـورة ، ولـذا سميـت مهملـة ، واعتبرها المناطقة فى حكم القضية الجزئيـة مـن حيـث أنـها تتعـامل مـع أفـراد الموضوع لا مع طبيعته[1] ، مثال قولنا : الإنسان كـاتب فـى الإيجـاب ، وقول الإنسان ليس بكاتب فى السلب .

وهنا ملاحظتان :-

- **الملاحظة الأولى** : أن مذهب انحصار القضية فى أربعة ، أدخل الكلية والجزئية فى المسورة ، وهو بـهذا قـد راعـى السـور فقـط ، بينمـا مذهـب الانحصـار فـى خمسة ، راعى الحكـم وانطباقـه علـى كميـة أفـراد الموضـوع كلـها أو جزئـها ، فالجهة بينهما منفكة ، ولا تعارض بين التقسيمين من وجهـة نظـرى ، أمـا لـو كان الاتفاق بينهما قائما على الحكم فقط أو السـور فقـط لكـان بينـهما نـوع مـن التعارض الحقيقى الذى يستوجب الترجيح بين الأدلة[2] ، وتدعيم الـرأى الـذى انتهى اليه بما هو من قبيل الأدلة المتفق عليها .

- **الملاحظة الثانية** : أن قواعد الاتفاق بين المذهبين فى تعريف القضية ، وتوجيـه الحمل فيها ، وأسس تقسيم الحكم على الموضوع باعتبار اللفظ إلى جزئى وكلى ، قائمة بينهما . وبالتالى فالتفريعات التى زادت فى المذهب الأول أو أندمجت فى

(١) راجع كتابنا – الندم فى المنطق القدم ص١٢٧ .

(٢) ترجيح الأدلة نوع من المجهود العقلى الذى تبرز فيه الملكات وقدرتها على الوصول اليها .

المذهب الثانى ، لا تخرج عن كونها نوعا من التعبير العقلى فى الملكات[1] ، ومن ثم لا يكون لها كبير اثر ، أو خلاف معتبر .

المذهب الثالث : أصحاب التقسيم الثلاثى :

وهو للشيخ الرئيس ابن سينا[2] ، ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تقسيم القضية الحملية باعتبار الحكم على الموضوع ، يعنى الكم باعتبار الحصر والانطباق إلى ثلاثة أقسام :-

[١] الشخصية : وهى التى يشترط فيها أن يكون الموضوع جزئيا فقط دون اعتبار لشيء سواء إيجابا أو سلبا[3] ، محمد محبوب = محمد ليس غبيا ، هانم ممتازة ، هانم ليست متخلفة ، حازم متواضع ، حازم ليس متكبرا .

[٢] المحصورة: وهى التى يبين الحكم فيها كمية الأفراد فقط ، دون اعتبار لنوع الحصر ، أو انطباقه على كمية الأفراد كلها ، أو بعضها ،وبالتالى فالمحصورة تشمل الكليات والجزئيات على سبيل الإيجاب والسلب ، وهى التى تسمى المسورة أيضا[4] .

---

(١) وهى من سمات الفكر الإسلامى الذى امتلأت أفكار أهله بالملكات العقلية الراقية التى خدمت ، وما تزال تخدم الدين الإسلامى الحنيف ، وأنعم بها من ملكات .

(٢) هو الشيخ الرئيس ابن سينا أحد كبار مفكرى وفلاسفة المسلمين . راجع كتابنا - أوراق منسية فى النصوص الفلسفية

(٣) راجع كتابنا - الوليد المنطق فى علم المنطق ص٣١٤ .

(٤) تسميتها بالمسورة يجعلها شاملة الكليات والجزئيات إيجابا أو سلبا ، أو غيرهما ، فلا يدخل فيهما غيرها وإن أندرج فى أحكامهما .

[٣] المهمـــلة : وهى التى لا يبين الحكم فيها كمية الأفراد وإنما يذكرها إجمالا[١] ،

مثال : الإنسان نوع ، والمعدن جنس فى الإيجاب وعكسه فى السلب .

۞ قال العلامة القطب الرازى : والشيخ يقصد الرئيس ابن ، بنا – رحمـه الله – فـى الشفاء ثلث القسمة ، فقال الموضوع أن كان جزئيا فهى الشخصية ، وإن كان د ا فإن بين كمية الأفراد فهى المحصورة ، وإلا فهى المهملة[٢] .

والملاحظ أن هذا التقسيم الثلاثى ، لم يهتم بالقضية الطبيعية ، على أساس أن القضية الطبيعية لا اعتبـار لهـا فـى العلـوم العقليـة ، وبالتـالى فـلا تدخـل فـى هـذا التقسيم ، وهى وجهة نظر الشيخ الرئيس ومن معه[٣] .

إلا أن هذا التقسيم الثلاثى قد هوجم من متأخرى المناطقة ، حتى شـنعوا علـى ابن سينا ، فزعموا أن التقسيم الثلاثى غير منحصـر علـى الناحيـة العقليـة لإخراجـه القضية الطبيعية من التقسيم الثلاثى ، والمفروض أنها يمكـن أن تسـتعمل فـى العلـوم فلابد من دخولها فى التقسيم والحصر .

إلا أن أنصار مذهب الشيخ الرئيس ابن سينا دافعوا عن الاعتبارات القائمة فى التقسيم الثلاثى[٤] ، التـى أشـار اليـها ابـن سـينا ، وانتـهوا إلى أن التقسـيم الثلاثـى منحصر وقائم ، وإخراجه القضية الطبيعيـ مـن التقسـيم أمـر ضـرورى ، ولذلـك لـا يلى :–

[١] أن الكلام هنا عن تقسيم القضية المعتبرة فى العلوم والطبيعيات لا اعتبار لها فـى العلوم ، لأن الموجودات المتأصلة هى الأفراد ، والطبيعية إنما توجد فى ضمنها ،

---

(١) الدكتور رمضان عبدالتواب – دراسات فى المنطق ص٢١١ .

(٢) وهذا المشهور عن الشيخ الرئيس نسب اليه فى كتابه الشفاء جزء المنطقيات .

(٣) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص٩٠ .

(٤) الدكتورة سلوى منتصر – منطق القضايا ص٨٩ .

والمقصود من العلوم معرفة أحوال الموجودات المتأصلة[1] ، فدخولها في التقسيم على فرض القول به لا يقدم نفعا ، وإخراجها منه ، لا يلحق ضررا ، بل أن إخراجها أولى ، لعدم اعتبارها في العلوم العقلية .

[٢] أن الحكم في القضايا المنطقية الحملية ينصب على أفراد الموضوع ، يعني ماصدقاته[2] ، والقضية الطبيعية ليست لها أفراد فخروجها من التقسيم لا يخل بالانحصار على القول بالتقسيم الثلاثي الذى ذهب اليه الشيخ الرئيس ومن معه .

[٣] أن مفهوم عدم الانحصار معناه أن يتناول المقسم شيئا ، ولا تتناوله الأقسام ، والمقسم هاهنا لا يتناول الطبيعيات فلا يختل الانحصار بخروجها[3] .

۞ وفى تقديرى : أنه عند النظر فى تقسيمات المذاهب المنطقية للقضية من هذه الناحية يجب استبيان الدوافع التى قام عليها الرأى ، والأدلة التى استند اليها ، والاعتبارات التى صارت بالنسبة له ركائز ضرورية أو ثوابت قائمة .

ثم أن هذه المسائل لا تتعلق بالعقيدة ، ولا النصوص الشرعية[4] ، وإنما هى تقسيمات تواضعية ، ومجهودات عقلية فيها الاتفاق قائم ، والاصطلاح حولها ما زال محل تنازع ، فمن استقامت له أدلته فله أن يأخذ بها ولا ينازعه فيها غيره ، والأمر لله رب العالمين .

---

(١) العلامة الشريف الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص٩٠ .

(٢) هذا الاعتبار قائم فى التقسيم فلابد من اصطحابه معه على وجه الاستمرار ، والا افتقد القول قوائمه .

(٣) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص٩٠ .

(٤) لأن مسائل العقيدة الإسلامية منصوص عليها فى النقل المنزل - القرآن الكريم والحديث الشريف . .

المذهب الرابع : أصحاب التقسيم الثنائى[1]

وهذا التقسيم يقوم على أن الحكم فى القضية الحملية لا يخرج عن أحد أمرين واليهما يرجع التقسيم :-

- **الأمر الأول : الجزئى** : وبناء عليه يكون موضوع الحملية جزئيا ، والحكم لا يخرج عنه ، وهى الشخصية ، أو المخصوصة .
- **الأمر الثانى : الكلى** : وبناء عليه يكون موضوع الحملية كليا ، والحكم شامل له سواء على سبيل الإدخال ، فيدخل فيه القضايا الجزئية والكلية ، أو على سبيل الإخراج ، فلا تدخل فيه القضية المهملة والطبيعية[2] .
- **وفى تقديرى** : أن هذه التقسيمات أن أخذت من ناحية التقسيم العلوى - يعنى المقدمات - فهى لا تخرج عن كونها جزئيا وكليا ، وأن أخذت من ناحية النتائج التى انتهت اليها ، فهى تقع بين التقسيم الرباعى والخماسى ، وهو الذى أميل اليه وأسأل الله السلامة والستر والنجاة .
- **وأود الألفات إلى أن شيوخ المناطقة - متقدميهم والمتأخرين ذهبوا إلى أن :-**

[1] **القضية الشخصية - محمد مهذب -** تعطى حكم القضية الكلية ، كل العلم مفيد ، فى الإيجاب والسلب ، وباقى الاعتبارات التى ترد من نفس الناحية ، باعتبار أن الحكم فى الشخصية منصب على كل موضوعها الشخص المخصوص[3] ، كالحال فى القضية الكلية التى يشمل الحكم فيها كل أفراد

---

(١) هذا الذى نراه قائما فى أغلب المصادر المنطقية من حيث بدايات التقسيم فى القضايا الملفوظة .

(٢) راجع كتابنا - الندم فى المنطق القديم فيما يتعلق بالانعكاس والاضطراد والأعمال والإهمال .

(٣) ذهب إلى هذا الرأى جمهور المناطقة - راجع المرشد السليم ص٩١ .

الموضوع إيجابا فى القضايا الموجبة على جهة الإثبات ، وسلبا فى القضايا السالبة على جهة النفى .

ويترتب عليه أن القضية الشخصية تصلح لأن تكون كبرى فى قياس من الشكل الأول الذى يشترط فيه كبرى الكلية ، قال العلامة الأخضرى :

فالأول الإيجاب فى صغراه ∴ وأن ترى كلية كبراه[1]

[٢] **القضية المهملة** : الإنسان نوع ، المعدن جنس ، النبات جنس ، الغزال نوع ، تعطى حكم القضية الجزئية السورة – المحصورة – باعتبار ان التعامل معها تم على أفراد الموضوع ، لا على طبيعة الموضوع نفسه[2] ، كالحال مع القضية الجزئية ، التى يشمل الحكم فيها بعض أفراد الموضوع ، وليس الكل فى حالة الإيجاب والسلب .

ويترتب عليه ان المهملة تصلح لان تكون صغرى فى قياس من الشكل الأول على ناحية الإيجاب فقط[3] ، لأنه يشترط فى صغراه ، أن تكون موجبة سواء كانت كلية أو جزئية ، ولما كانت المهملة فى حكم الجزئية ، فإنها تصلح – المهملة لما تصلح له الجزئية من هذه الناحية وحدها .

[٣] أن **القضية الطبيعية** : تصلح للاستعمال فى علوم الحياة والنبات والحيوان باعتبار طبيعتها ، أما عند المناطقة فالأمر مختلف ، فمن نظر إلى أفراد الموضوع أدخلها ضمن المباحث العقلية فى علم المنطق ، ومن نظر إلى طبيعة المسألة ذاتها أبقاها طبيعية على ما هى عليه ، وهى دقيقة تحتاج المزيد من التأمل والكثير من المراجعة .

---

(١) الشيخ الأخضرى – متن السلم .

(٢) والإهمال ليس المراد به هنا عدم أعمالها ، وإنما المراد به عدم ذكر كمية الأفراد التى يطبق عليها الحكم ، أو يشملها .

(٣) العلامة الشيخ القويسنى – حاشية القويسنى على متن السلم ص٣٧ ، وحاشية الباجورى على السلم ص٤٥ .

جدول تقسيم القضية الحملية باعتبار الكم - يعنى الحكم على الموضوع

١- تقسيم الشيخ نجم الدين القزوينى (٤٩٣هـ) فى شرح الرسالة الشمسية (التقسيم الخماسى)

(أ) أما أن يكون **موضوع القضية الحملية** لفظا جزئيا **فله حالة واحدة وتسمية واحدة وهى :**

(١)
الشخصية
وهى ما كان موضوعها شخصا معينا وسميت مخصوصة لخصوص الموضوع

- موجبة
  محمد قائم
- سالبة
  محمد ليس قائم

(ب) أما أن يكون موضوع القضية لفظا كليا

١- أما أن **يبين فى الحكم كمية أفراد الموضوع من الكلية والبعضية فله حالتان**

(٢)
الأولى : الكلية
وهى التى ينصب الحكم فيها على كل الأفراد وهى تنقسم إلى

- كلية موجبة
  كل العلم مفيد
- كلية سالبة
  كل العلم ليس مفيدا

(٣)
الثانية : الجزئية
وهى التى ينصب الحكم فيها على بعض الأفراد فقط وتنقسم إلى

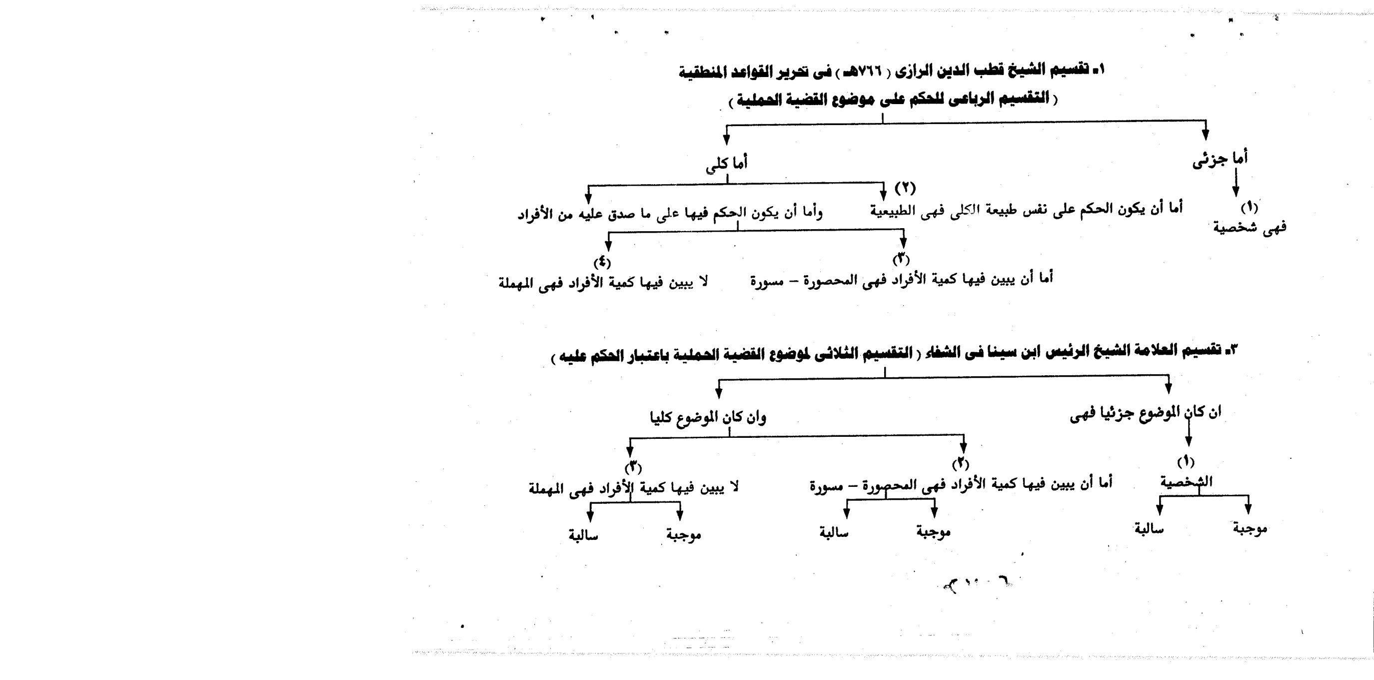
- جزئية موجبة
  بعض العلم مفيد
- جزئية سالبة
  بعض العلم ليس مفيدا

٢- أن لا يبين فى الحكم كمية أفراد الموضوع من الكلية والبعضية

- تصلح لأن تصدق كلية وجزئية بأن يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع
- لا تصلح لأن تصدق على كلية وجزئية من حيث الأفراد وان صلحت من حيث الطبيعة بأن كان الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسه لا على أفراده

(٤)
لم تصلح لأن تصدق على كلية وجزئية من حيث الموضوع فهى الطبيعية

(٥)
صلحت لأن تصدق كلية وجزئية سميت مهملة ، لأن الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد أهمل فى بيان كميتها كقولنا : الإنسان فى خسر ، الإنسان ليس فى خسر .


١- تقسيم الشيخ قطب الدين الرازى (٧٦٦هـ) فى تحرير القواعد المنطقية
(التقسيم الرباعى للحكم على موضوع القضية الحملية)
أما جزئى
(١)
فهى شخصية
أما كلى
(٢)
أما أن يكون الحكم على نفس طبيعة الكلى فهى الطبيعية
وأما أن يكون الحكم فيها على ما صدق عليه من الأفراد
(٣)
أما أن يبين فيها كمية الأفراد فهى المحصورة – مسورة
(٤)
لا يبين فيها كمية الأفراد فهى المهملة
٢- تقسيم العلامة الشيخ الرئيس ابن سينا فى الشفاء (التقسيم الثلاثى لموضوع القضية الحملية باعتبار الحكم عليه)
ان كان الموضوع جزئيا فهى
(١)
الشخصية
موجبة
سالبة
وان كان الموضوع كليا
(٢)
أما أن يبين فيها كمية الأفراد فهى المحصورة – مسورة
موجبة
سالبة
(٣)
لا يبين فيها كمية الأفراد فهى المهملة
موجبة
سالبة

ثانيا : ناحية الكيف - الإيجاب والسلب[1]

عرفت أن المناطقة تحدثوا عن تقسيم القضية الحملية باعتبار الحكم على الموضوع - المحكوم عليه - إلى شخصية ، وجزئية ، ثم الكلية والمهملة والطبيعية ، وعرضنا لك وجهات النظر فى الإطلاق - والمذاهب التى تعرضت له ، ورجحنا ما نراه أقوى أدلة ، وأقرب إلى الأصول المعتبرة[2].

وها نحن نتناول - بإذن الله تعالى - تقسيمهم للقضية الحملية من ناحية الكيف - الإيجاب والسلب - لأن كلا من الكم والكيف يتكاملان ، ولا ينفصلان الا فى الذهن فقط[3] ، باعتبار أن القضية مهما كان أمرها من ناحية الكم ، فلابد لها من حكم يشملها عل جهة الإثبات أو النفى .

ولذا فإن المناطقة يقسمونها من هذه الناحية إلى :

[1] القضية الموجبة : وتعرف بأنها ما حكم بها بثبوت وصف المحمول للموضوع ، أو هى التى تصف الموضوع بالمحمول[4] ، على سبيل القطع واليقين الكلى ، وهى الكلية أو الجزئى ، وهى الجزئية ، أو ما فى حكمها[5] ، وهى الشخصية التى تعطى حكم الكلية والمهملة التى تعطى حكم الجزئية من ثم فإن القضية الموجبة تنقسم إلى :-

---

(١) وهى مسألة اصطلاحية اتفاقا بين المناطقة ، وعلماء الأصول أيضا من ناحية التسمية .

(٢) راجع ما مضى من صفحات ، لأن ذلك من طبيعة المنهج العلمى .

(٣) راجع كتابنا - الوليد المنطق فى علم المنطق - مبحث علاقة الألفاظ بالمفاهيم .

(٤) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٩ ط٣ .

(٥) العلامة الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص٨٩ .

[أ] القضية الموجبة الكلية : كل الطعام مفيد ، كل العلم نافع ، كل الأخلاق الكريمة فاضلة .

[ب] القضية الموجبة الشخصية :محمد مهذب ، حازم متفوق ، بدر الدين تقى ، هبة الله صالحة ، نعمة الله ذكية ، رحمة الله جميلة ، وهى تعطى حكم الكلية الموجبة من حيث الكم والكيف أيضا .

[جـ] القضية الموجبة الجزئية : بعض الطلاب متفوقون – بعض العلم نافع ، بعض الطعام مفيد ، بعض الأخلاق كريمة .

[د] القضية الموجبة المهملة : الإنسان فى خسر[1] ، الطعام فى الإعداد ، الغذاء فوق .

ولا شك أن الموجبة الكلية والجزئية على سبيل القطع ، أما الموجبة الشخصية والمهملة فهما على سبيل الحكم التقديرى ، والإلحاق التلازمى ، فليتأمل أهل الفكر ، أما النقلة والذين لا هم لهم إلا أكتاف الأبرياء فلا شأن لنا بهم ، وحسابهم على الله يوم نلقاه ، وفى دار الدنيا سوف تلاحقهم الفضائح ، ويقع لهم الخزى والخراب .

[٢] القضية السالبة : وتعرف بأنها :– ما حكم فيها بنفى وصف الموضوع بالمحمول ، أو هى التى حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع[2] ، على سبيل التعين السلبى ، وهى السلبية كلية أو جزئية ، أو ما فى حكمهما ، وهى الشخصية أو المهملة حيث أن الشخصية تعطى حكم الكلية ، اما المهملة فتعطى

---

(١) هذه المثلة كثيرة ، وعلى أمثالها تقاس الأشياء .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٨٩ .

حكم الجزئية كالحال الذى سلف ذكره فى الموجبة ، للتلازم بين كل منها ، وهى تنقسم إلى :-

[أ] القضية السالبة الكلية : كل ا لطعام ليس مفيدا ، كل العلم ليس نافعا .

[ب] القضية السالبة الشخصية : محمد ليس غبيا ، حازم ليس مهملا ، وهى تعطى حكم الكلية السالبة على ما سبق فى الكلية من الإيجاب والسلب .

[ج] القضية السالبة : الجزئية :- بعض الطعام ليس مفيدا ، بعض العلم ليس نافعا .

[د] القضية السالبة المهملة : الإنسان ليس فى خسر ، الطعام ليس فى المائدة ، الغذاء ليس فوقا .

بناء على ما تم تكون الموجبات هى :-

[١] الموجبة الكلية ويرمز لها بالرمز الأتى اختصارا : ك.م يعنى كلية موجبة .

[٢] الموجبة الشخصية ويرمز لها بالرمز الآتى : ك.م ، يعنى حكم الكلية الموجبة .

[٣] الموجبة الجزئية : ويرمز لها بالرمز الأتى : ج.م ، يعنى جزئية موجبة .

[٤] الموجبة المهملة : ويرمز لها بالرمز : ج.م يعنى الجزئية الموجبة .

وتكون السوالب هى :

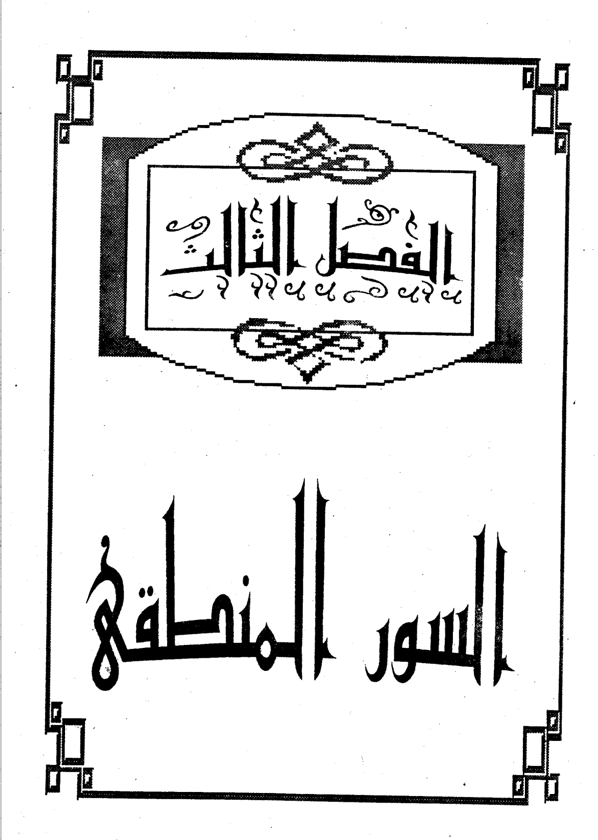
[١] الكلية السالبة ويرمز لها : ك.س .

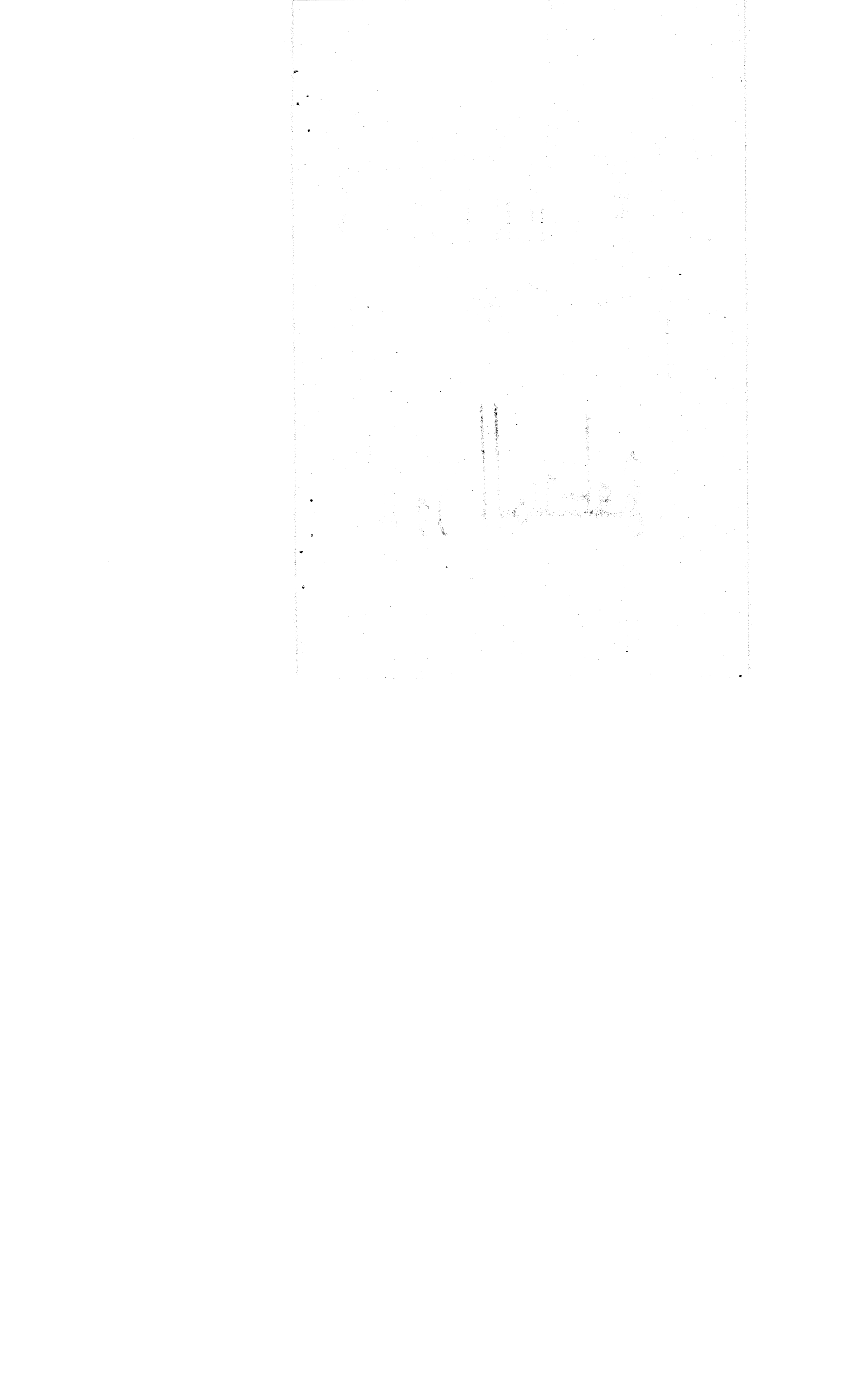
[٢] الشخصية السالبة : ويرمز لها : ش.س ، أعنى فى حكم القضية السالبة الكلية

[٣] الجزئية السالبة : ويرمز لها : ج.س

[٤] المهملة السالبة : ويرمز لها : م.س ، أعنى فى حكم الجزئية السالبة .

والآن ننتقل بالحديث عن تقسيم القضية باعتبار السور المنطقى حتى يكون السير فى الاتجاه المناسب لما سار عليه منهج الدراسة فى الجامعة ، والأقدمون من تقديم الحديث عن السور على مباحث العدول والتحصيل .


الفصل الثالث
السور المنطقي



حفلت العديد من الدراسات المنطقية لدى الأقدمين بالبحوث الفنية الدقيقة حول السور على وجه العموم ، والمنطقى على وجه الخصوص ، وما ذلك إلا من الأدلة على عناية القوم بالمباحث العقلية ، التى تهدف إلى خدمة المسائل العقدية ، والقضايا المتعلقة بالأحكام الفقهية ، والفروع العلمية ، بجانب القيم الأخلاقية التى دعا اليها ديننا الحنيف ، ولذا سنتحدث عن السور المنطقى من عدة نواح :

[١] ناحية اللغة والاصطلاح

[أ] في اللغة :

وردت مادة (س و ر) فى القرآن الكريم حوالى مرات عديدة وقد تكفل بعدها المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وبيان مواضعها من السور والآيات القرآنية[١] ، على النحو الذى ورد .

كما أن مادة الكلمة جاءت فى المعاجم العربية على أنحاء شتى ومعان متفرقة نذكر منها :-

المعنى الأول : الإحاطة :-

تقول العرب : سور المدينة هو ما يحيط بها ، بحيث تعرف حدودها ، فلا تختلط بحدود أخرى[٢] ، بل يجعلها منفصلة تماما عن غيرها .

المعنى الثانى : الشمول

---

(١) الأستاذ / محمد فؤاد عبدالباقى - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم باب السين ص مكتبة الغزالى دمشق .

(٢) المعلم بطرس البستانى - قطر المحيط باب السين ص٢١٤ .

ومنه قول العرب : اشتملنى فلان بسوره فما استطعت الفرار منه[1] ، ومعناه أن السور الذى ضربه حوله شمله تماما ، وربما يستأنس له بقوله تعالى ﴿ فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب ﴾[2] .

❁ المعنى الثالث : المانع

ومنه قولهم : السور المانع من دخول غيره اليه ، فلا يختلط به ، ولا يتسرب فيه[3] ، والسور المنطقى هو الذى يحيط بالقضية فيحصر أفراد الموضوع على سبيل الكل أو الجزء ، أو على سبيل الإيجاب والسلب[4] .

ب] فى الاصطلاح :-

يعرف المناطقة السور المنطقى بأنه : ما دل على الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها فى الحملية ، ككل ، وبعض ، وما دل على الإحاطة بجميع الأوضاع ، يعنى الأحوال الممكنة ، أو بعضها فى الشرطية مثل كلما[5] ، وهذا التعريف قائم على مفهوم لفظ السور لا معناه .

وسواء كان لفظ السور الدال على الإحاطة والشمول لفظا ، نحو كل ، وبعض ، أو غير لفظ ككون النكرة فى سياق النفى والإضافة التى دلت القرينة على عمومها أو

---

(١) الإمام الزمخشرى – أساس البلاغة باب السين ص١٩٧ ط الشعب .

(٢) سورة الحديد الآية ١٣ .

(٣) لسان الميزان ص٤٩١ .

(٤) المعجم الوجيز – باب السين .

(٥) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٤٨ .

عدمه[1] ، فإنه لا يخرج عن كونه سورا على لغة المناطقة ، ولـذا عـرف عندهـم بأنـه " اللفظ الدال على كمية الأفراد عموما "[2] .

وربما يعرف السور أيضا بأنه اللفظ الذى يدل على بيان كمية الأفراد فى القضية[3] ، فيحصرها ، ويجعلها مسورة بالحكم المنصب عليها بالكلى أو الجزئى ، أو الإيجاب والسلب ، على اعتبار أن لفظ السور دال على كمية أفراد الموضوع ذاتها ، حاصرها ومسورها[4] ، وبهذا تتحدد القضايا المسورة ، وتستبعد الخصوصة والمهملة .

وذهب العلامة العطار إلى أن السور يعرف بانه أمر دال على الأفراد حتى يكون شاملا لوقوع النكرة فى سياق النفى ، فإنه دال على الاستغراق ، فلا يختص باللفظ ، بل كل ما دل على كمية الأفراد يسمى سورا ، وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس بجامع الإحاطة[5] فى كل منهما ، حتى يتضح للسامع وستقر فى الذهن للمخاطب .

وكذلك يعرف بأنه اللفظ الذى يدل على الكم فيها ، وسمى سورا ، لأنه يحصر القضيـة ، كمـا يحصـر السـور الحديقـة ، وكثـيرا مـا تسـمى القضيـة المسـورة بالمحصورة[6] ، على سبيل التخصيص لكل منهما ، فإذا عرفت المسورة كانت الأخرى غيرها والأمر فيه يجرى بالعكس أيضا .

---

(١) العلامة الشيخ محمد الأنبابى – تقريرات الأنبابى على حاشية الباجورى ص٤٨ .

(٢) العلامة عبدالرحمن الأخضرى – شرح الأخضرى على السلم ص٣٠ . ط الحلبى

(٣) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩٣ ط٣ .

(٤) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية ص١٢٥ .

(٥) العلامة حسن العطار – حاشية العطار على متن ايساغوجى ص٧٠ .

(٦) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٥٥ .

ومن الملاحظ أن تعريف السور على هذه الناحية ، إنما هـو تعريـف تقريبـى ، وليس تعريفا حديا ، لما هو معروف من ان المفاهيم العقلية يمكن تعريفها على ناحيـة تقريبية ، والسور لا جنس ، له ولا فصل ، وبالتالى فتعريفه تقريبى على أى ناحيـة جادت ، فمن عرفه بأنه أمر فقد نظر إلى ناحية غلبت عنده ، ومـن عرفـه بأنـه لفـظ نظر إلى ناحية أخرى ، ولكل وجهة ، ولكنـها لا تختلـف فـى المضمـون الـدال عـل مفهوم على مفهوم السور نفسه ، وهو المعول عليه .

[٢] تسميات السور

◈ يرد على العقل سؤال : لماذا سمى الناطقة ما يتعلق بحصر القضايا سورا ؟

✍ **والجواب** : أنه سمى سورا تشبيها له بسور البلد المحيط بـها كلـها أو بعضـها ، بجامع الإحاطة فى كل منهما ، فهو استعارة باعتبـار اللغـة ، وإن كـان حقيقـة باعتبار اصطلاح المناطقة ، فكما يحصر سور المدينة أجزاءها ، فإنـه فـى القضيـة المنطقية يحصرها ، ولذا سمى سورا[1] ، وهو تعليل مقبول ، وإتجاه له من الأدلـة ما يعضده .

قال العلامة الأنصارى : سميت مسورة لاشتمالها على السـور الـذى هـو اللفـظ الدال على كمية أفراد الموضوع ، حاصرا لها ، محيطا بـها . وهـو مـأخوذ مـن سـور البلد المحيط به ، والسور فى القضية الموجبة لفظ كل والاستغراقية[2] .

وهذه التسمية اصطلاحية مأخوذة من وصف السور وفائدته ، وليس من اسمه ، لأنه لما كان سور الحديقـة والمدينـة ، والدرسـة يحيـط بكـل منـها ، ويفصلـها عـن غيرها ، سواء على الإجمال الكلى أو الجزئى ، فكأنـها هـى الوظيفـة والصفـة التـى

---

(١) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٤٨ .

(٢) العلامة شيخ الإسلام زكريا الأنصارى – شرح الأنصارى على متن ايساغوجى ص٧٠ .

يعرف بها كالحال مع سور الحديقة والمدينة ، فسمى ما يقوم مقامه فى القضايا المنطقية باسمه تشبيها للمنطقى المقبول بالآخر المحسوس .

[٣] أقسام السور وألفاظه

قسم المناطقة السور المنطقى إلى أقسام باعتبارات مختلفة منها :-

الأول : تقسيم باعتبار الحمل والشرط إلى :-

[أ] السور فى القضايا الحملية ، وهو أما فى كلية ، أو جزئية ، مهملة ، أو شخصية ، وكل منها أما موجبة أو سالبة ، فهى أقسام ثمانية أربعة فى الإيجاب ، وأربعة فى السلب ، فيكون المجموع ثمانية .

[ب] السور فى القضايا الشرطية : وهو أما فى كلية أو جزئية ، مهملة ، أو شخصية ، وكل منها أما موجبة ، أو سالبة أيضا فتكون لها نفس الأقسام الثمانية التى وردت فى الحملية ، باعتبار الحمل والشرط ، لا باعتبار أخر ، فخذ حذرك ، وإياك التسرع .

وما انتهينا منه هو الذى ذهب اليه العلامة الملوى ، حيث قال فالقضايا الأربعة باعتبار قسمى السور ، هى الكلى والجزئى ، والشخصى ، والإهمال أربعة تضرب فى أثنين الموجبة والسالبة ، فهى أدن إلى الثمانى آيبة[1] ، يعنى راجعة اليها فى العدد فى كل من الحملية مستقلة والشرطية مستقلة ، وليس ثمانية فيهما معا .

والملاحظ أن العلامة الملوى قد راعى اعتبار الإحاطة والشمول ، بجميع أفراد الموضوع ، أو بعضها ، دون تقيد بألفاظ السور ، ومن ثم أدخل كلا من الشخصية

(١) العلامة شهاب الدين أحمد بن عبدالفتاح الشهير بالملوى - شرح السلم ص٣٩ ط المعاهد الأزهرية ١٣٨٧هـ ١٩٨٦م

والمهملة فى القضايا المحصورة ، مستدلا بقول صاحب متن السلم أو شبه جلا[1] ، وهى وجهة نظر له نرجو مراجعتها ، والوقوف على ما فيها .

تقسيم باعتبار الإيجاب والسلب :-

- **أولا : السور فى الموجبات** : وهى الكلية الموجبة ، والجزئية ، والشخصية ، والمهملة الموجبة الحملية[2] ، وهذه الحمليات أقسام أربعة :-

[أ] الحملية .

[ب] الشرطية :- وهى أيضا الكلية والجزئية ، والشخصية والمهملة الموجبة الشرطية ، وهى أقسام أربعة على ما سلف القول به ، وبالتالى فالموجبات حملية شرطية ثمانية ، يعنى أربعة فى الحمليات الموجبة + أربعة فى الشرطيات الموجبة ، تكون النتيجة ثمانية موجبات .

- **ثانيا : السور فى السوالب** :

[أ] فى الحمليات : وهى الكلية الحملية السالبة ، والجزئية ، والشخصية والمهملة اللتين هما فى حكم الكلية والجزئية ، وهى بهذا الاعتبار أربعة فى الحمليات ، باعتبار العدد : كالموجبات الحملية ، والفرق بينهما فى الإيجاب والسلب ، وليس فى العدد .

[ب] فى الشرطيات : وهى الكلية الشرطية السالبة ، والجزئية ، والشخصية ، والمهملة اللتين هما فى حكم الكلية والجزئية ، وهى بهذا الاعتبار أربعة فى الشرطيات أيضا ، باعتبار العدد كالموجبات الشرطية ، والفرق بينهما فى

---

(١) المصدر السابق ص٣٩ ، حاشية الصبان على شرح الملوى ص٩٠ .

(٢) وهذا التقسيم روعى فيه استبعاد القضية الطبعية لما سبق القول به عند أصحابه .

مفهوم الإيجاب والسلب ، وليس فى كمية العدد ومقداره ، وهو اتجاه الإمام الملوى .

وما ذهب اليه العلامة الملوى يؤيده كثير من فضلاء المغاربة ، على أساس قبول المهملة للسور فى المعنى ، وأن لم تقبله فى الصناعة النطقيه ، قال العلامة العطار ، قال بعض فضلاء المغاربة أن أريد به الحقيقة كانت القضية مهملة ، لأنها قابلة للسور معنى ، وإن لم تقبله صناعة[1] ، والفرق بينهما يحتاج نوعا من التأمل .

ونظرا لدقة تلك المباحث واستعصائها على بعض الإفهام ، بجانب ، ورودها فى الحواشى البعيدة[2] ، والشروح المطولة[3] ، والتقريرات المتزايدة[4] ، فلن أتعرض لها هنا وإنما سأرجئ ذلك لأمر أخر أن أمد الله فى العمر ، ويسر فى الأسباب ، لأن خدمة العلم الإلهى واجب على وفرض قائم فى أعماقى ، وما يؤدى إلى خدمة العلوم الدينية فانه ينال نفس عنايتها منى ، واسأل الله السلامة والستر فى الدنيا والنجاة فى الآخرة .

---

(١) شيخ الإسلام حسن العطار - حاشية العطار على متن أثير الدين الأبهرى - متن أيساغوجى ص٧٠ .

(٢) منها حاشية العطار ، حاشية التهذيب لمجلال الدوانى ، الحاشية الفتحية لأمير أبى الفتح ، حاشية العلامة الدلجى ، حاشية العلامة يوسف الحفناوى ، وغيرها من الحواشى التى عنيت بالمباحث المنطقية .

(٣) منها شرح العلامة القطب الرازى على المطالع ، وشرحه على الشمسية ، وشرح التفتازانى على الشمسية ، وغيرها ، ففيها مجهودات جبارة تدل على ملكات عقلية عالية عند مفكرى المسلمين .

(٤) منها - تقريرات الأجهورى ، تقريرات الأنبابى ، تقريرات الباجورى ، تقريرات الدروى ، وغيرها مما عنى به المناطقة ، وعلماء الأصول من المسلمين .

[٤] التقسيم المشهور

ذهب الكثيرون من المناطقة إلى أن اسم السور هو الذى يعنى الحصر والإحاطة ، وبالتالى فالمحصورات باعتبار وجود السور فى القضايا لا تخرج عن أربعة ، بل تنحصر فيها ، وتشتمل عليها ، وهى :

[أ] سور الإيجاب الكلى ورمزه ك.م

ويعرف بأنه " ما يدل على الإحاطة والشمول بجميع الأفراد[1] ، على جهة الإثبات فى الحمليات والشرطيات معا ، ولما كان الأمر كذلك فى الكليات وعلى جهة الإثبات سمى سورا كليا موجبا .

☆ مثاله فى الحمليات : كل علم مفيد ، جميع العلم الالهى نافع ، عامة المسلمين محبوبون ، كافة أهل الفضل عدول .

☆ مثاله فى الشرطيات : كلما كان العلم نافعا كان مفيدا ، اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، مهما كان رمضان فان الصوم فريضة .

وألفاظ السور فى الإيجاب الكلى حمليا وشرطيا ، هى كل ، جميع ، عامة ، كافة ، وكل لفظ يدل معناه على الإحاطة والشمول والإطلاق مع العموم هذا فى الحمليات ، وكلما ، ومهما ، وحيثما ، ومتى ، فى سور الكلية الموجبة ، الشرطية المتصلة ، وهذه الألفاظ ليست على سبيل الحصر العددى ، وإنما على سبيل ذكر المثال الغالب ، والا فان هناك ألفاظا تستخدم فى السور لم نذكرها .

[ب] سور السلب الكلى ورمزه ك.س

ويعرف بأنه ما يدل على نفى ثبوت المحمول عن جميع أفراد الموضوع[2] ، والمقدم التالى على جهة السلب ، فى كل من الحمليات والشرطيات معا .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازى – المرشد السليم فى المنطق القديم ص٩٢ ط٣ .
(٢) العلامة الشيخ حسن العطار – شرح العطار على ايساغوجى ص٧٤ .

☆ مثاله فى الحمليات : كل باطل ليس مقبولا ، لا شيء من الحرام بمحبوب ، وكل ما كان من النفى حتى لو كان نكرة فى سياق النفى لما هو مشهور من أن النكرة فى سياق النفى تعم[1] ، نحو : لاشيء من النحاس بذهب ، ولا خير في الجبن ، ولا شر فى الكرم[2] .

☆ ومثاله فى الشرطيات : ليس كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وسوف نزيد الحديث عن سور القضية الشرطية عند تناولنا لها ، ومن ثم فإن من يطلب سورها على وجه التفصيل له الانتقال إلى حديثنا عن القضية الشرطية وأحكامها من هذا الكتاب[3] ، وغيره من كتبنا التى جعلناها لذلك الأمر .

[جـ] سور الإيجاب الجزئى ورمزه ج.م

ويعرف بأنه : ما يدل على أن الحكم بالثبوت إنما هو لبعض الأفراد[4] ، وليس لجميعهم فى الحمليات والشرطيات معا ، ما دامت مسورة ، أما غيرهما مما بعطى حكمها فان الأمر معها مختلف تماما .

☆ مثاله فى الحمليات : بعض الطعام جيد ، وأحد الطعام محبوب ، قليل الطعام يكفى ، وكل لفظ يدل على الجزء فى المعنى دون اعتبار للفظ اللغوى ، لأن المناطقة يعنون بالألفاظ من ناحية معانيها فقط ، ومن ثم فان ألفاظ السور فيه مثل أغلب ، قليل .

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩٣ .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢٥ .

(٣) راجع مباحث القضية الشرطية وأحكامها .

(٤) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩٣ .

☆ مثاله فى الشرطيات : قد يكون كلما كانت الشمس طالعة كان المطر منـهمرا[1] ، وبناء عليه فإن المحصورة الجزئية الموجبة تشمل الحمليات والشرطيات معا تلك الناحية .

[د] سور السلب الجزئى ورمزه : ج.م

ويعرف بأنه ما يدل على نفى ثبوت المحمول عن بعض أفراد الموضوع[2] ، فى الحمليات والشرطيات ، كما يعرف بأنه " نفى الحكم من البعض مـع عـدم التعـرض للبعض الأخر ، وعليه فإن السلب الجزئى من لوازم رفع الإيجاب الكلى[3] ، وحكـم من أحكام التقابل .

ومما لا شك فيه هو أن السور المنطقى منصب على الحكـم والرابطـة ، وليـس منصبا على ألفاظ الموضوع أو المحمول ، وهى دقيقة لابد من الالتفات اليها ، والتركيز عليها ، لأن ذلك من الخير الكثير ، وتركه أو إهماله ربما يؤدى إلى خطر كبير .

☆ مثاله فى الحمليات : بعض العلم ليس مفيدا ، بعـض الطـلاب ليـس مـهملا ، بعض الطالبات لسن مهملات ، وكل ما يدل على الإحاطـة ببعـض الأفـراد فـى السلب ، مثل ليس بعض ، وليس كل ، وبعض ليس للتصريح بذكـر البعـض ، وإدخال حرف السلب عليه[4] .

☆ ومثاله فى الشرطيات : قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعـة فالنـهار موجـود ، وليس كلما إذا جئتنى أكرمتك ، وليس دائما .

---

(١) راجع كتابنا - النديم فى المنطق القديم جـ٢ ص١٣٥ ، وراجع كتابنا هذا اثناء حديثنا عـن الشـرطيات ، وراجع شرح القطب على الشمسية .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩٣ .

(٣) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢٦ .

(٤) العلامة الملوى - شرح السلم ص٣٨ .

من ثم فإن القضايا المسورة – المحصورة – على المشهور هى أربعة[1] :–

[١] الكلية الموجبة : ك.م

[أ] الحملية – كل العلم نافع .

[ب] الشرطية – كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

[٢] الكلية السالبة : ك.س

[أ] الحملية : كل الحرام ليس مقبولا .

[ب] الشرطية : ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

[٣] الجزئية الموجبة : ج.م

[أ] الحملية : بعض الطلاب مجتهدون ، بعض الطالبات مهذبات .

[ب] الشرطية : قد يكون كلما كانت الطالبة ملتزمة كانت مرغوبة .

[٤] الجزئية السالبة : ج.س

[أ] الحملية : بعض الطالبات لسن مهملات ، بعض الطعام ليس مفيدا .

[ب] الشرطية : قد لا يكون اذا كانت الطالبة ملتزمة كانت مرغوبة .

وإذا نظرنا إلى الأقسام الأربعة ، وجدنا أن كل قسم منها تحته قضيتان الحملية والشرطية ، فإذا ضربنا الأعداد الأربعة فى اثنين كانت الأعداد للقضايا المسورة بهذا الاعتبار هى الثمانية ، واليه أشار العلامة الأخضرى حيث قال :

والسور كليا وجزئيا يُرَى ∴ وأربع أقسامه حيث جرى

أما بكل أو ببعض أو بلا ∴ شيء وليس بعض أو شبه جلا

وكلها موجبة أو سالبة ∴ فهى اذن إلى الثمان آيبة[2]

---

(١) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية حـ١ ص١٢٧ .

(٢) العلامة عبدالرحمن الأخضرى – متن السلم المنورق باب القضايا وأحكامها .

[٥] وجهة نظر ومناقشتها

ويرى الدكتور أبو العلا عفيفى أن أساليب اللغة لا تخضع دائما لأساليب المنطق ، فكثير من القضايا لا ينص فيه على لفظ يعين كمية الحكم كالحال فى القضايا المهملة ، أو يذكر فيه ألفاظ أخرى تدل على الكم غير الألفاظ المذكورة ، متى تم حصر السور فى ألفاظ معينة(١) .

ثم أنتقد حصر السور فى ألفاظ بعينها ، وذكر بعض المفردات اللفظية التى تدل على كمية الحكم فى القضايا ، ولم يذكرها المناطقة فى الأسوار ، مثل مفردات جميع ، عامة ، كافة ، أى ، من أل ، التى للاستغراق ، كقولنا : جميع الزنوج ، سوء البشرة ، وأيهم ذهب إلى الحرب قتل ، وهى ألفاظ تدل على معنى الكل(٢) ، سواء كانت ضمن التى تم حصرها أو التى لم يتم.

وكذلك ألفاظ معظم وغالبية ، أغلب ، أكثر ، قليل ، اقل ، التى تستعمل للدلالة على أنواع من الكم متفاوتة ، ولكنها من الناحية المنطقية البحتة تساوى السور الجزئى – بعض ، مثل : بعض المصريين زراع ، معظم المصريين زراع(٣) .

۞ وفى تقديرى : أن هذه الانتقادات لم تقم على أدلة يمكن إرجاعها إلى مصادر المناطقة ، بل العكس من ذلك تماما ، فقد ذكر المناطقة العرب المسلمون أن هذه الألفاظ ليست على سبيل الحصر حتى يكون الانتقاد فى مكانه بدليل أن المناطقة قد حذفوا مفردات الكلمات(٤) ، واستعملوا بدلا منها الرموز التى لا يمكن حصرها فى مفردات بعينها ، سواء فى الرابطة ، أو الموضوع والمحمول .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٥٦ .

(٢) المصدر السابق ص٥٦ .

(٣) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٥٦/٥٧ .

(٤) راجع حاشية العطار على ايساغوجى ص٥٧ ، وشرح الأنصارى على ايساغوجى ص٧٤/٧٥ ، وتحرير القواعد المنطقية ص٩٠ وما بعدها .

من ذلك ما ذكره العلامة القزوينى[1] ، والعلامة الرازى[2] ، والعلامة السيد الشريف الجرجانى[3] ، فى تحقيق المحصورات الأربع أنه قد يستعمل تارة بحسب الحقيقة ، وتارة بحسب الخارج[4] ، قال القطب : أعلم أن طريقة القوم فى تحقيق المحصورات قد جرت بأنهم يعبرون عن الموضوع بالرمز (ج) ، وعن المحمول بالرمز (ب) ، حتى أنهم اذا قالوا كل (جـ ب) ، فكأنهم قالوا كل موضوع محمول ، وإنما فعلوا ذلك لفائدتين :

إحداهما : الاختصار : فإن قولنا كل [جـ ب] أخصر من قولنا : كل إنسان حيوان ، وهو ظاهر[5] ، لأن الاختصار قائم فى اللفظ ، والمساحة اللفظية المنطوقة أيضا .

ثانيهما : دفع توهم الانحصار فى اللفظ المذكور ، فإنهم لو وضعوا للكلية مثلا ، قولنا : كل إنسان حيوان ، وأجروا عليه الأحكام أمكن أن يذهب الوهم إلى أن تلك الأحكام أنما هى فى هذه المادة دون الموجبات الكليات الأخر ، من ثم فهم تصوروا مفهوم القضية ، ثم جردوها عن المواد ، وعبروا عن طرفيها بالرموز[6] .

---

(١) هو العلامة نجم الدين بن على القزوينى المعروف بالكاتى المتوفى عام ٤٩٢هـ ، وهو صاحب التصانيف الكثيرة ، ومنها فى المنطق الرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية .

(٢) هو العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازى - توفى عام ٧٦٦هـ ، صاحب التصانيف الكثيرة منها فى المنطق ، تحرير القواعد المنطقية .

(٣) هو السيد الشريف على بن محمد الجرجانى صاحب الحواشى الكثيرة والتصانيف المتعددة ، والتقريرات الوافرة ، ومنها حاشيته على تحرير القواعد المنطقية ، توفى عام ٨١٦هـ .

(٤) العلامة القزوينى - الرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية ص٧١ .

(٥) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص٩١ .

(٦) المصدر السابق ص٩١ . بتصرف يسير فى العبارة .

وكذلك الحال فى كل الألفاظ المستعملة سواء فى التعبير عن أفراد القضية أو سورها ، لأن المناطقة يعملون على تقديم قوانين كلية فى علم المنطق تنطبق على كل المفاهيم التى يمكن التعرف عليها من اللفظ على سبيل الحصر اللغوى ، او المفهومى[1] ، ومن ثم لا يتوجه عليهم ما ذكر .

من ثم فإنى أرى أن المناطقة المسلمين لم يهملوا مفهوم العموم فى سور القضايا الكلية ، والخصوص فى سور القضية الجزئية على أساس أن الألفاظ التى يستخدمونها إنما هى مجرد صيغ لفظية مجردة عن الحرف المنطوق به ، متجاوزة إياه إلى أبعد من ذلك بحيث تكون أمثلة يقاس عليها .

[٦] العلاقات المتبادلة بين أقسام السور :-

من الملاحظ أن السور المنطقى توجد بعض العلاقات المتبادلة بين أقسامه فى الكل والجزء والإيجاب والسلب ، ونحن نوضح لك العلاقات فيما يأتى :-

أولا : علاقة العموم والخصوص

[أ] العموم[2] :

المعروف أن الكلية ورمزها (ك) هى ما كان الحكم فيها على كل أفراد الموضوع[3] ، بينما الجزئية ورمزها (ج) هى ما كان الحكم فيها على بعض الأفراد فقط[4] فى الموضوع ، وبالتالى تكون بين كل سور كلى وجزئى علاقة هى العموم

---

(١) راجع كتابنا - المنطق بين التنظيم والتقنين ص٣١٥ .

(٢) لفظ العموم من الألفاظ التى تستعمل فى العلوم العقلية وغيرها ، ومن ثم لزم تحديده كمصطلح عند استخدامه فى أى منها .

(٣) العلامة القويسنى - حاشية العلامة القويسنى على شرح السلم ص٣٥ .

(٤) العلامة الأجهورى - حاشية الأجهورى على شرح السلم ص١٩ .

والخصوص[1] ، فكل سور كلى يندرج فى مفهومه السور الجزئى ، من باب أولى باعتبار أن الجزئى داخل فى مفهوم الكلى .

المثال التوضيحى : كل العلم مفيد – ك.م[2] = فهى كلية شملت كل أفراد العلم ، وتم الحكم عليها جميعا دون استثناء لواحد منها وبالتالى : فهى شاملة القضية : بعض العلم مفيد ج م من باب أولى ، طبقا لقاعدة اندراج الأخص فى الأعم ، أو شمول الأعم للأخص سواء كانت القضية حقيقية ، أو خارجية ، أو ذهنية[3] ، مقدرة فى الأذهان فقط . وكل حكم يعطى للقضية الكلية يعطى أيضا للجزئية الداخلة فيها فى الحمليات والشرطيات بهذا الاعتبار وحده .

[ب] **الخصوص**[4] :–

ذكرنا أن القضية الجزئية ورمزها (ج) هى ما كان الحكم فيها على بعض أفراد الموضوع فقط[5] ، وبناء عليه ، فهى أخص من الكلية التى هى حكم على كل أفراد الموضوع ، فإذا تحققت الجزئية ، فلن توجد الكلية فيها ، لأن الأعم لا يندرج فى أخصه ، وأن أندرج فى أخص غيره[6] .

---

(١) العموم والخصوص قد تكونان على سبيل الاطلاق ، ويقال عليهما العموم والخصوص المطلق ، وقد يكون العموم والخصوص من وجة ، ويسمى العموم والخصوص الوجهى – راجع حاشية العلامة الشربياوى فى أصول الفقه ص٣١٢ .

(٢) هذه الرموز صارت بالإجماع اتفاقية ، وبعض الكاتبين يقدم الكيف على الإيجاب فيقول م.ك بدل ك م فى القضية الكلية الموجبة ، و (س ك) فى الكلية السالبة ، وهكذا فى الجزئيات .

(٣) العلامة الباجورى – حواش شريفة فى المنطق ص٣٥ .

(٤) الأخص أضيق دائرة ، أما الأعم فهو الأوسع بحيث يشمل الأخص – راجع شرح المنهاج ص١١٧ .

(٥) الدكتور / صابر فاضل –المنطق الصورى ص٢١١ .

(٦) كالأجناس التى تندرج فى أجناس أعم منها ، راجع كتابنا الوليد المنطق فى علم المنطق ص٣٥ .

المثال التوضيحى : بعض الطعام ناضج (ج م) : فهى قضية جزئية موجبة شملت بعض أفراد الطعام ، وتم الحكم عليه بأنه ناضج ، وسكت عن أصدار حكم على البعض الأخر ، وهو المسكوت عنه ، وان كان مفهوم المخالفة يعطى السكوت عنه حكما مخالفا للمنطوق به[1] ، لكنه لا يدخل فيه كل الطعام ناضج ، لماذا ؟
لأن الجزء أخص من كلية ، ولا يحكم على الأعم بحكم ثابت للأخص بهذا الاعتبار الذى نتحدث عنه .

وبناء عليه ، فالعلاقة بين كل كلى وجزئى – موجبا أو سالبا – هى علاقة العموم والخصوص ، ولها أحكام متعلقة بها سوف نعرض لها فى حينه مع ملاحظة أن نفس العلاقة مطردة على سبيل التلازم ، وكذلك الانعكاس ، فكلما وجدت الكلية وجدت الجزئية المندرجة تحتها ، وليس إذا لم توجد الكلية لم توجد الجزئية[2] ، لأن الأخص لا يستلزم وجوده ضرورة وجود الأعم ، وهذا شامل لكل كلى ، والجزء المندرج تحته حقيقة ، أو حكما ، وهى تسمى لدى كثير من المناطقة بعلاقة التداخل ، ولها أحكامها التى سنعرض لها أثناء الحديث عن وأحكام القضايا ان شاء الله تعالى .

ثانيا : علاقة الإيجاب والسلب " الكيف "

لاحظنا أن المسألة فى علاقة السور الكلى بالجزئى الأخص منه ، فيها العموم والخصوص ، أو علامة التداخل ، ولكن علاقة الإيجاب والسلب لها جهات أكثر من ذى قبل نذكر منها :–

---

(١) الدكتور /على حسب الله – أصول التشريع الإسلامى ص٣٧٢ .
(٢) راجع كتابنا – المنطق بين التنظيم والتقنين ص١٩٥ .

[١] التضاد : وهو يقع بين كل قضيتين اتفقتا فى الكم واختلفتا فـى الكيـف[1] ، ولـه صورتان :-

[أ] الصـورة الأولى : بـين ك م مـع ك س . كـل الطـلاب مجتـهـدون ك م ، كـل الطلاب ليسـوا مجتـهدين ك س ، والتضـاد قـائم فـى الكيـف فقـط ، لأنـهما متفقتان فى الكم .

[ب] الصورة الثانية : بين (ك س) ، (ك س) . كل الطعام ليس جيـد ك س ، كل الطعام جيد ، ك م ، وهى عكس الصورة الأولى ، وهما متفقتـان فـى الكـم أيضا .

[٢] التناقض : وهو يقع بين كـل قضيـتـين اختلفتـا فـى الكـم والكيـف معـا[2] ، ولـه صورتان :-

[أ] الأولى : بـين ك م ، ج س . كـل الطـلاب محـترمون ك م ، بعـض الطـلاب ليسوا محترمين ، ج س ، فان التناقض قائم بينهما من حيث الكيف فقط .

[ب] الثانية : بين ك س ، ج م . كل الطلاب ليسوا فاشلين ك س ، بعض الطلاب مجتهدون ج م ، والتناقض بينهما قائم أيضا فى الكيف ، وهو المعتبر هنا .

[٣] دخول تحت التضاد ، وهو يقع بين كل قضيتين جزءيتين اتفقتا فى الكم واختلفتا فى الكيف[3] ، ج م ، ج س ، بعض العلم نـافع ج م ، بعض العلم ليـس نافعـا ج س أو العكس ، ولأن كلياتهما بينها تضاد ، فإن الجزئيات المندرجـة تحتـهما تكون داخلة فى اسم " ما تحت التضاد "[4] .

---

(١) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٩٥ ، وسنعرض له أثناء حديثنا عن أحكام القضايا .

(٢) الدكتورة / وفاء مختار - المنطق الصورى ص١٨٧ .

(٣) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٩٦ .

(٤) وهذه الأحكام سوف نتناولها بالتفصيل الذى تقتضيه طبيعة البحث ان شاء الله تعالى .

ثالثا : علاقات السور السالب[1] والفروق بينها :

للسور السلبى علاقات فى الكلية والجزئية قائمة فى :-

[أ] التأخير :-

إذا تأخرت أداة السلب فدخلت على المحمول ، وجاءت لاحقة على الموضوع[2] ، فهى الكلية السالبة ك س كل العلم ليس باطلا ، فالسور فى هذه القضية بلفظ ، كل - ليس ، وهو يفيد رفع الإيجاب كلية فلا يفيد الا النفى ، وهى السالبة الكلية .

[ب] التقديم :-

☆ أما إذا تقدمت أداة السلب على الوضوع ، فهى الجزئية السالبة ، ولها صيغ ،

[١] أن تتقدم أداة السلب ويليها لفظ كل ، ليس كل الفقه نحوا ، وهذا الاتجاه أقرب إلى الطبع ، وايسر فى الدراسة من غيره ، وفى نفس الوقت يمكن التعرف عليه بسهولة[3] .

وحينئذ فإنه يفيد نفى الإيجاب الكلى ، يعنى رفع حكم المحمول عن كل أفراد الموضوع ، بحيث لا ينطبق على فرد واحد منه ، وهو رفع الإيجاب الكلى بالمطابقة ، وفى ذات الوقت فإن السلب الجزئى قائم فيه على سبيل التضمن ، باعتبار أن رفع الإيجاب عن كل أفراد الموضوع فى السالبة ، ربما أدى إلى رفعه عن بعض الأفراد ، وإتيانه للبعض الأخر .

---

(١) لأنا قد بحثنا علاقات الموجب مع الكم .

(٢) والتأخر للأداة يؤدى إلى أنها كلية سالبة حتما .

(٣) وهو تقدم أداة السلب على السور ، وبالتالى ، فهى تحتمل أكثر من جهة .

قال العلامة الأخضرى :

دلالـة اللفـظ علــى مــا وافقــه ∴ يدعونـــها دلالـــة المطابقـــة

وجزئـــه تضمنــا ومــا لــــزم ∴ فــهو الــتزام أن بعقــل الــتزم[1]

والمطابقية هنا قائمة على اعتبار أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع لـه ، وقد وضع السور ك س ، للدلالة على الكلية السالبة ، أما التضمن فهو قائم علـى مراعـاة أن دلالته على جزء المعنى الموجود فى ضمنه ، وهى لذا سميت تضمنية لتضمن الجزء فى ضمن الكل[2] ، وليس العكس .

فثبت بذلك أن صيغـة السـور ليـس كـل يـدل بالمطابقـة علـى رفـع الإيجـاب الكلى[3] ، وبيان ذلك أنك إذا قلت فى الحمليات الموجبة : كل أفريقى مصرى ، فقد حكمت على كل فرد أفريقى بأنه مصرى ، وهذا إيجاب كلى ، فاذا قلت : ليس كل إفريقى مصرى ، فقد رفعت بلفظ ليس الإيجاب عن الكـل ، وهـذا الرفـع للإيجـاب الكلى يحتمل أحد أمرين : أما رفعه عن كل فرد ، وهو سـلب كلـى ، أو رفعـه عـن البعض ، وإثباته للبعض ، وعلى كلا التقديرين يلزم السلب الجزئى[4] .

[٢] أن يتقدم لفظ السلب على لفظ السور الجزئى[5] ، ليس بعض ، ج س ، مثال :

ليس بعض الطلاب أغبيـاء ، ليـس بعـض الطالبـات مـهملات ، ليـس بعـض الأذكياء فقهاء . فإنه قد دل على رفع الإيجاب الجزئى فقـط ، حيـث أثبـت

---

(١) العلامة عبدالرحمن الأخضرى – متن السلم المنورق باب أنواع الدلالة .

(٢) العلامة أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق ص٦ .

(٣) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢٦ .

(٤) المصدر السابق جـ١ ص١٢٦ .

(٥) وهذا التقدم بمجرد توضيح للسورة اللفظية التى يرد عليها فقط وإلا فهناك الاستعمال الرمزى بدل المفـردات اللغوية .

بعضهم الذى لم ينصب النفى عليه[1] ، فالمثال ليس بعض الطلاب أغبياء ، قد نفى وصف الغباء عن بعض الطلاب الذى أفترض الخصم نسبته إليهم .

ولفظ السور ليس بعض قد يراد منها السلب الكلى ، بناء على أن البعض غير معين ، وقد وقع فى سياق النفى هذا إذا قصد به نفى الحكم عن البعض فقط ، أما إذا قصد به نفى الحكم على البعض كانت ليس بعض للسلب الجزئى فقط[2] .

[٣] أن يتقدم لفظ السور الجزئى على أداة السلب[3] ، بعض ليس ج س ، مثال : بعض الأغبياء ليسوا كرماء ، بعض الفقراء ليسوا فقراء ، فهى تدل صراحة على سلب الحكم عن البعض للتصريح بذكر البعض ، وإدخال حرف السلب عليه ، وتدل التزاما على رفع الإيجاب الكلى ، إذ لو لم يرتفع الإيجاب عن الكل ، لم يعقل سلب الحكم عن البعض[4] ، ولا يتحقق ذلك الفارق ، وبيانه إذا تقدم لفظ السلب على لفظ بعض ، لما سبق القول به ، كما أن لفظ بعض ليس لا يفيد إلا السلب الجزئى فقط ، لتأخر أداة السلب عن لفظ البعض الذى لا يفيد عموم السلب للقضية ، وإنما يفيد جزء السلب ، فليتدبر الأمر أهل الفهم .

وذكر صاحب الرسالة الشمسية وشارحه ، وصاحب تحرير القواعد المنطقية والمحشى عليه دقائق كثيرة فى هذه الناحية كما قد وفقنى الله تعالى لاستدراك بعض

---

(١) فإنه يكون خارجا عن نطاق الحكم عليه بالسلب أو النفى .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢٧ .

(٣) وهذه الحال هى المكملة لصور السور السالب الجزئى .

(٤) تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢٧ ، وقد وضح شيخنا رحمه الله تلك الجوانب على النحو الذى سار فيه صاحب شرح الرسالة الشمسية .

أخر ، رأيت أرجاء الحديث عنها إلى وقت أخر ، أن أمد الله فى العمر ، ويسر فى الأسباب ، وما ذلك على الله بعزيز .

ومع هذا فقد بقيت نقاط تحتاج بذلك المزيد من الجهد نذكر منها :-

[١] أنواع القضايا باعتبار وجود أفراد موضوعها – الخارجية – الحقيقية – الذهنية – الاعتبارية – الاصطلاحية .

[٢] العلاقات القائمة بين القضايا ، وأفراد موضوعاتها .

[٣] الأحكام المتعلقة بها ، والنسب المضافة اليها .

[٤] الشروط التى يراها المناطقة ضرورية التحقق فى القضية الحملية بأقسامها الموجبة والسالبة الكلية والجزئية .

[٥] مفهوم القضايا الافتراضية ودورها فى التعاملات المنطقية .

[٦] تحديد المصطلح فى مفهوم الانحراف والسلب والإيجاب .

[٧] علاقة النسبة الخارجية بالنسبة الكلامية من ناحية المطابقة والالتزام إلى غير ذلك من المباحث النفيسة والدقائق اللطيفة التى عنى بها المناطقة وأهل الفضل من أهل العلم رحمهم الله تعالى وطيب ثراهم وأجزل العطاء لهم فقد عاشوا فى حلال وأطعموا أولادهم من حلال أما أهل السطو وأصحاب السرقات الأدبية[1] ، الذين لا يرعون فى الله حرمة فإن نبرأ منهم ونسأل الله السلامة والابتعاد عنهم .

---

(١) راجع شرح العلامة الأخضرى على سلمه ص٣٨ فى خاتمته ط الحلبى .

أسئلة تحصيلية وتحضيرية

س١ : عرف السور المنطقى فى اللغة والاصطلاح ، ثم رجح فى الاصطلاح ما تختار مبينا أدلة الترجيح وأضف ما تراه من جديد .

س٢ : للسور المنطقى تسميات تحدث عنها ، ثم أذكر علل تلك التسمية على النحو الذى ذهب اليه المناطقة فمن المتقدمين والمتأخرين .

س٣ : ما هى ألفاظ السور ودلالة كل منها فى الكل والجزء والإيجاب والسلب ؟

س٤ : للسور المنطقى أقسام باعتبارات مختلفة . تحدث عن تلك الأقسام مبينا أوجه الاعتبارات فى التقسيم المعتبر عند المناطقة .

س٥ : هناك تقسيمات مشهورة وأخرى مطمورة . عرف بكل منها ، واذكر أجزاءها مع الترجيح لما تذهب اليه ؟

س٦ : ما هى العلاقات المتبادلة بين أجزاء السور الكلى والجزئى ؟

س٧ : تحدث عن علاقات التقديم والتأخر ؟ واضرب مثالا توضح فيه الأمرين ؟

س٨ : يرى البعض أن العلاقة بين أى كليين وجزئيين فيها العموم والخصوص ، فهل العبارة صحيحة أم خاطئة ؟ ولماذا ؟

س٩: ما هى علاقات السور السالب مع ذكر نماذج تطبيقية ؟

س١٠ : السور الجزئى السالب له ألفاظ. فما هى ؟ والنتائج المترتبة عليها ؟

س١١ : بين نوع الأسوار الآتية ، واستخرج القضايا الغير مسورة :-

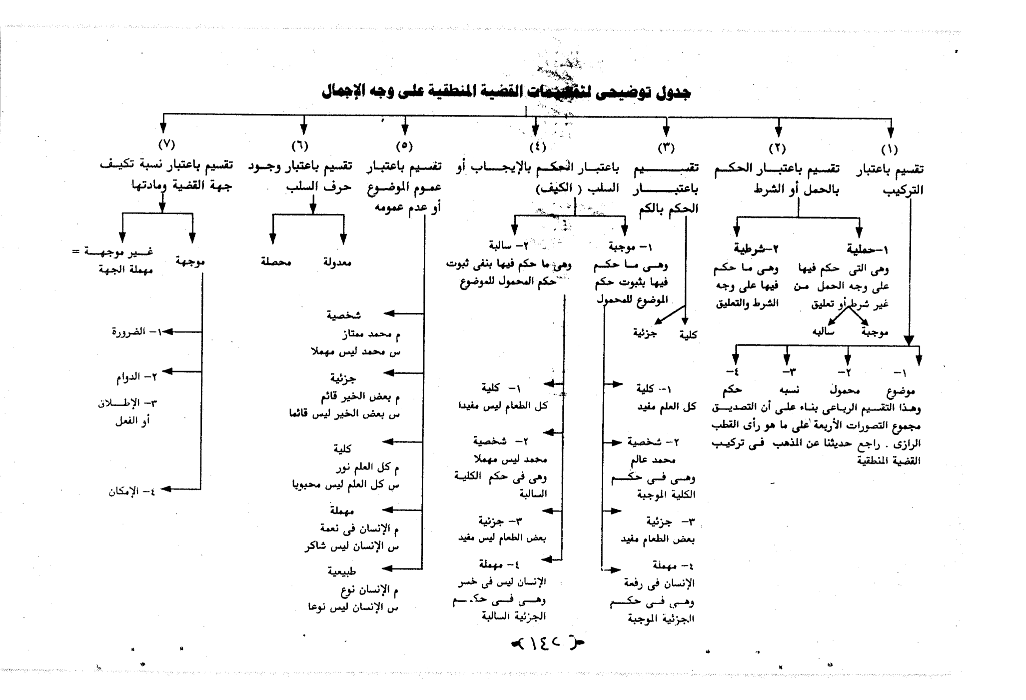
محمد ممتاز - الإنسان حيوان - العلم نور - كل الطعام لذيذ - بعض الطعام ليس مستوردا - كل الطهاة ليسوا أجانب - ليست كل الطهاة أجانب - ليس بعض الطهاة أجانب .

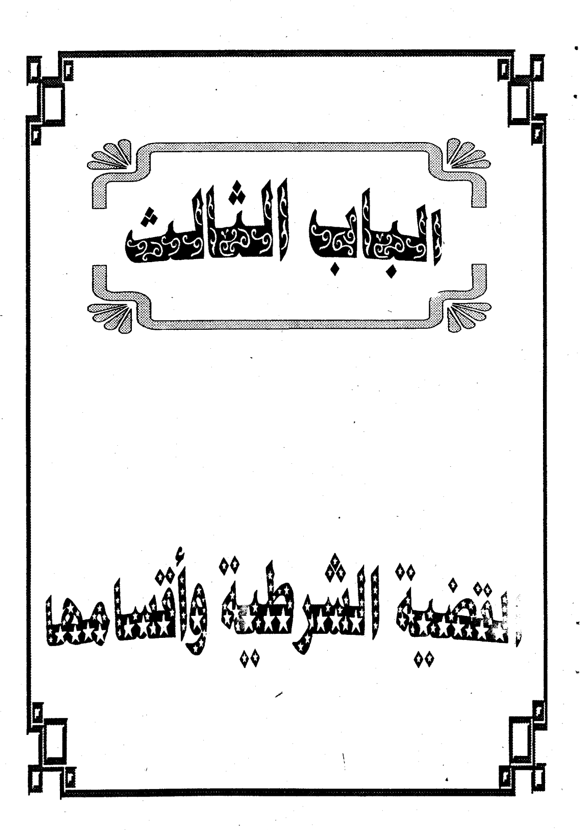
س١٢ :حول الموجبات إلى سوالب والعكس فى القضايا الآتية :-

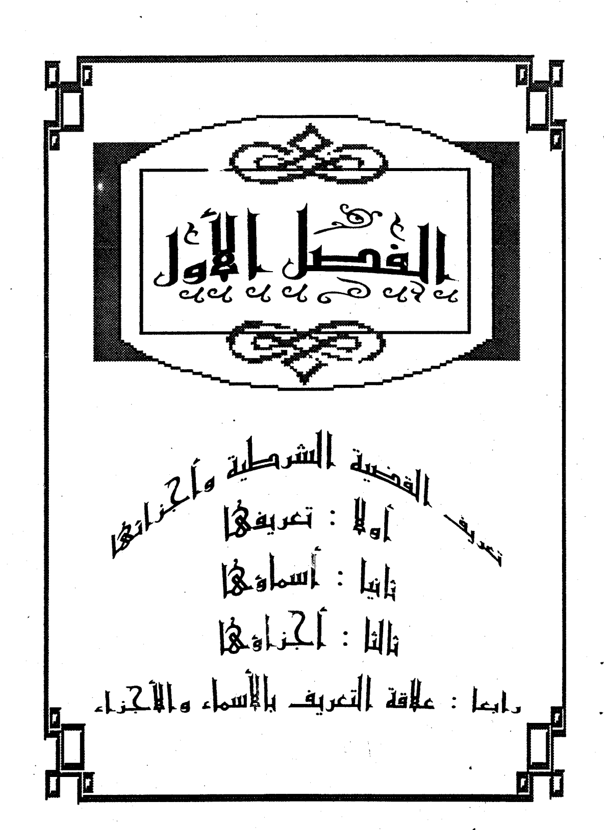
حازم تقى – الغزالى حجة الإسلام – الفاكهة ليست مقبولة – عش الزوجية مشروع – كل الطلاب أذكياء – ليس كل الطالبات محجبات – المسك طاهر الدم .

س١٣ : ضع لنفسك أسئلة تحاول بها قياس مقدرتك فى التحصيل والقدر الذى حصلته فيما سلف عن السور المنطقى فى الحمليات والشرطيات .

جدول توضيحى لتقسيمات القضية المنطقية على وجه الإجمال




الباب الثالث
القضية الشرطية وأقسامها



الفصل الأول

تعريف القضية الشرطية وأجزائها

أولا : تعريفها

ثانيا : أسماؤها

ثالثا : أجزاؤها

رابعا : علاقة التعريف بالأسماء والأجزاء

لاشك أنك عرفت ما ذكره المناطقة من تقسيم القضية باعتبار الحكم بالحمل أو الشرط إلى حملية ، وهى التى حكم فيها بثبوت وصف المحمول للموضـوع ، أو نفيـه عنه ، من غير شرط أو تعليق[1] ، وإلى شرطية ، وهى التى حكم فيـها بـين جزئيـها على وجه الشـرط أو التعليـق[2] ، وكـل منـها - الحمليـة والشـرطية - تنقسـم بـالكم والكيف .

وقد عرضنا لك فيما سبق الحديث عن القسم الأول ، وهو القضيـة الحمليـة ، من حيث التعريف والتسمية ، والأجـزاء التـى تـتركب منـها ، والعلاقـات المتبادلـة بينها ، كما ذكرنـا لـك السـور المنطقـى فـى القضيـة الحمليـة[3] ، ومـا يتعلـق بـهذا الجانب ، وها نحن نلفت اهتمامك إلى أننا سنخص بالحديث هنا : القضية الشرطية التى هى القسم الثانى من تقسيمات القضية المنطقية باعتبار الحكم عليـها بـالحمل أو الشرط[4] ، وسيكون تناولنا لها على الجوانب الآتية :-

[١] التعريف .

[٢] التسمية .

[٣] الأجزاء التى تتكون منها .

[٤] الأقسام التى تنقسم اليها .

---

(١) راجع تعريفات الحملية ، وتسميتها وأقسامها فيما مر ذكره من الباب الثانى .

(٢) العلامة الصبان - حاشية الصبان على شرح الملوى ص٨٩ .

(٣) ذكرنا الفاظ السور وأقسامه ، وما يتعلق بأحكامه على النحو الذى سبق تصويره فى هذا الكتاب .

(٤) تناولنا القضية الحملية ، وهى التقسيم الأول للقضية باعتبار الحكم بالحمله او الشرط ، وبناء عليـه يكـون القسم الثانى باعتبار الشرط هو القضية الشرطية .

[٥] علاقة هذه الأقسام ببعضها ، مع ضرب الأمثلة حتى يتضح الموقف ، وتظهر لك الفائدة ، والله المستعان .

أولا : تعرفها :ـ

❁ تعرف القضية الشرطية بعدة تعريفات كل منها لوحظ فيه اعتبار معين من هذه التعريفات .

[١] ما حكم فيها بالربط بين طرفيها ، على وجه الاتصال ، أو جهة العناد والانفصال ، وهذا التعريف روعى فيه أجزاء القضية والعلاقة بينها ، والغاية المترتبة عليها ، ولذا يمكن تسميته تعريفا بالأجزاء على والغاية .

[٢] هى ما تركبت من جزءين ربط أحدهما بالأخر بأداة شرط أو عناد ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، والعدد زوج ، وأما فرد ، فالأولى تسمى شرطية متصلة ، والثانية تسمى شرطية منفصلة[١] ، وهذا التعريف قائم على اعتبار أداة الشرط ودورها فى العلاقة بين جزئى القضية الشرطية .

[٣] هى ما حكم فيها بالتلازم أو العناد بين شيئين ، أو نفيه بينهما أو هى التى يفيد فيها الحكم بشرط وقيد[٢] .

[٤] هى ما تتركب من قضيتين ، وهى أما متصلة أن أوجبت أو سلبت حصول إحداهما عن الأخرى ، أو منفصلة أن أوجبت أو سلبت انفصال إحداهما عن الأخرى[٣] ، وهذا التعريف نظر إلى تركبات الشرطية من مقدمتيى ، أو قضيتين

---

(١) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم ص١٠ ، والعلامة القويسنى – شرح القويسنى على متن السلم . ص٢٥ .

(٢) وهذا التعريف مما وفقنا لاستخراجه من متابعة الحركة العقلية المنطقية .

(٣) العلامة القطب الرازى – تحير القواعد المنطقية ص١١١ .

بخلاف الحملية ، فانها تتركب من مفردين ، أو تنحل إلى مفردين ، وهو فاصل له اعتباره عند متأخرى المناطقة والمتقدمين ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الانحلال والتركيب ليس مقصودا به ذات الألفاظ.

[٥] هى قضايا مركبة من قضايا حملية على هيئات خاصة ، فطرفا القضية الشرطية قضيتان حمليتان ، كما أن طرفى القضية الحملية حدان ، هما : الموضوع والمحمول[1] ، وهذا التعريف روعى فيه التعبير بالجمع - قضايا - باعتبار الأصل البنائى ، بينما المعتبر فيها هو الحكم بوجود اللزوم بين المقدم والتالى فى المتصلة ، أو عدم ذلك اللزوم فى المنفصلة والسالبة .

وذهب العلامة السعد التفتازانى إلى أن أطراف القضية الشرطية ليست قضايا لأن القضية لا تتم الا إذا اعتبر فيها الحكم إيقاعا ، أو انتزاعا ، وما أعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة[2] ، وبهذا أسقط التعريفات التى قامت على أنها مركبة من قضيتين ، وهو الرابع والخامس فى التعريفات التى ذكرناها .

أما شيخ الإسلام السيوطى ، فانه يذكر انه متى كانت القضية مقيدة بقيود كثيرة - حملية وشرطية - فإنها لم تكن مؤلفة من لفظين - بل من ألفاظ متعددة ، ومعان متعددة أيضا ، وأن أريد أن المطلوب ليس الا معنيان ، سواء عبر عنهما بلفظين أو ألفاظ متعددة ، ثم ينتهى إلى أن ذلك ليس هو المطلوب من ألفاظ القضية لأن المطلوب من القضية قد يكون معنى واحد ، وقد يكون معنيين ، وقد يكون معان متعددة ، فإن المطلوب بحسب طلب الطالب ، وهو الناظر المستدل ، والسائل المتعلم المناظر ، وكل منهما قد يطلب معنى أو أكثر ، وبالتالى فقد تكون عبارته لفظا

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٦١ .

(٢) العلامة الأنبابى - تقريرات الأنبابى على شرح السلم . ص٥٤ .

واحدا أو أكثر[1] ، وهو اتجاه جديد فى مناقشة مكونات الشرطية ، فيلتفت اليه ففيه أشياء جديدة .

[٦] التعريف المرتضى : وهو أنها القضية الشرطية هى : التى حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه ، أو حكم فيها بالعناد والتنافى بين النسبتين أو بعدمه ، .. وهى مركبة من قضيتين فى الأصل ربط بينهم بأداة الاتصال مثل (إذا – أن – لو) ، أو أداة الانفصال مثل : (أما – أو) ، وبالتالى فهى مركبة من جزئين : الأول منهما يسمى مقدما ، لتقدمه فى الرتبة . والثانى : تاليا لوقوعه فى المرتبة الثانية ، وتلوه للأول[2] بهذا الاعتبار .

والتعريف الأخير نرتضيه على سبيل الترجيح بين التعريفات باعتبار أنه جامع لكل من قسمى القضية الشرطية والحكم المتعلق بهما ، والنسبة التى تقوم فيهما ، وذلك الاعتبار له قيمة نرى التمسك بها نوعا من التركيز الذهنى يلحظه المعنيون بالمباحث المنطقية على وجه الإبداع ، وليس على جانب النقل والإسماع ، فليتدبره أهل النهى ، ،أصحاب العقول الراشدة .

ثانيا : أسماء القضية الشرطية

سميت القضية الشرطية ببعض الأسماء ، بعضها راجع إلى ذات الأداة الشرطية ، وبعضها راجع لملاحظة موقع الأداة الشرطية على سبيل التلفظ أو التقدير ، وهاك بعض الإطلاقات فى التسمية .

---

(١) العلامة جلال الدين السيوطى – صوت المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام . جـ٢ ص٨٨ تحقيق الدكتور سعاد عبدالرازق ط مجمع البحوث الإسلامية .

(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث ص١٠٠ .

١- سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظا أو تقديرا ، فدخلت المنفصلة فـي التعريف ، لأن قولنا : العدد أما زوج ، وأما فرد فى قوة قولنا : أن كان العـدد زوجا فلا يكون فردا ، وان كان فردا فلا يكون زوجا[1] .

٢- سميت شرطية لتعليق الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال على مفـهوم أداة الشرط ، واعتبارها فى النسبة التلازمية ، وبالتالى فإطلاق تلك التسمية عليـها . إنما هو من باب إطلاق الأسماء على وسائلها التى تؤدى اليها ، وليس ذلك فـي النسبة الخارجية .

وربما يقال : أن التعليق هو توقيف شيء على شيء أخر ، وهذا خاص بالشرطية المتصلة وحدها مع أن الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة ، والجواب أن المراد بالتعليق هنا ما يشمل التعليق صريحا ، كما فى الشرطية المتصلة ، أو استلزاما ، كما فى المنفصلة ، التى تستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الأخر ، أو توقف انتفاء أحدهما على ثبوت الأخر[2] ، وبالتالى فكلاهما يتوقف على الأخر إثباتا أو نفيا .

أما العلامة الأنبابى ، فقد ذهب فى مفهوم التعليق إلى أبعد من مجرد الربط بين الجزءين ، وهو المعنى بتعليق الحكم ، حيث أكد أن التعليق هو الربط بين جزءى القضية الشرطية ، على وجه التوافق والترتيب ، أو على وجه التنافى[3] ، ومن ثم فهو يشمل أنواع الربط كلها ، وهى وجهة نظر فيها تركيز على ناحية عقلية تثرى توجهات المناطقة المسلمين طيب الله ثراهم ، وأكرمنا بالتوفيق وإياهم .

---

(١) العلامة الشيخ / خطاب عمر الدروى - تقريرات الدروى على شرح الشيخ القويسنى ص٢٥ .

(٢) شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٥٣ .

(٣) الشيخ محمد الأنبابى - تقريرات الأنبابى على متن الأخضرى ص٥٣ ط الحلبى

٣- سميت شرطية لارتباطها بالشرط وجوابه ، فى اللفظ والمعنى ، أو فى كليهما[1] ، فنحن إذا قلنا : متى كانت الشمس طالعة وسكتنا فإن الجملة الشرطية عند النحاة ، التى هى مقدمة القضية الشرطية عند المناطقة لم تفد ترتيبا ولا تعليقا ، أو تنافرا ، إذ سيظل السامع لها منتظرا ما بعدها ، حتى أنه ربما سأل فقال ماذا بعد إذا كانت الشمس طالعة ؟[2] .

وحينئذ ستقول له : فالنهار موجود مثلا ، أو تقول له فالمطر مرئى ، وهى جواب الشرط عند النحاة ، وتالى القضية الشرطية عند المناطقة ، وبالتالى سيصل إلى ذهنه الشرط والجواب ، أو المشروط والمتعلق به ، وحيث أن الشرط وجوابه مرتبطان على أحد الأوجه – التوافق والتنافر والترتيب – فلذلك سميت القضية التى من هذا النوع بالشرطية[3] .

ونحن لا نرى مانعا من تسمية القضية بكل هذه التسميات ، وما يستجد بعد ، إذ هى اتجاهات عكف أصحابها على تقديم إمكانياتهم العقلية الإبداعية فى ذلك المجال ، خدمة لقضايا الفكر الإنسانى التى غايته صيانة الفكر الإسلامى والمحافظة عليه وتوجيهه لتقديم خدمات للنقل المنزل – القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ورد هجمات المعتدين ، أو محاولات الظالمين .

ثالثا : أجزاء القضية الشرطية

ذكرنا أن القضية الحملية تتكون من :-

[١] **موضوع** :وهو المحكوم عليه ، ويأتى أولا فى القضية غالبا .

---

(١) وهذا الوجه من التسمية مما وفقنا الله تعالى لاستخراجه .

(٢) والعقل يطرح هذه الأسئلة والافتراضات متى أُلجئ إليها ، ولذلك غاية مهمة .

(٣) العلامة الأجهورى – تقريرات الأجهورى على حاشية المنطق ص٣٧ .

[٢] **محمول** : وهو المحكوم به ، ويأتى ثانيا فى القضية .

[٣] **نسبة** : وهى رابطة بين المحكوم عليه – الموضوع ، والمحكوم به – المحمول ، وهى تربط بينهما على سبيل الإيجاب أو السلب .

[٤] **حكم** : وهو أدراك أن النسبة واقعة أن كانت القضية موجبة ، أو ليست بواقعة أن كانت سالبة[١] ، وذكرنا أن القضية الحملية تنحل إلى مفردين لفظا ، أو تقديرا ، وان طرفيها حدان فقط هما الوضوع والمحمول .

أما القضية الشرطية فإنها تتكون من :–

[أ] أجزاء أربعة :–

١– **المقدم** : وهو الجزء الأول من القضية الشرطية ، وهو المقدم فى الذكر أو الرتبة[٢] ، فإذا كانت مكونات الشرطية قضيتان مثال : كلما كانت الشمس طالعة ، كان النهار موجودا ، فإن القضية الأولى: كلما كانت الشمس طالعة – هى المقدم فى الشرطية ، وقس على ذلك الباقى فى الاتصال والانفصال .

أما إذا عبرنا عن القضيتين – المقدم والتالى بالرموز مثاله : كلما كان أ.قائمة : كان ب. موجودا[٣] ، فان المعبر عنه بـ كلما كانت أ. قائمة : هو مقدم الشرطية ، والألفاظ المعبرة تساويها الرموز الاصطلاحية المتفق عليها ، والملاحظ أن المقدم فى

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية حـ٢ ص١٢١ .

(٢) العلامة القويسنى – شرح القويسنى ص٢٥ .

(٣) والتعبير بالرموز عن أطراف القضية مستعمل فى غالبية كتب المناطقة القدامى ، كالشيخ الرئيس والقطب الرازى ، وغيرهما .

القضايا المتصلة هو تقدم فى الرتبة ، أما فى المنفصلة ، فإنه تقدم فى الذكر ، ولذا فالمقدم هو ما تقدم فى الذكر أو الرتبة .

٢- **التالى** : وهو الجزء الثانى من القضية الشرطية ، وهو التالى فى الذكر أو الرتبة مثاله : متى كانت الطالبة مهذبة ، فقد حظيت باحترام الجميع فان جملة " فقد حظيت باحترام الجميع " هى التالى ، وهو الجزء الثانى فى القضية الشرطية ، سواء كانت القضية الثانية – التالى- ألفاظا أو كانت رموزا تعبر عن أفراد ، ولعلك لاحظت أنه لما كان تاليا فى الذكر أو الرتبة فقد سمى تاليا ، فالتسمية منصبة عليه من وضعه ووصفه[١] ،

٣- **الرابطة** : وهى أداة الشرط التى تربط بين المقدم والتالى على سبيل الاتصال ، أو الانفصال ، أو العناد ، سواء كانت أداة الشرط فيها لفظا أو تقديرا[٢] ، ولما كانت الرابطة هى النسبة التى توضح العلاقة بين المقدم والتالى ، فإنها تسمى نسبة أيضا ، وسوف نوضحها مع أقسام القضايا الشرطية ، حتى يكون الأمر أكثر وضوحا فى ذهن القارئ له ، لأننا إذا ذكرنا القضايا من غير الأمثلة الموضحة ، كانت المسألة فى حدود النظر من غير تطبيق ، وهو لا يؤدى إلى المطلوب غالبا متى كان الدارس له ممن يحتاج ضرب الأمثلة .

٤- **الحكم** : وهو أدراك وقوع النسبة بين المقدم والتالى ، على سبيل الاتصال ، أو الانفصال أو العناد ، أو عدم الوقوع ، وعلى سبيل الإيجاب أمر السلب[٣] إلى أخر ما فى هذا الأمر من متابعات .

---

(١) العلامة الشيخ حسن درويش القويسنى – شرح القويسنى على متن السلم فى المنطق ص٢٥ .

(٢) العلامة الشيخ / خطاب عمر الدروى الشافعى – تقريرات الدروى على شرح القويسنى ص٢٥ .

(٣) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من شرح معانى السلم ص١٧ .

مع ملاحظة أن المناطقة يهتمون بالحكم أكثر من غيره ، باعتبار أنه المراد من المسألة[1] ، ولذا عبروا عنه بلفظ ادراك وقوع النسبة ، أو عدم وقوعها ، وهـى دقيقـة تحتاج المزيد من الفهم ، والكثير من المعالجة .

[ب] حدوده :-

عرفنا أن القضية الحملية تتركب من حدين هما طرفاها ، وأعنى بهما الموضوع والمحمول ، وكذلك القضية الشرطية ، فأن فيها حدين ، وهمـا منطويـان فـى المقـدم والتالى ، إذ لا تصلح الشرطية بمقدم فقط ، كما لا تصلح بتالٍ وحده ، وإنما لابد فيها من المقدم والتالى ، والنسبة والحكم ، وهو الذى نسميه تركب الحدود ، مع مراعاة أن الحـدود المطويـة فـى الحمليـة بـين الموضـوع والمحمـول ، ليسـت هـى المـزادة فـى الشرطيات ، لاختلاف المفاهيم والدلالات ، بجانب تركيب الأجزاء والتسميات .

رابعا : علاقة التعريف بالأسماء والأجزاء

الدارس لمنطق التصديقات - القضية الشرطية - يرى وجود علاقـة قائمـة بـين التعريف والتسميات والأجزاء التى تتكون منها ، وهذه العلاقة تبدو فيما يلى :-

[١] التركيب بين المفهوم والأجزاء[2] :-

مكونات القضية الشرطية تؤكد ضرورة وجودها فى قضيتين حمليتين ، أوما فى حكمهما مع الأداة الشرطية والقضية الأولى هى المقدم ، والثانيـة هـى التـالى[3] ، فـإذا حللنا كل قضية من المقدم والتالى - مكونات الشـرطية ، وجدناهـا تقـع فـى موضـوع

---

(١) وهو مناط الأمر فى التصديقات .

(٢) العلامة نور الدين عبدالفتاح -حول القضايا الشرطية ص٢٥ - رجحان ١٩٢١م .

(٣) العلامة الأنبابى - تقريرات الأنبابى على شرح السلم ص٣٣ .

ومحمول ، ونسبة وحكم[1] ، مثاله : إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وهى مركبة من قضيتين حمليتين إذا حذفنا أداة الشرط هما :-

الشمس طالعة النهار موجود ، وكل منهما : الشمس طالعة - ا لنهار موجـود فيها موضوع ومحمول ، ونسبة وحكم ، نوضحه فى الصورة التقريبية الآتية :-

الشمس ◯ طالعة

موضوع الرابطة محمول نسبة وهى الحكم بالإيجاب

- وقس على ذلك الحال فى الجزء الثانى من القضية الشرطية فى المثـال المذكـور بعد حذف الفاء .

النهار ◯ موجود

موضوع الرابطة محمول نسبة الحكم بالإيجاب

وبناء عليه فإن القضية الشرطية مشروطة بوجود قضيتين حمليتين ، أو ما فــى حكمهما لفظا ، أو تقديرا مع أداة الشرط المناسبة على ما سلف القول به ، بحيث لا تتكون من قضية واحدة والأدوات الشرطية ، وإنما لابد فيها من وجود قضيتــين ، أو ما فى حكمهما ، ولا تتركب إلا منهما كضرورة لها[2] ، وهذه العلاقة التركيبية ، هى نفس الأجزاء ، وبالتالى فهناك علاقة بين مفهوم الشرطية وتركيباتها والأجزاء المكونـة لها هى عدم انفصال المفهوم عن الأجزاء[3] التى تعتبر مكوناتها الأصلية .

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٢١ .

(٢) راجع كتابنا - المنطق بين التنظيم والتقنين ص٣٤٥ .

(٣) يلاحظ أن الفصل الذهنى بين المفاهيم قائم ، أما الفصل فى الواقع فلذلك ابحاث كثيرة لسنا فى مجال ذكرهـا الآن .

[٢] التبادل بين التسمية والتعريف[1] :-

من المعروف أنها تسمى القضية الشرطية ، لوجود أداة الشرط فيها مع مراعاة مفهوم الشرط نفسه ، وليس مجرد استعمال أو وجود للأداة ، وفى نفس الوقت فإنها تعرف بأنها ما تركبت من جزءين ، أو تنحل اليهما ، بينهما أداة شرط ، وبناء عليه فإذا ذكرناها باسمها ، فقد تحقق تعريفها ، وإذا ذكرناها بتعريفها تحقق مفهوم تسميتها ، وهو المقصود عندنا بتبادل التسمية والتعريف .

[٣] التطابق بين اللفظ اللغوى والمفهوم[2] .

عرفنا أن المفهوم هو ما يفهم من اللفظ ، وان أفراد ذلك المفهوم هو الماصدق[3] ، فإذا نظرنا إلى لفظ القضية الشرطية عند المناطقة – مجرد لفظ لغوى – أدركنا أن مفهومها لا ينصرف الا اليها ، فإذا قلت هذه القضية شرطية ، فقد أنصرف المفهوم إلى أنها التى تتكون من جزءين – قضيتين أو ما فى حكمهما ، جاءت بينهما أداة الشرط ، على سبيل الاتصال ، أو الانفصال ، أو العناد ، ومن ثم نرى تطابقا بين الأطلاق اللغوى للفظ ، وبين المفهوم الدلالى المأخوذ منه ، وعلى بذلك أكون قد وضعت بين يديك بعض نقاط تحتاج المزيد من الدرس والمراجعة عسى أن يدفعك ذلك اليها ، أما النقلة ، فلا شأن لنا بهم ، وحسابهم على الله .

وبعد : فها نحن قد فرغنا من تعريف القضية الشرطية والتقسيمات التى أطلقت عليها ، والأجزاء والحدود التى تتكون منها ، أو تنحل اليها لفظا ، أو حكما وتقديرا ، من ثم فإن الترتيب الطبيعى والوضعى يفرضان علينا الانتقال بالحديث عن أقسام القضية الشرطية بالاعتبارات التى عنى بها المناطقة ، كاعتبار الكم ، واعتبار الكيف ، وذلك حسب توفيق الله تعالى . وأسأل الله سبحانه وتعالى الستر والعفو والسداد أنه نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) المقصود بالتبادل هنا إمكان إفادة القضية الشرطية بكل منهما على سبيل الاستقلال بحيث يفهم منه الثانى أيضا .

(٢) راجع كتابنا – دراسات فى المنطق القديم ص٢٨٥ .

(٣) راجع حديثنا عن المفهوم والماصدق فى الباب الأول من هذا الكتاب .

أسئلة تحصيلية وتحضيرية

س١ : عرف القضية الشرطية وأذكر الاعتبار الذى ورد عليه التعريف ؟

س٢ : عرف المناطقة القضية الشرطية بعدة تعريفات . أذكرها ثم رجح منها مـا تـرى أدلته تغلب غيره ؟

س٣ : القضية الشرطية : ما حكم فيـها بـالتلازم أوالعنـاد أو نفيـه ، هـذا التعريـف معيب ، وضح جوانب الفساد فيه ؟

س٤ : القضية الشرطية هى التى تنحل إلى مفردين . هل العبارة صحيحة . أم خاطئة ولماذا ؟

س٥ : هل إذا تركبت الشرطية من حمليات صح وصفها بأنها قضية شرطية ،أم هـى قضايا وليست قضية ؟

س٦ : تحدث عن تعريف المقدم والتالى ، ووضع كل منهما فى الشـرطية ، والعلائـق القائمة بينهما ؟

س٧ : هل يشترط أن يكون المقدم متقدما فى الترتيب أم فى الذهن والذكـر ، أم فـى الجميع ولماذا ؟

س٨ : ما المراد بالتلازم فى القضية الشرطية بين النسب والمقدم والتالى ؟

س٩ : للقضية الشرطية مسميات عديدة أذكرها ، ثم رجح واحدا منها مع التوجيه .

س١٠ : تعليق الحكم فى القضية الشرطية بالاتصال أو الانفصال ترتب عليه نوع مـن التسمية . فما هى تلك التسمية ؟ مع ذكر أراء المناطقة فى المسألة .

س١١ : هل مفهوم التعليق قاصر على مجرد الربط بين جـزءى القضيـة .أم لابـد مـن اعتبار أخر ، وضح ذلك مع التمثيل ؟

س١٢ : هل تنطبق أجزاء القضية الشرطية على الحملية . أم أن أجزاء الحملية غير أجزاء الشرطية . وضح ذلك مع بيان الرأى الذى تنتصر له الأدلة من وجهة نظرك ؟

س١٣ : المقدم أحد مكونات القضية الشرطية . اشرح العبارة بشيء من التفصيل مع ذكر أمثلة ؟

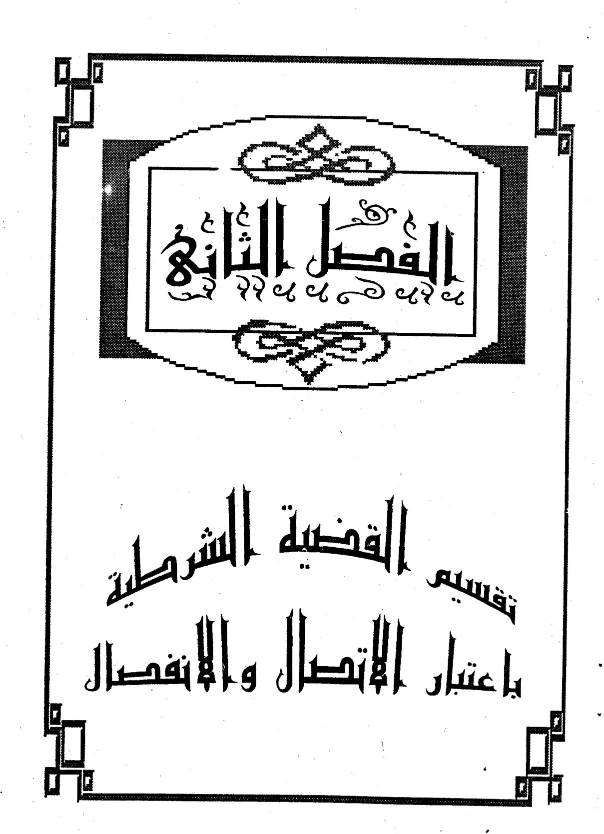
س١٤ : هل تكتفى القضية الشرطية بالمقدم والتالى ، أم لابد من وجود أداة الشرط والحكم ؟ اذكر الآراء فى المسألة ؟

س١٥ : الرابطة هى التى تربط بين المقدم والتالى ، فهل يعنى ذلك الإيجاب ، أم أن الربط يحمل معنى الإيجاب والسلب كذلك ؟

س١٦ : هناك علاقات بين تسمية الشرطية وأجزائها . بين تلك العلاقات مع ذكر أمثلة توضح ما ذهبت اليه ؟

س١٧ : تحدث عن علاقة التبادل فى التسمية والتعريف بالنسبة للقضية الشرطية ؟

س١٨ : ضع لنفسك أسئلة تتدرب عليها ، وحاول أن يكون فيها العديد من الجوانب التطبيقية .


الفصل الثاني
تقسيم القضية الشرطية
باعتبار الاتصال والانفصال

قسم المناطقة الحديث عن القضية الشرطية إلى تقسيمات ، وتفريعات بالعديد من الاعتبارات ، فمنها :-

[١] تقسيم باعتبار الاتصال والانفصال :-

[أ] الشرطية المتصلة . [ب] الشرطية المنفصلة .

[٢] تقسيم باعتبار اللزوم والاتفاق .

[أ] لزومية . [ب] اتفاقية

[٣] تقسيم باعتبار الحقيقية وغيرها :-

[أ] حقيقية . [ب] مانعة جمع

[جـ] مانعة خلو .

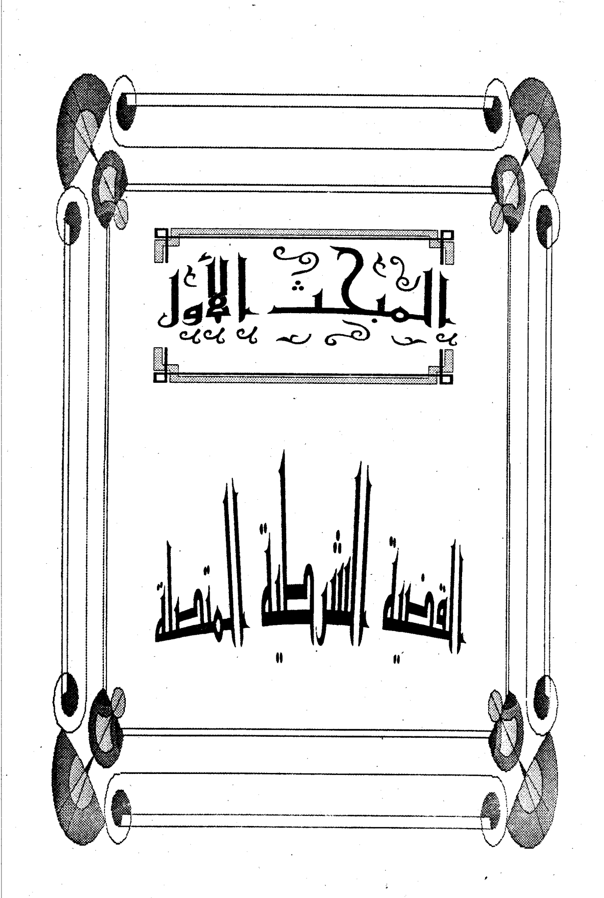
[٤] تقسيم باعتبار الإيجاب والسلب :-

[أ] موجبة . [ب] سالبة .

[٥] تقسيم باعتبار الصدق والكذب :-

[أ] صادقة . [ب] كاذبة .

ونظرا لتعدد تلك التقسيمات ، وكثرة التفريعات ، سنحاول تناولها فى مباحث يحتوى كل منها الموضوع المندرج فيه مبتدئين الأمر بالشرطية المتصلة لأنها أكمل من غيرها فى هذا الجانب .


المبحث الأول
القضية الشرطية المتصلة

أولا تعريفها

تعرف الشرطية المتصلة بأنها : قضية مؤلفة من قضيتين حمليتين بينهما علاقة لزوم أو متابعة ، ويستعمل فيها للدلالة على الشرط كلمة : إذا ، أو ما فى معناها ، مثل : إذا وقع ظل الأرض على القمر حصل الخسوف[1] .

قال العلامة الصبان : والحاصل أن الشرطية المتصلة هى ما حكم فيها بصحبة الثانى – التالى – للأول ، وهو المقدم[2] ، على سبيل التلازم أو الاتفاق ، مثل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . و . إذا وقع ظل الأرض على القمر حصل الخسوف ، ومثل كلما ذاكر الطالب كان التوفيق حليفه ، ومتى أحسنت الطالبة لربها أحسن الله اليها .

وطرفا هذه القضية فى الأمثلة السالفة : وقع ظل الأرض على القمر " وهو المقدم " : حصل الخسوف ، وهو التالى ، والرابطة بينهما هى أداة الشرط إذا الدالة على أن الأولى " وقع ظل الأرض على القمر " شرط فى صدق الثانية وانطباقها عليها ، والنسبة هى الحكم بالإيجاب بدل السلب ، فلو قلنا : " ليس البتة إذا وقع ظل الأرض على القمر حصل الخسوف " كانت القضية شرطية والنسبة هى السلب وليس الإيجاب .

وفى المثال الثانى : ذاكر الطالب ، وهو المقدم ، كان التوفيق حليفه ، وهو التالى ، والرابطة بينهما هى اداة الشرط كلما ، والنسبة هى الحكم بالإيجاب ، لأننا لو قلنا ليس أبدا كلما ذاكر الطالب كان التوفيق حليفه ، كان الحكم بالسلب ، وليس بالإيجاب ، فتأمل أمرهما لتعرف أحوالهما .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٦١ .

(٢) العلامة / أبو العرفان محمد بن الصبان – حاشية على شرح السلم ص١٠ .

وفى المثال الثالث : أحسنت الطالبة لربها ، وهو المقدم ، أحسن الله اليها ، وهو التالى ، وهما طرفا الشرطية المتصلة ، والأداة هى لفظ متى ، والنسبة القائمة هى الإيجاب الاتصالى ، وليس السلب ، أما إذا قلنا ليس أبدا متى أحسنت الطالبة لربها أحسن الله اليها ، كانت النسبة السلب ، والفرق بينهما كبير لمن تأمله ، وقس على ذلك الأمر فى باقى الأحوال .

كما تعرف أيضا بأنها : ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه ، موجبة أو سالبة على سبيل التلازم وهذا المعنى هو الذى نتمسك به .

مثال القضية الشرطية المتصلة الموجبة ، إذا كان النور الأحمر فى الشوارع العامة مضاءا فحركة المرور ممنوعة ، واذا كان التوفيق رائدك فالنجاح حليفك[1] ، والإيجاب هنا قائم بجوار الاتصال أيضا ، ولذا سميت بأنها شرطية متصلة موجبة ، كما سميت شرطية متصلة لاتصال طرفيها – المقدم والتالى – وأجتماعهما فى الوجود[2] ، أو سميت شرطية متصلة لوجود أداة الشرط فيها ، واتصال طرفيها صدقا ومعية[3] ، وهى تعليلات فيها الكثير من الجدة والطرافة والدلالة على القدرة العقلية التى تمتع بها علماء الإسلام .

ومثالها فى السلب : ليس البتة ، إذا كان النور الأحمر مضاءا فالطريق مفتوح ، وليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود[4] ، فالسلب قائم بجوار الاتصال ، ولذا تعرف بأنها الشرطية المتصلة السالبة ، ولا يقال عليها أبدا أنها

---

(١) الدكتور عوض الله حاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠٠ .

(٢) العلامة القويسنى – شرح القويسنى على متن السلم ص٢٥ .

(٣) العلامة أحمد الملوى – شرح السلم المنورق ص١٠٠ – ط الحلبى – الثانية ١٩٣٨م .

(٤) الدكتور عوض الله حاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم .

موجبة ، كما أن وصفها بالاتصال لا يلزم عليه الوصف بالإيجاب لاختلاف الجهة فى الأمرين ، وأنت خبير بما فيها فتأمله وحاول التركيز فيه .

ثانيا : أقسامها :

تنقسم القضية الشرطية المتصلة إلى قسمين :-

القسم الأول :- اللزومية :

وهى ما كان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين ، أو بسلبه بينهما ، لعلاقة توجب ذلك ، والعلاقة هى الأمر الذى بسببه يستلزم المقدم التالى[1] .

كما تعرف القضية الشرطية المتصلة اللزومية بأنها : التى يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى ، لعلاقة بينهما توجب ذلك[2] ، وهى علاقة خاصة وقعت فيها الملاحظة[3] ، لحالتى التحقق والارتفاع على ما ذهب اليه المحقق الأنبابى[4] ، ولهذه العلاقة القائمة بين القضيتين على سبيل الصدق صور وأمثلة يحسن ذكرها مع أمثلة لها حتى يكون لها ارتباط فى ذهن الدارس ، ونحن سوف نذكر صور هذه العلاقة بأمثلة لها .

١- السببية : وهى ما كان المقدم فيها سببا فى التالى ، مثاله : كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود[5] ، فإن طلوع الشمس هو سبب وجود النهار ، كلما

---

(١) الدكتور / محمد حسنى الزين - منطق ابن تيمية ومنهجه الفكرى ص١١٥ - ط المكتب الإسلامى والرد على المنطقين ص٢٩٤ .

(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص١٠٠ .

(٣) العلامة الشيخ شهاب الدينالملوى - شرح السلم ص٤٣ .

(٤) العلامة الشيخ محمد الأنبابى - تقريرات الأنبابى على متن السلم ص٥٥ .

(٥) العلامة الملوى - شرح السلم ص٤٣ .

سقط المطر عرفه الناس ، متى اذن المغرب دخل الليل ، كلما كانت المرأة أما كان لها ولد .

ويسميها شيخنا العلة ، ويعرفها بأن يكون المقدم علـه فـى التـالى ، مثـل أن توسطت الأرض بين الشمس والقمر حصل الخسوف ، إذا وصل قطار الأكسبريس إلى القاهرة سالما ، وصل جميع ركابه[1] ، فالمقدم فيها علـه التـالى علـى سبيل الاتصـال الشرطى اللزومى القائم على ارتباط العلة بالمعلول .

وسواء سميت تلك الصورة للعلاقة بين جزءى اللزومية بالسببية أو العلة ، فإن النتائج واحدة ، وهى التعبير عن استلزام مجيء التالى بعد المقدم ، وارتباطه بـه علـى سبيل قائم لا ينفصل بينهما .

٢- المسببية ، أو المعلولية ، وهى أن يكون المقدم معلولا للتالى ، وليس علـة لـه ، وهذه الصورة عكس السابقة[2] ، فإذا كانت المسببية تقوم على أن المقدم هـو علـة التالى ، فان المعلولية تقوم على أن التالى هو علة المقدم ، والمقدم معلول له .

المثال : إذا وجد النهار كانت الشمس طالعة ، متى وصل جميع ركاب القطار فقد وصل إلى القاهرة سالما[3] .

وسأضرب لك المثالين وأعكسهما لك حتى تدرب نفسك عليها فيما بعد .

المثال فى السببية – العلة – إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، متى ولدت المرأة فانها تصير أما .

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠١ .

(٢) راجع العلامة الملوى – شرح السلم ص٤٣ ، المرشد السليم ص١٠ .

(٣) راجع ما ذكرناه لك فى المسألة أثناء الصفحات السابقات .

المثال فى السببية – المعلولية – إذا وجد النهار كانت الشمس طالعة – متى كانت المراة أما فقد وضعت وليدها .

ولعلك قد عرفت الفرق ، فحاول تدريب نفسك عليه حتى يثبت فى الذهن ، ويستقر فى الوجدان ، ثم وضع لنفسك أمثلة من عندك مع ملاحظة ضرورة توافر الشروط التى وضعها المناطقة فى المسألة[1] .

٣– **الأسباب والمعلوليات الخارجية** : ونعنى به أن يكون كل من المقدم والتالى مسببين لا عن بعضهما ، وإنما هما معا عن سبب ومسبب خارج عنهما : وهى صورة مفترضة من جانب العقل واستعمال القسمة العقلية .

مثال :– أن كان النهار موجودا فالعالم مضيئ ، إذ وجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس[2] . وليس أحدهما – وجود النهار – أو إضاءة العالم – علة فى الأخر ، أو معلولاله ، وإنما هما نتيجة لثالث خارج عنهما معا ، وهو المراد بقولنا : أن يكون اللزوم فى القضية الشرطية المتصلة قائما على أمر خارج عن كل من المقدم والتالى ، وكلاهما سببه شيء أخر لهما[3] .

٤– **التضايف** : وهو كون الشيئين – المقدم والتالى – بحيث لا يعقل أحدهما بدون تعقل الأخر ، ولا يتحقق أحدهما بدون الأخر فى الذهن والخارج ، وأن تقدم أحدهما عن الأخر فى الذات أو الصفة[4] ، كالأبوة والبنوة ، والزوجية والأربعة .

---

(١) لأن ذلك من الضرورة بمكان ، ومثله لابد منه .

(٢) العلامة الملوى – شرح السلم ص٤٣ .

(٣) العلامة أبو العرفان الصبان – حاشية الصبان على شرح السلم المنورق ص١٠٢ ط الحلبى .

(٤) العلامة شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٥٥ .

المثال : أن كان زيد أبا لبكر فبكرا أبنه ، فهنّا صورة التضايف قائمة على أنه لا يعقل وجود الأب بدون وجود الابن ، ولا يعقل وجود الابن بدون الأب فى الأمور الطبيعية العادية ، حتى تخرج من المسألة وجود سيدنا عيسى ابن مريم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام ، فانه خارج عن مسألة الأمور الطبيعية ، لأنه من أمر الله تعالى بلا أب .

قال تعالى ﴿ " أن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون الحق من ربك فلا تكن من المترين " ﴾[1] ،

وقوله تعالى ﴿ " فأرسلنا اليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا قالت أنى أعوذ بالرحمن منك ان كنت تقيا قال انما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا " ﴾[2] .

اذن علاقة التضايف بين الأبوة والبنوة فى المنطق قائمة على الأمور الطبيعية ، وليس على ما يتعلق بالمعجزات ، فمتى وجد الأب فلابد من أن يكون له أبن ، سواء كان الأبن باقيا على قيد الحياة أم لا ، لأن العبرة بكون الأب أنجب وصار له ابن على سبيل اللزوم العقلى والتلازم المنطقى .

وعلاقة التضايف هذه قد يتقدم فيها أحدهما على الأخر فى الذكر ، أو الذات ، ولكن كل منها يستلزم الأخر ضرورة ، لأن العبرة هى عدم تعقل أحدهما بدون تعقل الأخر ، ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الأخر كالأبوة والبنوة ، وأن تقدمت ذات الأب على ذات الابن ، إذ تقدم الذات لا يستلزم تقدم الصفة[3] .

---

(١) سورة آل عمران - الآيتان ٥٩/٦٠ .

(٢) سورة مريم الايات ١٩/١٧ ، وراجع السورة ففيها حديث قرأن كبير عن خلق عيسى عليه السلام وما يتعلق به .

(٣) العلامة أبو العرفان الصبان - حاشية على شرح السلم للملوى ص١٠٢ .

وكل ما كان من مقولات الإضافة عند المتكلمين ، فهو من علاقة التضايف عند المناطقة[1] ، التى لا يعقل أحد طرفيها فى الذهن ، أو فى الخارج ألا بتعقل الأخر ضرورة لزومية ، فإذا قلنا : إذا كانت الأعداد زوجية فإنها تنقسم إلى قسمين ، وإذا قلنا : إذا كان محمد زوجا لعائشة ، فعائشة زوجته ، فإن الزوجية من مقولة الإضافة ، وهى لا يعقل أحد طرفيها الا بالأخر[2] ضرورة .

وبهذا ننهى حديثنا عن القضية الشرطية المتصلة اللزومية بهذا الاعتبار ، وهو القسم الأول من أقسام القضية الشرطية ، وعرضنا لك صور العلاقات التى تربط بين جزءى الشرطية المتصلة اللزومية ، وبقى عليك أن تدرب نفسك وتعودها القيام بذكر أمثلة ، وأجزاء تدريبات مستمرة عليها ، فذلك خير لك ، وواجب عليك حتى تستقر فى ذهنك تلك المفاهيم .

القسم الثانى :- القضية الشرطية المتصلة " الاتفاقية " :-

وتعرف بأنها ما كان الحكم فيها بالاتصال بين المقدم والتالى أو بعدمه ، لا لعلاقة توجب ذلك ، بل لمجرد الاتفاق والصدفة فى أنهما وجدا معا .

مثال ذلك قولنا : إذا كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ، إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ، حتى يستلزم أحدهما الأخر ، بل اتفق أنهما وجدا معا[3] ، فقط على سبيل التوافق فى الأحداث والتصاحب فى الصدفة .

---

(١) العلامة الايجى - المواقف - الموقف الثانى الأمور العامة ، وراجع مقولات الكم والكيف ، والزمان والمكان والتضايف .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠١ .

(٣) العلامة الملوى - شرح السلم ص٤٣ .

والملاحظ أن الاتفاقية ليس فيها استلزام عقلى أو عرفى ، كما انـه ليـس فيـها استلزام لغوى أو اعتبارى ، وإنما فيها مجرد مصاحبة للحدثين معا ، من غير سـابق ترتيب ، أو وجود علاقة شـرطية قائمـة[1] ، وسميـت الاتفاقيـة شـرطية لوجـود أداة الشرط فيـها ، وسميـت اتصاليـة لوجـود النسـبة فـى الحكـم والاتصـال فـى المفـهوم والرابطة[2] ، ولذا عدها المناطقة داخلة فى تقسيمات القضية الشرطية المتصلة ، وهاك أمثلة للاتفاقية حتى نعرفها جيدا[3] :-

إذا كان على موجودا فان هبة الله تعـد الطعـام ، فـهذه القضيـة اتفاقيـة ، إذ يمكن أن يكون على موجودا وهبة الله تقرأ ، او خارج المـنزل ، أو ترضـع أطفالهـا ، ويمكن أن تفعل أعداد الطعام دون أن يكون على موجودا ، فلما اتفق أن كـانت تعـد الطعام وقت وجود على بالمنزل ، وسميت اتفاقية .

أمثلة أخرى : متى كان حازم مذاكرا فإن ملابسه جديدة : إذا كانت السـيارة بالجراج فان السائق فى إجازة ، كلما حضر بدر الدين فإن هبة الله تكون بالخارج ، متى حضرا الطبيب ، كان المريض غير موجود .

حاول أن تدرب نفسك باستمرار على إجراء تلك العمليات العقلية واستعمل تلك المحاولات بطريقة عملية ، وأطلب من زملائك القيام بها ، فقد يتحقق لـك الخـير الذى أرجو الله تعالى أن يوفقك اليه حتى تخدم دينك وأمتك الإسلامية والله مـن وراء القصد .

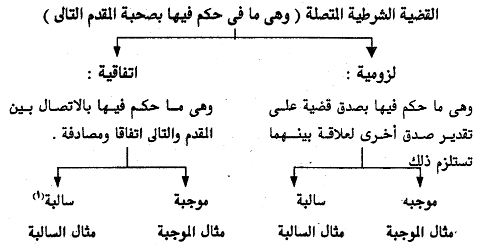
---

(١) وقد نبه إلى ذلك الاعتبار الكثيرون من المناطقة - راجع حاشية العلامة القويسنى والباجورى والعطار .

(٢) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم على شرح معانى السلم ص١٥ .

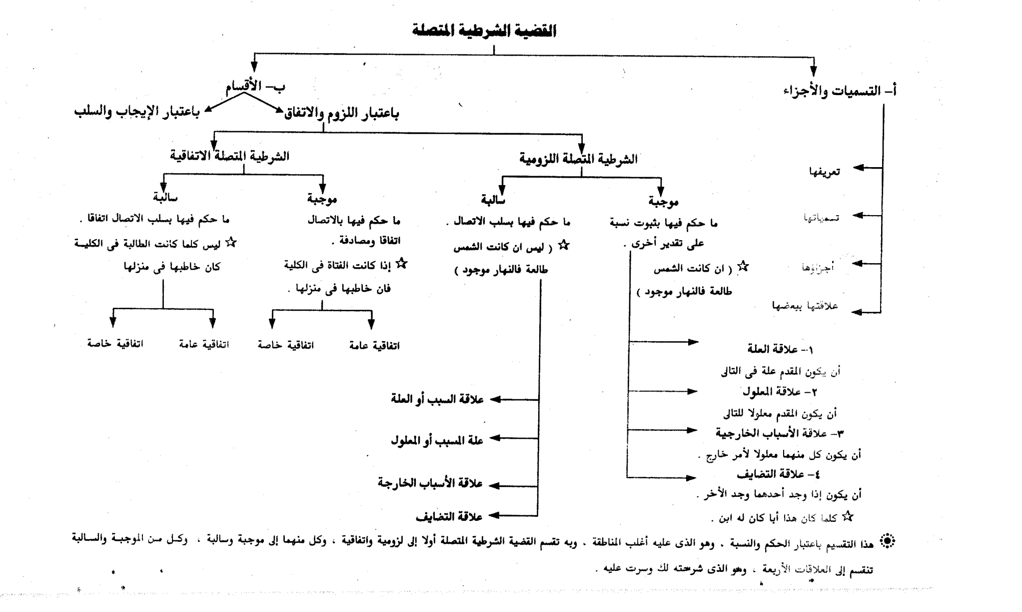
(٣) وأرجوك أن لاحظت تقصيرا عندى أن تجبره وتستره على ، فلى ظروف صحية يعلمها المولى الكريم جـل علاه ، واسأله الستر فى الدنيا والنجاة فى الآخرة انه نعم المولى ونعم النصير .

وأود أن تعلم أن كلا من القضية الشرطية المتصلة اللزومية والاتفاقية تنقسم إلى موجبة وسالبة ، وبهذا تكون الأقسام الأساسية للمتصلة الشرطية موضحة فى الرسم التالي :-

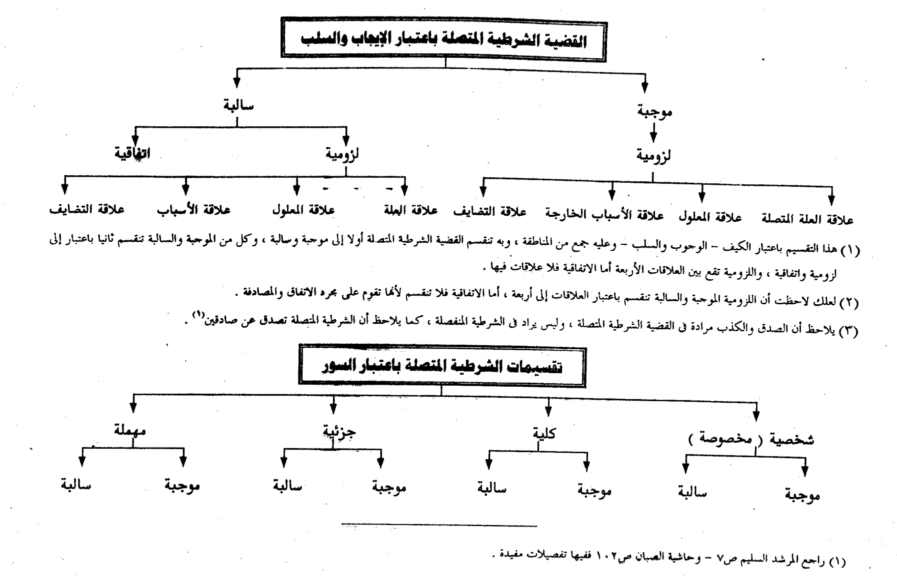


---

(١) حاول أن تضع الأمثلة فى كل منها سواء مما ذكرته لك أو من إنشائك أنت حتى تدرب نفسك عليها .



هذا التقسيم باعتبار الحكم والنسبة ، وهو الذى عليه أغلب المناطقة ، وبه تقسم القضية الشرطية المتصلة أولا إلى لزومية واتفاقية ، وكل منهما إلى موجبة وسالبة ، وكل من الموجبة والسالبة تنقسم إلى العلاقات الأربعة ، وهو الذى شرحته لك وسرت عليه .

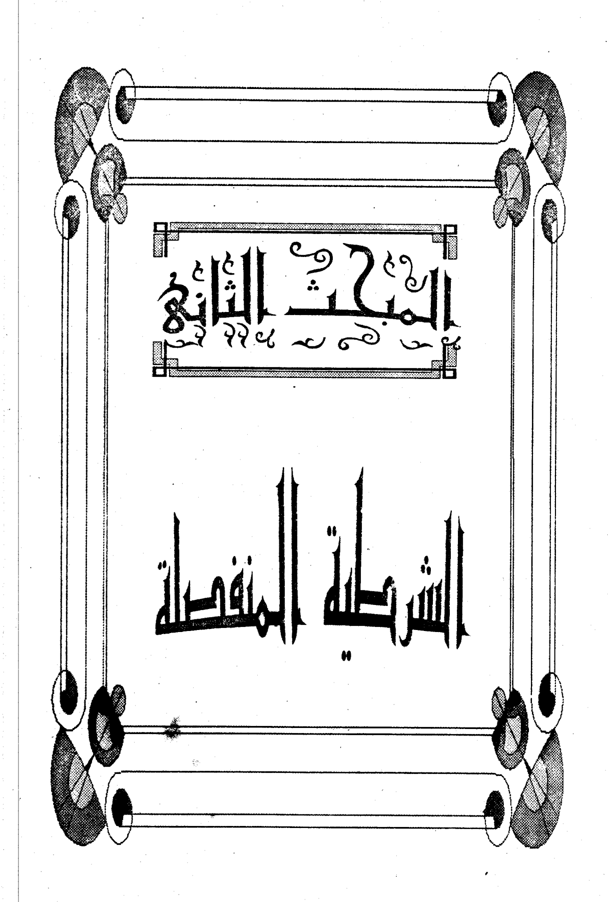


(١) هذا التقسيم باعتبار الكيف – الوجوب والسلب – وعليه جمع من المناطقة ، وبه تنقسم القضية الشرطية المتصلة أولا إلى موجبة وسالبة ، وكل من الموجبة والسالبة تنقسم ثانيا باعتبار إلى لزومية واتفاقية ، واللزومية تقع بين العلاقات الأربعة أما الاتفاقية فلا علاقات فيها .

(٢) لعلك لاحظت أن اللزومية الموجبة والسالبة تنقسم باعتبار العلاقات إلى أربعة ، أما الاتفاقية فلا تنقسم لأنها تقوم على مجرد الاتفاق والمصادفة .

(٣) يلاحظ أن الصدق والكذب مرادة فى القضية الشرطية المتصلة ، وليس يراد فى الشرطية المنفصلة ، كما يلاحظ أن الشرطية المتصلة تصدق عن صادقين[1] .

(١) راجع المرشد السليم ص٧ – وحاشية الصبان ص١٠٢ ففيها تفصيلات مفيدة .


المبحث الثاني
الشرطية المنفصلة

عرفت القضية الشرطية بأنها ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه ، أو حكم فيها بالعناد والتنافى بين النسبتين أو بعدمه[1] ، وقد بان لك أن الشرطية تنقسمن باعتبار الاتصال والانفصال إلى قسمين[2] فقط بهذا الاعتبار ، وهما :-

❁ **القسم الأول :- الشرطية المتصلة** : وهى ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه ، موجبة أو سالبة على سبيل اللزوم والاتفاق[3] ،وهى أخص من القضية الشرطية على وجه العموم .

❁ **القسم الثانى :- الشرطية المنفصلة** : وهى ما حكم فيها بالعناد والتنافى بين النسبتين ، أو بعدمه ، موجبة أو سالبة ، على سبيل اللزوم أو الاتفاق[4] أيضا .

وقد عرضت لك القسم الأول : الشرطية المتصلة ، وأقسامها ، وأحوالها ، **والعلاقات التى تربط بين اللزومية والشرائط التى لابد منها فى كل من حالتى الإيجاب والسلب** ، **وما يتعلق بالصدق والكذب ، وكذلك الاتفاقية واللزومية**[5] ، **وها نحن نعرض لك القسم الثانى – الشرطية المنفصلة – باعتبار التعريف والتسمية والأقسام ، وذلك على النحو الذى أرجو الله تعالى أن يقدره لى ، ويجعله مرضيا عنده ، مقبولا عند أهل الفضل من الناس أنه نعم المولى ونعم النصير .**

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠٠ .

(٢) الدكتورة / وفاء مرسى – المنطق الصورى ص١٤٥ .

(٣) الدكتور / سامى عبدالمنصف – دراسات فى المنطق ص١٢٥ .

(٤) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠١ .

(٥) تقسيم القضية الشرطية إلى اتفاقية ولزومية أمر قائم فى المتصلة أما المنفصلة فتنقسم إلى عنادية واتفاقية .

أولا تعريفها

☆ هى القضية التى أوجبت تنافرا بين المقدم والتالى ، على سبيل الاقتضاء والاستلزام للتنافى والعناد بين الجزءين[1] ، على سبيل الإيجاب أو السلب فى العناد أو الاتفاق .

☆ كما تعرف كذلك بأنها التى حكم فيها بالعناد والتنافى بين نسبتين ، أو بعدمه لذات الطرفين ، أو لمجرد الاتفاق والمصادفة صدقا وكذبا[2] .

☆ كما تعرف أيضا بأنها ما حكم فيها بالتنافى والعناد بين طرفيها صدقا وكذبا ، أو صدقا فقط ، أو كذبا فقط ، والمراد بالصدق التحقق والثبوت ، والمراد بالكذب الانتفاء وعدم التحقق[3] .

☆ وفوق ذلك فقد عرفت بأنها : ما تركبت من قضيتين حمليتين بينهما علاقة عناد ، أو مباينة ، ويسمى طرفاها مقدما وتاليا كما فى الشرطية المتصلة[4] من هذه الناحية فقط ، وهى ناحية تركيب الأجزاء .

والملاحظ أن هذه التعريفات قامت على الجزء الثانى من تعريف القضية الشرطية إجمالا ، واعنى به قول الناطقة ، أو حكم فيها بالعناد والتنافى بين النسبتين أو بعدمه ، ثم أضيف اليه ما يتعلق بالاقتضاء والاستلزام ، على وجه

---

(١) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى عل شرح السلم ص٥٥ .

(٢) العلامة العطار - حاشية العطار على ايساغوجى ص٧٨ .

(٣) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠١/١٠٢ ط٣ .

(٤) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٦٤ .

التنافى والعناد ، وهى إضافة تميز الشرطية المنفصلة عن الأخرى المتصلة[1] ، وهو قيد لابد منه .

كما أن المناطقة حين تعرضوا لتعريف الشرطية المنفصلة ، قد لاحظوا مفهوم أطراف القضية ، والعلاقة القائمة بينهما ، والنتائج المترتبة عليها ، ولذا ظهرت اجتهادات كثيرة فى وصف تلك العلاقة ، وتحديد المفهوم المراد من نفس القضايا والمادة المكونة منها[2] ، مع ملاحظة نوع السور ، واعتبار مفهوم الصدق أو الكذب ، وكذلك الإيجاب والسلب ، وذلك أمر غاية الأهمية فى مثل تلك الدراسات العقلية .

❁ **وخلاصة القول** : أن القضية الشرطية المنفصلة تفيد صدق أحد طرفيها فقط ، ولا تفيد استحالة صدق الطرفين معا بمحض صيغتها ، أو إنما تتوقف إفادتها ذلك على ما يقصده المتكلم ، وعلى طبيعة أجزاء الانفصال فيها ، وهو الرأى المأخوذ به[3] ، أو الذى تغلب وجهة نظر القائلين به على غيره .

ثانيا : أسماؤها

من المعلوم أن كل اسم له مسمى ، ولكل لفظ دلالة ، وبالتالى فإن المناطقة وضعوا للقضية الشرطية المنفصلة أسماء بعضها راجع لوجود الأداء ، وبعضها معتبر فيه الحكم ، وبعضها الأخر قد لاحظوا فيه مفهوم الانفصال ، واعتبار العناد أو الاتفاق ، ونحن نذكر لك بعض الأسماء حتى تزداد فى ذهنك ثباتا .

---

(١) راجع كتابنا – المنطق بين التنظيم والتقنين ص٣٩٥ .

(٢) راجع كتابنا – دراسات فى المنطق ص٣١٣ .

(٣) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٦٥ .

[١] سميت شرطية منفصلة ، لأنها حكم فيها بالانفصال النسبى بين المقدم والتالى[١] ، ولأنه إذا تم الحكم بالاتصال بينهما فهى المتصلة ، أما إذا حكـم فيـها بالانفصـال بينهما فهى المنفصلة ، ولذا سميت به ، ونفس التعليل قائم فى المفهوم ذاته .

[٢] سميت شرطية منفصلة لانفصال الطرفين فيها من ناحية الصدق والكذب ، بمعنـى أن المقدم والتالى فيها لا يجتمعان ، ولا يرتفعان صدقا وكذبا[٢] ، ونظرا لهذا الفارق اعتبرت منفصلة ، وسميت أيضا به على النحو الذى نبه اليه القائلون به .

[٣]-سميت شرطية منفصلة ، لأن التنافى والعناد بين طرفيها تتعدد أوجهه من ناحيـة الصدق والكذب[٣] ، فقـد لا يجتمعـان ولا يرتفعـان ، كالحـال بينـهما فـى حالـة التنافى فى الكذب فقط[٤] ، ولذا سميت به ، وهى ناحية لها اعتبارها فى المفاهيم القائمة .

[٤] سميت منفصلة لوجود حرف يفيد الانفصال مثل أما أو[٥] ، فان المناطقة اتفقوا على أنها تفيد الاتصال بين الطرفين فى الشرطية المنفصلة ، سواء على سبيل الإثبات ، وهو المراد بالصدق عندهم ، أو علـى سـبيل التنـافى ، وهـو الكـذب ، وبـه أيضـا سميت شرطية منفصلة ، وهناك تعليلات كثيرة ، وتسميات مختلفة[٦] ، لسنا فى مجال عرضها ، ولكنا ألمحنا اليها لمن يريد التعرف عليها .

---

(١) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٤١١ .

(٢) الدكتورة / محاسن إبراهيم - المنطق اليونانى ص١١٢ .

(٣) هذا مما وفقنا الله تعالى لاستخراجه من مصادر المنطق القديمة .

(٤) هذه الأوجه باعتبار الصدق والكذب تمثل بعض الأحكام فى مجال الإثبات والنفى .

(٥) راجع كتابنا - المنطق بين التنظيم والتقنين ص٤٧٥ .

(٦) راجع تقريرات العلامة العلامة الأجهورى والأنبابى والباجورى فى المنطق ففيها تعليـلات كثـيرة لأوجـه التسمية ، وكل منها يقدم أمرا جديدا يتميز به عن غيره .

والملاحظ أن هذه التسميات قد برز فيها العديد من الاتجاهات ، بعضها قائم على ملاحظة الحكم النسبى بين الجزءين ، وبعضها لوحظ فيه الاتجاه نحو النسبة فى الصدق والكذب ، وليس فى مجرد الحكم ، ولكل وجهة قام عليها بعد ان استقرت عنده .

والمعتبر عندى أن أداة الانفصال بجانب الحكم والصورة التى جاءا عليها هو الدقيقة التى قامت فيها التسمية بالشرطية المنفصلة ، بحيث لا يستقل واحد منها بالتسمية ، وإنما لابد من تلاقيها جميعا حتى يمكن الحكم عليها بأنها منفصلة ، بعد التأكد من كونها شرطية أيضا[1] .

◈ أما لماذا سميت شرطية من وجهة نظرى ؟

✍ فالمعروف أنها مكونة من جزءين على نمط مخالف لما قامت عليه الحملية[2] ، وفى نفس الوقت وجدت بين الجزءين ذاتهما أداة الشرط معتبرة فيهما ، على تلك الناحية المنطقية ، وليست موجودة بينهما لأمر أخر[3] غيره .

۞ قال العلامة الباجورى سميت شرطية لأنه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق ومنفصلة لانفصال طرفيها ، لأنه كلما تحقق أحدهما انتفى الأخر ، وكلما انتفى

---

(١) وهذا الذى أميل اليه هو الذى غلبت عليه الأدلة عندى ، وليس لاعتبار أخر ، ومن غلب عنده غيره فله القيام به .

(٢) لأن الحملية تتكون أو تنحل إلى مفردين أو ما فى حكمهما - راجع حديثنا عن الحملية فيما سبق من هذا الكتاب .

(٣) لأنه إذا وجدت أداة الشرط على ناحية غير مراده عند المناطقة ، فإنها لا يفهم منها الشرط ، كالحال فيما إذا استعملت الأداة مهملة بمعنى زيادتها فى الجملة فإنها لا تؤدى إلى الشرط ، ولذا رأينا ضرورة اعتبارها عاملة فى مفهوم الشرط .

أحدهما تحقق الأخر فبينهما العناد والتنافى[1] ، وقد فرغنا من عرض هذا المفهوم أثناء حديثنا عن تسميات القضية الشرطية على وجه العموم فليرجع اليها من شاء .

ثالثا : أقسامها

[١] باعتبار العناد والاتفاق :-

قسم المناطقة القضية الشرطية المنفصلة باعتبار التعريف إلى :-

[أ] **الشرطية المنفصلة العنادية وهى** :- ما حكم فيها بالتنافى والعناد بين طرفيها لذات الطرفين لا لأمر خارج عنهما ، مثل قولك : العدد أما زوج أو فرد[2] ، الإنسان أما حى أو ميت .

[ب] **الشرطية المنفصلة الاتفاقية** : وهى ما حكم فيها بالتنافى والعناد بين طرفيها لا لذات الطرفين ، وإنما لأمر خارج عنهما قائم على مجرد الاتفاق فى وقت وقوع الحدث أو الصادفة ، أو هى التى حكم فيها بالمعاندة بين طرفيها لمجرد الاتفاق[3] ، دون اعتبار لشيء أخر بعدها .

☆ وهذا التقسيم – كما رأيت – قائم على مراعاة واستصحاب التعريف الذى اتفق عليه المناطقة فى المسالة ، لكنهم رأوا ضرورة تقسيم كل منهما – العنادية والاتفاقية – إلى أقسام ثلاثة ، ومن ثم تصبح جملة الأقسام ستة ، ثلاثة فى العنادية ، وثلاثة فى الاتفاقية بهذا الاعتبار ، وهى :-

---

(١) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٤ .

(٢) المصدر السابق ص٥٥ .

(٣) الدكتور / أنور خالد – المنطق القديم تصورات وتصديقات ص٢٧٥ .

[أ] المنفصلة الحقيقية : (مانعة الجمع والخلو)

وهى التى يحكم فيها بإثبات العناد بين طرفيها ، أو نفيه عنهما ، صدقا وكذبا ، وضابطها ، أن تتركب من الشيء ونقيضه ، أو من الشيء والمساوى لنقيضة[1] ، على جهة معينة يراعى فيها تقديم المقدم باعتباره ، وتأخير التالى والنظر اليه بنفس المنظور سواء فى الذكر أو فى الذهن .

وربما عرفت بأنها التى يحكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقا[2] ، على جهة إثبات العناد أو نفيه ، كقولنا : العدد أما زوج وإما فرد ، فلا يمكن أن يكون العدد لا زوجا ولا فردا ، وإنما لابد من أن يكون العدد واحدا منهما حقيقة أو تقديرا ، ومن ثم فهما لا يجتمعان بمعنى أن يكونا زوجا أو يكونا فردا ، ولا يرتفعان ، بمعنى أن لا يكونا زوجا أو فردا ، ولذا عرفت هذه القضية المنفصلة الحقيقية بانها " مانعة الجمع والخلو[3] ، وبهذا التعريف الأخير تتميز عن كل من مانعة الجمع فقط ، ومانعة الخلو فقط ، لأنهما تجمع بينهما معا باعتبار معين .

وتتركب موجبتها من الشيء ونقيضه ، أو من الشيء والمساوئ لنقيضه مثل : أما أن يكون المرء حيا أو ميتا ، فلا يجتمع فى الإنسان الوصفان - الموت والحياة - بمعنى أن يكون حيا ، وفى نفس الوقت ميتا ، فهما - الحياة والموت - لا يجتمعان فيه ، ولا يرتفعان عنه ، لأنهما نقيضان من أحكامهما ، أنهما لا يجتمعان ، ولا يرتفعان ، فإذا وجد أحدهما أمتنع الأخر ضرورة[4] .

---

(١) العلامة الشيخ / حسن العطار - حاشية العطار على متن ايساغوجى ص٧٨ .

(٢) العلامة الشيخ / زكريا الأنصارى - شرح الشيخ الانصارى على متن ايساغوجى ص٧٨ .

(٣) العلامة الشيخ / حسن درويش القويسنى - شرح القويسنى فى المنطق ص٣٥ .

(٤) وهذه الضرورة العقلية لا نزاع فيها بين المناطقة ، وربما وقع النزاع فى بعض أحكامها ، أو التعريف بها ، ولكنه نزاع يعتبر فى غير هذه المسألة التى نحن بصددها .

ولما كان طرفا هذه القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان وهو ما نعـهما الحقيقى ، فقد سميت القضية حينئذ حقيقية[1] ، وهو تعليل فيه الكثير من القبول ، بجانب أنه اتجاه يعيد الكثير من القضايا إلى موضعها الطبيعى .

وبعض المناطقة يعكس التقسيم فيجعل القضية المنفصلة الشرطية الحقيقية منقسمة إلى عنادية واتفاقية ، وكل منهما صادقة أو كاذبة موجبة ، أو سالبة ، والمثال السابق هو المعبر عن العنادية وهو قولنا : العدد أما زوج أو فرد ، والإنسان أما حى أو ميت ، وقس عليه الأمر فى باقى الأمثلة .

أما مثال الاتفاقية ، فهو : أما أن يكون هذا الشخص إنجليزيا ، أو يكون داعيا للسلام ، إذا اتفق أن الإنجليزى غير داع للسلام ، أما إذا كان من دعاة السلام فلا يصلح التمثيل به فى الاتفاقية ، لأنها تقوم على مجرد الاتفاق والمصادفة على ما سلف القول به .

ومثل : أما أن يكون هذا الشخص أبيض أو كاتبا ، إذا اتفق أن الأبيض غير كاتب ، فإنهما لا يجتمعان ، ولا يرتفعان ، وبالتالى فالعناد بينهما اتفاقى ، وليس ذاتيا[2] ، لأن التنافى والعناد فيها لا لذات الطرفين ، وإنما لأمر خارج عنهما قائم على مجرد الاتفاق والمصادفة .

ويلاحظ أيضا أن الشرطية المنفصلة الحقيقية تنقسم كذلك إلى موجبة وسالبة لكنها يحكم بالصدق والكذب بين جزءيها ، مع الالتفات إلى أن الحكم بالصدق

---

(١) العلامة الملوى - شرح السلم ص٥٥ - ط المعاهد الأزهرية .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠٣ .

والكذب مترتب على الإيجاب والسلب فى أجزاء المنفصلة ، سواء بالتوافق أو التخالف ، وسوف نعرض له فى حينه أن شاء الله تعالى .

[ب] **المنفصلة مانعة الجمع فقط :-**

وتعرف بأنها التى حكم فيها بالتنافى بين جزءيها صدقا فقط ، مثل : هذا الشيء أما شجر أو حجر ، وهى تتركب من الشيء والأخص من نقيضه[1] ، أما الحقيقية - مانعة الجمع والخلو - فتتركب من الشيء ونقيضه ، أو من الشيء والمساوى لنقيضه[2] ، على ما عرفت ، فلاحظ الفرق بينهما تظفر بهما .

◈ قال العلامة الباجورى : أختلف فى تفسير مانعة الجمع والمشهور أنها ما حكم فيها بالتنافى بين الجزءين صدقا وكذبا أو كذبا فقط .

☆ **فالأول** : إذا كانت مركبة من الشيء ونقيضه ، والمساوى لنقيضه ، نحو قولك العدد أما زوج أو لا زوج ، وقولك العدد أما زوج ، أو فرد .

☆ **والثانى** : إذا كانت مركب من الشيء والأخص من نقيضه ، نحو قولك : هذا أما أبيض أو اسود فان أسود أخص من نقيض أبيض ، وهو لا أبيض ، لشموله الأسود والأحمر وغيرهما من باقى الألوان غير المذكورة .

وقيل هى ما حكم فيها بالتنافى بين الجزأين صدقا فقط ، بأن كانت مركبة من الشيء والأخص من نقيضه[3] ، وهو الذى جرى عليه أغلب الكاتبين عند التفرقة بين مانعة الجمع وغيرها من مانعة الجمع والخلو معا ، أو مانعة الخلو فقط .

---

(١) العلامة شهاب الدين الملوى - شرح السلم ص٤٤ .

(٢) العلامة القويسنى - شرح القويسنى على متن المنطق ص٣٥ .

(٣) العلامة الشيخ إبراهيم الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٥٥ .

ولعلك لاحظت أن المنفصلة الحقيقية ما كان الحكم فيها بالتنافى بين جزأيـها فى الصدق والكذب معا ، أما مانعة الجمع فهى ما كان الحكم فيـها بالتنـافى بـين جزأيها فى الصدق فقط ، ومن ثم تكون الحقيقة أعم من مانعة الجمع ، لأنها تشملها وغيرها ، فتدبر الأمر والله يهدينا إلى سواء السبيل .

كما أن الحقيقية تتركب من الشيء ونقيضه ، أو المساوى لنقيضه ، أما مانعـة الجمع فإنها تتركب من الشيء والأخص من نقيضه فقـط ، وذلـك فـرق ضـرورى لـمن تأمله وهو يتعلق بتركيب القضية والأفراد التى تتكون منها .

بل ذهب البعض فى تعريفها إلى أنها ما دلت عل عـدم صحـة الاجتمـاع بـين المقدم والتالى ، وأن جوزت الخلو عنهما كقولنا : الجسم أما أبيـض وإمـا أسـود فـان الجمع بين البياض والسواد ممتنع ، ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر اللون مثلا[1] .

وسميت هذه القضية مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بـين طرفيـها فـى الصدق[2] ، فلابد من صدق إحداهمـا ، وكـذب الأخـرى ، فلـو جمعت بينـهما فـى الصدق لكانت مانعة خلو ، لكنها منعت هذا الجمع فى الصدق ، ولذا عرفـت بأنـها مانعة جمع على ما سلف القول به ، فلا يجتمع الطرفان فيها على الصدق ، ويجوز ارتفاعهما معا[3] ، عن الصدق .

مثاله : قولنا هذا الشيء أما شجر أو حجر إذ يسـتحيل كـون الشـيء الواحـد شجرا وحجرا معا فلا يجتمـع الطرفـان علـى الصـدق ، بـل يجـوز فـى هـذه الحـال

---

(١) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق ص١٠ .

(٢) العلامة الشيخ / شهاب الدين الملوى – شرح السلم ص٥٤ .

(٣) العلامة شيخ الإسلام زكريا الأنصارى – حاشية الأنصارى على متن ايساغوجى ص٧٨ .

ارتفاعهما معا كأن بكون الشيء حيوانا فلا هو حجر ولا هو شجر ، وذلك مما تشـهد به الفطر ، وتعلن عنه البديهة .

كذلك يلاحظ أن كل قضية حقيقية شرطية منفصلة مانعة جمع وخلو يصدق عليها أنها مانعة جمع وأنها أيضا مانعة خلو ، ولا ينطبق هذا على القضية المنفصلة مانعة الجمع فقط ، أو مانعة الخلو فقط ، فكل شرطية منفصلة حقيقية تصدق عليهما - المانعة - جمع فقط ، والمانعة خلو فقط - وليس العكس ، وذلك لأنها أعم من كل منهما على سبيل الاستقلال .

[ج] الشرطية المنفصلة مانعة الخلو فقط :-

وهى التى تتركب من الشيء والأعم من نقيضه ، وهما - طرفاها - لا يصدقان معا ، ولايكذبان معا ، وهذا ملاحظ فيه تعريفها بالأجزاء المكونة لها[1] ، كما تعرف بأنها ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها ، وان جوزت الاجتماع[2] بينهما .

وسميت مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو عن طرفيها بمعنى أنهما لا يكذبان معا[3] فيرتفعان ، وقد تصدقان معا متى تعلق الأمر فيهما بغرض أخر بعيد عن مفهوم الشرط ، أو التعليق على جهة الخلو .

وكذلك عرفت بأنها ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذبا فقط ، أو بنفيه ، وهى فى نفس الوقت تتركب موجبتها من الشيء والأعم من نقيضه ، وليس الأخص

---

(١) العلامة الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على ايساغوجى ص٧٨ .

(٢) العلامة الشيخ / أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم من معانى السلم ص١٠ .

(٣) العلامة الملوى - شرح السلم ص٥٤ .

أو المساوى كما فى مانعة الجمع مثلا ، أو الشيء والمساوى لنقيضه كما فى مانعة الجمع والخلو[1] .

مثال : أما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود ، وأما أن يكون الكتاب غير فقه ، أو غير فلسفة ، فانها لا يرتفعان عن الشيء ، وقد يجتمعان بأن يكون الكتاب تاريخا أو بلاغة[2] .

مثال اخر :- أما أن يكون زيد فى البحر ، واما أن لا يغرق ، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون فى البحر ولا يغرق ،ويمتنع خلوه عنهما ، بأن لا يكون فى البحر ويغرق[3] ، وذلك مما تضرب له الأمثلة ، ويتحقق فى الإفهام ، فانتبه اليه تظفر به .

مما سبق أتضح لك أن الشرطية المنفصلة - مانعة الخلو - تتركب من الشيء والأعم من نقيضه وهما لا يرتفعان معا فيكذبان ، وقد يجتمعان ، وهو معنى امتناع خلوها عنهما ، وبهذا تتمايز المنفصلة مانعة الخلو ، عن كل من مانعة الجمع ، ومانعة الجمع والخلو .

علاقة هذه الأقسام ببعضها :-

ما دمنا قد عرضنا لك أقسام الشرطية المنفصلة فى العنادية والاتفاقية ،وبينا أن كلا منهما يتنوع إلى حقيقية ، ومانعة جمع فقط ، ومانعة خلو فقط فلابد من بيان العلاقة التى توجد بينها ، وهى :-

---

(١) راجع ما سبق أن ذكرته لك فى كل منهما لتعرف الفوارق بينهما .

(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص١٠٢ .

(٣) العلامة الشيخ عبدالرحمن الأخضرى - شرح الأخضرى على متن السلم ص٣١ ، وللعلامة الباجورى تعليقات مفيدة فى المسألة ارجع اليها ففيها خير كثير .

أ- العموم والخصوص :-

ذكر المناطقة أن بينـها - الأقسـام الثلاثـة - عمومـا وخصوصـا ، فكـل قضيـة منفصلة حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جمع ، وأنها مانعة خلـو ، دون العكـس ، فالحقيقية أعم من مانعة الجمع وحدها ، وأعم من مانعة الخلو وحدها .

وبالتالى تجتمع الثلاثة فى نحو قولنا :- العدد أما زوج أو فرد ، وتنفرد مانعة الجمع بنحو ، أما ان يكون الشيء أبيض أو أسود ، ومانعة الخلـو بنحـو قولنـا أمـا يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود[1] ، وهو معنى العمـوم والخصـوص الـذى أردنـا الألفات اليه .

ب- المشابهة :-

يذهب أغلب المناطقة إلى أن تقسيمات القضية الشـرطية المنفصلـة علـى النحـو الذى سلف قائم فى الموجبات فقط ، أما السـوالب فتسـميتها مانعـة جمـع أو مانعـة خلو ، أو حقيقية فيها تجوز لمشابهتها موجباتها ، أو تسمى بها على سبيل الحقيقة الاصطلاحية[2] ، وحيث تكرر القول بأن لكل قوم اصطلاحاتهم الخاصة بهم[3] ، فان تسمية السوالب بما سميت به الموجبات فى المنفصلة يكون من قبيل استعمال الحقيقة الاصطلاحية ولا منازعة فى إطلاق الاصطلاح ، واستعماله ما دام على تلك الناحية .

---

(١) العلامة الملوى - شرح السلم ص٤٤ .

(٢) العلامة الملوى - المصدر السابق ص٥٥ - ط المعاهد الأزهرية .

(٣) راجع كتابنا - حصاد الاقتصاد فى الاعتقاد جـ٣ - الأفعال الالهية ص٧٨ .

◉ وذهب العلامة القزوينى ومن معه[1] ، إلى عكس التقسيم السابق فقط وجعلوا التقسيم ثلاثيا ومعناه أنهم يرون الشرطية المنفصلة تنقسم إلى :-

[١] حقيقية [٢] مانعة جمع [٣] مانعة خلو

☜ وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم إلى :-

[أ] **عنادية** : وهى التى يكون التنافى فيها لذات الجزأين .

[ب] **اتفاقية** : وهى التى لا يكون التنافى فيها لذات الجزأين بل لمجرد الاتفاق والمصادفة[2] ، ونرى أكثر قبولا للفكرة الأخيرة ، متى كان الدارس للمنطق من المتخصصين ، أما إذا كان من المبتدئين فالأولى أن نذكر له الطريقة الأولى لقصرها ، واختصار الطريق فيها بجانب سهولتها عليه ، وإمكانية مراجعتها بيسر .

[٢] تقسيمها باعتبار الإيجاب والسلب :-

☜ تنقسم القضية الشرطية المنفصلة باعتبار الإيجاب إلى ستة أقسام على وجه التفصيل وقسمين على وجه الإجمال[3] ، هما :-

◉ **أولا : الموجبة العنادية وتتنوع إلى :-**

[١] العنادية الحقيقية الموجبة – مانعة الجمع والخلو .

---

(١) منهم القزوينى ٤٩٣هـ ، والقطب الرازى ص٧٦٦ ، والسيد الجرجانى ٨١٦هـ - راجع تحرير القواعد المنطقية ص١١٢ .

(٢) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١١٢ .

(٣) هذا التقسيم الثنائى باعتبار العناد والاتفاق ، أما التقسيم الثلاثى فهو باعتبار الحقيقية ومانعة الجمع فقط ، ومانعة الخلو فقط .

[٢] العنادية مانعة الجمع الموجبة .

[٣] العنادية : مانعة الخلو : الموجبة .

❁ ثانيا : الموجبة الاتفاقية : وهى تتنوع إلى :-

[١] الاتفاقية الحقيقية مانعة الجمع والخلو الموجبة[١] .

[٢] الاتفاقية : مانعة الجمع الموجبة .

[٣] الاتفاقية : مانعة الخلو الموجبة .

ومجموعها هو الأقسام الستة فى حالة الإيجاب فقط علـى اعتبـار أن كـلا مـن العنادية والاتفاقية يتنوع إلى الحقيقية ، ومانعة الخلو ، ومانعة الجمع[٢] .

كما تنقسم باعتبار السلب إلى أقسام ستة أيضا :-

❁ أولا :- السالبة العنادية ، وتسمى سالبة العناد لأنها ما حكم فيها برفع العناد مطلقا ، وهى تتنوع إلى :-

[١] العنادية الحقيقية السالبة :- مانعة الجمع والخلو ، وهى ما حكـم فيـها برفـع العناد فى الصدق والكذب .

[٢] العنادية مانعة الجمع السالبة ، وهى ما حكم فيها برفع العناد فى الصدق فقط .

[٣] العنادية مانعة الخلو السالبة ، وهى ما حكم فيها برفع العناد فى الكذب فقط .

❁ ثانيا السالبة الاتفاقية : وهى ما حكـم فيـها بسـلب اتفـاق المنافـاة علـى أحـد الأنحاء ، وهى تتنوع إلى :-

---

(١) لعلك لاحظت الفوارق بين التقسيم الثنائى ، والتقسيم الثلاثى .

(٢) راجع تقسيم الرازى ومن معه ، وتقسيم غيرهم لتعرف أغراضهم .

[١] الاتفاقية مانعة الجمع والخلو معا السالبة .

[٢] الاتفاقية مانعة الجمع فقط السالبة .

[٣] اتفاقية مانعة الخلو فقط السالبة[1] ، ومجموعها يمثل الأقسام السته فى حالة السلب فقط ، أما المجموع الكلى فهو (٦ فى حالة الإيجاب + ٦ فى حالة السلب ، فيكون المجموع هو = ١٢) وعليه تقسيمات الناطقة .

ولا شك أن التعرف على القضايا الشرطية المنفصلة بهذا الشكل يفيد فى تحريك القدرات العقلية ومحاولة الوصول بها إلى أعلى من ذلك بكثير[2] ، كما أنه مفيد فى التعرف على القواعد الشرعية وقبسها من النقل المنزل فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة[3] ، وفى نفس الوقت فإنه يعلم صاحبه اقتناص شوارد الفكر والتخلص من مزالق الخصوم متى كانت على ناحية المنطق العقلى فتدبر الأمر ، ولا تتهم المنطق بالعقم ، أو عدم الفائدة ، فليس ذلك شأن من يطلب تحصيل العلم ، وانما هو غاية الكسالى والحالين .

---

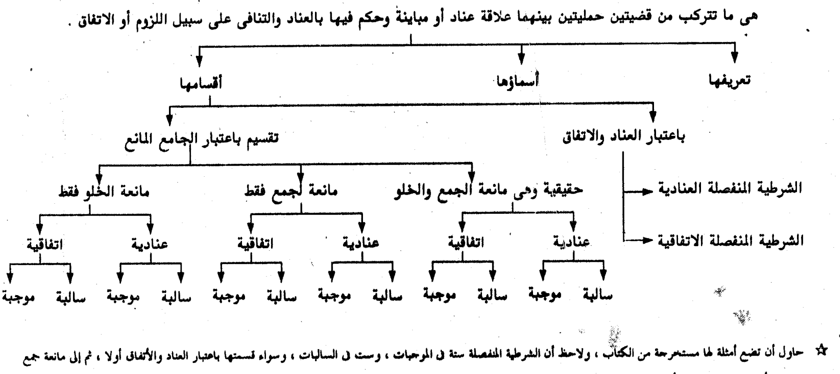
(١) راجع تلك التقسيمات والتعريفات فى تحرير القواعد المنطقية ص١١٣ وغيرها ، وحاول ان تقدم أمثلة لما ذكرته لك حتى تعود نفسك على القيام بها .

(٢) كلما استخدمت الأمثلة سهلت عليك المسألة .

(٣) لأن القرآن الكريم هو المصدر الأول للعقيدة الإسلامية والتشريع الإسلامى ، والسنة النبوية المطهرة الصحيحة هى المصدر الثانى لهما .

القضية الشرطية المنفصلة

هى ما تتركب من قضيتين حمليتين بينهما علاقة عناد أو مباينة وحكم فيها بالعناد والتنافى على سبيل اللزوم أو الاتفاق .



☆ حاول أن تضع أمثلة لها مستخرجة من الكتاب ، ولاحظ أن الشرطية المنفصلة ستة فى الموجبات ، وست فى السالبات ، وسواء قسمتها باعتبار العناد والاتفاق أولا ، ثم إلى مانعة جمع وخلو ، أو مانعة جمع فقط ، أو خلو فقط ، ثم قسمت الثلاثة إلى اتفاقية وعنادية ، فان كلا منها يوصل للآخر ، كما أن كلا منها ينقسم إلى الإيجاب والسلب ، فتكون المحصلة النهائية للشرطية المنفصلة هو وقوعها فى دائرة اثنى عشرة قضية ست موجبات وست سالبات على ما سبق أن عرفت .

أسئلة تحصيلية وأخرى تحضيرية

س١ : عرف القضية الشرطية المنفصلة ، ورجح من التعاريف ما تختار ؟

س٢ : لماذا سميت شرطية ، ولماذا وصفت بأنها منفصلة ؟ وما هي العلامات التي تميزها عن غيرها ؟

س٣ : عرفت أن القضية الحملية تتركب من أجزاء وحدود ، فمم تتركب الشرطية المنفصلة بهذا الاعتبار مع التمثيل ؟

س٤ : هناك علاقات تربط بين التعريف والتسمية والأجزاء في الشرطية المنفصلة . فما هي تلك العلاقات مع شيء من التفصيل ؟

س٥ : تنقسم الشرطية المنفصلة باعتبار العناد والاتفاق إلى أقسام . فما هما والأنواع التي تندرج تحتهما مع ذكر أمثلة لكل منهما ؟

س٦ : ذكر المناطقة أن الشرطية المنفصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار الجمع والخلو . فما هي مع ذلك مثال لكل منها ؟ وهل هذا التقسيم الثلاثي مسلم ، أم عليه تنازع ، وضح الآراء في المسألة ؟

س٧ : عرف القضية المنفصلة الحقيقية ، ثم أذكر أمثلة لها في كل من حالتي العناد والاتفاق ، وحالتي الإيجاب والسلب ؟

س٨ : ما هي القضية الشرطية المنفصلة الاتفاقية الموجبة الحقيقية ، ثم أذكر مثالا لها وللسالبة أيضا ؟ مع بيان الفرق بينهما .

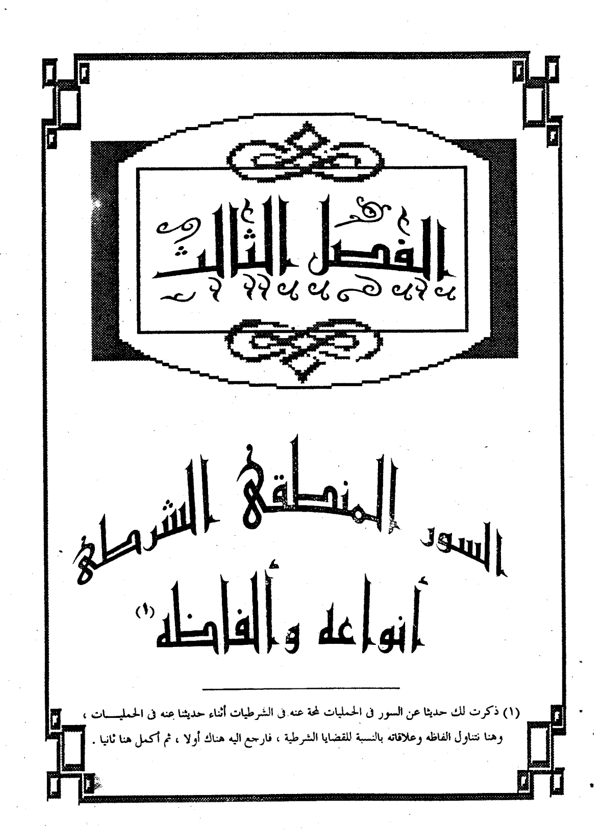
س٩ : الشرطية المنفصلة على وجه الإجمال تنقسم إلى اثنتي عشرة قضية . أذكر هذه الأقسام في الإيجاب والسلب مع ذكر امثلة ؟

س١٠ : بين أنواع القضايا المنفصلة الآتية بالاعتبارات الممكنة الموجبة مرة ، وسالبة أخرى :-

العلم أما فقه ، وإما نحو . - العدد أما فَرد أو زوج - الطالب إما فى المنزل ، وإما هو يذاكر ، العلم أما يهدى أو يضل ، النجاح أما مفيد أو غير مفيد .

س١١ : يقال ان المنفصلة الحقيقية أعم من مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط . فما هو وجه الأعم والأخص فى المسألة مع ذكر امثلة لما تذهب اليه ؟

س١٢ : ضع لنفسك العديد من الأسئلة وحاول الإجابة عليها مراعيا تطبيق المنهج العلمى ، والقواعد التى سبق أن عرضتها لك ، وأسألك التقوى والصلاح والدعاء لنا بالتوفيق والسداد أنه نعم المولى ونعم النصير .



الفصل الثالث

السور المنطقي الشرطي أنواعه وألفاظه[1]

---

(١) ذكرت لك حديثا عن السور فى الحمليات لمحة عنه فى الشرطيات أثناء حديثنا عنه فى الحمليـــات ، وهنا نتناول الفاظه وعلاقاته بالنسبة للقضايا الشرطية ، فارجع اليه هناك أولا ، ثم أكمل هنا ثانيا .

عرفت القضية المنطقية ، كما بان لك أن منها حمليات وهى التى تنحل لى مفردين ، أو تتركب منهما ، وأن حديها هما الموضوع والمحمول[1] ، وأنها تنقسم إلى موجبة وسالبة باعتبار الكيف ، كما تنقسم إلى شخصية ، وكلية ، وجزئية ، وطبيعية ، ومهملة ، باعتبار الكم[2] ، كما ذكرت لك ألفاظ السور فيها مع الأمثلة التى توضح لك طريقة التعرف عليه واستعمالاته ، وقد عرضت لك فى هذا الأمر ما أعاننى الله تعالى عليه ، ووفقنى اليه .

ثم ذكرت لك القضية الشرطية ، وأنها التى تنحل إلى قضيتين أو تتركب منهما ، وأن حديها هما المقدم والتالى ، وأنهما يمكن ان يعبر عنهما بقضايا ، أو ما فى حكمها ، وانها تنقسم إلى متصلة ومنفصلة ، وكل منهما تنقسم إلى أقسام باعتبار اللزوم والاتفاق فى المتصلة ، أو العناد والاتفاق فى المنفصلة ، وأن الاتفاقية منها ما هو اتفاقية عامة ، ومنها اتفاقية خاصة[3] .

وذكرت لك ما يتعلق بكل منها على سبيل الإيجاب والسلب ، أو على سبيل الصدق والكذب ، وضربت لك الأمثلة العديدة عساها تبلغ من نفسك مبلغا يدفعك إلى إعادة النظر فيها ، والتركيز عليها ، وها اناذا أذكر لك السور فى الشرطيات من حيث الأنواع والألفاظ والله وحده هو المستعان ، وعليه التوكل ، ومنه السداد والغفران .

---

(١) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص١١٢ .

(٢) وهذا التقسيم يطلق ويراد به المسورة وغير المسورة ، فالمسورة هى الكلية والجزئية ، اما الشخصية ، فهى فى حكم الكلية والمهملة فى حكم الجزئية ، والطبيعية يخرجها المناطقة من القسمة لاعتبارات عندهم - راجع ما سلف ذكره فى هذا الكتاب والمصادر التى أحلت عليها .

(٣) العلامة الصبان - حاشية الصبان على شرح السلم ص١٠٢ .

أولا : تعريف السور المنطقى :-

☆ عرف السور المنطقى بعدة تعريفات منها أنه اللفظ الذى يدل على بيان كمية الأفراد فيها[1] ، وهذا اللفظ الدال على كمية الأفراد أما أن يكون فى الكليات – الحملية والشرطية ، الموجبة والسالبة ، وأنواعهما – أو أن يكون فى الجزئيات – حملية وشرطية وأنواعهما – أما ما فى حكمها فلا سور له من حيث اللفظ ، وأن كان مسورا من حيث المعنى ، وحيث تحدثنا عن السور فى الحمليات فإنا نذكر أنواعه وألفاظه فى الشرطيات على النحو التالى :-

ثانيا : أنواعه

يتنوع السور الشرطى عامة إلى :-

[أ] السور الكلى . [ب] السور الجزئى .

ونحن هنا سنذكر لك الشرطية مسورة ، وغير مسورة ، لأن السور أن كان كليا ، أو ما فى معناه ، فالقضية كلية ، وأن كان بعضا ، أو ما فى معناه فالجزئيه[2] ، وهما المسورتان ، وقد سبق أن عرضنا لك السور فى الحمليات ، فلا نعيد القول فيه .

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩٢ .

(٢) المصدر السابق ص٩٢ وما بعدها وفيه خيرا كثير فليرجع اليه من شاء .

المسورات الشرطية :-

[١] الكلية :

وهى التى حكم فيها بالاتصال ، أو بعدمه ، والانفصال ، أو بعدمه ، فى جميع الأزمان ، والأحوال الممكنة للشيء(١) ، من خلال ملاحظة الحكم والنسبة دون اعتبار لشيء أخر ، وهو يتنوع إلى :-

[أ] **سور الكلية الشرطية المتصلة** : وهو الذى يدل على الإحاطة والشمول فى جميع الأزمان ، والأحوال ومن ألفاظه ، كلما وحيثما ومتى ، ومهما(٢) ، وهى على سبيل المثال ، وليس الحصر .

☆ مثاله فى – كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، كما زارنى شيخى أفادنى خيرا ، ومثاله فى مهما ما قاله الشاعر :-

ومهما تكن عند أمرئ من خليقة ∴ وأن خالها تخفى على الناس تعلم

☆ ومثاله فى متى : متى وقعت القيامة فلا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرا .

وفى حالات السلب تقدم أداة السلب على السور الكلى ، فينتج المطلوب .

☆ مثاله فى حالة الإيجاب :- كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

---

(١) الشيخ أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من معانى السلم ص١٠ .

(٢) ذهب العلامة السعد التفتازانى إلى أن لفظ مهما وضع بحسب اللغة ليدل على عموم الأفراد حتى تصلح سورا لكلية الحملية ، وهم قد نقلوها إلى عموم الأوضاع أى الأزمان والأحوال ، وجعلوها سور الكلية المتصلة – راجع حاشية العطار على متن ايساغوجى ص٧٤ .

☆ مثاله في السالب لنفس مثال الموجب :- ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو عكس ترتيب المقدم والتالى ، وقس على ذلك ما ذكرنا من حالات الإيجاب ، ثم قدم عليها سور السلب كما رأيت ، والأمر فيها بالنسبة للكلية لا يختلف الا فى مفهوم السلب أو مفهوم الإيجاب .

◈ وربما تسألنى لماذا لم تجعل من آيات القرآن الكريم ونصوص الحديث الشريف أمثلة للقضايا المنطقية التى نتناولها بحيث يكون لها استقرار فى الإفهام على تلك الناحية أيضا ؟

✍ والجواب : ما ذكره شيخنا العلامة العطار حيث قال :- « الأولى سلوك طريق الأدب فى الآيات القرآنية – وكذا نصوص الأحاديث النبوية – بعدم جعلها أمثلة للقواعد المنطقية[1] ، لأن القواعد المنطقية إنتاجان فكرية بشرية قابلة للأخذ والرد ، والزيادة والإنقاص[2] ، ولذا فأنا لا نجعل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أمثلة فى المنطق لما سلف[3] .

---

(١) العلامة الشيخ حسن العطار – حاشية العطار على ايساغوجى ص٧٧ .

(٢) كما أنا نستعمل فى العكس وأحكام القضايا ، ونحكم عليها بالصدق أو الكذب ، وما هو منطبيعة الأبحاث المنطقية .

(٣) مع التأدب مع الله تعالى يقتضى عدم تعريض كلامه تعالى أو كلام رسوله لأحكام المناطقة فلا يتعلق الأعلى بأحكام الأدنى .

[ب] سور الكلية الشرطية المنفصلة :-

الشرطية المنفصلة ، سواء كانت حقيقية[1] - مانعة الجمع والخلو معا ، أو كانت مانعة الجمع فقط ، أو مانعة الخلو فقط فلها سور فى حالة الإيجاب ، ولفظه دائما ، وفى حالة السلب لها سور ولفظه " ليس البتة ".

❁ ففى حالى الإيجاب مثلا نقول : دائما العدد أما زوج ، أو فرد ، ودائما الشمس طالعة ، أو غير طالعة ، ودائما الإنسان إما حى أو ميت ، وأمثال كثيرة .

❁ وفى حالة السلب نقول : ليس البتة أما أن يكون العدد زوجا ، أو فردا[2] ، ليس البتة أما أن تكون الشمس طالعة ، أو غير طالعة ، وبهذا نكون قد عرفت أن الكليات الشرطية من هذه الناحية أربعة ، موجبتان ، وسالبتان .

❁ الكلية الشرطية المتصلة : وهى التى تركبت من جزأين ربط أحدهما الأخر بأداة شرط ، كقولنا : أن كانت الشمس كانت الشمس طالعة فالنهار موجود[3] ، فى الإيجاب وغيرها فى السلب وهى تقع فى :

[أ] موجبة . [ب] سالبة

❁ الشرطية المنفصلة :وهى التى تركبت من جزأين ربط أحدهما بالأخر بأداة عناد ، كقولنا : العدد إما زوج أفرد[4] ، وسورها غالبا يقع فى حرفى إما أو .

[أ] موجبة . [ب] سالبة .

---

(١) راجع تعريف المنفصلة الحقيقية وأربط السور بالتعريف يظهر لك الأمران .

(٢) العلامة شيخ الإسلام / زكريا الأنصارى - حاشية الأنصارى ص٧٤ .

(٣) الشيخ أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم منمعان السلم .

(٤) العلامة القويسنى - شرح القويسنى ص٣٥ .

وقد ذكرنا لك الأمثلة ، فحاول أن تدرب نفسك على القيام بها امتحانا لقدراتك ، فإذا وجدت صعوبة حاول العودة إلى ما ذكرناه نحن من أمثلة ، وهكذا كرر المحاولة حتى تبلغ فى العلم شأوا أن شاء الله فالعلم من أقسام الله تعالى ، ورحمة من رحماته لا تعد لها أموال الدنيا كلها .

[٢] الجزئيـــــة :

وهى ما حكم فيها بالاتصال ، أو بعدمه فى بعض الأحوال والأزمان ، أو بعض الأفراد والكميات على سبيل الإيجاب ، أو سبيل السلب ، فى الشرط المتصل أو المنفصل[1] ، وهو يتنوع إلى :-

[أ] **سور الجزئية الشرطية المتصلة** ، وهو الذى يدل على الإحاطة والشمول لبعض الأفراد ، أو بعض الأحوال والأزمان على سبيل الإيجاب ، ولفظه قد يكون[2] ، أو على سبيل السلب ولفظه قد لا يكون .

☆ مثاله فى الإيجاب : قد يكون إذا كان الطالب ملتزما فانه يكون موفقا ، وقد يكون إذا كانت الفتاة محجبة فإنها تكون أكثر جمالا وأناقة .

☆ ومثاله فى السلب : قد لا يكون إذا كان الطالب ملتزما فهو موفق ، وقد لا يكون إذا كانت الفتاة محجبة فإنها تكون أكثر جمالا وأناقة .

[ب] **سور الجزئية الشرطية المنفصلة**[3] :-

الجزئية المنفصلة : سواء كانت حقيقية ، أو مانعة جمع فقط ، أو مانعة خلو فقط ، فلها سور ، وله ألفاظ فى حالتى الإيجاب والسلب[4] ، وهى قد يكون وقد لا يكون واليك الأمثلة :-

---

(١) وهو التعريف الذى نراه جامعا لكل أطراف التعاريف فى المسألة .
(٢) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٣٧٥ .
(٣) راجع تعريف الشرطية المنفصلة واربط بين التعريف والسور .
(٤) لاحظ ضرورة التفرقة بين كل من الحالين بالنسبة لألفاظ السور حتى لا تهرب منك الأصول .

☆ فى حالة الإيجاب : قد يكون أما أن يكون العدد زوجا أو فردا ، قد يكون أما أن يكون المرء حيا أو ميتا ، قد يكون اما ان تكون الشمس موجودة أو غير موجودة .

☆ فى حالة السلب : قد لا يكون أما أن يكون العدد زوجا أو فردا ، قد لا يكون أما أن يكون المرء حيا أو ميتا ، قد لا يكون اما ان تكون الشمس موجودة أو غير موجودة .

اذن الجزئية الشرطية هى الأخرى من هذه الناحية أربعة موجبتان فى الموجبة :-

[١] جزئية موجبة متصلة . [٢] جزئية موجبة منفصلة ،

وسالبتان فى السالبة :-

[١] جزئية سالبة متصلة . [٢] جزئية سالبة منفصلة .

وبذا نخلص إلى أن السور أربعة أقسام :-

[١] سور إيجاب كلى . [٢] سور إيجاب جزئى .

[٣] سور سلب كلى . [٤] سور سلب جزئى[1] .

فهذه الأربعة هى معانى السور وأقسامه ، حيث وجد[2] ، فى الحمليات أو الشرطيات ، لإنها لا تخرج عن الأقسام الأربعة والأنواع التى تتنوع اليها وأرجو مراجعة ما تم ذكره ، واستغفر الله لى ، واسأله التوفيق والسداد فى الدنيا والنجاة فى الآخرة ، انه نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) ذلك التقسيم باعتبار المسورات فقط ، أما ما فى حكمها فليست مسورة فى اللفظ ، وان كانت داخلة فى مفهومه من حيث المعنى ، والفرق كبير .

(٢) العلامة الشيخ / عبدالرحمن الأخضرى - شرح الأخضرى على متن السلم ص٣٠ .

ثالثا : غير المسورات[1] :-

ذكرت لك ألفاظ السور فى المسورات الشـرطية – الكليـة والجزئيـة –وبقـى أن تعرف علاقة ألفاظ السور –وليس السور بالقضايا الشرطية الغير مسورة ، ولكنـها فـى نفس الوقت تأخذ حكمها فى أعراف المناطقة[2] ، وقد ذكرت لك وجهة نظرهم أثنـاء حديثنا عن السور فى الحمليات ، ولماذا حكم المناطقة على الشخصية بأنها فى حكـم الكلية ، والمهملة بأنها فى حكم الجزئيـة[3] ، بـالنظر إلى الحكـم لا إلى الأجـزاء فـى الحمليات ، وارتباط الأحوال بالحكم فى الشرطيات[4] ، ولك أن تراجعة هناك حتـى تستذكره ثم طبق نفس المفهوم هنا .

والقضايا المعتبرة عند المناطقة من غير المسورات اثنان :-

[١] **الشخصية** : وهى التى يذكر فيها الحكم مقيدا بوقت معين أو زمان محدد ، فـإن حكم فيها بالاتصال ، أو بعدمه فهى المتصلة ، وأن حكم فيها بالانفصال أو بعدمه فهى المنفصلة ، ما دامت مقيدة بوقت أو زمان معين ، وهى فى حكم الكلية لوقوع الاتصال أو الانفصال فى الحكم ، أو بعدمه على الكـل الشـخص[5] نفسـه لا علـى شخص غيره .

---

(١) غير المسورات لها مباحث فى أصول الفقه ، ولها دلالات كثيرة – راجع نهاية المحتاج ، منتهى السول .

(٢) لأنهم أصحاب الأمر وهى مسائلهم التى نعول عليها من مؤلفاتهم ، والمصطلحات التى قاموا عليها .

(٣) راجع كتابنا –الوليد المنطق فى علم المنطق ، دراسات فى المنطق ، وكتابنا هذا أثناء الحديث عن الحمليات .

(٤) العلامة الشيخ حسن العطار – حاشية العطار على متن ايساغوجى ص٧٤ .

(٥) لاحظ ضرورة أن يكون مشخصا ، والا كان مهملا ، فإياك أن تهمل ذلك الفارق الدقيق بينهما .

☆ مثاله : أن جاءنى محمد اليوم أكرمته ، فهى شخصية لأن القضية الأولى – القدم – موضوعها شخص معين ، وهو محمد ، ومقيدة بوقت معين ، وهو اليوم ، وشرطية لأن فيها أداة الشرط إن .

☆ مثال أخر :– ان حققت الدرجة العليا فلك منى المكافأة ، إذا سافر حازم فسوف أسافر معه ، وما جرى فى المثال الأول يمكن تطبيقه فى المثالين المذكورين بعده .

ولعلك لاحظت أننا لم نقدم ألفاظا للسور فى الشخصية ، لأنها غير مسورة ، فمن الخطأ أن تضع لها سورا يكون قائما فى ألفاظ ، لكنها تعطى حكم الكلية فى الكم والكيف طبقا لما ينطبق على الكلية تماما بتمام[1] ، ولذا قال المناطقة : أنها فى حكم الكلية وما ذكرته لك هو الأمر فى الموجبات فاصنع مثله فى السالبات ، بعد إدخال أداة السلب على القضية الشخصية .

[٢] المهملة :– وهى التى ذكر فيها الحكم ، لكنه غير مقيد بوقت أو زمان ، أو حال ، سواء وقع الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال . أو بعدهما ، كما أنه غير مقيد بالكلية والجزئية[2] ، إلا أن المناطقة ربما استعملوا مفردات لفظية للدلالة على المهملة الشرطية فى حالتى الاتصال والانفصال ، من ذلك فى القضية الشرطية المتصلة المهملة لفظ : أن ، ولفظ أو ، ولفظ أما فى المهملة المتصلة .

☆ مثاله فى المتصلة المهملة :– أن كان العدل قائما فالحب منتشر ، لو كانت الأنهار جارية فالمياه عذبة ، ان كان السد حيوانا فهو مفترس ، ان كان الأسد حيوانا فهو ناطق .

---

(١) الدكتورة / وفاء مصطفى – المنطق الصورى ص١٩٥ .

(٢) لأنها لو سورت بألكل لكانت كلية ، ولو سورت بالجزء لكانت جزئية ، لكنها خالية عنهما تماما .

☆ ومثاله فى المنفصلة المهملة :- أما أن يكون إذا كان العدل قائما فالحب منتشر ، أما أن يكون لو كانت الأنهار جارية المياه عذبة ، ذلك كله فى الموجبات ، أمـا فى السالبات فإنك لن تجد صعوبة فى الأمر. أما لماذا ؟ فلأنه مطلوب منك رفع أداة الإيجاب ووضع أداة السلب فقط ، وبهذا ينتهى الأمر .

❁ يقول شيخنا : من هنا نعلم أن الأزمان والأحوال فـى القضيـة الشـرطية ، متصلـة كانت ، أو منفصلة هـى بمنزلـة الأفـراد والأشـخاص فـى القضيـة الحمليـة[1] ، والملاحظ أن ذلك الفارق ، هو مما قدمه شيخنا هدية لكم ولنا .

رابعا :- علاقات الأسور ببعضها وغيرها

توجد بين ألفاظ السور ومعاينة علاقات قائمة بينهما ، بعضها راجع لعلاقاتها ببعضها ، وبعض أخر لعلاقاتها بغيرها ، ونحن نذكر الأمرين .

[أ] علاقاتها ببعضها[2] .

☆ تتركز علاقاتـها ببعضـها فـى العمـوم والخصـوص ، والإيجـاب والسـلب ، وإذا انعكس الأمر استقر المعنى على النحو التالى :-

[١] العموم والخصوص :-

يرى المناطقة أن كل سور كلى هو أعم من الجزئى المندرج فيـه فقـط ، وبالتـالى فالسور السالب الكلى أعم من السور السالب الجزئى فى المتصلات والمنفصـلات علـى السواء ، وإذا عكسنا كان بينهما الخصوص فكل سور جزئى هو أخص من كليه نفسه

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠٤ .

(٢) وهذه العلاقات مما وفقنا الله تعالى لملاحظته واستخراجه .

لا كلى غيره فى المتصلات الشرطية والمنفصلات سواء بسواء[1] ، لأن الحكم فيها منصب على النسبة القائمة فى المقدم والتالى من حيث المفاهيم .

[٢] الإيجاب والسلب :-

كل سور كلى موجب ، فانه يجمع تحته السور الجزئى والسالب أيضا ، بناء على أن المسألة متعلقة بالمفاهيم ، وليس بالجزئيات ، فالمفهوم من الكلى فى الإيجاب ، يدخل فيه المفهوم من الجزئى فى ذات الإيجاب ، وقل مثل ذلك فى السلب[2] ، وبناء عليه فكل موجبة كلية يدخل فيها موجبتها الجزئية أيضا ، وكذلك السوالب ، وليس الحال كذلك ، إذا انعكس الأمر ، بل سيكون الخصوص هو المعتبر فتأمل المسألة[3] .

[ب] علاقاتها بغيرها :-

نقصد به هنا علاقات مفاهيم السور لا ألفاظه ، لأن الألفاظ نستخدمها فى القضايا المحصورة – المسورة – أما المفاهيم فإنها تستعمل فى القضايا التى تعطى حكم المسورة ، مثاله : القضية الشخصية ، فإنها ليست مسوره ، لكن مفهوم السور قائم فيها من حيث انصباب الحكم فيها على كل أفراد الموضوع ، وبالتالى صارت كأنها

---

(١) فلا عموم وخصوص بين الكلية الموجبة ، والجزئية السالبة . ولا بين الكلية السالبة والجزئية الموجبة ، لأن الكيف فصل بينهما ، وهو المراد من قولنا : أخص من كلية نفسه .

(٢) لاحظ الفوارق الدقيقة تظفر بالنتائج العظيمة ، واسأل الله لى ولك السلامة والنجاة .

(٣) يعنى أنه إذا نظرنا إلى الجزء كان خاصا وليس عاما ، أما إذا نظرنا إلى الكل كان الأمر عاما ، والفرق بينهما ظاهر .

كلية فأعطيت حكمها وأن لم تكن كلية بالفعل ، ويعبر عن الحالة الأولى بأنـها كليـة بالقوة[1] .

أما المهملة فلأن الحكم فيـها لـا كـان قائمـا علـى الجـانب الغير مـهمل فـى الحكم ، فقد حكمنا عليها بأنها جزئية لا باعتبار ألفاظ السور ، فإنها غـير موجـودة فى المهملة ، وإنما باعتبار الجانب الذى تم الحكم عليه بالإيجاب أو السلب[2] ، ولذا حكمنا عليها بأنها تعطى حكم الجزئية ، وما يقال عليهما فى الإيجـاب يقـال مثلـه عليهما فى السلب ، فأود أن تلتفت اليه بشيء من العناية ، وأن تسـأل الله لى ولـك السلامة والهداية أنه نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) راجع التعريفات للجرجانى لتعرف الفرق بين مفهومى القوة والفعل .

(٢) مفهوم المهملة يلغى جزء الحكم ويثبت الجزء الأخر ومن ثم يحكم عليها بأنها جزئية من تلك الناحية .

السور المنطقى فى الحمليات والشرطيات

- تعريفه
  - فى اللغـــــة
  - فى الاصطلاح
- أنواعه
  - الكلى
    - الموجب
      - حملى
      - شرطى
        - متصل
        - منفصل
    - السالب
      - حملى
      - شرطى
        - متصل
        - منفصل
  - الجزئى
    - الموجب
      - حملى
      - شرطى
        - متصل
        - منفصل
    - السالب
      - حملى
      - شرطى
        - متصل
        - منفصل

☆ حاول استخراج ألفاظ السور ، وقم بذكر القضايا المسورة فى هذا الجدول ، ثم أضع لنفسك جدولا آخر أو رسوما توضيحية بحيث تكون كالتمارين والتطبيقات العملية ، فذلك مما يهيئ الأذهان لتعلم المنطق مع البراعة فيه .

أسئلة تحصيلية

س١ : عرف السور المنطقي بالعديد من التعريفات . اذكر بعضها ، ثم رجح منـها مـا تختار مع بيان السبب ؟ وهل كل التعريفات تركز على ناحيـة واحـدة أم لهـا جهات عديدة ؟

س٢ : ما هي تقسيمات السور المنطقي مـع ذكـر نمـاذج تطبيقيـة لـه فـي الحمليـات والشرطيات ؟

س٣ : تحدث عن أنواع السور موضحا كـل نـوع والألفـاظ الـدال عليـه فـي الشـرطية المتصلة والمنفصلة ؟

س٤ : بين الأسوار الحقيقية ، وما في حكمها في الأمثلة الآتية :-

محمد مهذب ، كل علم نافع ، متى كان العلم مفيدا فهو محبوب ، إذا كـان العدد زوجا فله فرد ، لو أنصف الناس استراح القاضي ، أن جئتني في بيتي قدمت لك هدية ، متى زرتني في العيد سعدت بك كثيرا .

س٥ : ضع للقضايا الآتية أسوارا كلية مرة ، وجزئية أخرى ، واستخرج منها مـا لا يصلح أن يكون له سور :_

العالم فاضل ، الإنسان نوع ، الحب جمرة متقدة في صدر صاحبها . هبة الله قانعة ، أشواقنا تملأ صدورنا ، الأقلام كاتبة ، الأسد حيوان مفترس .

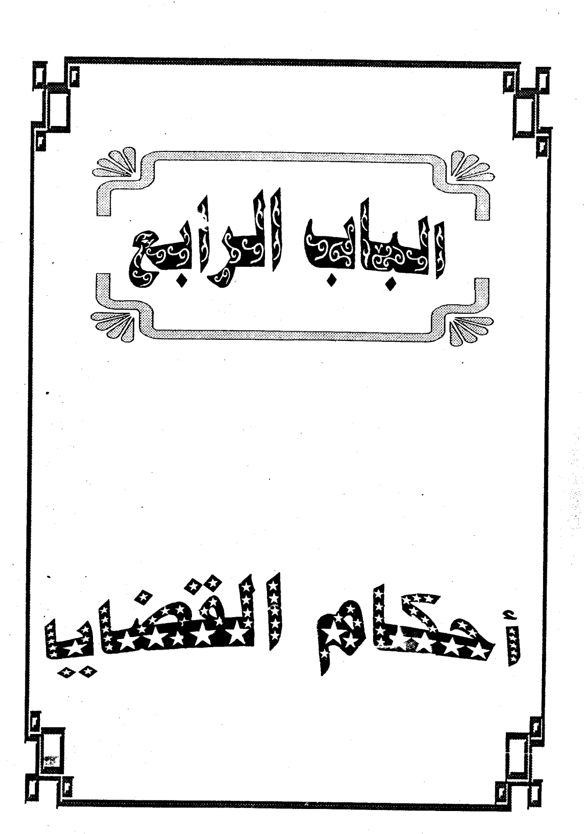
س٦ : للشرطية المتصلة – لزومية واتفاقية – السورة ألفاظ في الإيجاب ، وأخرى في السلب ، ضع لكل منها مثالا في قضية من عندك ، ثم استخرج منه الظواهـر المنطقية ، وحاول الاستعانة بما سلف ان ذكرته لك .

س٧ : ما هى ألفاظ سور القضية الشرطية المنفصلة – العنادية والاتفاقية فى حالة الإيجاب والسلب – مع وضع كل منها فى جملة من عندك ؟

س٨ : لعلك لاحظت وجود علاقات بين الأسوار ، فما هى العلامة بين ك م ، ج س ، وهل تدخل ضمن علاقات الكم أم الكيف ، أم تخرج عنهما ، حقق القول فى المسالة ؟

س٩ : اشرح علاقة السور بألفاظه ومفاهيمه ، ثم بين علاقاته بالقضايا الغير مسورة ؟ وهل تعتبر مسورة رغم خلوها من ألفاظ السور ؟

س١٠ : ضع لنفسك أسئلة فى حدود ما درست ، ثم أجب عليها بنفسك ، ثم كرر المحاولة حتى تتدرب على تفهم المنطق والتمكن من قضاياه .



الباب الرابع
أحكام القضايا

فرغنا من الحديث عن القضية المنطقية وتعريفاتها والأقسام التى تنقسم اليها ، والشروط التى لابد من توافرها فيها ، وها نحن نستكمل حديثنا حولها ،لكنا هذه المرة سنعرض لأحكام تلك القضايا ، حتى نستوفى الحديث عن مبادى التصديقات ، لما سبق القول به من أن مبادى التصديقات هى تعريف القضية وأقسامها وأحكامها ، فإذا انتهينا منها انتقلنا إلى المقاصد المتعلقة بها[1] .

وأحكام القضايا قد يطلق عليها اسم الاستدلال المباشر ، وهى التقابل بين القضايا وأنواعه ، والعكس بأقسامه من عكس مستقيم ، إلى عكس نقيض موافق ، أو نقيض مخالف ، أو غير ذلك مما يتعلق بنهايات مبادئ التصديقات ، وسوف نعرض لها فيما يلى من صفحات ان شاء الله تعالى .

◈ وربما يأتى سؤال : لماذا أخرت الحديث عن الأحكام ، وقدمت عليها غيرها ؟

✍ والجواب : أنه لما كانت مكونات القضية تسبقها فقد تحدثت عنها أولا ، ثم تحدثت عن أقسامها : ولذا كان من الترتيب الطبيعى أن نذكر الأحكام المترتبة عليها ، والتى تجرى فيها ، وهى المعروفة باسم الاستدلال .

ويعرف : بأنه استنتاج قضية من قضية ، أو عدة قضايا أخرى ، أو وهو الوصول إلى حكم جديد مغاير للأحكام التى استنتج منها ، ولكنه فى الوقت نفسه لازم لها متوقف عليها[2] ، لا يقوم الا بها ، ولا يستنتج الا منها .

---

(١) المناطقة يفرقون بين مبادى التصديقات ومقاصدها – راجع مقدمة هذا الكتاب .

(٢) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٦٦ .

كما يعرف بأنه التوصل إلى حكم تصديقى مجهول بواسطة حكم تصديقى معلوم ، وهو غاية المنطق ، والهدف الأصلى للمناطقة ، وما عداه من مباحث تذكر فى علم المنطق فهى مقدمات له[1] .

وبناء عليه فان الاستدلال متعلق بالنتائج التى أدت اليها المقدمات ، باعتباره حكما ، ومتعلق بالمقدمات باعتباره متوقف عليها ، وما فيه من جديد إنما هو قائم على سلامة المقدمات ، ومطابقتها للشرائط التى وضعها المناطقة له .

كما يلاحظ أن من يسمية الاستدلال يركز تعريفه فى ما يلزم القضية إذا كانت صادقة ، أو كاذبة استلزاما أو لزوما ، والأول مجرد صدق القضية أو مجرد كذبها يستلزم صدق بعض القضايا ، وكذب بعض أخر -وهو الاستدلال المباشر ، والثانى - وهو الذى تأتى نتيجته لازمة لأكثر من قضية ، وهو الاستدلال الغير مباشر[2] .

۞ وربما تسألنى قائلا : أن العنوان فى أحكام القضايا ، والمحتوى قائم عن الاستدلال ، فما هى العلاقة بينهما ؟[3] .

✍ والجواب : أن أحكام القضايا هى ما يلزم القضية إذا كانت صادقة من صدق ، أو كذب قضية أخرى مؤلفة من نفس مادة تلك القضية ، أو ما يلزم القضية إذا كانت كاذبة من صدق ، أو كذب قضية أخرى[4] ، وبناء عليه يكون الاستدلال مطلقا أعم من أحكام القضايا ، لأنها تساوى الاستدلال المباشر فقط ، ويتمثل فى كل من :-

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٠٩ .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٦٨ .

(٣) هذه الأسئلة واردة وفى نفس الوقت مشروعة ، يفرضها الذهن ، ويبحث عنها العقل ، بل ويجتهد فى طلبها .

(٤) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٦٨ .

[١] التقابل وأنواعه [٢] العكس بأنواعه

[٣] التلازم الشرطى وما يتعلق به .

من ثم فان هذه التسمية تصير من باب تسمية الكل ببعض أجزائه ، وتدخل فى باب الدلالة التضمنية باعتبار أن أحكام القضايا – الاستدلال المباشر – داخلة فى مفهوم الاستدلال عموما ، والأخص المندرج فى الأعم لا يكون أبدا أعم منه ، وإنما هو أخص سواء كان ذلك الخصوص وجهيا أو مطلقا ، وسواء كان العموم مطلقا أو أخص .

اذن الاستدلال مطلقا ينقسم إلى :–

[١] **الاستدلال المباشر** : ويعرف : بأنه ما يتم فيه الاستدلال بصدق قضية ، على صدق قضية أخرى ، أو كذبها ، أو الاستدلال بكذب قضية على صدق أخرى أو كذبها[١] .

كما يعرف بأنه استنتاج صدق أو كذب قضية على افتراض صدق أو كذب قضية أخرى[٢] ، والفرق بين التعريفين قائم بان الأول يقوم على طريقة الاستدلال ، بينما الثانى قائم على ذات الاستدلال ، وأعنى به الاستنتاج نفسه .

وسمى مباشرا لأنه يؤخذ من المقدمة مباشرة من غير حاجة إلى أشياء أخرى[٣] ، ومعنى أنه استدلال مباشر ، أن العقل فيه لا يحتاج عند استنتاج القضية الجديدة فيه إلى واسطة ، أو أنه لا يحتاج إلى أكثر مما هو موجود فى مقدمة واحدة

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقدم ص١٠٩ .

(٢) الدكتور / بو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٦٧ .

(٣) الأستاذ الدكتور/ رضوان عبدالباقى – دراسة فى القضايا ص٩٥ .

هي المقدمة الأصلية[1] ، ولعلك قد أدركت تعريفه ، وأجزاءه ، ولماذا هو استدلال مباشر ، أو سمي استدلالا مباشرا .

وهذا الاستدلال المباشر يقع في مباحث :-

☆ **الأول** :- مبحث التقابل بين القضايا وهو يأتي في التناقض ، والتضاد ، والتداخل ، والدخول تحت التضاد ، على النحو الذي فصل القول فيه المناقضة .

☆ **الثاني** :- مبحث العكس من المستوى المستقيم ، والموافق ، والمخالف ، وما يتعلق بها جميعا .

☆ **الثالث** :- مبحث تلازم الشرطيات .

[٢] **الاستدلال غير المباشر** : ويعرف بأنه الذي يحتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية حتى يتوصل إلى النتيجة المطلوبة[2] ، وسمي غير مباشر لأنه لا يلزم المقدمة بذاتها ، وإنما يحتاج تعدد القضايا ، فكأنها صارت وسائط فاصلة بين المقدمة والنتيجة ، سواء كانت جزءا من القضية الأصلية ، أو كانت لواحق القضايا تابعة لها .

وهذا الاستدلال غير المباشر يقع في مباحث ثلاثة :-

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفي - المنطق التوجيهي ص٦٧ .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازي - المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ص١٠٩ .

☆ **الأول : القياس**[1] ، وهو انتقال الفكر من الحكم بصدق قضيتين إلى الحكم بصدق قضية ثالثة لازمة عنهما[2] ، كما يعرف بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول أخر[3] ، على سبيل اللزوم العقلى من باب الضرورة النظرية .

☆ **الثانى :– الاستقراء** : ويعرف بأنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات[4] ، كلها على سبيل الحصر الدقيق ، او حصر بعضها ، والأول يسمى الاستقراء التام ، بينما الثانى بالاستقراء الناقص .

☆ **الثالث :– التمثيل** : ويعرف بانه الحكم على شيء معين بصفة ، لوجود هذه الصفة فى شيء معين أخر ، كحكمنا على كوكب المريخ بأنه يستمد نوره من الشمس ، لأنه يشبه الأرض التى تستمد نورها من الشمس ، وبناء على هذا .

فالاستدلال إجمالا أما أن يكون من جزئى إلى جزئى وهو التمثيل ، أو من جزئى إلى كلى ، وهو الاستقراء ، أو من كلى إلى جزئى ، وهو القياس ، أو من قضية إلى أخرى مباشرة ، وهو الاستدلال المباشر[5] .

◈ وفى تقديرى : أن هذا الإجمال ينطبق على الاستدلال ومفهومه على الحقيقية ، أما أن يطلق على غيرها فعليه ملاحظات ربما نتعرض لها أثناء حديثنا عنه فى

---

(١) القياس لفظ يستخدم عند علماء الفقه وعلماء الأصول ، كما يستخدم عند المناطقة وغيرهم باعتبار أنه من المشترك اللفظى الذى يتحدد وعنهاه باصطلاح المتناولين له دون غيره .

(٢) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٦٨ .

(٣) وهذا التعريف مشهور ، وجاء على ألسنة المناطقة ، وسوف نعرض له فى حينه ان شاء الله تعالى .

(٤) العلامة شهاب الدين الملوى – شرح السلم ص٨٣ .

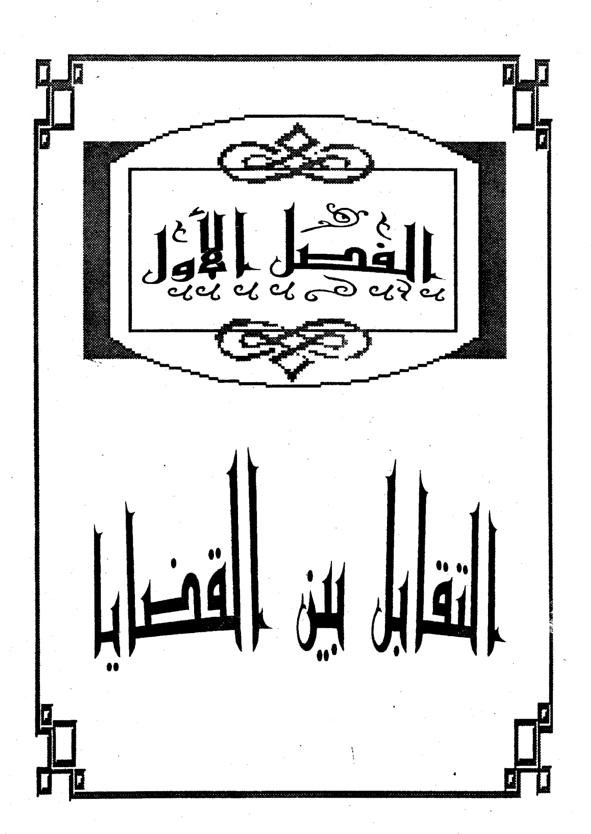
(٥) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٨٣ .

المباحث التى نحاول التعرف عليها[1] ، وعرضها ، كما يمكن القول بأنها مباحث تتعلق بالاستدلال المباشرة علاى وجه الإجمال والتفصيل .

ولما كان الاستدلال المباشر أقصر طريقا من غيره ، اقرب فى النتائج متى أريد استلابها من المقدمات ، فأنا سنبدأ به ومباحثه على النحو الذى سيرد ، ونسأل الله تعالى السلامة والتوفيق فى الدنيا والآخرة وما ذلك على الله تعالى بعزيز .

---

(١) ذلك لأن تلك الماحث ستأتى فأخشى أن ذكرها هنا اعدت القول فيها هناك كان تكرارا لا حاجة اليه .


الفصل الأول
التقابل بين القضايا

كثير من المناطقة يقدمون عن التناقض على التقابل فإذا ذكروا التقابل بعد التناقض اضطروا إلى ذكر التناقض مرة أخرى ، وربما فصلوا القول فيه ، فيكون قد وقع فى الأمر تكرار[1] ، وربما أحالوا اليه فيقع الكثير من الإهمال والنسيان الذى قد يبتعد بطالب العلم عن دراسة المنطق ، و يجعله ينفر منه .

أما أنا فقد رأيت أن التناقض أحد أطراف التقابل ، وبالتالى فهو أخص ، ولذا رأيت تقديم الحديث بالأعم ، وهو التقابل بين القضايا عن غيره ، فإذا جاء دور الحديث عن التناقض كانت المسألة طبيعية الترتيب ، بحيث يتعرف الطالب على أغراض التقابل والتى منها بيان دور التناقض بين القضايا ، وأثره فى النتائج المترتبة عليه . فما هو التقابل بين القضايا اذن ؟

أولا : تعريفه :-

هو وجود لفظين أو ما فى حكمهما متقابلين على سبيل التنافى ، فلا يصدقان معا ، على شيء واحد فى آن واحد[2] ، كما يعرف بأنه ما يقع بين قضيتين اتحدتا فى الموضوع ، واختلفتا فى الكم أو الكيف ، أو فيهما معا ، فى الألفاظ أو القضايا ، حقيقة أو حكما[3] ، وهو يقع فى :

[أ] تقابل الألفاظ مثاله : عالم ولا عالم ، صادق ، ولا صادق ، ومثل أبيض ، وأسود ، أو أبيض ولا أبيض . وهو تقابل فى الألفاظ لأن كلا منها لفظ مفرد على ما رأيت وضربنا لك من أمثلة .

(١) وهو اتجاه غالب لدى كثير من المحدثين ممن يتعرضون لدراسة المنطق .

(٢) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٠ .

(٣) وهذا التعريف مما أعاننا الله تعالى لاستخراجه ، ونسأله التوفيق والسداد .

[ب] تقابل القضايا مثاله : هذا القلم جميل ، وهذا القلم ليس جميلا ، فكلاهما قضية اتحدتا فى الموضوع والمحمول ، والكم ، واختلفتا فى الكيف - الإيجاب والسلب ، فالأولى حملية موجبة ، والثانية حملية سالبة ، وكل مكان من هذا القبيل فهو من تقابل القضايا ، وليس من تقابل الألفاظ .

- وكذلك يعرف بأنه اختلاف القضيتين المتحدتين فى الموضوع والمحمول ، فى الكم أو الكيف ، أو فيهما معا[1] ، وهى تعاريف كلها مقبولة ، لأنها ليست حدية ، وإنما جاءت على ناحية تقريبية ، لما هو معروف من أن ما لا جنس لـه ، ولا فصل فانه يعرف على الناحية التقريبية ، وليس على الناحية الحدية[2] .

ثانيا : أنواع التقابل :-

ذكر الأقدمون من المناطقة ، ومن وافقهم الرأى بأن التقابل أنواع أربعة هى التناقض ، والتضاد ، ثم التداخل ، وأخيرا الدخول تحت التضاد ، وأنها تجرى فى الحمليات والشرطيات المسورة ، وما فى حكمها .

يقول العلامة العطار :« أعلم أنواع التقابل أربعة ، ودليل الحصر ا، المتقابلين ان كانا موجودين ، فإن أمكن تعقل أحدهما دون الأخر فضدان كالبياض والسواد وإلا فمتضايفان ، كالأبوة والبنوة ، وما كان من هذا القبيل .

وان كان أحدهما وجوديا والأخر عدميا فان اعتبر كون الموضوع مستعد للاتصاف بالوجود فعدم وملكة كالبصر والعمى ، وإلا فإيجاب وسلب ، وهو التناقض وهذا الدليل مبنى على أن المتقابلين لا يكونا عدميين[3] .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٤

(٢) وذلك الاتجاه قوى لدى علماء المنطق والأصول معا - راجع نهاية السول فى علم الأصول .

(٣) العلامة الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على ايساغوجى ص٧٩ .

وبناء عليه تكون أنواع التقابل بين الألفاظ والقضايا عند المناطقة أربعة لا تخرج عنها وهى :-

[١] **التناقض** ، ويعرف بأنه : الذى يكون بين القضيتين المختلفتين فى الكم والكيف حمليات وشرطيات مسورات وغيرها ، وله صورتان نذكرهما ، ونرمز لكل منهما طبقا لما يلى :-

☆ **الصورة الأولى** : ك م – مع – ج س كل علم نافع ، بعض العلم ليس بنافع.

☆ **الصورة الثانية** : ك س – مع ج م كل علم ليس باطلا ، بعض العلم باطل ، فهما لا يجتمعان معا ، ولا يرتفعان معا .

[٢] **التضاد** : وهو الذى يكون بين القضيتين المتحدتين فى الكم المختلفتين فى الكيف فى الحمليات والشرطيات المحصورات وما فى حكمها ، وله صورة واحدة هى ك م – مع ك س ، كل علم نافع : كل علم ليس نافعا ، وإذا عكست فهى نفس الصورة الأولى ، لأن العكس هنا مجرد قلب لموقع الموجبة من السالبة فقط ، وهما لا يجتمعان معا ، وقد يرتفعان ، والاجتماع هو الصدق ، والارتفاع هو الكذب .

[٣] **التداخل** :- وهو الذى يكون بين القضيتين المختلفتين فى الكم المتفقتين فى الكيف حمليات وشرطيات مسورات وما فى حكمها ، وله صورتان :-

☆ الصورة الأولى : ك م ، مع ج م ، كل علم نافع ، بعض العلم نافع .

☆ الصورة الثانية : ك س مع ج س ، كل علم ليس باطلا ، بعض العلم ليس باطلا .

ولهما حالتان :-

[أ] **الصدق** : إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية المتداخلة معها نفسها وليس إذا صدقت الجزئية تصدق الكلية ، لأن الصدق قائم فى الكلية فإذا وقع انصب على الجزئية أيضا .

[ب] **الكذب** :- إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية المتداخلة معها ، وليس العكس ، وسوف نزيده إيضاحا عند حديثنا عن تلك الأحكام فى مظانها ان شاء الله تعالى[1] .

[٤] **الدخول تحت التضاد** : وهو الذى يكون بين القضيتين المتفقتين فى الكم المختلفتين فى الكيف فى الحمليات والشرطيات مسورات وما فى حكمها ، وله صورة واحدة .

ج م ، ج س ، بعض الطلاب أذكياء ، بعض الطلاب ليسوا أذكياء ، وهما لا تكذبان معا ، ولكنهما قد يصدقان معا ، عكس ما بين كلياتهما ك م ، ك س .

وسوف نعرض للتفاصيل الواردة فى الأنواع الأربعة ونعمل على ضرب المزيد من الأمثلة حتى يستقر فى ذاكرتك أن علم المنطق سهل وليس صعبا ، ومفيد ، وليس ترفا ، أو لهو ا، والله المستعان .

وربما يقال لماذا قدم المناطقة الحديث فى التقابل عن غيره من العكس والتلازم الشرطى مع أنها جميعا مكونات الاستدلال المباشر ، وبعبارة أخرى ، ما هو الوجه الذى به تقدم التقابل فى البحث والدرس على من باقى أنواع الاستدلال المباشر ؟

---

(١) راجع أحكام التداخل فى هذا الكتاب ، سترى خيرا كثيرا ان شاء الله تعالى .

والجواب : ان التقابل تقدم العكس باعتبار أن التناقض يعم سائر القضايا اذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس ، فإن بعض القضايا لا ينعكس[1] ، ولما كان الأمر بينهما بهذه الحال من العموم لزم تقديم التقابل على العكس والتلازم الشرط .

كما أن العكس يتوقف على التقابل بين القضايا فكأن التقابل هو المقدمة المهدة للعكس والتلازم الشرطى[2] ، ومن المعروف أن ما كان مقدمه لغيره يتوقف عليه يجب تقديمه عليه حتما .

أما كيف فالعكس يتوقف على التقابل فى الجملة لأن من طرق إثبات العكس دليل الخلف ، وهو ضم نقيض العكس مع الأصل ليستلزم المحال[3] ، ومن هذه الناحية أيضا قدم عليه ، وأنت خبير بما فيه ، وسوف نزيده أيضا ان شاء الله تعالى .

---

(١) العلامة شهاب الدين الملوى – شرح السلم ص١٠٧ .

(٢) هذا التعريف للعكس على التقابل اعتبارى ، والا فالعكس يستعمل من غير التقابل أبدا ، فافهم الفرق تجده لذة الفهم .

(٣) العلامة / أبو العرفان الصبان – حاشية الصبان على شرح السلم .

النوع الأول :- التناقض

عرفت أن التقابل بين القضايا أخص من الاستدلال المباشر باعتباره فرعا منه ، ولذا أود تذكيرك بأن التناقض أخص من التقابل لنفس الغرض ، وبالتالى يكون التناقض فرعا من فروع التقابل ، أو هو نوع من أنواعه إذا اعتبرنا التقابل جنسا له ، ولغيره على ما هى تقسيماته عند المناطقة .

لكن لماذا نقدم التناقض على التضاد وغيره من أنواع التقابل الأخرى كالتداخل والدخول تحت التضاد ؟

والجواب : أن التناقض أكمل أنواع التقابل المنطقى وأسهله ، لأنه يكفى لنقض الحكم العام فيه وجود حالة واحدة شاذة يعبر عنها بقضية جزئية[1] ، فما هو التناقض عند المناطقة ، والجواب يقتضى الحديث عنه من ناحية تعريفه وشروطه وصوره وما يستتبع ذلك على النحو التالى .

[أ] تعريفه :

عرف التناقض بعدة تعريفات على عدة اتجاهات نذكر منها :-

[١] أنه : « اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة[2] ، وهو شامل لاختلاف المفردين من باب أولى ، لأن ما كان شاملا للقضية ، فهو أيضا شامل لأفرادها ، سواء كان ذلك حقيقية أو تقديرا .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٧١ .

(٢) العلامة الخطيب القزوينى ٤٩٣هـ - الرسالة الشمسية ص١١٨، وهو الذى رجحه السيد الشريف الجرجانى - راجع التعريفات للجرجانى ص٦٠

[٢] « أنه اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى ، وبالعكس ، ولابد من الاختلاف في الكيف والكم والجهة والإتحاد فيما عداها» [١] ، وهو تعريف العلامة السعد التفتازانى ، وهو قريب من تعريف القزوينى .

[٣] أنه ثبوت الشيء وسلبه ، أو ثبوت الشيء ورفع ذات الشيء[٢] ، وهذا المعنى قائم على الأصل اللغوى أعنى باعتبار معناه فى اللغة ، وهذا ليس مرادا عند المناطقة ، وإن كانت مقصودا لدى النحاة أو غيرهم ، والعبرة باصطلاح المناطقة هنا لا باصطلاح غيرهم .

[٤] هو إثبات الشيء ورفعه مع إرادة مفهوم هذا اللفظ باعتبار الحقيقة والمعنى ، سواء كان بين المفردين ، أو بين القضيتين فى الكيف والصدق الواحد على سبيل على الاطراد ، وهذا التعريف مما قبسناه من كلام المناطقة بعد إخراج الزيادات ، ولذا نراه تعريفا يجمع بينها .

۞ وربما يقال : أن التناقض المقصود هنا هو القائم بين القضايا فقط ، وليس بين المفردات وأطراف القضايا ، لأن الكلام الآن فى القضايا ،وأحكامها ، فكان من المناسب تعريفه بأنه : اختلاف قضيتين بالإيجاب أو السلب مطلقا ، دون أن يدخل فيه تناقض المفردات ، وتناقض الأطراف الذى خص البحث فيه بالمقايسة ، فلا يدخل فى التناقض ها هنا[٣] .

---

(١) العلامة سعد الدين التفتازانى – متن تهذيب المنطق والكلام ١٠١٩ – مطبعة السادة ١٣٣٠-١٩١٢م

(٢) العلامة الشيخ / أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من معانى السلم ص١٠ ط الحلبى ، ولأنه تعريف قائم على الأصل اللغوى ، فلا اختلاف حوله عند المناطقة ، حتى وأن اختلف فيه علماء النحو والصرف لاعتبارات عندهم .

(٣) العلامة السيد الشريف الجرجانى – حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص١١٩ بتصرف فى العبارة تستلزمه المسألة .

◉ وذهب العلامة الملوى إلى أن اختلاف المفردات كزيد ولا زيد خارج نطاق تعريف التناقض ، وبذا ينتهى إلى أن مقتضى كلام المناطقة إخراج اختلاف المفردات من تعريف التناقض فى اصطلاح المناطقة ، بينما ذهب غيره إلى أن اختلاف المفردات يسمى تناقضا أيضا على جهة الاصطلاح ، وذلك باعتبار مخالف لما ذهب اليه الملوى[1] ، ولكل وجهة .

◉ أما نحن : فنميل إلى تغليب الرأى القائل بأن التناقض المراد هنا هو الواقع بين القضايا ، لأنه فرع التقابل بين القضايا داخل فى دائرة أحكام القضايا – الاستدلال المباشر – وبالتالى فلا مكان لاختلاف المفردات فيه ، إنما تدخل غيره ، من المباحث المعنية به[2] .

كما أن المفردات تصورات لأنها خالية من الحكم ،والقضايا تصديقات ، لأنها تتعلق بالنسب والأحكام ، ولا تدخل التصورات المفردة التعريفات التصديقات المركبة[3] ، وإلا أدى ذلك إلى عدم وجود ضوابط محددة بين موضوعات كل من التصور والتصديق يؤدى إلى اختلال نتائج كل منهما ، وهو ما يخالف اتجاهات المناطقة الذين ينشدون إقامة قواعد عامة ، وقوانين كلية .

[ب] شرح تعريف العلامة القزوينى :-

[١] **اختلاف** : جنس فى التعريف يشمل كل أنواع الاختلاف اللفظية وغيرها ، كما يشمل الاختلاف بين المفردين والقضيتين ، والفرد والقضية أو العكس ، فلفظ الاختلاف جنس بعيد ، لأنه :

---

(١) العلامة الباجورى – راجع حاشية الباجورى على متن السلم ص٥٦ .

(٢) يقدح ما ذهبنا اليه رأى من ذهب إلى جوازه بين المفردات لاختلاف الجهة .

(٣) والفرق بين كون التصورات أجزاء ، وبين كونها تعريفات كبير جدا فتأمله تظفر به .

[أ] قد يكون بين قضيتين

[ب] قد يكون بين مفردين ، كالسماء والأرض

[جـ] قد يكون بين قضية ومفرد ، كقولنا زيد قائم ، وعمرو[1] ، من غير ان نسند لعمرو القيام أو القعود أو غيره ، يعنى بلا إسناد شىء اليه ، فنحن أثبتنا القيام لزيد باعتباره محمولا على موضوع فى قضية ، أما التالى فمفرد فقط .

[٢] قضيتين : فصل أول للفظ اختلاف يخرج به من التعريف اختلاف المفردين مع بعضهما : مثل كتاب وقلم ، أو قلم وكراسه ، فالاختلاف فيهما راجع لحقائق ثابتة فى كل منهما مع أن كلا منهما مفرد ، وتعريف التناقض اشترط فيه أن يكون بين قضيتين ، وليس بين المفردين .

كما يخرج به من التعريف اختلاف المفرد والقضية مثل طعام ، وحازم تقى ، فإن لفظ طعام مفرد وحازم تقى جملة ، وليس بينهما تناقض اصطلاحى عند المناطقة ، لأنهم اشترطوا أن يكون بين قضيتين[2] ، أما طعام وحازم تقى ، فإن الأول مفرد والثانى قضية ، فلا تنطبق عليهما شروط التناقض الاصطلاحى ، وبقيد القضيتين يخرج من التعريف ما ليس بقضيتين ، ويخرج به الاختلاف بين المركبات الناقصة مع بعضها ، أو بينها وقضية ، أو بينها ومفرد ، لأن شرط وجود قضيتين ليس متوافرا فيها .

[٣] بالإيجاب والسلب : فصل ثان فى التعريف يقتضى وجوده إخراج القضايا التى ليس فيها اختلاف بالإيجاب والسلب مثل :-

[أ] أن تكون أحدهما حملية والأخرى شرطية أو العكس .

---

(١) الإمام القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١١٩ .

(٢) راجع الدكتور محمد شمس الدين ابراهيم - تيسير القواعد المنطقية ص١٦٩ ، وتحرير القواعد المنطقية ص١١٩ .

[ب] أن تكون إحداهما متصلة شرطيه والأخرى حملية .

[جـ] أن تكون إحداهما حملية والأخرى شرطية منفصلة .

[د] أن تكون إحداهما حملية ، والأخرى معدولة .

[هـ] أن تكون إحداهما حملية ، والأخرى محصلة[1] .

[و] أن إحداهما كلية والأخرى جزئية[2] ، في الشرطيات والحمليات .

فهذه القضايا كلها لا يقع فيها تناقض اصطلاحي لأنه لا اختلاف بينها في الإيجاب والسلب ، وإنما الاختلاف راجع لمفهوم الكم ، أو نوع القضية من حيث الحمل والشرط ، وذلك مما أعتبره المناطقة خارجا عن نطاق التناقض الاصطلاحي .

[٤] بحيث يقتضي لذاته : فصل ثالث في التعريف ، وهو قيد قائم يخرج به كل اختلاف بين قضيتين لأمر خارج عن ذاتهما ، وإنما راجع لتوسط أمر أخر خارج عنهما ، أو كان الاختلاف راجعا إلى خصوص المادة ذاتها ، وليس لمفهوم التناقض الاصطلاحي .

قال العلامة القطب : يخرج به الاختلاف الغير المقتضى ، بواسطة ، أو بخصوص المادة[3] ،

[أ] الاختلاف الغير مقتضي بالواسطة : مثاله قولنا :- زيد إنسان ، وزيد ليس بناطق ، فإن الاختلاف بينهما إنما يقتضي صدق إحداهما ، وكذب الأخرى ، وذلك راجع إلى إيجاب قضية وسلب لازمها المساوى .

أما كيف ؟

---

(١) هذا ما حاولت استخراجه من تحرير القواعد المنطقية ص١١٩ .

(٢) د/ محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية حـ١ ص١٧٠ .

(٣) اللامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١١٩ .

فلأن قولنا زيد ليس بناطق فى قوة قولنا زيد ليس بإنسان[1] ، لأن الناطقية هى الفصل المقوم له ، فإذا أنعدم لم يعد التعريف منطبقا عليه ، فلا يكون إنسانا[2] ، كما أن قولنا زيد إنسان فى قوة قولنا زيد ناطق ، وهذا الاختلاف كما رأيت ليس راجع راجعا لذات القضيتين[3] ، وإنما لملاحظة أمر خارج عنهما ، وهو الواسطة القائمة فى إيجاب قضية وسلب لازمها المساوى لها .

☆ مثل قولنا : محمد إنسان ، محمد ليس بناطق ، فإن كذب إحداهما ، وصدق الأخرى لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة أمر أخر ، وهو أن إيجاب إحداهما فى قوة إيجاب الأخرى ، وسلب إحداهما فى قوة سلب الأخرى(٤) .

[ب] **الاختلاف الغير مقتضى بخصوص المادة** : مثاله قولنا :- كل إنسان حيوان ، ولاشيء من الإنسان بحيوان ، وقولنا بعض الإنسان حيوان ، بعض الإنسان ليس بحيوان ، فان اختلافهما بالإيجاب والسلب يقتضى صدق إحداهما وكذب الأخرى لا بصورته ، وهى كونهما كليتين ، أو جزئيتين بل لخصوص المادة[5] ، التى تركبت منها أجزاء القضيتين فى كل قضية يكون مجموعها محمولها أعم من موضوعها مثل كل ذهب معدن ، ولاشيء من الذهب بمعدن ، فان صدق الأولى ،

---

(١) المصدر السابق ص١١٩ .

(٢) راجع كتابنا - الندم فى المنطق القدم جـ١ ص٤٥٣ .

(٣) واشتراط المناطقة فى التناقض ضرورة اقتضاء الاختلاف لذات القضية يخرج به كل ما كان راجعا لأمر خارج عن ذاتيهما على ما سلف القول به .

(٤) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١١ .

(٥) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١١٩ .

وكذب الثانية لا لذات الاختلاف بل لخصوص المادة[1] ، والفرق بينهما ظاهر لـمـن تأمله .

[٥] أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، قيد أخير يخرج به القضايا الصادقة معا ، وكذلك الكاذبة معا فلا تناقض فيها ، وبعض المناطقة يجعل تعريف القزوينى مؤلفا من جنس واحد وأربعة فصول مقسمة ، وما ذهبنا اليه قريب منه .

[جـ] صور التناقض :-

الناظر فى تعريف العلامة القزوينى للتناقض يمكنه استخراج صور التناقض منه بسهولة ويسر ، مع أمثلتها كما يلى :-

☆ **الصـورة الأولى** :- كلية موجبة مع جزئية سالبة = ك م ، ج س . كل طعام مباح مقبول ، بعض الطعام المباح ليس مقبولا .

☆ **الصـورة الثانيـة** : كليـة سـالبة مع جزئيـة موجبـة = ك س ، ج م . لا طـالب مهمل ، بعض الطلاب مهمل .

وإذا عكسنا الترتيب صح التناقض علـى القيـاس لا علـى الاصطـلاح ، وتلك مسألة دقيقة قد عنى بها قدامى المناطقة ، وننه اليها المتأخرون فتأمل ما ذهبوا اليه واسأل الله السلامة فى الدين والدنيا ،والنجاة فى الآخرة .

غير انه لما كان تعريف التناقض بأنه اختلاف قضيتين فى الكم والكيف فقـد أقتصر أغلب المناطقة على حصر التناقض فى الكليات والجزئيـات المحصـورة علـى

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٠ ، وراجع الدكتور محمـــد شمس الدين ابراهيم – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٧١ .

الحقيقة ، ما دامت مختلفات في الكم والكيف فأخرجوا من التناقض القضايا الشخصية والمهملة واعتبروها غير صالحة للتناقض .

أما غيرهم فقد أضاف إلى تعريف التناقض قيد ، أو ما فى حكمهما ، فيكون تعريفه عندهم هكذا التناقض هو اختلاف قضيتين فى الكم والكيف ، أو ما فى حكمهما ، فيدخل فى هذا القيد صورتان :-

☆ الصورة الأولى :- الأهرام أقدم أثار العالم : الأهرام ليست أقدم أثار العالم .

☆ الصورة الثانية :- المركبات الطبية مفيدة للصحة المركبات الطبية غير مفيدة للصحة

ولما كانت القضايا المهملة والشخصية تؤول دائما إلى ما يساويها من القضايا الكلية والجزئية فقد اعتبرها المناطقة فى حكمها ، وأعلم أن حكم القضيتين المتناقضتين أنهما لا يصدقان معا ، ولا يكذبان معا ، فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى والعكس[1] ، على ما هو قائم فى أحكام التناقض .

[د] شروط التناقض فى الحمليات :-

يرى المناطقة ضرورة توفر مجموعة من المقومات حتى يكون التناقض الاصطلاحى قائما على ناحية مقبولة فى القضايا الحملية ، فإذا تخلف مقوم من تلك المقومات لم يعد للتناقض قبول ، أو تجرى فيه الأحكام ، وهذه المقومات تعتبر عندهم بمثابة الشروط التى لابد منها جميعا ، وهى :-

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٧١ ، وأود أن نتاج الظروف حق أعود لمناقشة أمثلة الصورتين الداخلتين بالقيد المضاف ، وإعادة النظر من خلال المؤلفات المنطقية القديمة والحديثة .

❁ **الشرط الأول** : أن يكون بين قضيتين مختلفتى الكم[1] ، أو ما فى حكمه من مفهوم الكل والجزء .

☆ مثل : كل علم مفيد ، بعض العلم ليس مفيدا .

ويستثنى من ذلك – شروط الاختلاف فى الكم – القضية الشخصية التى يكون موضوعها شخصا محددا ، مثل : محمد قائم ، فان التناقض فيها يقوم على ملاحظة الكيف فقط ، فنقول محمد قائم ، محمد ليس بقائم ، ولكن القائلين بضرورة أن يكون التناقض بين قضيتين لا يجعلون الشخصية موضوعا للتناقض ، من ناحية اعتبارها مفردات ، طبقا لتعريف الملوى الا إذا انصبت المفردات فى الألفاظ ذاتها موضوعات ومحمولات بعيدا عن مفهوم القضايا ، كأن نقول محمد لا محمد ، حازم لا حازم ، أما محمد قائم ، ومحمد ليس بقائم فقضية وليست مفردات والفرق كبير فاحرص عليه[2] .

وبهذا الشرط يسقط من حساب التناقض كل اختلاف بين مفردين ، وكل اختلاف بين متفقتى الكم مع الاتفاق فى الكيف ، فلا تناقض بين قولنا : محمد ولا محمد ، وقولنا : حازم ولا حازم ، وقولنا : كل العلم مفيد ، وكل العلم ليس مفيدا ، لأن بينها تضاد أو ليس بينها شيء من التناقض باعتبار ن كل العلم مفيد ، أما كل العلم ليس مفيدا ، فهى كلية سالبة .

---

(١) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٦٩ ، وراجع الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم ص١١١ .

(٢) راجع القولين فى المسألة تجد الفوارق بينهما واضحة .

الشرط الثاني :- أن يكون بين قضيتين مختلفتى الكيف[1] ، بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة حتما بالنظر لذاتهما لا باعتبار آخر .

☆ مثل : كل علم مفيد ك م ، بعض العلم ليس مفيدا ج س ، كل الطعام ليس جيدا ك س ، بعض الطعام جيد ج م .

وبهذا الشرط يخرج من التناقض ما إذا كان الاختلاف فى الكم والاتفاق فى الكيف ، فانه لا يكون تناقضا وانما يكون تداخلا على ما سوف تعرفه فى أحكام التداخل[2] .

مثال : كل الطعام جيد ، بعض الطعام جيد ، فانهما موجبتان ، كلية وجزئية ، وبينهما تداخل فى الموجبات ، ونفس التداخل فى السالبات[3] .

الشرط الثالث : أن تختلف القضيتان فى الإيجاب والسلب[4] مطلقا

☆ مثاله : كل الطلاب أذكياء ، بعض الطلاب ليسوا أذكيا ، .

فالقضيتان مختلفتان من ناحية الإيجاب فى الأولى - ك م كل الطلاب أذكياء ، والثانية - ج س بعض الطلاب أذكياء ، وبهذا يخرج المتفقتان فى الإيجاب أو السلب فانه لا تناقض بينهما[5] ، لعدم انطباق الشروط عليهما .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١١ .

(٢) ذلك ما سوف تعرفه ان شاء الله تعالى فى المسألة .

(٣) التداخل يكون دائما بين الكلية والجزئية المتفقة معها فى الكيف .

(٤) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٦٩ .

(٥) الدكتورة / وفاء مرسى - دراسات فى المنطق ص١٧٨ .

مثاله :- كل الطلاب اذكياء ، كل الطلاب أوفياء فهما متفقتان في الإيجاب ، ومن ثم فلا تناقض بينهما ومخالفة الشرط الثالث لا يجعل القضية مقبولة فى باب التناقض .

كل الطلاب ليسوا أذكيا ، كل الطلاب ليسوا أذكياء ، فهما متفقتان فى السلب ، وبالتالى فلا تناقض بينهما ، فإذا صدقتا معا ، أو كذبتا معا لا تعتبران من التناقض فى شيء .

- **الشرط الرابع** :- اختلاف القضيتين فى الجهة ان كانتا موجهتين ، فنقيض القضية الضرورية ، هى القضية الممكنة ، ونقيض القضية الدائمة ، هى القضية المطلقة ، والعكس بالعكس[1] ، فمتى تحقق اختلاف القضيتين فى الجهة صح وقوع التناقض بينهما .

- والقطب الرازى قسم القضايا المختلفة الإيجاب والسلب ، التى يمكن أن يقع فيها التناقض إلى :-

[١] أن يقع بين قضيتين مخصوصتين .

[٢] أن يقع التناقض فى القضيتين المحصورتين

أولا : شروط التناقض فى القضيتين المخصوصتين الحمليتين

فان تعلق التناقض بالإيجاب والسلب فى المخصوصتين[2] ، وهو القسم الأول ، فلابد من تحقق وحدات ثمانية تكون بينهما على وجه التمام :-

---

(١) الدكتور عوض الله حاد حجازى - المرشد السليم ص١١١ .

(٢) من المعلوم أن المناطقة يرون القضية المخصوصة - يعنى المشخصة - فى حكم الكلية ، كما يرون أن المهملة لكونها فى قوة الجزئية فهى من المحصورات فى الحقيقة - راجع تحرير القواعد المنطقية ص١١٩ .

- **الوحدة الاولى : اتحاد الموضوع أو وحدة الموضوع ، فلو اختلفا لم يكن بينهما تناقض لجواز صدقهما ، وكذبهما معا ، كقولنا حازم مذاكر ، وبدر الدين ليس مذاكرا فقد يصدقان معا حين يكون حازم فى مذكراته وبدر الدين بعيدا عنها ، كما قد يكذبان معا بأن لا يكون حازم فى الذاكرة ، وأن لا يكون خارج الذاكرة ، ولذا اشترط المناطقة فى الخصوصة ضرورة اتحادهما فى الموضوع حتى يقع التناقض المنطقى على وجه مقبول .**

- **الوحدة الثانية : وحدة المحمول[1] ،وهو اتحاد القضيتين فى المحمول ، فإذا تخالفا فيه لم يكن التناقض بينهما معتبرا فيهما ، لفقدانه شرط وحدة المحمول على وجه الضرورة .**

☆ **مثاله :- فى التناقض المعبر : محمد قائم ، محمد ليس بقائم ، فان المحمول فيهما هو لفظ قائم ، والموضوع فيهما هو لفظ محمد والتناقض واقع فى الإيجاب والسلب فقط كما هى شروط المناطقة فى التناقض[2] ،**

☆ **مثاله فى التناقض غير المعتبر : محمد قائم ، محمد ليس بضاحك[3] ، فان المحمول فيهما ليس واحدا ، وإنما هما لفظان - قائم وضاحك ، ولا اتحاد فيهما ، ومن ثم فلا يكون التناقض بينهما معتبرا عند المناطقة .**

---

(١) هذه الوحدات الثمانية التى ذكرها العلامة القزوينى فى الرسالة الشمسية ، وهى متعلقة بالتناقض فى القضايا غير المحصورة يعنى الشخصية والمهملة باعتبار أن الشخصية فى حكم الكلية ، والمهملة فى حكم الجزئية - راجع الرسالة الشمسية ص١١٩ .

(٢) ذكر أشياخنا أمثلة للتناقض الغير معتبر أما نحن فذكرنا الأمرين حتى يستبين للمبتدئ الأمر فيهما .

(٣) لاحظ أن كل الأمثلة التى نعرضها لك هى أما شخصية أو مهملة ، لأن حديثنا هنا عن التناقض فى غير المحصورات ، ومن ثم نذكر التناقض فى المسورات هنا ، وإنما سنذكره فيما بعد .

الثالثة : وحدة الشرط : وهو اتحاد القضيتين فى الشرط فإذا كانت إحداهما مقيدة بالشرط ، والأخرى غير مقيدة به فلا يكون التناقض معتبرا ، فإذا اتحدا فى الشرط صح التناقض ، وإذا اختلفا فيه لم يصح التناقض .

- مثاله فى التناقض المعتبر : القطن نظيف ، أى بشرط كونه أبيضا ، القطن ليس نظيفا بشرط كونه ليس أبيضا [1] ، العنب لذيذ ، أى بشرط كونه ناضجا ، العنب ليس لذيذا ، أى بشرط كونه غير ناضج .
- مثاله فى التناقض الغير معتبر : القطن نظيف بشرط كونه أبيضا ، القطن ليس نظيفا بشرط كونه مستوردا ، العنب لذيذ ، أى بشرط كونه ناضجا ، العنب ليس لذيذا ، أى بشرط كونه رخيص السعر .

ونحن نلاحظ أن الشرط فيهما مختلف ، فهو فى الأمرين على أكثر من جهة لأنه فى الموجبة قائم على مفهوم البياض ، وفى السالبة قائم على كونه مستوردا ، ومن ثم فقد أختلف الشرط فلا يصح فيه التناقض عند المناطقة على الناحية الاصطلاحية[2] ، وان صح على غيرها ، لأنه لا عبرة به .

الرابعة : وحدة الكل والجزء : – وهو ضرورة اتحاد القضيتين فى الكل والجزء[3] ،وليس فى الكلية والجزئية ، والفرق بينهما ظاهر ، لأنه لو كان فى الكلية

---

(١) لفظ القطن هنا مهمل ، وليس شخصيا ، ولذا فهو فى حكم الجزئية ، وقد يمثلون له بقولهم الجسم مفرق للبصر .

(٢) المناطقة يشترطون ضرورة وحدة الشرط بين القضيتين المتناقضتين .

(٣) لأحظ أننا نتحدث حول القضايا الغير مسوره يعنى الشخصية والمهملة ، وكلاهما ليس كليا ، ولا جزئيا ، وأن كانا فى حكمهما .

والجزئية لكانت القضايا محصورة ومسورة ، وهى ليست مرادة هنا[1] ، ولذا فانك إذا تنبهت إلى ذلك الفرق فسوف تعالج أمورا كثيرة على تلك الناحية .

☆ مثاله فى التناقض المعتبر : الطعام جيد ، يعنى كله ، الطعام ليس جيدا ، يعنى كله الغذاء مفيد ، يعنى كله : الطعام ليس مفيدا يعنى كله ، وما يجرى فى الكل يجرى مثله فى الجزء ، باعتبار ضرورة وحدة الكل والجزء .

☆ مثاله فى التناقض غير المعتبر : الطعام جيد يعنى كله ، الطعام ليس جيدا يعنى بعضه ، الغذاء مفيد يعنى كله ، الطعام ليس مفيدا يعنى ثلثه .

الزنجى أسود : يعنى بعضه ، الزنجى ليس بأسود ، يعنى كله[2] .

ولعلك لاحظت أنه لا اتحاد فى الكل والجزء فى أمثلة التناقض غير المعتبر ، وإنما كل منهما قد ورد على ناحية مختلفة عن الأخرى ، كما أدركت أن الموضوع والمحمول فيهما واحد ، لكن العبرة بالاتحاد أيضا فى الكل والجزء مع باقى الوحدات الأخرى[3] ، التى سلف القول بها ، والتى سترد على التمام فيما اشترط المناطقة .

---

(١) العلامة الشيخ حسن عبدالفتاح الفيومى - رسالة فى القضايا ص٢٧ مخطوطة .

(٢) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٢٠ ، الدكتور محمد شمس الدين ابراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٧ ، وأغلبهم يمثل به لوضوحه .

(٣) العلامة الفيومى - رسالة فى القضايا ص٢٩ .

◉ **الخامسة :- وحدة الزمان**[1] ، ومعناه ضرورة اتحادهما فى المكان حتى يصح التناقض ، والاتفاق على لفظه ومعناه ، أما إذا ذكر المكان من غير تحديد لمعناه ، وأحتمل أكثر من معنى فلا يكون بينهما تناقض معتبر عند المناطقة .

☆ مثاله فى التناقض المعتبر :الطعام مفيد ، يعنى فى هذا اليوم : الطعام ليس مفيدا ، يعنى فى هذا اليوم ، النجاح محبوب ، يعنى فى هذا العام ، النجاح ليس محبوبا يعنى فى هذا العام .

☆ ومثاله فى التناقض غير المعتبر : الطعام مفيد ، أعنى فى هذا اليوم الطعام ليس مفيدا ، أعنى أمس أو غدا ، فاختلاف مفهوم الزمان باليوم ، وغدا دليل على إبطال التناقض الاصطلاحى[2] ، وقد ضربت لك الأمثلة فى الأمرين حتى تدرب نفسك عليها ، وما ذكرته لك فى المهملة ويجرى مثله فى الشخصية .

☆ وهاك مثالا فى الشخصية :- بكر سافر أى أمس ، بكر لم يسافر : أى أمس ، وهو تناقض معتبر ، بدر الدين صام ، أى اليوم - بدر الدين لم يصم ، أى اليوم .

☆ ومثاله فى التناقض الغير معتبر : بكر سافر أى أمس ، بكر لم يسافر : أى اليوم : وهو تناقض غير معتبر[3] ، لأنه لا اتحاد بينهما فى الزمان ، ومتى لم تعتبر وحدة الزمان بينهما لا يوجد تناقض .

---

(١) أرجوك استصحاب الوحدات التى مر ذكرها مع كل وحدة ستأتى أيضا بعدها ، لأنها ثمانية ، لا تستقل إحداها عن الأخريات ، وإنما يقع بينها جميعا تكامل ، ولذا عرفت باسم الوحدات الثمانية الأصلية ، على سبيل الحصر . ثم يضاف اليها ما بعدها .

(٢) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٢٧٥ .

(٣) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١١ بالهامش ، ولان الزمان مختلف فلا تناقض فيه .

السادسة : وحدة المكان :- وهو اتحاد القضيتين فـي المكـان والاتفـاق عليـه بمعنـى واحد يدركه من يلقى اليه القول أمـا إذا ذكـر المكـان فيـهما مـن غـير تحديـد واضـح لمعناه ، وأحتمل أكثر من معنى ، فلا يكون بينها تناقض معتبر على لغة المناطقة .

☆ مثاله فى التناقض المعتبر :- حـازم جـالس ، أعنـى فـى غرفتـه ، حـازم ليـس جالسا أى فى غرفته ، هبة الله واقفة ، أعنـى فـى مكانـها ، هبـة الله ليسـت واقفة أى فى مكانها ، بدر الدين نائم ، أى فى منزله ، بدر الدين ليس نائما ، أى فى منزله .

☆ مثاله فى التناقض الغير معتبر :- حازم جالس ، أعنى فى غرفته ، حازم ليـس جالسا : أى فى غرفة أخيه[1] ، هبة الله واقفة ، أعنى فـى مكانـها ، هبـة الله ليست واقفة أى فى مكان أختها .

وما ذكرته لك هو من الأمثلة فـى الشـخصيات ، وسـأذكر لـك أمثلـة فـى المهملات لتعرف الفرق الجلى بينهما ، أعنى فى الشخصية والمهملة[2] .

☆ مثاله فى التناقض المعتبر فى المهملات : الدواء موجـود : أعنـى فـى الثلاجـة : الدواء ليس موجودا ، أعنى فى الثلاجة ، الغذاء مستورد ، أعنى فى الطيـارة ، الغذاء ليس مستوردا ، أى فى الطيارة[3] .

---

(١) الدكتور محمد شمس الدين ابراهيم – تيسير القواعد المنطقية ص١٧٣ ، فقد ضرب فضيلته أمثلة تزيدك معرفـة بمـا تريده .

(٢) الشيخ خالد عبدالمنصف عبدالجبار – المنطق القدم ص٤٧ .

(٣) راجع كتابنا : المنطق بين التنظيم والتقنين ص٢٩٥ .

☆ مثاله فى التناقض الغير معتبر :الدواء موجود : أعنى فى الثلاجة : الدواء ليس موجودا ، أعنى فى شركة الأدوية . ، الغذاء مستوردا ، أعنى فى الطيارة ، الغذاء ليس مستوردا ، أى فى السفينة[1] .

وبناء عليه فكل اختلاف بين القضيتين غير المحصورتين فى المكان لا يعتبر تناقضا اصطلاحيا حتى وان وجدت فيه الوحدات الأخرى باعتبار أنها جميعا تتكامل مع بعضها ولا تستقل واحدة عن غيرها ، فإذا تخلت واحدة لا يعتبر التناقض مقبولا .

السابعة : وحدة الإضافة : ومعناها ضرورة اتفاق قضيتى التناقض – غير المسورة فى ذات الإضافة ، حتى يكون التناقض مقبولا ومعتبرا ، فإذا لم تكن بينهما وحدة إضافة لم يقع التناقض على الناحية الاصطلاحية وأن وقع عل الناحية اللغوية أو غيرها .

☆ مثاله فى التناقض المعتبر : محمد زوج أعنى لأمرأته : محمد ليس زوجا أعنى لأمرأته ، وهى شخصيته كما عرفت ، لأن الموضوع فى كل منهما مشخص هو محمد .

☆ مثاله فى التناقض غير المعتبر : محمد زوج أعنى لامرأته : محمد ليس زوجا أعنى لامرأة أخيه ، فامرأة أخيه إضافة مخالفة لإضافة امرأته اليه .

زيد أب أى لعمر ، زيد ليس أبا : أى لبكر[2] .

فان امرأة محمد ليست هى امرأة أخيه ، ومن ثم فلا تناقض[3] . كما أن عمرو ليس هو بكر ، فلا اتحاد فى الإضافة ، وبالتالى فلا تناقض معتبر على الناحية

---

(١) وكلما أدركت الفرق بينهما تمكنت من التفهم لقضايا التناقض وأحكامه .

(٢) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٢٠ .

(٣) راجع كتابنا – دراسات فى المنطق ص٤١٥ .

الاصطلاحية[1] ، حتى وان استكمل باقى الوحدات الأخرى لأن العبرة بتكاملها لا باستقلالها ، فإذا تابعت هذه الأحكام ، وسرت عليها فى انتظام ، تحقق لك الكثير من الانسجام[2] ، مع الخير بجانب الاهتمام .

الثامنة : وحدة القوة والفعل[3] ،

ومعناه ضرورة اتفاق القضيتين فى النسبة القائمة بينهما على سبيل التحقق الفعلى ، أو إمكانية ذلك التحقق ، وهو ما يعرف بالقوة ، فإذا كانت النسبة الحكمية فى إحداهما بالفعل ، وفى الثانية بالقوة لا يعتبر تناقضا مقبولا ، مع الملاحظة أن مفهوم الفعل معناه تحقق الوقوع أو العدم ، ومفهوم القوة معناه : إمكانية تحقق الوقوع أو العدم وليس الوقوع نفسه ، أو العدم نفسه[4] .

☆ مثاله فى التناقض المعتبر فى المهملات : العالم موجود – أى بالفعل : العالم ليس موجود : أى بالفعل ، الطعام لذيذ ، أى بالفعل ، الطعام ليس لذيذ ، أى بالفعل ، وفى الشخصية – محمد كريم ، أى بالفعل ، محمد ليس كريما ، أى بالفعل .

---

(١) ما ذكرته لك كان من أمثلة الشخصية فحاول أن تضع بنفسك أمثلة المهملة فى المعتبر ، وغير المعتبر أيضا فيما يتعلق بوحدة الإضافة ، وعليك استصحاب الوحدات كلها ليسلم لك الأمر .

(٢) الإضافة التى يريدها المناطقة هنا ، هى الإضافة المنطقية كالأبوة والبنوة ، والأربعة والزوجية ، وليست هى الإضافة التى ترد على مفهوم النحاة ، من تقديم النكرة ، وما فى حكمها على المعرفة ، وما فى حكمها ، فلذلك مباحث نحوية وهى غير مرادة عند المناطقة ، ولكل قوم اصطلاحاتهم الخاصة بهم .

(٣) للمتكلمين والفلاسفة فى مفهوم الفعل والقوة مصطلحات محددة – ارجع اليها فى مظانها وراجع التعريفات للعلامة الجرجانى . وكتابنا – حبو الوليد فى علم التوحيد .

(٤) الأستاذ يوسف رمضان – دراسات فى المنطق الصورى ص١٣٥ .

☆ مثاله فى التناقض الغير معتبر : العالم موجود أى بالفعل ، العالم ليس موجودا ، أى بالقوة ، وهى مهملة ، وحازم والد ، أى بالفعل ، حازم ليس والدا ، أى بالقوة وهى شخصية .

فإذا اتحدتا فى الفعل ، أو اتحدتا فى القوة ، مع استكمال باقى الشروط إلى وضعها المناطقة صح التناقض ، أما إذا لم يتحدا فى كل منهما ، فلا اعتداد به ، ولا يعتبر تناقضا عند المناطقة مقبولا على الناحية الاصطلاحية .

ولعلك لاحظت أن هذه الشروط والوحدات الثمانية قد وضعها الأقدمون[1] ، حتى ينضبط تحقق التناقض فى القضيتين غير المسورتين فى الحمليات ، وليست قائمة فى القضايا المحصورة ، وهى ناحية مهمة ، كما أن تلك الشروط الثمانية قد فصل فيها الأقدمون القول ، وكانت لهم فيها محاولات من ناحية التقسيم ، يحسن بى أن أذكرها لك مجملة ناسبا كل تقسيم منها إلى أصحابه على المشهور بينهم .

◉ **التقسيم الأول :ـ للعلامة القزوينى[2] ،**

وهو ارجاع تلك الثمانية إلى وحدتين فقط :

الوحدة الأولى : اتحاد الموضوع :

ويندرج فيها :-

[١] وحدة الشرط . [٢] وحدة الجزء والكل

الوحدة الثانية : اتحاد المحمول :

---

(١) ذهب إلى هذا التقسيم كثير من المناطقة - راجع تحرير القواعد المنطقية ص١١٩ .

(٢) العلامة القزوينى المعروف بالكاتبى ، وهو من علماء القرن الخامس الهجرى ، ومن متأخرى المناطقة .

❁ ويندرج فيها :-

[١] وحدة الزمان [٢] وحدة المكان

[٣] وحدة الإضافة [٤] وحدة القوة والفعل[١]

❁ وذهب العلامة الجرجانى إلى أن هذه الوحدات الثمانية تندرج كلها فى وحدتى الوضوع والمحمول مطلقا من غير تعيين لما يرتبط منها بوحدة الموضوع وحدها ، أو وحدة المحمول وحدها ، أما التفصيل الدقيق فراجع لطرق التعليم ، كما أنه أظهر فى بيان المطلوب[٢] ، من غيره لدى القائلين به[٣] .

❁ **التقسيم الثانى : للعلامة الفارابى**

وهو إرجاع هذه الوحدات الثمانية إلى وحدة واحدة فى القضايا الحملية غير المسورة ، وهى وحدة النسبة الحكمية ، حتى يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الإيجاب ، وعند ذلك يتحقق التناقض . أما لماذا ؟ فلأنـه : إذا أختلف شرط من الثمانية أختلف النسبة ففسد التناقض[٤] .

❁ وقرر العلامة العطار ،انه لا انحصار فى الثمانية المذكورة ، لأن الاختلاف المانع من التناقض قد يكون بغيرها من المتعلقات ، كالأحوال والظروف والمفعولات وغير ذلك ، ثم انتهى إلى القول بأن المحقق هو وقوع التناقض باتحاد النسبة

---

(١) العلامة الخطيب القزوينى - الرسالة الشمسية ص١١٩ .

(٢) العلامة الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص١٢٠/١٢١ .

(٣) راجع تحرير القواعد المنطقية ص١٢٠ .

(٤) الرسالة الشمسية ص١٢١ .

الحكمية[1] ، حتى يرد الإيجاب والسلب على شيء واحد من جهة واحدة ، كما ذهب اليه العلامة الفارابى ، وهو التحقيق[2] .

ورجح شيخنا الأخير ، وهو " أن ما يجب الاتحاد فيه فى التناقض ، هو وحده النسبة ، أى نسبة المحمول إلى الموضوع ، حتى يرد النفى والإثبات على شيء واحد ، وهو الصواب ، فان الاختلاف فى أى واحد مما تقدم يؤدى إلى الاختلاف فى النسبة[3] ، من غير منازعة فى المسألة .

وذكر كثير من المناطقة أن القضيتين المتناقضتين يجب أن يكونا متحدتين من جميع الوجوه ، ولا يتغايران الا فى أن إحداهما سلبا وفى الأخرى إيجابا[4] .

ونحن نرى أنها كلها مقبولة ، لأن من ذكرها ثمانية فقد نظر إلى التفصيل الدقيق حتى يساعد المبتدئ فى التعرف عليها ، والوصول اليها ، وتلك ناحية مهمة ، بل تجعلها ضرورة من الضرورات المنطقية[5] متى تعلق الأمر فيها بتلك الناحية .

ومن نظر إلى أنها وحدتين فقد راعى الاتجاه القائم بين الموضوع والمحمول اللذين هما حدا القضية ، وهما الركنان الأصليان ، فإذا كانت العلاقة قائمة بينهما

---

(١) النسبة الحكمية ، غير الكلامية ، وغيرهما الخارجية والذهنية .

(٢) العلامة الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على ايساغوجى ص٨٠ .

(٣) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٢٠ .

(٤) العلامة الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على متن ايساغوجى ص٨١ .

(٥) الأستاذ يوسف رمضان - دراسات فى المنطق الصورى ص١٣٧ .

صح التناقض[1] ، أما إذا حدث انفصال بينهما فلا يتحقق التناقض أبدا على الناحية الاصطلاحية .

أما من اعتبرها راجعة إلى وحدة واحدة ، فقد ركز على مفهوم النسبة الحكمية[2] ، أخذا فى اعتباره الموضوع والمحمول من باب أولى ، اذ لا يمنع اعتبارها قضايا متى كانت خاليه من حديها ، أو من أحدهما ، وبالتالى فوجود الموضوع والمحمول فى التناقض أمر مفروغ منه ، بل هو حتمى أيضا .

قال العلامة العطار حاكيا : قال بعض الفضلاء ، وظنى أن النزاع بينهم لفظى ، أما لماذا ؟ فلما يلى :-

[١] من قال أن اتحاد النسبة الحكمية كاف عن ذكر الوحدات الثمانية لفهمه الشرط ، أعنى وحدة النسبة الحكمية ، وهذا اتجاه قام عنده .

[٢] من قال أن الشروط هى الوحدات الثمانية لا ينكر أن الشرط فى الحقيقية واحد ، ولكن بنى الأمر على الظاهر ، حيث جعل علامات الشرط الذى هو وحدة النسبة الحكدية أعنى الوحدات المذكورة شروطا .

[٣] من جعل الشروط أثنين أو ثلاثة جعل علامة الشرط شروطا .

ثم أنهم جميعا متفقون ، فان أحدا من العقلاء ، لا يشك فى أن الغرض تحصيل وحدة النسبة الحكمية ، حتى يرد الإيجاب والسلب على شيء واحد[3] .

---

(١) وهو الرأى الذى ذهب إليه العلامة القزوينى ومن معه - الرسالة الشمسية ص١١٩ ، والجرجانى فى حاشيته ص١٢٠/١٢١ .

(٢) كالحال مع الفارابى وغيره ممن رجح رأيهم شيخنا - الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص١٢٠

(٣) العلامة الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على شرح الأنصارى ص٨١ ، وارجع اليها ففيها علم كثير ، وخير لمن تدبر .

◉ وذهب شيخنا[1] ، إلى عدم انحصار الشروط فى ثمانية بالنسبة للحمليات ، وإنما لابد من ضرورة توافر شروط أخرى بجانب ما ذكر منها :-

[١] **اتحاد المفعول** : فلا تناقض بين محمد يذاكر ، أى الانجليزى ، ومحمد لا يذاكر أى البلاغة ، لأن المفعول فيها مختلف ، ولا يصح التناقض الا إذا كان هناك اتحاد فى المفعول .

[٢] **اتحاد الآلة** : فلا تناقض بين خالد يقطع الخشب ، أى بالمنشار ، وخالد لا يقطع الخشب ، أى بالسكين ، محمد يكتب أى بالحبر ، محمد لا يكتب أى بالصلصال .

[٣] **اتحاد الحال** : فلا تناقض بين خضر بكر إلى الكلية ، أى راكبا ، ولم يحضر بكر إلى الكلية أى ماشيا[2] .

◉ وقد أوجز العلامة الأخضرى القول فى المسألة نظما فقال :-

تناقض خلف القضيتين فى ∴ كيف وصدق واحد أمر قفى

فان تكن شخصية أو مهملة ∴ فنقضها بالكيف أن تبدله[3]

وبناء عليه فقد أنتهى الأمر مع العلامة الأخضرى إلى أن العبرة فى الحمليات الغير محصورة هو النظر فى أمر الكيف باعتباره الذى يقع فيه مفهوم التناقض ، وهو ذاته الأمر المعاد اليه فى مفهوم النسبة الحكمية من حيث الإيجاب والسلب ، الذى لا مفهوم لغيره فى النسبة الحكمية[4] .

---

(١) هو الأستاذ الدكتور / عوض الله جاد حجازى رئيس جامعة الأزهر الأسبق أطال الله فى عمره وبارك فى أثره .

(٢) الدكتور عوض الله حجازى – المرشد السليم ص١١٢ .

(٣) العلامة عبدالرحمن الأخضرى – متن الأخضرى فصل فى التناقض بمجموع مهمات المتون .

(٤) العلامة الأخضرى – شرح الأخضرى على سلمه ص٣٥ .

واليه مال العلامة القويسنى حيث يقول : فان تكن القضية شخصية نحو زيد قـائم ، أو مهملة نحو الإنسان حيوان فنقضـها بحسـب الكيـف أن تبدلـه ، أعنـى كيفـها ، فنقيض الأولى زيد ليس بقائم ، ونقيض الثانية الإنسان ليس بحيوان ، ثم قـال وهـذا فى المهملة ضعيف ، والصحيح أن نقيض المهملة كلية تخالفها فى الكيف ، فنقيـض الإنسان حيوان ، لاشيء من الإنسان بحيوان[1] ، إلا أن اتجاه الشـيخ القويسـنى قـد انصب على مفهوم المهملة ، واعتبارها مساوية للجزئية ، أو هـى مـا فـى حكمـها ، وتلك الناحية هى التى اعتبرها غالبة على غيرها ، ثم نظر إلى غيرها فاعتـبره ضعيفـا من تلك الجهة التى قويت عنده ، وهو ترجيـح اتجـاه ، وليـس ترجيح اصطـلاح ، وربما لم يسلم له من غيره ، والعبرة بالاتفاق لا بالافتراق .

ممـا سبق اتضـح لنـا أن التنـاقض فـى القضيتـين الخصوصتـين يكفـى فيــه اختلافهما فى الكيف ،واتفاقهما فى هذه الوحدات الثمانية[2] ، مع اتحـاد المفعـول والأله ، والحال ، وهو الذى نميل اليه ، فالتفت إليه ربما يقـدر الله لـك الخـير ، وتتحقق السلامة .

ثانيا : شروط التناقض فى القضيتين الحمليتين المحصورات[3] ،

ذكرنا شروط التناقض فى الحمليات غير المسورة ، وهى الشخصية والمهملة ، الموجبة والسالبة ، أما فى القضايا الحملية المسورة ، وهى :-

[١] ك م مع ج س [٢] ك س مع ج م

---

(١) العلامة الشيخ حسن القويسنى - شرح الشيخ القويسنى على متن السلم ص٥٧ .

(٢) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٧٤ .

(٣) لاحظ أن هذه الشروط لها دواخل وخوارج ، فكل ما تنطبق عليه يدخل فيها ، وأن لم يذكر ، وكل ما لا تنطبـــق عليه يخرج عنها حتى وان كان مذكورا فيها ، فتأمل العبارة ليتضح لك الفرق والله المستعان .

فلابد من الشروط الثمانية التى سبق القول بها فى غير المحصورات أولا ، بمعنى أنه لابد فى كل قضيتين محصورتين فى التناقض من الوحدات الثمانية على سبيل الاتحاد ، ثم يضاف اليها اختلافهما فى الكم ، أعنى بالكلية ، والجزئية ، فإنهما لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم تتناقضا ، لجواز كذب الكليتين ، وصدق الجزئيتين فى كل مادة يكون الوضوع فيها أعم من المحمول ، كقولنا : كل حيوان إنسان . ولا شيء من الحيوان بإنسان ، فانهما كاذبتان ، وكقولنا بعض الحيوان ليس بإنسان فانهما صادقتان[1] .

وبناء عليه يكون التناقض فى المحصورات قائما فى صورتين [2] :-

☆ **الصورة الأولى :- ك م . مع – ج س ، وبالعكس** : مثاله : كل علم مفيد ، نقيضها العلم ليس مفيدا . فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى حتما ، وإذا كذبت إحداهما صدقت الأخرى اطرادا ، متى استقامت الصورة أو انعكست ، لأن ذلك حكم التناقض .

☆ **الصورة الثانية : ك س . مع – ج م وبالعكس** : مثاله : كل شيء من النبات بحساس ، نقيضها بعض النبات حساس ، وأمرهما فى الصدق والكذب قائم على أنه متى كانت إحداهما صادقة فان الأخرى تكذب ، ومتى عكسنا فإن الوصف لازم .

مثال : للتناقض فقط فى الحمليات

ك م	ك س
ج م	ج س

(١) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٢١/١٢٢ .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٧٥ .

شروط التناقض في الحمليات الموجهة[1] ،

إذا كانت القضيتان المتناقضتان من القضايا الموجهة التى تتضح فيها كيفية النسبة سواء باعتبار وجودها فى نفسها ، وهى الصفة الثابتة للنسبة فى الواقع ، أو باعتبار وجودها فى العقل وحكمه وملاحظته ، باعتبار أنها ما ذكر فيها ما يدل على كيفية النسبة[2] ، ولابد فيها عند التناقض من :

[١] الشروط الثمانية السابق ذكرها فى غير المحصورات .

[٢] اختلافهما فى الكم .

[٣] الاختلاف فى الجهة .

ولعلك لاحظت أن الموجهة أعم من المخصوصة والمحصورة ، ولذا فهى قد جمعت بين شروط كل منهما ، ثم أضيف اليها ما يخصها استقلالا ، وهو الاختلاف فى الجهة التى تدل على كيفية النسبة فى القضية ، حتى يقع التناقض مقبولا ، أما إذا اتحدتا فى الجهة ، فلا تناقض أصلا ، حتى وإن اجتمعت باقى الشرائط التسعة الأخرى .

◉ قال العلامة القطب إذا كانت القضيتان موجهتين فلابد من تلك الشرائط التى سبق ذكرها ، من شرط أخر فى كل أى فى المخصوصات والمحصورات ، وهو الاختلاف فى الجهة ، لأنهما لو اتحدتا فى الجهة لم تتناقضا ، أما لماذا ؟

---

(١) عرفت القضية الموجهة بأنها التى لاحظ العقل كيفيتها من الضرورة ، وغوها ، أو ذكر لفظ يدل عليها - راجع المرشد السليم ص٩٦ .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٧٦ .

✍ فأولا : لكذب الضروريتين فى مادة الإمكان : كقولنا كل إنسان كاتب بالضرورة ، وليس كل إنسان كاتبا بالضرورة فانهما يكذبان ، لأن إيجاب الكتابة لشيء من أفراد الإنسان ليس بضرورى ، ولا سالبها عنه كذلك .

✍ وثانيا لصدق الممكنتين فيها ، كقولنا : كل إنسان كاتب بالإمكان ، وليس كل إنسان كاتبا بالإمكان ، فقد بان أن اختلاف الجهة لابد منها فى الموجهات[١] .

☆ والفرق بين مادة الإمكان ، وجهة الإمكان ظاهر ، وبالتالى فلابد من اختلاف القضيتين الموجهتين من الاختلاف فى الجهة حتى يتحقق التناقض فى القضايا الموجهة بحيث إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى ، والعكس ، والأمر فى الإيجاب والسلب قائم ، ولا يكتفى فى الموجهات بالاختلاف فى الكيف والكم كما هو الحال فى الحمليات المحصورات والمخصوصات ، بل لابد مع ذلك من الاختلاف فى الجهة[٢] .

✍ من ثم فان :-

[١] الضرورية الكلية نقيضها الممكنة الجزئية .

مثاله : كل حيوان متحرك بالضرورة نقيضها : بعض الحيوان ليس متحركا بالإمكان العام . فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى ، والعكس كذلك فيها قائم فى الإيجاب والسلب ، والصدق والكذب .

[٢] الكلية الدائمة نقيضها الممكنة الجزئية[٣] .

---

(١) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٢١ .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٧٦ .

(٣) هى الصورة الثانية وذلك أمر يحتاج الكثير من العناية .

مثاله : كل طالب إنسان دائما ، نقيضها : بعض الطلاب ليس بإنسان بالإطلاق العام ، فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى ، والعكس قائم فيهما بالإيجاب والسلب ، والصدق والكذب ، وذلك محتاج منك إلى كثير من المراجعة واسأل الله لنا ولك السلامة والنجاة .

قال العلامة الأخضرى :

وان تكن محصورة بالسور ∴ فانقض بضد سورها المذكور

وان تكن موجبة كلية ∴ نقيضها سالبة جزئية

وان تكن سالبة كلية ∴ نقيضها سالبة جزئية[1]

ثالثا : شروط التناقض في الشرطيات :-

فرغنا من الحديث عن التناقض وشروطه فى القضايا الحملية ، سواء المحصورة بالسور ، أو المخصوصة والمهملة ، كما ذكرناه فى القضايا الموجهة ، وها نحن نحاول عرض التناقض فى الشرطيات ، حتى يتعرف الدارس لها جميعا .

الشرط الأول : وحدة المقدم والتالى[2] ،

ومعناه : أن المقدم والتالى لابد أن يتحدا سواء فى الاتصال أو الانفصال والنوع من الاتفاق واللزوم ، بقول العلامة الصبان ، شرط تناقض الشرطيتين ، أن تتخالفا فى الكيف والكم ، ويتوافقا فى الجنس ، أى الاتصال ، والانفصال ، والنوع أى فى اللزوم والعناد الحقيقى ، ومنع الجمع ، ومنع الخلو والاتفاق ، ان كانت محصورة

(١) العلامة عبدالرحمن الأخضرى - متن السلم فصل فى التناقض .

(٢) فى الحمليات يشترط المناطقة وحدة الموضوع والمحمول ، والمناطقة فى الشرطيات يشترطون وحدة المقدم والتالى ، لأنها شرطية .

بالسور ، أما ان كانت مخصوصة ، فان نقيضها أيضا مخصوصة ، وتخالفها فى الكيف[1] .

الشرط الثانى :- اختلافهما فى الكم والكيف(٢) :

فإذا كانت إحداهما كلية لزومية متصلة موجبة ، فان نقيضها لابد أن يكون جزئية لزومية متصلة سالبة متى كان ذلك فى اللزومية .

☆ مثاله : قولنا :- كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، فنقيضها ، ليس كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا[3] . أما إذا كانت إحداهما شرطية اتفاقية كلية متصلة موجبة ، فان نقيضها لابد أن يكون جزئية اتفاقية متصلة سالبة .

☆ مثاله فى اللزوميتين المتصليتين قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود[4] ، نقيضها : ليس كلما كانت الشمس طالع فالنهار موجود

☆ ومثاله فى الاتفاقيتين : كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا ، نقيضها : ليس كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا[5] ، وأنت قد عرفتها أنها اتفاقية لأنه قد توافق فيها نطق الإنسان مع نهيق الحمار فقط . بناء على مجرد المصادفة واتفاق الحوادث ، لا بناء على ذاتية فى الموضوع أو المحمول .

---

(١) العلامة الصبان - حاشية الصبان على شرح السلم ص٨٣ .

(٢) اختلافهما فى الكم والكيف قاعدة فى كافة القضايا المحصورة حملية أو غيرها فانتبه اليه تظفر بالتوفيق اليه .

(٣) العلامة شهاب الدين الملوى - شرح السلم ص١١١ بحاشية الصبان .

(٤) العلامة الشيخ / حسن العطار - حاشية العطار على شرح الانصارى ص٨٢ .

(٥) العلامة أبو العرفان الصبان - حاشية الصبان على شرح الملوى ص١١٢ .

وبهذا ندرك التناقض الشرطى فى المتصلتين اللزوميتين ، وأنه متى كانت إحداهما موجبة كلية ، وجب أن تكون الثانية سالبة جزئية وسواء كان ذلك فى اللزومية ، أو الاتفاقية فإنه لا اختلاف بينهما تكون له أهمية كبرى .

- أما إذا كان التناقض فى الشرطية المنفصلة فالأمر فيهما كالحال فى المتصلتين فى الشروط ، والفرق بينهما قائم فى مفهوم الاتصال والانفصال ، دون اعتبار لشىء أخر ، اللهم الا العناد والاتفاق كما هو الحال فى القضايا الشرطية المنفصلة .

☆ مثاله فى الشرطيتين المنفصلتين : دائما أما أن يكون العدد زوجا أو فردا ـ فإن نقيضها : ليس دائما أما ان يكون العدد زوجا أو فردا[1] .

- ويرى المناطقة ضرورة ما يلى :-

[١] أن التناقض فى الشرطيات يقع فى المحصورات والمخصوصة ، وكل منها تناقضها المخالفة لها فى الكم والكيف الموافقة لها فى الاتصال والانفصال ، وهو الجنس ، واللزوم والعناد والاتفاق وهو النوع .

[٢] ان التناقض فى الشرطيات لا يقع فى المهملات الموجبة والسالبة على وجه الخصوص ، لأنهما فى قوة الجزئية ، ولا يقع التناقض بين جزئيات ، ومن ثم فلا تناقض بين المهملتين ، أما إذا كانت إحداهما مهملة ، ونقيضها كلية فالتناقض يصح متى استكملت باقى الشروط .

[٣] أن التناقض فى الشرطيات لا يقع فى الكليات ، لجواز كذبهما معا[2] ، ومخالفته لضرورة اختلافهما فى الكم والكيف ، ونحن نقدم لك صورة جدولية لبيان طرق التناقض فى الشرطيات والقضايا التى يقع فيها التناقض على سبيل الاتصال أو الانفصال والاتفاق أو اللزوم والعناد حتى يستقر الأمر فى وجدانك .

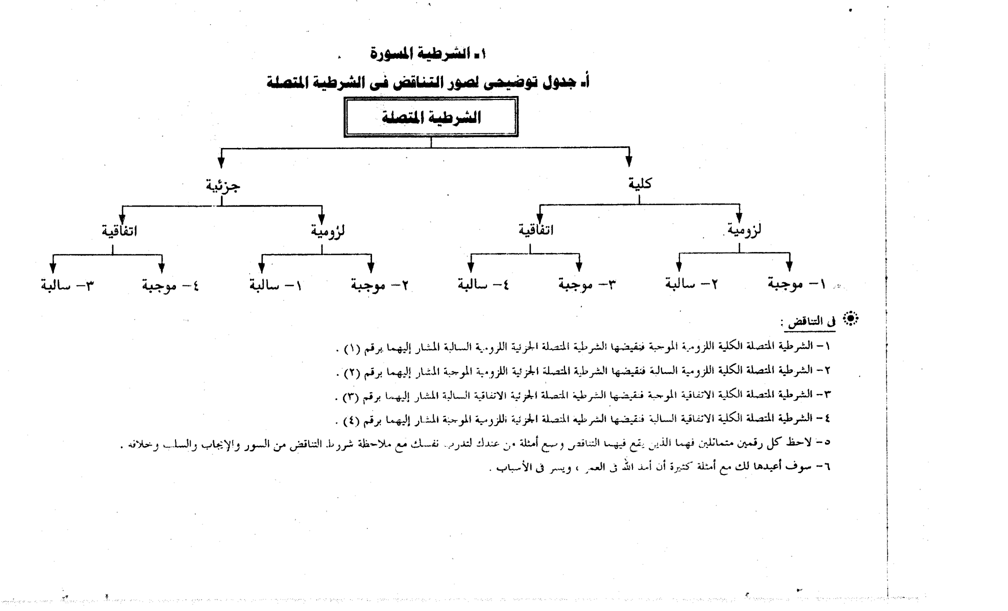
---

(١) العلامة العطار - حاشية العطار على شرح الانصارى ص٨٢ .

(٢) العلامة الشيخ الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٥٣ .

١ـ الشرطية المسورة .

أ ـ جدول توضيحى لصور التناقض فى الشرطية المتصلة



فى التناقض :

١- الشرطية المتصلة الكلية اللزومية الموجبة فنقيضها الشرطية المتصلة الجزئية اللزومية السالبة المشار إليهما برقم (١) .

٢- الشرطية المتصلة الكلية اللزومية السالبة فنقيضها الشرطية المتصلة الجزئية اللزومية الموجبة المشار إليهما برقم (٢) .

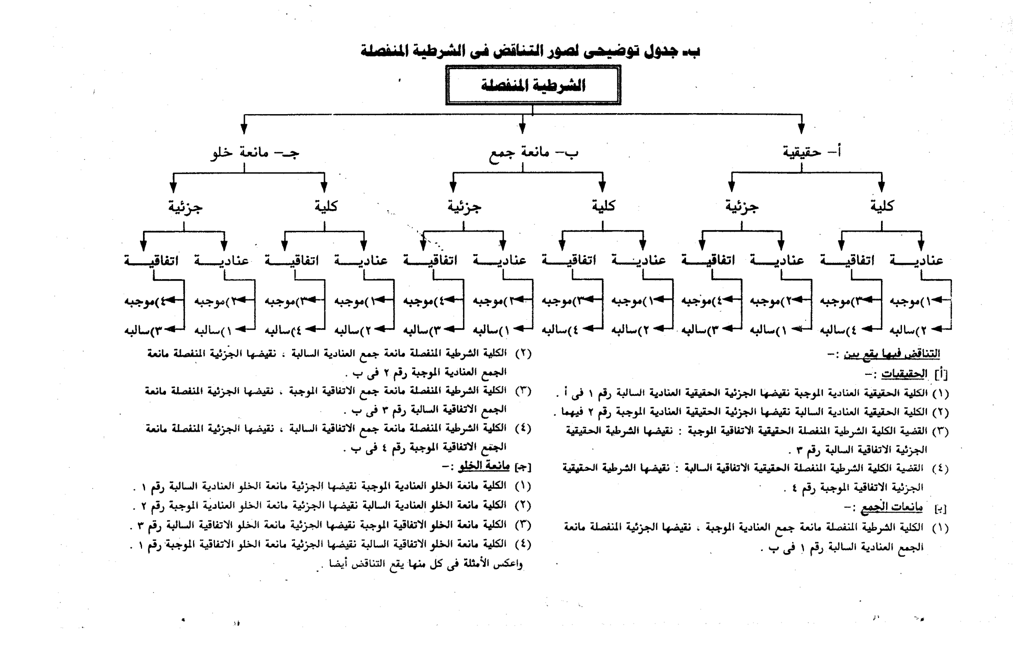
٣- الشرطية المتصلة الكلية الاتفاقية الموجبة فنقيضها الشرطية المتصلة الجزئية الاتفاقية السالبة المشار إليهما برقم (٣) .

٤- الشرطية المتصلة الكلية الاتفاقية السالبة فنقيضها الشرطيه المتصلة الجزئية اللزومية الموجبة المشار إليهما برقم (٤) .

٥- لاحظ كل رقمين متماثلين فهما اللذين يقع فيهما التناقض وضع أمثلة من عندك لتدرب نفسك مع ملاحظة شروط التناقض من السور والإيجاب والسلب وخلافه .

٦- سوف أعيدها لك مع أمثلة كثيرة أن أمد الله فى العمر ، ويسر فى الأسباب .

ب- جدول توضيحي لصور التناقض في الشرطية المنفصلة



التناقض فيها يقع بين :-

[أ] **الحقيقيات :-**

(١) الكلية الحقيقية العنادية الموجبة نقيضها الجزئية الحقيقية العنادية السالبة رقم ١ فى أ .

(٢) الكلية الحقيقية العنادية السالبة نقيضها الجزئية الحقيقية العنادية الموجبة رقم ٢ فيهما .

(٣) القضية الكلية الشرطية المنفصلة الحقيقية الاتفاقية الموجبة : نقيضها الشرطية الحقيقية الجزئية الاتفاقية السالبة رقم ٣ .

(٤) القضية الكلية الشرطية المنفصلة الحقيقية الاتفاقية السالبة : نقيضها الشرطية الحقيقية الجزئية الاتفاقية الموجبة رقم ٤ .

[ب] **مانعات الجمع :-**

(١) الكلية الشرطية المنفصلة مانعة جمع العنادية الموجبة ، نقيضها الجزئية المنفصلة مانعة الجمع العنادية السالبة رقم ١ فى ب .

(٢) الكلية الشرطية المنفصلة مانعة جمع العنادية السالبة ، نقيضها الجزئية المنفصلة مانعة الجمع العنادية الموجبة رقم ٢ فى ب .

(٣) الكلية الشرطية المنفصلة مانعة جمع الاتفاقية الموجبة ، نقيضها الجزئية المنفصلة مانعة الجمع الاتفاقية السالبة رقم ٣ فى ب .

(٤) الكلية الشرطية المنفصلة مانعة جمع الاتفاقية السالبة ، نقيضها الجزئية المنفصلة مانعة الجمع الاتفاقية الموجبة رقم ٤ فى ب .

[جـ] **مانعة الخلو :-**

(١) الكلية مانعة الخلو العنادية الموجبة نقيضها الجزئية مانعة الخلو العنادية السالبة رقم ١ .

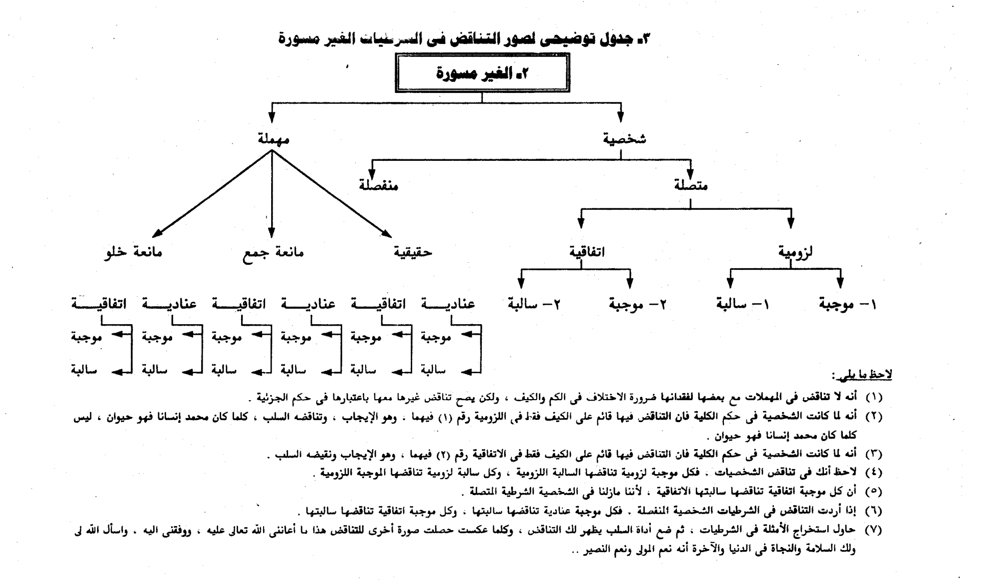
(٢) الكلية مانعة الخلو العنادية السالبة نقيضها الجزئية مانعة الخلو العنادية الموجبة رقم ٢ .

(٣) الكلية مانعة الخلو الاتفاقية الموجبة نقيضها الجزئية مانعة الخلو الاتفاقية السالبة رقم ٣ .

(٤) الكلية مانعة الخلو الاتفاقية السالبة نقيضها الجزئية مانعة الخلو الاتفاقية الموجبة رقم ١ .

واعكس الأمثلة فى كل منها يقع التناقض أيضا .

٣ـ جدول توضيحى لصور التناقض فى الشرطيات الغير مسورة



لاحظ ما يلى:

(١) أنه لا تناقض فى المهملات مع بعضها لفقدانها ضرورة الاختلاف فى الكم والكيف ، ولكن يصح تناقض غيرها معها باعتبارها فى حكم الجزئية .

(٢) أنه لما كانت الشخصية فى حكم الكلية فان التناقض فيها قائم على الكيف فقط فى اللزومية رقم (١) فيهما . وهو الإيجاب ، وتناقضه السلب ، كلما كان محمد إنسانا فهو حيوان ، ليس كلما كان محمد إنسانا فهو حيوان .

(٣) أنه لما كانت الشخصية فى حكم الكلية فان التناقض فيها قائم على الكيف فقط فى الاتفاقية رقم (٢) فيهما ، وهو الإيجاب ونقيضه السلب .

(٤) لاحظ أنك فى تناقض الشخصيات . فكل موجبة لزومية تناقضها السالبة اللزومية ، وكل سالبة لزومية تناقضها الموجبة اللزومية .

(٥) أن كل موجبة اتفاقية تناقضها سالبتها الاتفاقية ، لأننا مازلنا فى الشخصية الشرطية المتصلة .

(٦) إذا أردت التناقض فى الشرطيات الشخصية المنفصلة . فكل موجبة عنادية تناقضها سالبتها . وكل موجبة اتفاقية تناقضها سالبتها .

(٧) حاول استخراج الأمثلة فى الشرطيات ، ثم ضع أداة السلب يظهر لك التناقض ، وكلما عكست حصلت صورة أخرى للتناقض هذا ما أعاننى الله تعالى عليه ، ووفقنى اليه . واسأل الله لى ولك السلامة والنجاة فى الدنيا والآخرة أنه نعم المولى ونعم النصير ..

أسئلة تحصيلية وأخرى تحصيلية

س١ : ما هو الاستدلال المنطقى وأنواعه المعتبرة عند المناطقة ؟

س٢ : الاستدلال المباشر ينقسم إلى أقسام ، فما هى أقسامه على وجه العموم مـع ذكـر نبـذة عن كل قسم منها ؟

س٣ : من أنواع الاستدلال المباشر : التقابل بين القضايا . فما هو والأنواع الأربعة التى يرجع اليه على وجه العموم ؟

س٤ : عرف التناقض وأذكر صوره التى يجرى فيها مع بيان أحكامه من خلال أمثلة تذكرها أنت فى الحمليات والشرطيات ؟

س٥ : بين شروط التناقض المعتبرة عند المناطقة مع ذكر أمثلة .

س٦ : بين التناقض المعتبر وغير المعتبر فى الأمثلة الآتية مع بيان السبب :-

العلم مفيد : العلم ليس مفيدا ، محمد قوى العزيمة : محمد زاهد فى الدنيـا ، الـدواء يساعد على الشفاء : كل الدواء يساعد على الشفاء ، كل الطعام مباح : بعض الطعـام ليس مباحا ، كلما كانت العزيمة قوية : كانت الصعاب هينة . قد لا يكون إذا كانت العزيمة قوية كانت الصعاب هينة .

س ٧ : ضع أمثلة من عندك وحاول أن تجرب إمكانياتك فى التنـاقض وتطبـق شـروطه فـى الحمليات والشرطيات .

النوع الثانى : التضاد

ذكرنا التناقض فى الحمليات والشرطيات ، وهو أول نوع من أنواع التقابل ، وقد عرضته لك بكل ما أمكننى رغم ضعفى وظروفى الصحية ، وقلة حيلتى ، وها أنذا أعرض لك النوع الثانى من التقابل وهو التضاد ، باعتبار ان التقابل أنواع أربعة هى :

[١] التناقض . [٢] التضاد .

[٣] التداخل . [٤] دخول تحت التضاد .

☆ وسيكون ذلك فى الحمليات والشرطيات بأنواعها أيضا ، متى كان ذلك ممكنا .

[أ] تعـــريفـه

عرف التضاد عند المناطقة بأنه اختلاف قضيتين وجوديتين فى الكيف مع اتفاقهما فى الكم ، بحيث يمكن تعقل إحداهما دون الأخرى ، كالبياض والسواد[1] ، وهذا التعريف قائم على مفهوم انحصار القضايا فى الوجوديات فقط[2] ، أما من يذهب إلى أن المناطقة لا يحصرون قضاياهم فى الوجوديات ، وإنما يدخلون معها العدميات ، كفقدان الملكة ، وغيرها[3] ، فان هذا التعريف للتضاد عندهم لا يكون موفيا بالغرض .

كما يعرف بأنه ما يكون بين قضيتين كليتين مختلفى الكيف ، أى بين ك م ، ك س ، مثل : كل فيلسوف يدين بدين ولا واحد من الفلاسفة يدين بدين[4] ، وهذا التعريف أقرب شبها من سابقه بعد تفريغه من القيود المختلف حولها .

---

(١) العلامة الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على ايساغوجى ص٧٨/٧٩ .

(٢) الوجوديات غير العدميات ، ولكل منها مباحث مستقلة - راجع : الوجود والعدم فى المباحث الكلامية - المواقف للإيجى .

(٣) العلامة السعد التفتازانى - له كلام طيب فى المسألة فارجع اليه فى الحواشى .

(٤) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٧٢ .

◉ أما شيخنا – أطال الله فى عمره – فيذهب إلى أن التضاد ، هو التقابل بين كل قضيتين كليتين اختلفتا فى الكيف فقط[1] ، وقد راعى التعريف القيام على الأصل ، وهو أن التضاد فرع التقابل ، فصار التقابل جنسا له ، وحين يراد التعريف الجامع المانع فلابد من ذكر الجنس القريب مع الفصل القريب حتى يكون تعريفا حديا جامعا مانعا ، أو تقريبيا جامعا ، وهو الذى هدفه شيخنا بارك الله فى عمره وأثره .

◉ والذى أميل اليه : أن التضاد هو التقابل بين كل قضيتين كليتين ، أو ما فى حكمها اتفقتا فى الكم واختلفتا فى الكيف ، وجودا أو عدما ، بحيث إذا تعقلنا إحداهما لا يلزم منه تعقل الأخرى[2] ، وان كان ذلك ممكنا[3] .

[ب] صوره

فى التناقض ذكرنا لك صورتين على وجه العموم هى ك م ، مع ج س ، ك س ، مع ج م ، والعكس لا يعطى صورا جديدة ، أما التضاد فان له صورة واحدة تجرى فى الحمليات والشرطيات ، المسورات وغير المسورات ، ويرمز إليها بالرمز الآتى :-

☆ ك م مع ك س . وبالعكس . مثل :- كل برتقال فاكهة – ضدها : لا شيء من البرتقال فاكهة[4] ، كل تفاح لذيذ – ضدها : لا شيء من التفاح بلذيذ .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم

(٢) وهذا التعريف اراه جامعا مانعا من وجهة نظرى ، لأنه يشمل الكليات المحصورة وما فى حكمها من غير المحصورات لما ذهب اليه العلامة الصبان من أن مفهوم الكلية ينطبق على المسورة والمخصوصة – راجع حاشية الصبان ص١٠٥

(٣) حاول ان تشرح التعريف بطريقى الادخال والاخراج ففيه تدريب لك .

(٤) الدكتور / عوض جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٤ .

☆ **ونفس الصورة بعد العكس المكانى فقط**[1] ، **: ك س مع ك م** : مثاله فى السابق : **لاشيء من البرتقال فاكهة ، كل برتقال فاكهة .**

❁ يقول صاحب التيسير : **الوجه الثالث** : تقابل الموجبة الكلية ك س مع السالبة الكلية وبالعكس ك م . مع ك س ، **نحو كل إنسان حيوان** ، ولا شيء من الإنسان حيوان ، ويسمى هذا النوع تقابل التضاد[2] .

☜ **ويلاحظ فى صور التضاد ما يلى :-**

[١] ضرورة الاتحاد فى الشروط التى سبق القول بها فى التناقض[3] ، من وحدتى الموضوع والمحمول فى الحمليات ، والمقدم والتالى فى الشرطيات سواء كان ذلك فى المحصورات والمخصوصات .

[٢] ضرورة الاتفاق فى الحمل والشرط ، والاتفاق فى الاتصال أو الانفصال الشرطى ، مع الالتزام باللزومية ، أو الاتفاقية فى المتصلات ، والعنادية والاتفاقية فى المنفصلات ، حتى يكون التضاد قائما فى بابه[4] .

[٣] ضرورة الاتحاد فى الجهة ونوعها ، والعدول والتحصيل ، متى كانت إحدى قضيتى التضاد معدولة أو محصلة ، أو موجهة ، وإلا كان التضاد قائما على ظروف متخالفة ، ومثله لا يعتبر فى المنطق[5] ، ولا يكون تناقضا مقبولا .

---

(١) وليس العكس الاصطلاحى عند المناطقة ، أو علماء الأصول وإنما اقصدنا بالعكس هنا القلب المكانى للقضيتين فتقدم المتأخرة على ما هى عليه ، وتؤخر المتقدمة على ما هى عليه .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٧٩ .

(٣) راجع شروط التناقض فيما سبق فهى نفس الشروط فى التضاد من تلك الناحية فى المفردات فقط .

(٤) راجع الجدول التى ذكرنا لك فى تناقض الشرطيات فسوف تجد خير أن شاء الله تعالى .

(٥) الدكتور / صلاح عبدالبديع خيرى - المنطق الصورى ص٩٥ .

[جـ] شــروطه

يشترط فى التضاد ما يلى :-

[١] أن يكون بين قضيتين أو ما فى حكمها ، فلا تضاد بين مفردين ، ولا بين مفرد وقضية أو العكس ، لأن المفردات تصورات والقضايا تصديقات ، ولا يكون التضاد بين المفردات والتصديقات[١] ، بهذا الاعتبار أبدا .

[٢] ان تتفق القضيتان فى الكم أو ما فى حكمه ، فلا تضاد بين كلية وجزئية ، ولا بين مهملة وشخصية ، لأن ما بين الكليات والجزئيات ، والشخصيات والمهملات هو التناقض[٢] ، فلا يقع فيها التضاد.

[٣] أن تتفق القضيتان فى الحمل أو الشرط ، وهو الجنس ، والجهة ، والعدول أو التحصيل ، ونوعه كذلك فلا تضاد بين حملية وشرطية ، ولا بين شرطية متصلة ، وشرطية منفصلة ، ولا بين شرطية متصلة لزومية ، ومنفصلة عنادية ، وقس على ذلك[٣] .

[٤] أن تختلف القضيتان فى الكيف ضرورة مع الشروط الأخرى ، فلا تضاد بين موجبتين كلية وجزئية لفقدان شرط الكيف ، ولا كلية ومهملة ، ولا شخصية وجزئية ، أو شخصية ومهملة لذات الشرط المتعلق بالكم .

---

(١) راجع كتابنا - النديم فى المنطق القديم جـ١ بحث التصورات .

(٢) راجع شروط التناقض فيما سبق ذكره لك فى هذا الكتاب .

(٣) ذكرت لك ذلك فى شيء من التفصيل فى التناقض ، فارجع اليه واسأل الله لى السلامة فى الدين والنجاة فى الآخرة .

[د] أحكامه

❖ وضع المناطقة للتضاد أحكاما تتعلق بالصدق والكذب في القضيتين المتضادتين ، بعد اشتراط الاختلاف في الكيف والاتفاق في الكم ، وهذه الأحكام هي :-

[١] أنهما لا تصدقان معا في التضاد ، ولكن إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى والعكس ، ومعنى أنهما لا تصدقان معا ، أنهما لا يجتمعان في الصدق ، فإذا اجتمعا لا يعتبر تضادا أبدا .

☆ مثال التضاد المقبول : كل عالم يخاف الله ضدها لا عالم يخاف الله . فالأولى كلية موجبة حملية صادقة ، والثانية كلية سالبة حملية كاذبة .

☆ مثال التضاد الغير مقبول : كل عالم يخاف الله نقيضها لا فاجر يخاف الله . فلا تضاد بينهما ، لأن الأولى كلية موجبة حملية صادقة ، والثانية كلية سالبة حملية صادقة أيضا ، وكليهما لا تضاد فيهما[١] .

[٢] أنهما قد تكذبان معا ، بحيث لا تكون أيا منهما صادقة حتى تكون الأخرى كاذبة ، وإنما الكذب فيهما معا قائم .

☆ مثالهما فيه : كل مصرى يتكلم اللغة الإنجليزية : ولا واحد من المصريين يتكلم اللغة الإنجليزية . فان هاتين القضيتين لا تصدقان معا ، ولكنهما كاذبتان معا ، لأن الواقع أن بعض المصريين يتكلم اللغة الإنجليزية ، وبعضهم لا يتكلمها[٢] ، والملاحظ أن الصدق والكذب قائم على اعتبار العموم والخصوص أيضا وعكسه في الموضوع والمحمول في الحمليات أو المقدم والتالى في الشرطيات .

---

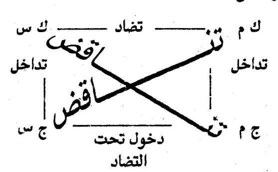
(١) دائما أذكر لك الأمثلة المقبولة وغير المقبولة حتى يمكنك التعرف عليهما معا فبضدها تمايز الأشياء .

(٢) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٢ .

◉ يقول شيخنا : حكم القضيتين المتضادتين أن تصدق إحداهما وتكذب الأخرى فى كـل قضية يكون موضوعها أخص من محمولها ، مثل : كل طالب فى الكليـة مسـلم ، ولا واحد من طلاب الكلية مسلم[1] ،فهذا فيه تضاد استوفى شروطه .

أما إذا كان موضوعها أعم من محمولها فانهما يكذبان معا : مثل كـل فاكهـة برتقال ، ولا شيء من الفاكهة ببرتقال ، ومثـل كـل إنسـان طيـب ، ولا شـيء مـن الإنسـان بطيب[2] ، فانهما كاذبتان معا لكون الموضوع فيهما أعم من المحمول ، فإذا أخذنا فى الاعتبار أن المحمول فى الحمليات ، والتالى فى الشرطيات يحكم به على الموضوع والمقدم فيهما فقد بان لنا أنه متى كان الموضوع أعم فان المحمول لـن يحكـم به على كل الموضوع وإنما على بعضه فقط الذى وقـع المحمـول عليـه ، ومـن ثـم لا يكون بينهما الا الكذب ، وبناء عليه حكم عليهما بأنـهما متضادتـان ، وهـو معنـى قول المناطقة أنهما قد يرتفعان ، يعنى يكذبان معا[3] .

مثال توضيحى للتضـاد :-



---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٤ .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المصدر السابق ص١١٤ .

(٣) لاحظ مفهوم قولهم : انهما لا تجتمعان فى الصدق ، وقد ترتفعان فيقع الكذب فيهما معا .

والمناطقة على أن أحكام التقابل كما تجرى فى القضايا الحملية ، فإنها كذلك تجرى فى الشرطيات ، كما أن مفـهوم الكلية ، ومفـهوم الجزئية أقسـام للقضايـا المخصوصة ، وفى نفس الوقت فإنـها أقسـام باعتبـار المفـهوم للقضايـا غـير المخصوصة[1] .

وعلى هذا فالقضيتان المتضادتان لا يصدقان معا ، ولكنهما قد يكذبان معا[2] ، فإذا صدقتا معا لم يقع التضاد ، بل يكون صدقهما مـن علامات فقدانـهما شـروطه المعتبرة عند المناطقة ، وبهذا ننهى حديثنا عن النوع الثانى مـن أنـواع التقـابل بـين القضايا .

(١) العلامة أبو العرفان الصبان – حاشية الصبان على شرح الملوى ص١٠٥ ، ونسب الكلام إلى الإمام السنوسى .
(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم ص١١٤ .

أسئلة تحصيلية وأخرى تحضيرية

س١ : التضاد أحد أنواع التقابل بين القضايا . فما هو من حيث التعريف والصور ؟ مع ذكر أمثلة له فى الحمليات فقط ؟

س٢ : بين أوجه التعريفات الفاسدة فى تعريف التضاد الآتية :-

[١] التضاد هو اتفاق القضيتين فى الكيف فقط .

[٢] التضاد هو اختلاف القضيتين فى الكم فقط .

[٣] التضاد هو اتفاق مفردين أو ما فى حكمهما فى الكم مع الاختلاف فى الكيف .

س٣ : ما هى صور التضاد المعتبرة عند المناطقة . اذكرها مع أمثلة لها ؟

س٤ : هل بين الأمثلة الآتية تضاد ؟ ولماذا ؟

[١] كل العلم خير من الجهل : العلم ليس خيرا من المال .

[٢] بعض الصلاح ينفع صاحبه : لا شيء من الصلاح ينفع صاحبه .

[٣] محمد رجل صالح : محمد ليس طامعا .

س٥ : اذكر شروط المناطقة فى التضاد مع ذكر أمثلة وطبق فيها الشروط مع إخراج المحترزات فى التعريف ؟

س٧ : من أحكام التضاد انهما لا يجتمعان وقد يرتفعان . فما هو مفهوم عدم الاجتماع والارتفاع فى اصطلاح المناطقة مع ضرب أمثلة ؟

س٧ : هل يشترط إذا كذبت إحداهما كذبت الأخرى . ضع أمثلة وطبق فيها الحكم .

س٨ : ما الحكم لو كان الموضوع أعم من المحمول فى قضيتى التضاد . وماذا يكون الحكم لو عكسنا يعنى كان الموضوع أخص من المحمول . باعتبار الصدق والكذب ؟

س٩ : حاول ان تستخرج لنفسك أسئلة ثم طبق فيها الشروط حتى تتأكد من إمكانياتك وقدرة تحصيلك . واسأل الله لى ولك السلامة والسداد انه نعم المولى ونعم النصير .

النوع الثالث : التداخل

التداخل هو النوع الثالث من أنواع التقابل بين القضايا ، سواء فى الحمليات أو الشرطيات ، وللمناطقة القدامى فيه جهود كثيرة جاءت على سبيل التلميح اليه باعتباره جزءا من التقابل ، متعلقا بأحكام القضايا ، ونحن نقدم لك فيه ما أعاننى الله تعالى عليه ، ووفقنى الله سبحانه وتعالى اليه .

[أ] تعريفه

☆ عرف التداخل بأنه التقابل بين القضيتين المتحدتين فى الكيف المختلفتين فى الكم[1] ، فيقع بين الكلية والجزئية المتفقة معها فى الكيف ، كالكلية الموجبة مع الجزئية الموجبة ، والكلية السالبة مع الجزئية السالبة .

☆ كما يعرف بأنه : التقابل بين كل قضيتين اختلفتا فى الكم ، أو ما فى حكمه ، واتفقتا فى الكيف وجودا أو عدما ، بحيث تكون الكلية أعم والجزئية أخص مطلقا[2] .

شرح التعريف :-

[١] **التقابل** : جنس بعيد يخرج به العكس والتلازم فى الاستدلال المباشر والغير مباشر ، والقياس والاستقراء ، وغيرها فى الاستدلال غير المباشر[3] .

[٢] بين كل قضيتين : فصل أول يخرج التقابل بين المفردات مع بعضها ، أو مع غيرها[4] ، فلا تعتبر تداخلا ، ولا تناقضا كما أنه ليس بتضاد .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٥ .

(٢) وهذا الذى أميل اليه هو ما غلب عندى على غيره ، فمن كان له غير ذلك فهى توفيقات الله وذاك فضله .

(٣) راجع كتابنا دراسات فى المنطق ص١٩٧ .

(٤) الدكتورة وفاء مرسى - دراسات فى المنطق الصورى ص٧٥ .

[٣] **اختلفتا فى الكم** : فصل ثان يخرج به كل القضايا المتفقة فى الكم من الحمليات والشرطيات ، فانه يعتبر تضادا إذا اجتمعت فيه شروطه[1] ،

[٤] **أوما فى حكمه قيد فى التعريف يخرج به** : المركبات الإنشائية فانها ليست داخلة فى التصديقات ، كما يخرج به المختلفات فى الكم باعتبارات غير التى نظر اليها المناطقة من أمثال اعتبارات النحاة[2] ، فانها اعتبارات فى الألفاظ لا فى المعانى .

[٥] **وأتفقتا فى الكيف** : **فصل ثالث يخرج به القضيتان المختلفتان فى الكيف كالكلية** الموجبة والجزئية السالبة ، فان بينهما **تناقضا ، وليس تداخلا ، وكذلك الحال** فى **الكلية السالبة والجزئية الموجبة فى الحمليات والشرطيات**[3] .

[٦] **وجودا قيد** : يخرج به ما لو كانت إحدى القضيتين وجودية والأخرى عدمية ، فلا تداخل بينهما[4] .

[٧] **أو عدما قيدا أخر** : يخرج به ما لو كانت **إحداهما عدمية ، والثانية وجودية** ، وهو عكس السابقة فلا تداخل بينما **أيضا**[5] ،

[٨] **تكون الكلية أعم والجزئية أخص مطلقا : يخرج به القضايا التى يتساوى فيها موضوعاتها مع محمولاتها ، والقضايا التى تكون المحمولات فيها أخص من**

---

(١) راجع من كتابنا هذا ما ذكرناه لك أثناء حديثنا عن التضاد .

(٢) الدكتور حسنى عبداللطيف - النحو العربى منهجا ودراسة ص١٥ .

(٣) راجع ما كتبناه لك حول أحكام التناقض من هذا الكتاب وأسأل الله لنا ولك السلامة فى الدين والنجاة فى الآخرة .

(٤) وممن ذهب إلى هذا الرأى العلامة السعد التفتازانى - راجع تحرير القواعد المنطقية عند حديثه عن انواع التقابل قبل التناقض مباشرة ، والشيخ حسن العطار فى حاشيته ص٧٨/٧٩ على ايساغوجى .

(٥) تلك القيود كلما كانت كثيرة كانت المفاهيم والماصدقات بعكس بعضها على ما ذكرته لك فى المفهوم والماصدق فارجع اليه .

موضوعاتها لأن الحكم فيها سيكون منصبا على بعض الأفراد ، وبالتالى لا يصلح اعتبار الكلية التى موضوعها أعم من محمولها ، لأنها جزئية فى المعنى ، وكاذبة فى الحكم .

[ب] صـــوره

- للتداخل بين القضايا صورتان فى الحمليات والشرطيات والعكس المكانى يعطى صورتين أيضا لكنهما ليستا مستجدتين ، وإنما داخلتان فى الأوليين :-

- **الأولـــى:** ك م ، مع ج م ، مثاله : كل الطعام مباح تداخلها مع بعض الطعام مباح ، والعكس ، مثاله : بعض الطعام مباح ، كل الطعام مباح .

- **الثانية :-** ك س ، مع ج س : كل الطعام ليس مباحا ، تداخلها مع : بعض الطعام ليس مباحا ، والعكس[1] .

- ويلاحظ أن التداخل لابد فيه من :-

[١] اتفاق القضيتين فى الكيف ، وهو الإيجاب والسلب .

[٢] اتفاقهما فى وحدة الموضوع : فلا تداخل بين مختلفتى الموضوع[2] .

[٣] اتفاقهما فى وحدة المحمول : فلا تداخل بين مختلفتى المحمول[3] .

[٤] اتفاقهما فى الحمل أو الشرط ، ونوعه : فلا تداخل بين حملية وشرطية ، ولا بين شرطية متصلة وأخرى منفصلة ، ونفس الشروط التى سبق القول بها فى التناقض والتضاد من ناحية الشروط المتعلقة عدا اتفاقهما فى الكيف[4] .

---

(١) اصنع فى السالبات كما صنعنا فى الموجبات والفارق فقط فى السور .

(٢) راجع الشروط الثمانية التى سبق القول بها فى المخصوصة .

(٣) راجع ما ذهب اليه المناطقة فى الوحدات الثمانية وما يلحقها .

(٤) هذه الملاحظات واقعة فى الصور ، وذلك يدركه بسهولة من ينظر اليه .

[جـ] شروط التداخل

اشترط المناطقة فى تقابل التداخل شروطا بجانب الشروط العامة تقوم على ما يلى :-

[١] أن يكون بين قضيتين : فلا تداخل بين مفردين ، ولا بين مفرد وقضية ، ولا بين مفرد ومركب انشائى ، ولا ما ليس بقضيتين حقيقة أو حكما .

[٢] أن يكون بين متفقتى الكيف : فلا تداخل بين ك س ، ج س ، ولا العكس ، لأن ذلك هو التناقض ، وليس فى ذلك شىء من التداخل .

[٣] أن يكون بين مختلفتى الكم أيضا : فلا تداخل بين ك م ، ك س ، ولا العكس ، لأن بينها تضادا ، ولا يجتمع التضاد والتداخل فى شىء واحد باعتبار واحد .

[٤] أن يقصد بالقضيتين الحمل معا ، أو الشرط على ناحية المناطقة[١] ، أما إذا كان على ناحية أهل النحو أو الأصوليين ، فلا يعتبر تداخلا[٢] ، وحاول بنفسك ضرب أمثلة ، والتجريب عليها مع التدريب .

[د] أحكامه

وضع المناطقة للتداخل المنطقى أحكاما باعتبار الصدق والكذب ، الذى لا يجرى إلا فى القضايا التى تتحقق فيها الشروط ، ونحن نذكرها لك ونقدم الأمثلة .

[١] باعتبار الصدق :-

[أ] فى الكلية : حكم القضيتين المتداخلتين أنه إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية المتداخلة معها فقط ، وليس العكس[٣] .

---

(١) الدكتورة / ناهد مصطفى - المنطق القديم ص١٣٧ .

(٢) لأنه سبق القول بأن لكل قوم من الاصطلاحات ما يخصهم وحدهم ، ولا اعتبار بمنازعة غيرهم لهم فيه .

(٣) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص ١١٥ ، وراجع المنطق التوجيهى ص٧٢/٧٣ .

مثاله : كل إنسان حيوان : ك م صادقة والقضية المتداخلة معها هى بعض الحيوان إنسان ، وهى ج م صادقة أيضا .

ولعلك لاحظت أن الحكم بالصدق فى الكلية قائم على كل فرد من أفرادها التى منها الجزئية ، فلما صدقت الكلية كان من اللازم صدق جزئيتها المكونة من بعض أفرادها .

[ب] **فى الجزئية** : إذا صدقت القضية الجزئية ، فقد لا تصدق الكلية ، متى كان الموضوع فيها أعم من المحمول ، وقد تكون غير معروفة ، ولذا قالوا أنه إذا صدقت الجزئية ، فلا نستنتج شيئا عن صدق أو كذب الكلية المتداخلة معها[1] ، فكانت غير معروفة .

لأن الحكم فى الجزئية قائم فى البعض ، فلا ينطبق حكمه فى الصدق على الكل الموافق له فى الكيف ، وسوف أقدم لك نفس المثال فى الكلية لتعرف الفرق :

مثال : بعض الحيوان إنسان ج م صادقة ، كل حيوان إنسان : غير معروفه .

لأن حيوان موضوع فيهما وهو أعم بينما المحمول فيهما لفظ إنسان ، وهو أخص من حيوان ، فصح فى الجزئية الحكم بالصدق فيها ، لأن بعض الحيوان إنسان صادقة ، ولم يصح الحكم فى الكلية ، لأن لفظ الحيوان أعم من لفظ الإنسان[2] .

فلو قلنا كل حيوان إنسان لأدخلنا فيه الفرس والغزال . وسائر الحيوانات فى التعريف ، وهو غير مراد لهم ، ولذا قالوا إذا صدقت الكلية تصدقت الجزئية

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٢ .

(٢) وهذا العموم والخصوص يدركه كل من يعرف معنى العموم والخصوص .

المتداخلة معها أيضا ، أما إذا صدقت الجزئية كانت الكلية المتداخلة معها غير معروفة على وجه التحديد من ناحية الصدق أو الكذب[1] .

[٢] **باعتبار الكذب :-**

[أ] **في الجزئية :-** يرى المناطقة أنه إذا كذبت القضية الجزئية فان الكلية المتداخلة معها تكذب أيضا ، وليس العكس .

مثاله : بعض النبات يتحرك بالإرادة . ج م كاذبة ، كل نبات يتحرك بالإرادة . ك م كاذبة أيضا .

◈ وربما تقول لماذا إذا صدقت الجزئية لا تصدق كليتها ، أما إذا كذبت الجزئية فان كليتها كاذبة أيضا ؟

✍ والجواب :- أن العبرة في كذب الجزئية هو المفهوم ، وهو أعم والكلية يراد بها الأفراد وهو أخص ، ولا شك أن الجزئية من هذه الناحية أعم من الكلية ، وكذب الأعم يلزمه كذب الأخص[2] ، على ما سبق القول به .

[ب] **في الكلية :-**

يرى المناطقة أن القضية الكلية إذا كانت كاذبة ، فان الجزئية المتداخلة معها تكون غير معروفة[3] .

مثال ذلك : كل حيوان إنسان ك م كاذبة . لأن الموضوع فيها أعم ، بعض الحيوان إنسان ج م فقد تكذب إذا قصدنا ببعض الحيوان الفرس ، أو الغزال ، وأما إذا قصدنا بعض الحيوان كخالد وأميمه فان الحكم عليها لا يكون على وجه

---

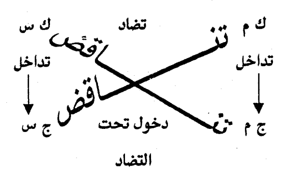
(١) راجع كتابنا - دراسات في المنطق ص٢٧٥ .

(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازي - المرشد السليم ص١١٦ .

(٣) الدكتوره / وفاء مرسي - دراسات في المنطق ص١٣٨ .

التحديد ، وحينئذ تكون القضية الجزئية فى هذه الناحية غير معروفة على وجه التحديد من ناحية الكذب ، ولذا قالوا : إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ، أما إذا كذبت الكلية كانت الجزئية غير معروفة .

رسم توضيحى للتداخل



[١] إذا صدقت ك م . صدقت ج م ، إذا صدقت ك س صدقت ج س ؛

[٢] إذا صدقت ج م . كانت ك م غير معروفة أعنى مجهولة فى الإيجاب والسلب .

[٣] إذا كذبت ج م . كذبت ك م ، إذا كذبت ج س كذبت ك س .

[٤] إذا كذبت ك م . كانت ج م غير معروفة فى الإيجاب والسلب .

وأود ملاحظة انى ذكرت لك أمثلة فى الموجبات الحملية[1] ، فحاول أن تقدم بنفسك أمثلة للسالبات فى الحمليات أيضا ، وكذلك ما يجرى فى الشرطيات الاتصالية والانفصالية[2] ، وضع فى اعتبارك ضرورة التطابق فى اللزوم والاتفاق أو العناد .

---

(١) وهى الأمثلة التى ذكرتها لك فى صلب الأصل .

(٢) راجع كتابنا – المنطق بين التنظيم والتقنين ص٢١٧ .

أسئلة تجريبية

س١ : التداخل أحد فروع التقابل بين القضايا . فما هو وصوره وشروطه وأحكامه ؟

س٢ : هل يقع التداخل بين المفردات ؟ ولماذا ؟ بين أراء المناطقة فى المسألة ؟

س٣ : التداخل يقع بين القضايا المتفقة فى الكيف . فهل يلزم عليه الاتفاق فى الكم أيضا ؟ ولماذا ؟

س٤ : اشرح تعريف التداخل واستخرج محترزات التعريف ؟

س٥ : فى الأمثلة الآتية تداخل صحيح وأخر فاسد . ميز كلا منها مع ذكر السبب :-

[١] كل الطعام مباح : بعض الطعام ناضج

[٢] كل الطالبات لسن مهملات : بعض الطالبات لسن مهملات .

[٣] محمد متفوق فى دراسته : محمد متفوق فى ألعاب القوى .

[٤] لا شيء من اللهو مفيد : بعض اللو ليس مفيدا .

[٥] كل حيوان إنسان : بعض الحيوان إنسان

[٦] كلما كانت الشمس طالعة دخل شهر رمضان / ....

س٦ : بين لماذا لا يقع تداخل بين القضايا الآتية مع ذكر الأمثلة والسبب :-

[١] ك م ، مع ك م [٢] ك س ، مع ك س .

[٣] ك م ، ج س [٤] ك س ، ج م .

س٧ : من أحكام التداخل باعتبار الصدق والكذب أحوال فما هى ؟

س٨ : اشرح مفهوم « إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية ، واذا كذبت الجزئية كذبت الكلية وليس العكس » ؟

س٩ : حاول إجراء ذلك فى الحمليات بأنواعها مرة ، وفى الشرطيات بأنواعها كذلك؟

النوع الرابع : الدخول تحت التضاد

[أ] تعــــريفه

☆ ويعرف بأنه :- التقابل بين قضيتين اتفقتا فى الكم واختلفتا فى الكيـف ، بحيـث تكونان جزءتين ، أو ما فى حكمهما ، إحداهما موجبة والأخرى سالبة .

☆ ويعرف أيضا بأنهما القضيتان الداخلتان تحت التضاد[1] ، وهـذا التعريـف لوحـظ فيه مفهوم التداخل والتضاد معا ،فلا ينصرف إلى مفهوم الدخول تحت التضاد ألآ بعد معرفة التداخل والتضاد ، وفى ذلك بعض الصعوبة للمبتدئ .

☆ وعرفه شيخنا بأنه : التقابل بين القضيتين الجزءيتين المختلفتين فـى الكيـف[2] . وهذا التعريف يخـص المحصـورات فقـط ، أمـا غيرهـا مـن القضايـا التـى تعطـى حكمها ، فلا ينطبق عليها ، ولذا أدخلنا فى التعريف ، او ما فى حكمها[3] .

[ب] صــــوره

للدخول تحت التضاد صورة واحدة هى ج م مع ج س ، واذا عكست فقدمت ج س . على ج م فهى نفس الصورة ، كما سبق القول ، بأنه مجرد قلب مكان ، أو عكس جمس فى مواقعها . وليس عكسيا منطقيا على الناحية الفنية[4] .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٧٣ .

(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٥ .

(٣) وهى وجهة نظر ربما لم تسلم لى ، فما التوفيق الا من الله تعالى .

(٤) لأن العكس المنطقى أحد مباحث الاستدلال المباشر ، وهو على ناحية فنية سوف نعرضها لك أن شاء الله .

وما يجرى فى الحمليات يجرى مثله فى الشرطيات بأنواعـها ، ومـا ينطبـق على الجزئيات قد يرد أيضا على ما فى حكمها مما ذكر المناطقة له أمثلة ، عرضوها فى المطولات وبسطوها فى الشروح والحواشى والتقريرات ، فارجع اليها تظفر بها .

[جـ] شـــــروطه[1]

يشترط فى الدخول تحت التضاد ما يلى :-

[١] أن يكون بين قضيتين ، فلا دخول تحت التضاد فى المفردات بين محمد ، بعـض العلم مفيد ، والمركبات .

[٢] أن يكـون بـين قضيتـين جزئيتـين فـلا دخـول تحـت التضـاد فـى الكليـات بـين ك م ، ك س ، لأنه تضاد .

[٣] ن يكون بـين قضيتـين جزئيتـين مختلفتـى الكيـف ، فـلا دخـول تحـت التضـاد ج م ، ج م ، أو بين ج س ، ج س .

[٤] أنه يراد به الدخول تحت التضاد بشروطه ، فإذا لم يكن الدخـول تحـت التضـاد مرادا فلا عبرة بالقضايا من هذه الناحية حتى وان كانت فيها مظاهره بادية .

[د] أحكام الدخول تحت التضاد

ذكر المناطقة أن القضيتين الداخلتين تحت التضاد لهما أحكام باعتبار الصدق والكذب[2] :-

[١] **باعتبار الصدق :-** القضيتان الداخلتان تحت التضاد قد تصدقان معا[3] ، لكن ذلك ليس على سبيل الاستلزام ، بمعنـى أن الحكـم بصـدق إحداهمـا لا يسـتلزم صـدق الأخرى أو كذبها .

---

(١) حاولت استخراجها من بطون الكتب ، واسأل الله لى ولك السلامة والنجاة فى الدنيا والآخرة .

(٢) الدكتورة / وفاء مرسى - دراسات فى المنطق ص١٤١ .

(٣) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٧٣ .

☆ **مثاله** : بعض الطلبة أقوياء ج م صادقة : مع بعض الطلبة ليسوا أقوياء ج س ، فقد يكون البعض المسكوت عنه صادق عليه الحكم بالصدق ، ولذا قالوا أن صدق إحداهما لا يستلزم صدق أو كذب الأخرى ، ولذا فهما :-

[أ] تصدقان معا فى كل قضية يكون الموضوع فيها أعم من المحمول . مثل بعض المعدن ذهب ، ليس بعض المعدن ذهبا .

[ب] تصدق إحداهما وتكذب الأخرى فى كل قضية يكون موضوعها أخص من محمولها ، بعض الإنسان حيوان ، بعض الإنسان ليس بحيوان(1) .

[٢] باعتبار الكذب :-

[أ] تكذب إحدى القضيتين إذا كانت الأخرى صادقة والموضوع فى الكاذبة أخص من المحمول .

[ب] لا تكذبان معا

رسم توضيحى للدخول تحت التضاد والقواعد المنظمة له .

ج م ———————— ج س

دخول تحت التضاد

[١] إذا صدقت إحداها كذبت الأخرى فى القضايا التى يكون موضوعها أخص من محمولها

[٢] تصدقان معا فى كل قضية يكون موضوعها أعم من محمولها .

[٣] قد تكذبان معا .

[٤] تكذب إحداهما إذا صدقت الأخرى والموضوع فى الكاذبة أخص من محمولها(2) .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٥ .

(٢) وهى مجمل أحكام الدخول تحت التضاد باعتبار الصدق والكذب .

ومن ثم فقد قال المناطقة أنهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان ، وأود ملاحظة ما يجرى فى الشرطيات بأقسامها ، كما يجرى فى الحمليات ، واسأل الله أن يرزقنا الفهم ، وأن يمنحنا القبول والرضى . أنه نعم المولى ونعم النصير .

وبهذا ننتهى من الحديث عن أنواع التقابل بين القضايا ، وهو المبحث الأول من مباحث الاستدلال المباشر ، بحيث يعقبه الحديث عن العكس بأنواعه ، ثم يأتى تلازم الشرطيات ،وبه ينتهى الحديث عن الاستدلال المباشر . فما هو العكس إذن ؟

وهاك جدولا للتقابل بين القضايا باعتبار الصدق والكذب قدمه لنا الدكتور أبو العلا عفيفى[1] .

	القضية الأصلية وحكمها	القضايا المتقابلة معها			
		ك م	ج س	ك س	ج م
١	ك م / صادقة	–	كاذبة	كاذبة	صادقة
٢	ك م / كاذبة	–	صادقة	غير معروفة	غير معروفة
٣	ك س / صادقة	كاذبة	صادقة	–	كاذبة
٤	ك س / كاذبة	غير معروفة	غير معروفة	–	صادقة
٥	ج م / صادقة	غير معروفة	غير معروفة	كاذبة	–
٦	ج م / كاذبة	كاذبة	صادقة	صادقة	–
٧	ج س / صادقة	كاذبة	–	غير معروفة	غير معروفة
٨	ج س / كاذبة	صادقة	–	كاذبة	صادقة

وأرجو ملاحظة أن هذا الجدول يمكن تطبيقه فى الحمليات بأنواعها والشرطيات بأقسامها وأنواعها كذلك[2] .

(١)الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٤ ط لجنة التأليف .

(٢) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٤ .

أسئلة تجريبية وأخرى تحصيلية

س١ : عرف الدخول تحت التضاد ؟ ولماذا سمى به ؟ مع ذكر أمثلة له ؟

س٢ : ما هى شروط الدخول تحت التضاد التى يراها المناطقة ضرورية ؟

س٣: هل يقع الدخول تحت التضاد فى الأمثلة الآتية مع بيان السبب :-

[١] محمد فاز بالقبول من الله .... [٢] كل علم مفيد : بعض النحو علم .

[٣] بعض المال يغرى : بعض المال لا يغرى .

[٤] قد يكون إذا كان هذا إنسانا فهو حيوان : قد لا يكون إذا كان هذا إنسانا فهو متكلم .

س٤ : اذكر صوره وقبلها من صور الدخول تحت التضاد على أن تكون متوافقة مع الشروط الصحيحة ؟

س٥ : القضيتان المتداخلتان فيما تحت التضاد قد تصدقان معا ، وقد تصدق إحداهما فتكذب الأخرى . اشرح العبارة مع ذكر بيان السبب فى الحالتين ؟

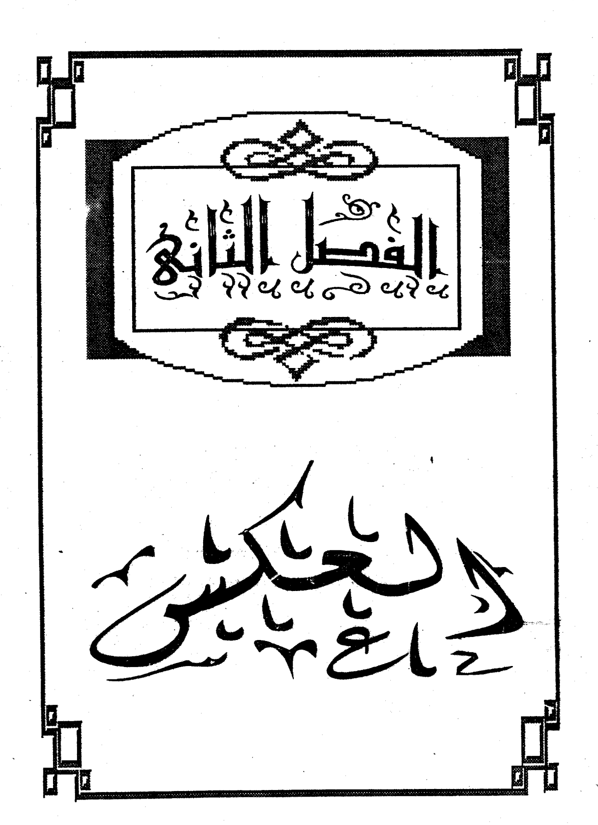
س٦ : هل كذب إحداهما يلزمه كذب الأخرى استلزاما ؟ وهل يمكن أن تكذبا معا ويعتبر الدخول تحت التضاد صحيحا على الناحية المنطقية ؟ اذكر امثلة تطبيقية ؟

س٧ : يقول المناطقة انهما لا تكذبان معا وقد تصدقان مع . اشرح العبارة مع أمثلة تطبيقية ؟

س٨ : عرفت ان أحكام التقابل كما تجرى فى الحمليات تجرى فى الشرطيات ، فهل تجرى فى السورات والمحصورات أيضا ؟ مع التعليل .

- إذا كانت الإجابة بالإيجاب فضع أمثلة وطبق عليها .
- وإذا كانت بالسلب فضع أمثلة وطبق عليها .

واسأله الله لك ولى الهداية والتوفيق انه نعم المولى ونعم النصير .


الفصل الثاني
العكس

ذكرنا لك الاستدلال على وجه العموم ، ثم ذكرت لك أنواع الاستدلال ، وبان منها المباشرة ، وعرضت لك من أنواع المباشر :-

[١] التقابل بين القضايا . وها نحن نعرض لك .

[٢] العكس المنطقى ، باعتبار أننا فى أحكام التقابل كنا نستدل بصدق قضية على صدق أخرى أو كذبها ، أما فى العكس فأنا نستدل بعكس القضية حتى تثبت صدق الأولى أو الثانية .

مع ملاحظة أن المقصود من العكس عند المناطقة ما كان لازما للقضية من جهة الترتيب الطبيعى ، لا ما يتفق فى بعض الأمور ، وان لم يلزم فى القانون الكلى ، وكل قضية يلزمها العكس[1] .

اذن العكس هنا من الاصطلاحات المنطقية ، لأنه يستدل بمعرفته على تميز الصادق من الكاذب فى القضايا[2] ، وما دام الأمر كذلك فلابد من تعريفه ، وبيان أنواعه ، والمطلوب منها فى هذا الباب ، والشروط التى لابد منها حتى يكون مقبولا وسيكون ذلك على النحو التالى ان شاء الله تعالى :

أولا : تعريفــــه

[أ] فى اللغة :-

وردت مادة الكلمة ع ك س فى لغة العرب على العديد من المعانى أبرزها :-

---

(١) العلامة الشيخ / عبدالرحمن الأخضرى - شرح الأخضرى على متن السلم ص٣٢ .

(٢) العلامة الشيخ / حسن العطار - حاشية العطار على شرح الانصارى ص٨٣ .

[١] **التبديل** : ومنه قول العرب عكس فلان ثوبه بمعنى بدله ، فجعل باطنه ظهرا ، وظهره بطنا ، بحيث تحققت له بهذا التبديل فوائد[١] ، وعكست الناقة أوضاع أطرافها ، بمعنى بدلتها ، فجعلت جهتها الخلف بعد أن كانت إلى الأمام[٢] .

[٢] **القلب** :– ومنه قولهم عكست قوله عليه ، بمعنى قلبته اليه فتحول الأمر من الغلبة إلى الهزيمة ، ومن القوة إلى الضعف[٣] ، وعكست الثوب إذا قلبتها فجعلت أسفلها أعلاها ، لغاية مقصودة[٤] .

[٣] **التقدم والتأخر** : قالت العرب : عكست أمر فلان فجعلت مقدمه ومؤخره ، وحولته من الأمام إلى الخلف على جهة التبادل المستمر[٥] .

والملاحظ أن اللغة العربية قدمت لمادة الكلمة العديد من المعانى ، لكنها بحاجة إلى معنى مشترك يجمعها معا على ناحية اللغة ، ولذا فأننا نعرف العكس على ناحية اللغة بأنه : التبديل المستمر ، والتقلب الدائم المطرد بالتقدم مرة والتأخر أخرى ، لغرض قائم ، وغاية مقصودة ، تقع بهما نتائج محددة ، لها قبول على ناحية من الأنحاء[٦] .

[ب] فى اصطلاح المناطقة :–

❁ عرف العكس المنطقى فى الاصطلاح على وجه العموم بأنه : ما يستدل بمعرفته على تمييز الصادق من الكاذب فى القضايا باعتبار دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه[٧] .

---

(١) المعلم بطرس البستانى – قطر المحيط باب العين والكاف .

(٢) العلامة الأزهرى – تهذيب التهذيب مادة العين حـ٢ ص١٩٥ .

(٣) لسان الميزان باب العين والكاف وما يثالثهما .

(٤) العلامة الزمخشرى – اساس البلاغة – باب العين والكاف ص٤١٣ .

(٥) العلامة ابن فارس – معجم مقاييس اللغة – باب العين ص٢٨٧ .

(٦) وهذا التعريف للعكس على الناحية اللغوية هو الذى أمكننا التعرف عليه وهى وجهة نظر ربما لم تسلم لى .

(٧) العلامة حسن العطار – حاشية العطار على حاشية الانصارى ص٨٣ .

- كذلك يعرف بأنه القضية الناتجة من تبديل أحد جـزءى القضيـة بـالأخر ، علـى ناحية مخصوصة ، وغاية مقصودة[1] ، وهـذا التعريـف قـائم علـى النتيجـة التـى تعقب العملية العكسية نفسها ، من باب تسمية الشيء باسم مـا يـؤول اليـه لـدى البلاغيين .

- كما يعرف بأنه عملية التبديل ذاتها التى تتم بين جزئـى القضيـة ، حيـث يحـل أحدهما محل الأخر ، على سبيل الحقيقة اللغويـة أو العرفيـة أو الشـرعية[2] ، أو غيرها ، وبناء على ما سلف ذكره يكون لفظ العكس من المشترك اللفظى الذى يطلق ويراد به الحقيقة ، كمـا يشـتق منـه ، ويطلـق علـى المجـاز أيضـا ، فـهو يطلـق بإطلاقين : أحدهما إطلاقه على القضية التـى وقـع التحويـل اليـها ، وثانيـهما : إطلاقه على المعنى المصدرى[3] ، وكل من الإطلاقين ترد عليـه أقسـام العكـس[4] ، كما سترى ان شاء الله تعالى .

ثانيا : أقسـامـه

المناطقة يقسمون العكس بالمعنى الاصطلاحى العام إلى ثلاثة أقسام :

- **القسم الأول : العكس المستقيم :** ويسمى العكس لاسـتواء طرفيـه ، واسـتقامتهما بسبب سلامة كل منهما من التبديل بالنقيض[5] ، وله تعريفان :-

---

(١) العلامة الشيخ عبدالمجيد جبران - رسالة فى المنطق ص٣٥ ط شبرا ١٩٢١م ،والمخطوطة محفوظة بمكتبة خاصة .

(٢) الشيخ صبرى عبدالجواد النبهاتى - رسالة فى منطق العكس - مخطوطة لوحه ١٨ .

(٣) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى فى المنطق ص٥٧ .

(٤) يعنى أن العكس بمعنى القضية المعكوسة ، أو بمعنى المصدر اللغوى ينقسم إلى ثلاثة أقسام وبالتالى تكون جملة الأقسام سته حاصلة من ضرب اثنين هما المعنى المصدرى ، والمعنى الاصطلاحى للقضية فى ثلاثة التى هى المستوى ، والموافق ، والمخالف .

(٥) حاشية العلامة الباجورى ص٥٧ .

[١] يعرف بمعنى القضية بأنه القضية التى تركبت بتبديل كل من طرفى القضية بالأخر .

[٢] يعرف بالمعنى المصدرى بأنه : قلب جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيفية .

القسم الثانى :- عكس النقيض الموافق : ويسمى موافقا لموافقته لأصله فى الكيف[1] :

[١] يعرف على معنى القضية بأنه القضية التى تركبت بتبديل كل من طرفى القضية بنقيض الأخر مع بقاء الصدق والكيفية أعنى الإيجاب والسلب[2] .

[٢] يعرف بالمعنى المصدرى بأنه : تبديل كل من طرفى القضية بنقيض الأخر مع بقاء الصدق والكيفية وهى الإيجاب والسلب[3] .

القسم الثالث :- عكس النقيض المخالف : وسمى مخالفا لمخالفته لأصله فى الكيف ، وهو عكس الموافق ، ولذا فإن تعريفه هنا قائم على المخالفة لا على الموافقة للنقيض فى المفهوم ، والفرق بينهما ظاهر لمن تأمله ، وهو يعرف أيضا بالمعنى المصدرى ، وعلى معنى القضية .

[١] يعرف على معنى القضية بأنه : القضية التى تركبت بتبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثانى منها ، وتبديل الثانى بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف[4] .

---

(١) العلامة الشيخ زكريا الأنصارى - حاشية الأنصارى على ايساغوجى ص٨٣ .

(٢) العلامة البنهاوى - رسالة فى منطق العكس ص٢٥ .

(٣) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى ص٥٧ .

(٤) العلامة الشيخ حسن المنوفى - رسالة فى القضايا ص٣٧ .

[٢] يعرف على المعنى المصدرى بأنــه : تبديـل الطـرف الأول مـن القضيـة بنقيـض الطرف الثانى[1] ، مثالــه كـل إنسـان حيـوان – قضيـة أصليـة – فـان عكـس النقيض النقيض الموافق ، أو النقيض المخالف لها يجرى هكذا .

☆ كل إنسان حيوان : هى القضية الأصلية .

☆ كل مالا حيوان إنسان : هو عكس ذات القضية الأصلية بالنقيض الموافق .

☆ لا شيء مما لا حيوان بإنسان : هو عكسها بالنقيض المخالف[2] ، ولعلك عرفت كلا منهما .

ولما كان العكس المستقيم هو أوضحها جميعا ، والأقـرب فـى الوصـول إلى مـا يقصد من حيث تمامه ، فأنا سـنعنى بـه أولا تعريفـا وشـروطا وأقسـاما مـع ضـرب الأمثلة التى تعين فى الوصـول إلى التمكـن مـن القواعـد المنطقيـة ، بحيـث تتحقـق النتائج المرجوة ان شاء الله تعـالى ونسـأله جـل عـلاه التوبـة والمغفـرة والتوفيـق مـع السداد .

العكس المستقيم (المستوى)

[أ] أسمــــــاؤه

[١] سمى بالعكس المستوى لاستواء طرفيه فى القضية الأصليـة والمعكوسـه ، بحيـث لا يقع فيه تبديل بالنقيض لا موافقا أو مخالفا ،وهو معنى كونه مستقيما .

[٢] سمى العكس المستقيم : لأنه يستقيم طرفاه بسبب سلامة كـل منـهما عـن التبديـل بالنقيض أيضا موافقا أو مخالفا[3] .

---

(١) الأستاذ رضوان عبدالباقى - دراسة فى القضايا ص٧٣ .
(٢) العلامة الشيخ زكريا الأنصارى - حاشية الأنصارى على ايساغوجى ص٨٣ .
(٣) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى ص٥٧ .

والملاحظ أن تلك التسميات قائمة باعتبار أطراف القضية الأصلية والمعكوسة معا ، فمتى استقامت أطرافها ، واستوت فهو العكس المستوى المستقيم ومتى لم يقع فيها التساوى فلا تتحقق الاستقامة[1] ، وحينئذ يكون موافقا أو مخالفا .

[ب] تعـريفـه

عرف العكس المستقيم بعدة تعريفات منها :-

١] أنه تبديل جزءى القضية بأنه يصير الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا ، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله[2] ، وهو على تعريف الكاتبى القزوينى مأخذهما واحد ، حيث يقول فيه : « هو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيا ، والثانى أولا ، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما[3] »، وإلى نفس التعريف ذهب القطب الرازى فى تحريره[4] ، الا أن أحدهما نظر فى التعريف إلى المعنى المصدرى ، والثانى نظر اليه باعتبار القضية الناتجة من العكس ،فافهم الأمرين واسأل الله التيسير ، فذلك من أنعمه جل علاه .

وهذا التعريف خاص بالعكس المستوى وحده ، الذى يشترط فيه التبديل المطلق ، والقلب الكامل لكل من طرفى القضية والحال المرادة هنا هى الإيجاب والسلب ، بمعنى أنه أن كان الأصل موجبا ، فيكون العكس موجبا ، وان كان سالبا فيكون العكس أيضا سالبا .

---

(١) راجع كتابنا – المنطق بين التنظيم والتقنين ص٣١٥ .

(٢) العلامة الشيخ زكريا الأنصارى – حاشية الأنصارى على شرح أيساغوجى ص٨٤ .

(٣) العلامة القزوينى – الرسالة الشمسية ص١٢٥ .

(٤) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٢٥/١٢٦ .

[٢] أنه تحويل جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم ، الا الإيجاب الكلى ، فيعوض عنه بالإيجاب الجزئى[1] ، وهذا التعريف قائم فى المفهوم من العكس المستوى طبقا لما أنتهى اليه العلامة الأخضرى حيث قال :

العكس قلب جزأى القضية ∴ مع بقاء الصدق والكيفية
والكم الا الموجب الكلية ∴ فعوضها الموجبة الجزئية[2]

وربما يقال : أن التعريف لا يدخله الاستثناء ، لأنه للماهية وليس للأفراد[3] ، فدخول أداة الاستثناء فى تعريف العكس المستوى صار مخالفا لقواعده المعمول بها[4] فى التعريف نفسه ، والشروط التى اتفق عليها المناطقة فى التعريفات على وجه العموم .

والجواب : أن هذا ليس تعريفا حديا ، بل هو ضابط فنى يجمع ما يدخل فى مفهوم العكس ، والضابط للأفراد يقصد به ذات الأفراد لا ذات الماهية[5] ، وهذا لا يخالف الثانى ، وذلك أمر مقرر ولا حرج ، بل هو مقبول فى مثل تلك القضايا هذه ناحية .

وناحية ثانية هى أنه تعريف تقريبى وبالتالى فالاستثناء الوارد فى التعريف من باب القيود المضافة التى وضعها المناطقة طبقا لتدقيقاتهم النطقية ، ومعلوماتهم الفنية ، أما هنا فان التعريف من باب التقريب والتسهيل للمبتدئ . وبالتالى

---

(١) العلامة الشيخ عبدالرحمن الأخضرى - شرح الأخضرى على سلمه ص٣٢ .

(٢) العلامة عبدالرحمن الأخضرى - السلم المنورق فصل العكس المستوى .

(٣) ذهب إلى ذات الرأى العلامة العطار - حاشية العطار ص٨٢ .

(٤) ذهب إلى ذلك الراى العلامة العطار حيث قال: لا خلاف فى أن التعريف يكون للماهية ، والاستثناء انما هو من الأفراد ، وله فى المسألة كلام جميل فارجع اليه - حاشية العطار على ايساغوجى ص٨٣ وما بعدها .

(٥) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٥٨/٥٩ .

فالأشهر للمبتدئ ذكر التعريف الخالى من التدقيقات الفنية[1] ، فافهم الأمرين واسأل الله لك السلامة ولى النجاة فى الدنيا والآخرة .

[٣] هو أخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها فى الكيف والصدق .

فلابد فى إثبات العكس من أمرين :-

☆ أحدهما :- أن هذه القضية لازمة للأصل ، وذلك بالبرهان المنطبق على المواد كلها .

☆ ثانيهما :- أن ما هو أخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الأصل[2] .

[١] مثاله فى الحمليات الموجبة : كل طعام جيد ك م ، فإنها تنعكس إلى بعض الطعام جيد ج م ، فعكس الكلية الموجبة تكون جزئية موجبة .

[٢] مثاله فى الحمليات السالبة : لاشيء من الكذب مفيد ، فإنها تنعكس إلى لا شيء من المفيد بكذب فعكس الكلية السالبة أيضا كلية سالبة ، لأنها تنعكس كنفسها .

[٣] مثاله فى الشرطيات : كلما كانت الحرارة شديدة ، كانت الشمس طالعة ، ك شرطية متصلة لزومية فإنها تعكس إلى قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالحرارة شديدة ، ج شرطية متصلة لزومية أيضا .

۞ شرح تعريف العلامة الأنصارى

[١] تبديل : جنس بعيد دخل فيه تبديل المفردات ، والتبديل فى غير القضايا ، والتبديل غير المقصود به العكس ، وكل ما كان من هذا القبيل ، سواء جاء على سبيل الجعل ، أو التحويل ، أو التبديل أيضا ، أو التواضع والاتفاق[3] .

---

(١) ممن مال إلى الرأى العلامة الملوى فى شرحه الكبير - فصل العكس .
(٢) العلامة السيد الشريف الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص١٢٥/١٢٦ .
(٣) وهى أوجه عديدة كل منها ياتى على ناحية مقصودة .

[٢] **جزأى القضية** : فصل أول خرج به التبديل فى غير أجزاء القضية ، كتقديم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفاعل عند النحاة فانه تقديم وتأخير ، وليس تبديلا لجزأى القضية المنطقية[١] ، ويخرج به أجزاء القضية غير المنطقية فلا يعتبر عكسا ، لعدم أرادته حتى وان وقع .

[٣] **بأن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا**[٢] ، فصل ثان خرج به ، ما إذا تم العكس ، ولم يكن الموضوع محمولا فى الذكر كالقضايا الجزئية السالبة ، فلا عكس فيها لا كنفسها ، ولا غيرها[٣] .

[٤] **مع بقاء السلب والإيجاب** : فصل ثالث خرج به ما إذا تم التبديل وأختلف السلب والإيجاب فان الشرط المتعلق بالإيجاب أو السلب ، يكون قد تخلف ومثله لا عكس فيه .

[٥] **بحالهما فصل أخير خرج به** : ما إذا كانت القضية الأصلية صادقة فجاءت المعكوسة كاذبة .

❁ **وفى تقديرى** : أن ما تم جريانه فى شرح تعريف العلامة الأنصارى يمكن جريان مثله فى سائر التعاريف المنطقية المتعلقة بالعكس ، سواء كان التعريف قائما على المعنى المصدرى ، أو مفهوم القضية[٤] .

---

(١) لاحظ أن اعتبارات غير المناطقة تخصهم وحدهم ، ولا تلزم المناطقة بشيء .

(٢) ذهب العلامة الملوى بان ورود عبارة أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فى التعريف ليست جامعة ، لانها لا تدخل الشرطيات المتصلة فى التعريف التى تقوم على المقدم والتالى ، وليس الموضوع والمحمول - راجع شرح الملوى على هامش حاشية الصبان ص١١٣ .

(٣) راجع أحكام العكس والقضايا التى تنعكس والأخرى التى لا تنعكس ففيها أمر مهم .

(٤) الفرق بينهما قد عرضته لك فى صفحات سلفت فارجع اليه .

وقد نقلت لك بعض الاتجاهات الدقيقة فى تعريف العكس المستوى رغبة منى فى التنبيه والدعوة للتصدى لذلك التيار الذى ظهر فى مجال البحث العلمى ، وهو النقل والاقتباس من الأبحاث السابقة[1] ، دون إشارة لأصحابه[2] ، مخالفا بذلك ما تفرضه الأمانة العلمية ، فأحذر اللصوص[3] ، وما أكثرهم فى هذا العصر على وجه الخصوص .

[جـ] شروط العكس المستوى

اشترط المناطقة فى العكس المستوى شرطين[4] .

الأول : باعتبار الكيف[5] :-

وهو أنه يجب بقاء الكيف الذى كان فى القضية الأصلية مع القضية التى تم العكس اليها ، فإذا كانت القضية الأصلية موجبة صادقة ، فإن قضية العكس لابد أن تكون هى الأخرى موجبة صادقة . وينتج عن هذا الشرط صورتان :-

[١] **فى الموجبات** : فكل موجبة كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية فى القضايا المسورة ، أما الشخصية فان كان محمولها شخصيا فإنها تنعكس كنفسها[6] ، مع ضرورة المحافظة على بقاء الصدق أيضا .

---

(١) هذا الفريق موجود ولسان مقاله يكشفه ، وطلاب العلم يعرفون عوراته ، والويل له من عقاب الله يوم أن نلقاه .

(٢) وقد تقع إشارة مبهمة عمياء ، فربما ينقل الواحد منهم كتابا ثم يشير اليه بعبارة مرجع سابق ، وهكذا رغم أنه نقله كله .

(٣) الدكتورة / نادية جمال الدين - فلسفة التربية عند إخوان الصفا ص٥ - منشورات المركز العربى للصحافة ١٩٨٣م

(٤) هذان الشرطان باعتبار الحصر فى الادخال ، أما فى الاخراج فذلك أمر أخر .

(٥) يعنى باعتبار الإيجاب فلابد من اتفاقهما فيه ، وكذلك السلب ، مع ملاحظة الصدق فى كل منهما .

(٦) العلامة القويسنى - شرح القويسنى على متن السلم ص٢٩ .

مثاله :– كل مسلم يحب أخاه ك م . عكسها : بعض المحب أخاه مسلم ج م صادقة ، بعض المسلم يحب أخاه ج م عكسها : بعض المحب أخاه مسلم ج م صادقة

وقس الأمر فى الشرطيات المتصلة على ما جرى فى الحمليات[1] ، وما كان منها فى المسورات أو المخصوصات ولاحظ أن الشخصية متى كان محمولها غير شخصى فإنها لا تنعكس فيهما معا ، وكذلك الشرطية المنفصلة فلا عكس لها[2] .

[٢] فى السوالب : كل سالبة كلية ، تنعكس سالبة كلية فى القضايا المسورة والشخصية بنفس الذى ذكرناه ، لك فى الحمليات ، ولذلك يقولون أن السالبة الكلية تنعكس كنفسها ، ولا تنعكس جزئية سالبة .

مثاله : لا مسلم يهودى ، فان عكسها : لا يهودى مسلم .

الثانى : باعتبار الاستغراق

☆ الاستغراق يعرف بأنه : الإشارة إلى جميع الأفراد التى يصدق عليها الكلى ، وعدم الاستغراق هو عدم الإشارة إلى جميع الأفراد التى تصدق عليها الكلى ، وبناء عليه فان استغراق الحد فى القضية معناه شمول الكلى لجميع أفراده المكنة ، وعدم استغراق الحد هو عدم شموله لجميع أفرداه المكنة[3] .

من ثم فان :–

[١] الكليات مطلقا موجبة أو سالبة ، تفيد استغراق موضوعها فقط .

---

(١) ألمح العلامة القطب إلى أن الأمر فى المنفصلات يختلف عنه فى المتصلات – راجع حاشية الصبان ص١١٣ .

(٢) العلامة القويسنى – شرح الشيخ القويسنى على متن السلم فى المنطق ص٣٠ .

(٣) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩٨ .

[٢] السوالب مطلقا : كلية أو جزئية تفيد استغراق محمولها فقط.

[٣] أن الجزئيات لا تفيد استغراق موضوعها[1] .

۞ والمناطقة يشترطون فى العكس : ألا تفيد القضية الجديدة التى هى ناتج العكس ، أو هى العكس نفسه ، استغراق حد فيها لم يكن هذا الحد مستغرقا فى القضية الأصلية قبل العكس[2] ، كالحال فى القضية السالبة الجزئية ، فانها لو عكست فلا تخرج عن أحد أمرين :-

[١] ان تنعكس جزئية موجبة ، وهذا غير مقبول لمخالفته شرط الموافقة فى الكيف .

☆ مثاله :- بعض العلم ليس مفيدا ، فإذا عكست إلى بعض المفيد علم ، لكان عكسا فاسدا لمخالفته شرط ضرورة الموافقة فى الإيجاب والسلب ، وحيث كانت الأولى سالبة ، والمعكوسة موجبة ، فقد فسد العكس فيهما[3] .

[٢] أن تنعكس جزئية سالبة . مثاله : بعض الطعام ليس جيدا ، عكسها : بعض الجيد ليس طعاما وهذا غير مقبول أيضا لمخالفته شرط الاستغراق ، باعتبار أنه لو تم العكس فيها فسوف يترتب عليه أن يصبح الموضوع فيها غير مستغرق ، لأنه موضوع قضية جزئية ، والجزئيات لا تفيد استغراق موضوعها[4] ، وقد كان الموضوع فى العكس مستغرقا فى الأصل ، لأنه محمول قضية سالبة ، والمحمول فى السوالب مستغرق دائما ، ولذا فإن الجزئية السالبة لا تنعكس أبدا لمخالفتها شروط الاستغراق .

---

(١) المصدر السابق ص٩٩/١٠٠ ط٣ .

(٢) الدكتورة / وفاء مرسى - دراسات فى المنطق ص٢٩٧ .

(٣) لمخالفته شرط ضرورة الاتفاق فى الكيف .

(٤) الدكتور / خالد منتصر - دراسات فى المنطق ص١٦٩ .

وبتطبيق قاعدتي – بقاء الكيف ، وعدم استغراق حد فى القضية العكسية ، مالم يكون مستغرقا فى الأصل – نحصل على ما يلى :-

- **أولا : أن عكس القضية ك م ، هى ج م** ، مثل كل مصرى أفريقى ، فان عكسها : بعض الأفريقى مصرى[1] ، ولا يمكن أن يكون عكسها : كل أفريقى مصرى ، وإلا كان ذلك إخلالا بالشرط الثانى وهو الاستغراق ، لأن أفريقى فى هذه الحالة يصبح مستغرقا ، وهو غير مستغرق فى الأصل ، لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع ، كقولنا : كل إنسان حيوان[2] .

- ثانيا : أن عكس ك س ، هو ك س ، مثلها ، لا مصرى سودانى ، فعكسها : لا سودانى مصرى[3] ، وكل العلم ليس ضلالا ، فعكسها : كل الضلال ليس علما ، فهى تنعكس كنفسها كلية سالبة باعتبار أن السالب الكلى اشرف من الموجب الجزئى ، لأنه أفيد فى العلوم وأضبط[4] ، ولا تنعكس كلية سالبة لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع[5] .

فقولك : لا شيء من النبات بحساس ، تنعكس إلى لا شيء من الحساس بنبات ، وقولك لا واحد من المصريين سودانى ، تنعكس إلى لا واحد من السودانيين مصرى . ولا خائن لوطنه محبوب عكسها ، لا محبوب هو خائن لوطنه وهكذا[6] .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٥/٧٦ .

(٢) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٢٩ .

(٣) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٥/٧٦ ، وقد رجعت فى هذه الأربع اليه .

(٤) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٢٧ ، ومنها العكس فى الموجهات فراجعها حتى تتعرف عليها .

(٥) العلامة القزوينى – الرسالة الشمسية ص١٣٦ .

(٦) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٨٣ .

ثالثا : أن عكس ج م هو ج م مثلها : بعض المصريين مسلمون ، فعكسها بعض المسلمين مصريون ، ومثلها بعض الخبز طازج ، بعض الطازج خبز .

رابعا : أن القضية ج س : لا عكس لها ، لأنها لو عكست إلى ج م لكان فيها إخلال بشرط ضرورة الاتفاق فى الكيف ولو عكست إلى ج س مثلها لكان فيها إخلال بشروط الاستغراق ، فإذا عكسنا القضية ليس بعض المصريين قاهريين ، إلى ليس بعض القاهريين مصريين ، كان فى القضية الجديدة حد ، وهو مصريين مستغرق ، وهو غير مستغرق فى الأصل ، لأنه موضوع جزئية سالبة[1] .

كما أن القضية السالبة الجزئية لا تنعكس لأنها لا يطرد فيها صدق العكس مع صدق الأصل ، فقد تصدق سالبة جزئية مع كذب عكسها ، إذا كان موضوعها أعم من محمولها ، مثاله : ليس بعض الحيوان إنسان صادقة ، فلو انعكست إلى ليس بعض الإنسان بحيوان ، كذب العكس مع صدق الأصل لذلك قالوا: أن السالبة الجزئية لا عكس لها[2] .

يقول شيخنا : نستخلص من ذلك ما يأتى :-

[١] أن الموجبات كلها تنعكس موجبة جزئية الا الشخصية ، إذا كان محمولها شخصيا فإنها تنعكس كنفسها ، اما إذا كان محمولها غير شخصى فان العكس فيها يختلف لدى القائلين به .

[٢] أن الشخصية التى محمولها شخصي تنعكس كنفسها كلية ان كانت سالبة ، مثال : ليس محمد قائما ، عكسها لا واحد من القائمين محمد ، وجزئية ان كانت

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٧٦ .

(٢) الدكتور / محمد شمس الدين إبراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٨٤ .

موجبة على الأصح . مثال : محمد قائم . عكسها بعض القائم محمد ، وكتب على ، عكسها بعض الكاتب محمد على وهكذا[1] .

- ويذهب العلامة الدمنهورى إلى أن العكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها الخستان ، وهما السلب والجزئية ، فتخرج السالبة ، والمهملة السالبة ، لأنها فى قوتها ويبقى الشخصية بقسميها أعنى الموجبة والسالبة والكلية كذلك ، والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة[2] .

[٣] ان السالبة الكلية تنعكس كنفسها .

[٤] أن السالبة الجزئية لا عكس لها[3] ، ومثلها المهملة السالبة لأنها فى قوتها .

[٥] أن المهملة فى قوة الجزئية فان كانت سالبة فلا عكس لها ، وان كانت موجبة انعكست موجبة جزئية[4] .

قال العلامة الأخضرى

والعكس لازم لغير ما وجد ∴	به اجتماع الخستين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبية ∴	لأنها فى قوة الجزئية
والعكس فى مرتب بالطبع ∴	وليس فى مرتب بالوضع[5]

---

(١) المصدر السابق جـ١ ص١٨٤ .

(٢) العلامة أحمد الدمنهورى - ايضاح المبهم من معانى السلم ص١٢ .

(٣) الدكتور محمد شمس الدين ابراهيم - تيسير القواعد المنطقية جـ١ ص١٨٥ .

(٤) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١١٩ .

(٥) العلامة الأخضرى - متن السلم المنورق .

د : صور القضايا القابلة للعكس بشروطه :

أولا : في الحمليات :-

عرفت أن الحمليات منها ما هو مسور ومنها ما هو مهمل ، ومخصوص ، وكل منها موجبة أو سالبة ، صادقة أو كاذبة ، وربما يكون من الصعب على المبتدئ التعرف عليها ، لذا فأني سأحرص على تقديم صور للعكس فيها مبتدئا بغير المسورات .

(أ) الحمليات غير المسورة[1] :-

[١] **القضية الشخصية الحملية[2]** :

[أ] الموجبة : زيد كاتب : **عكسها بعض الكاتب زيد ، إذن هى تنعكس جزئية فى حالة الإيجاب .**

[ب] السالبة ولها حالتان :-

☆الحالة الأولى : **أن كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها ، مثال : زيد ليس بعمرو ، عكسه : عمرو ليس زيدا .**

☆الحالة الثانية :- ان كان محمولها كليا انعكست سالبة كلية .مثال: زيد ليس بحمار ، عكسه : **لا شيء من الحمار بزيد .**

[٢] **القضية الحملية المهملة[3]** :

[أ] الموجبة : تنعكس كنفسها ، أو موجبة جزئية . مثال : الإنسان حيوان ، عكسه : الحيوان إنسان ، أو بعض الحيوان إنسان باعتبار أنها فى قوة

---

(١) ابتدأت بها لصعوبتها على المبتدئين ، وفى نفس الوقت فإنها قد تغيب عن بعض الإفهام ، بحيث قد يفهم أن المراد هو المسورات فقط .

(٢) لاحظ الفرق بين الشخصية والمهملة والمسورة فذلك أمر مهم جدا .

(٣) وهى غير مسورة بألفاظ ، وأن كانت مسورة من حيث المفهوم باعتبار أن بعضها يقع فيه الوصف ، ويتم عليه الحكم .

الجزئية الموجبة ، ولما كانت الجزئية الموجبة تنعكس جزئية موجبة فان المهملة تجرى فيها نفس الأحكام بهذا الاعتبار .

[ب] السالبة :- لا عكس لها ، لأنها فى قوة الجزئية السالبة ، والمعروف أن الجزئيات السالبة لا عكس لها .

(ب) الحمليات المسورة[1] :-

[١] الكلية

[أ] الموجبة ك م :تنعكس إلى ج م مثال : كل إنسان حيوان ، عكسها : بعض الحيوان إنسان .

[ب] السالبة : ك س ، تنعكس إلى ك س . مثال : كل إنسان ليس حيوانا ، عكسها : كل حيوان ليس إنسانا .

[٢] الجزئية :-

[أ] الموجبة : ج م : تنعكس إلى ج م . مثال : بعض الإنسان حيوان ، عكسها : بعض الحيوان إنسان .

[ب] السالبة : ج س لا تنعكس أبدا ، ومثلها المهملة السالبة أيضا ، فانها لا عكس لها ، نحو : بعض الحيوان ليس بانسان فى الجزئية السالبة ، ونحو : الحيوان ليس بإنسان فى المهملة السالبة ، فهى الأخرى لا عكس لها .

۞ قال العلامة الدمنهورى : « وأعلم أن العكس المعتبر لا يكون الا فى القضايا ذات الترتيب الطبيعى ، وهى الحمليات والشرطيات المتصلة ، وأما القضايا المرتبة بحسب الوضوع فقط ، وهى الشرطيات المنفصلة ، فلا عكس لها[2] ، لأن كلا من

(١) فالمسورات غير المحصوصة والمهملة والقسمة باعتبار المفهوم فقط وليس باعتبار الاجراء .

(٢) العلامة أحمد الدمنهورى - ايضاح المبهم ص١٢ .

طرفيها صالح لأن يكون مقدما وتاليا ، فلا يتعين ترتيبها الا بالوضع بخلاف الحملية والمتصلة ، فان ترتيبها طبيعى ، وأن انعكس طرفاها ، فهى مرتبة بالقوة[1] ، ولاحظ ما يجرى فى الموجهات ، أو على سبيل العدول والتحصيل فلكل منها شروطه .

ثانيا : فى الشرطيات :-

قد عرفت أن الشرطيات المنفصلة لا عكس لها ، سواء كانت حقيقية ، أو مانعة جمع فقط ، أو مانعة خلو فقط على سبيل الاتفاق أو العناد ، باعتبار أنها لا تقدم حديثا ، كما أنه لا امتياز بين جزئيها بالطبع[2] ، بجانب أن كلا من طرفيها يصلح أن يكون مقدما وتاليا ، وفوق ذلك لا يتعين وجود ترتيب طبيعى بين أطرافها .

ومن ثم فانا سنقدم العكس فى الشرطيات المتصلة فقط مع الأخذ فى الاعتبار أن حكم الشرطية فى العكس المستوى كحكم الحملية غير الموجهة والمسألة فى عكس الحمليات تطبق أيضا فى الشرطيات المتصلة .

(أ) الشرطية المتصلة الموجبة :-

[١] **الكلية** : تنعكس إلى جزئية موجبة . مثاله : كلما كان الطعام جيدا كانت الصحة معتدلة[3] ، عكسها : قد يكون إذا كانت الصحة معتدلة كان الطعام جيدا ، وهى لزومية .

---

(١) العلامة الأخضرى - شرح الأخضرى على سلمه ص٣٢ .

(٢) الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى - تيسير القواعد المنطقية حـ١ ص١٨٨ .

(٣) وهو مثال الشرطية المتصلة اللزومية الموجبة - فارجع اليها فى السور الشرطى لتعرف التفاصيل هناك ، ثم قس عليها هنا مع مراعاة شروط العكس .

وفى الاتفاقية : كلما كان الطعام جيدا كانت الشمس ساطعة ، عكسها : قد يكون إذا كانت الشمس ساطعة فالطعام جيد ، وهى اتفاقية كما رأيت لمجرد الاتفاق والمصادفة ، وليست أبدا لزومية ، فاعرف الأمرين[1] .

[٢] **الجزئية الشرطية المتصلة الموجبة** : وهى تنعكس إلى جزئية موجبة ، قد يكون إذا كانت الشمس صافية فالنهار موجود ، عكسها : قد يكون إذا كان النهار موجودا فالشمس صافية ، وهى لزومية ، فحاول أن تقدم مثالا للأتفاقية[2] .

[٣] **المخصوصة** :وهى تنعكس إلى جزئية . مثاله : إذا كان محمد عالما فهو متميز ، عكسها : قد يكون إذا كان هذا متميزا فهو محمد ، فهى تنعكس جزئية موجبة من حيث الحكم باعتبار أن الكلية الموجبة تنعكس إلى جزئية موجبة ، والمخصوصة فى حكم الكلية فتعطى أحكامها ، على الرأى القائل به[3] .

[٤] **المهملة** : وهى تنعكس كنفسها ، أو موجبة جزئية ، إذا كان الإنسان حيوانا فهو قارئ ، إذا كان القارئ إنسانا فهو حيوان ، أو بعض الحيوان إنسان .

مما سبق لك فى الشرطيات المتصلة الموجبة أتضح ما يلى :-

[١] أن الكلية المتصلة اللزومية : تنعكس إلى جزئية متصلة لزومية .

[٢] أن الكلية المتصلة الاتفاقية : تنعكس إلى جزئية متصلة اتفاقية .

[٣] أن الجزئية المتصلة اللزومية : تنعكس إلى جزئية متصلة لزومية .

[٤] أن الجزئية المتصلة الاتفاقية : تنعكس إلى جزئية متصلة اتفاقية .

---

(١) لاحظ أننا هنا نتحدث عن عكس الشرطيات المتصلات غير الموجهات حتى لا يختلط عليك الأمر .

(٢) لما سبق القول به من أن الشرطية المتصلة الموجبة تنقسم إلى اتفاقية ولزومية .

(٣) الشيخ صبرى البنهاى - رسالة فى منطق العكس ص٣٧ .

[٥] أن المتصلة المخصوصة الموجبة تنعكس جزئية مخصوصة موجبة .

[٦] أن المهملة المتصلة الموجبة تنعكس كنفسها ، أو تنعكس إلى موجبة جزئية باعتبار جريانها فيها ، وحاول الرجوع إلى التعريفات فى الحمليات ، والأمثلة ، ثم قس عليها الأمر فى الشرطيات ، بعد تعديل السور ، وملاحظة أمر المقدم والتالى واللزوم والاتفاق .

(ب) الشرطية المتصلة السالبة :-

[١] الكلية السالبة : وهى تنعكس إلى كلية سالبة أيضا مثاله : ليس البته إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، عكسها : ليس البته إذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة[1] ، لزومية ، ومثلها فى الاتفاقية مع ملاحظة السلب .

[٢] الجزئية المتصلة السالبة : وهى لا تنعكس وإلا خالفت شرطى الكيف والاستغراق على ما بيناه فى الحمليات ، فارجع اليه هناك ، سواء فى اللزوم أو الاتفاق .

[٣] المخصوصة المتصلة السالبة : وهى تنعكس إلى :-

[أ] سالبة كلية : إذا كان محمولها كليا . مثاله : لا شيء من محمد بحيوان ، عكسها ، لا شيء من الحيوان بمحمد .

[ب] سالبة مخصوصة تنعكس كنفسها : إذا كان محمولها جزئيا . مثاله : ليس البته إذا كان هذا محمد فهو عمرو ، عكسها : ليس البته إذا كان هذا عمرو ، فهو محمد . لأنها تنعكس كنفسها فى الشرطيات المتصلة ، كما هى فى الحمليات ، وكلاهما فى اللزوم والاتفاق .

---

(١) حاول أن تجرب بنفسك أو تقدم أمثلة مما تحتفظ بها ذاكرتك .

[٤] المهملة المتصلة السالبة : وهى لا تنعكس لأنها فى قوة الجزئية السالبة ، ومن المقرر القول بأن الجزئيات السالبة لا عكس لها ، وذلك كله يلاحظ فى الشرطية اللزومية والاتفاقية[1] أيضا ، قياسا على ما جرى فى الحمليات .

نخلص مما سبق إلى أن :-

[١] ك ش س م[2] : تنعكس إلى ك س ش م باعتبار أن الكليات السالبة تنعكس كنفسها لزوما واتفاقا .

[٢] ج ش س م: لا تنعكس إلى كلية ، ولا إلى جزئية وإلا خالفت شرطى الكيف والاستغراق فى اللزوم والاتفاق

[٣] خ س ش م[3] : تنعكس إلى سالبة كلية ، إذا كان محمولها كليا ، وتنعكس كنفسها اذا كان محمولها جزئيا فى اللزوم والاتفاق .

[٤] هـ ش س م[4] : لا تنعكس لأنها فى قوة الجزئية السالبة .

وبناء عليه فان المنعكسات فى السالبة المتصلة الشرطية هما الكلية والمخصوصة ، وغير المنعكسات هما الجزئية والمهملة ، وحاول الرجوع إلى المصادر المنطقية ، كالتحرير ، والتيسير ، والمرشد ، بجانب الحواشى[5] ، فإن فيها الكثير

---

(١) لما عرفت ان الشرطية المتصلة موجبة أو سالبة - تنقسم إلى لزومية واتفاقية باعتبار العلاقة القائمة بين المقدم والتالى أيضا .

(٢) هى رموز الكلية الشرطية السالبة المتصلة .

(٣) هى رموز القضية الشرطية المخصوصة السالبة المتصلة .

(٤) هى رموز القضية الشرطية المهملة السالبة المتصلة .

(٥) راجع حواشى الباجورى والجرجانى والقويسنى والدمنهورى والرازى .

من الموضوعات التى تتعلق بالمسألة ، وفيها جهد كبير لأصحابه ، وأسألك الدعاء لى ولك بالتوفيق والسداد .

وسنرجى الحديث عن عكس النقيض الموافق والمخالف ، وادلة العكس ، لأن ذلك سيكون فى جزء مستقل ان شاء الله تعالى ، وكذلك دراسة تـلازم الشـرطيات ، سوف ندرسـها فـى ذات الجـزء المسـتقل أيضـا أن أمـد الله فـى العمـر وبـارك فـى الصحة .

أسئلة تحصيلية وأخرى تحضيرية

س١ : عرف العكس في اللغة والاصطلاح على وجه الإطلاق ؟

س٢ : ما هي أنواع العكس مع التمثيل لكل منها ؟

س٣ : عرف العكس المستقيم ، واذكر أسماء وشروطه ؟

س٤ : اشرح تعريفا للعكس المستوى ، ثم أخرج محترزات التعريف ؟

س٥ : ما هي شروط العكس المستقيم ، مع ذكر نماذج تطبيقية لكل منها ؟

س٦ : اشترط المناطقة ضرورة اتفاق قضيتي العكس في الصدق والكيفية والكم ، فهل هذا عام في كل القضايا ؟ أم هناك استثناء لبعضها . اشرح العبارة .

س٧ : هل خاص القضية لازم لها . أم غير لازم لها . حقق القول في المسألة ؟

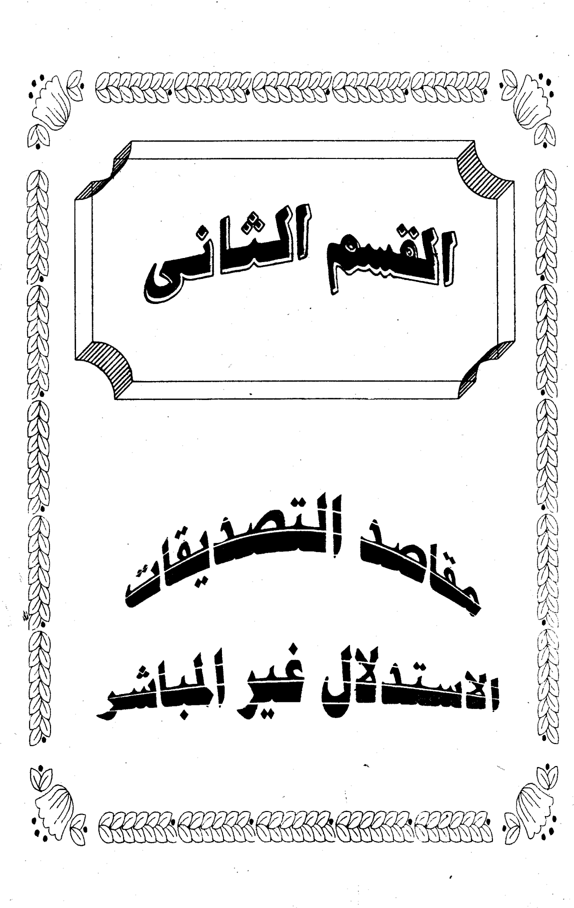
س٨ : اعكس القضايا الآتية في الحمليات على سبيل الإيجاب مرة والسلب مرة أخرى مع بيان ما ينعكس وما لا ينعكس وأسباب ذلك :-

محمد كريم - هبة الله رحيمة - الإنسان حيوان - كل علم مفيد - بعض الطعام ناضج - الشمس ساطعة - رمضان شهر كريم - الحج ركن الإسلام - الصوم عبادة

س٩ : في القضايا الآتية شرطيات بين منها ما ينعكس وما لا ينعكس وبيان الأسباب في كل منها . أعني مع التعليل :-

كلما كانت الشمس ساطعة أقبل رمضان - قد يكون إذا كان محمد كبيرا فهو رحيم - ليس البتة إذا كانت الشمس ساطعة فالحمار ناهق - قد لا يكون إذا أكرمت البخيل شكر لك صنيعك .

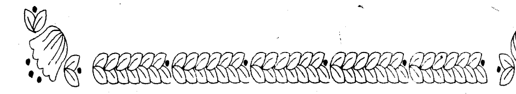
س١٠ : ضع لنفسك أسئلة من عندك في أطراف الشرطيات المتصلة موجبة وسالبة ، اتفاقية ولزومية .



القسم الثانى

مقاصد التصديقات

الاستدلال غير المباشر



تحدثنا عن الاستدلال المباشر باعتباره متعلقا بأحكام القضايا فى المنطق ان لم يكن هو أحد أحكامها ، وذكرنا أنه يقوم فى مباحث ثلاثة :-

الأول : التقابل بين القضايا : وفيه يأتى التناقض ، والتضاد ، والتداخل ، ودخول تحت التضاد[1] ،

الثانى : العكس فى القضايا أو بينها ، وفيه العكس المستقيم وهو العكس المستوى ، وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف[2] .

الثالث : التلازم بين القضايا الشرطية المنفصلة بأحوالها القائمة وصورها المتعددة[3] .

وقد أرجأنا الحديث عن عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف على سبيل التفصيل ، وكذلك التلازم بين الشرطيات ، وبه ينتهى حديث المناطقة حول مبادئ التصديقات عند المتقدمين خاصة ، وعند المتأخرين كذلك باعتبار الغالب الأعم .

ولما كانت مقاصد التصديقات هى الغرض الأهم فى تلك المباحث ، فمن المناسب تناولها على وجه التفصيل ، وهى عند المناطقة القدامى تقع فى القياس ولواحقه ، ثم التمثيل والحجة ، وهى مادة الأقيسة ، باعتبار ظنية الدليل ، أو يقينيته ، وباعتبار سلامة المقدمات على ناحية البرهان أو غيره .

---

(١) وقد شرحت لك تعريفاته وأقسامه وصوره وأحكامه فارجع اليها ترى خيرا ان شاء الله تعالى .

(٢) ذكرت لك منها العكس المستقيم على سبيل التفصيل ، أما الآخران فقد ذكرتهما على سبيل التعريف بالتقسيم فقط ، وسوف أعرضهما على وجه التفصيل فى الكتاب الثانى ان شاء الله تعالى .

(٣) هو من المباحث التى تحتاج المستوى المعرفى الذى يتناسب مع طلاب الدراسات الأعلى ، ولذا سأحاول تبسيطها لك فيما بعد إن شاء الله تعالى .

- والدارس يرى الاستدلال غير المباشر يقع عند الأقدمين فى :-

[أ] **القياس المنطقى** : ويعرف بانه الاستدلال بالكلى على الجزئى الإضافى(1) ، وهو أنواع :

[١] القياس المفرد ، ويسمى البسيط أيضا . [٢] القياس المركب(2) ،

[٣] قياس الخلف [٤] قياس المغالطة

[٥] القياس المؤلف ، البرهانى ، سواء كان لميا أو إنيا .

[٦] قياس التمثيل(3) ، ويعرف بانه الاستدلال بجزئى على جزئى مشتركان فى أمر يعمهما معا ، كما يعرفه الفقهاء بأنه مساواة فرع لأصل فى علة حكمه ، وهو لا يفيد اليقين ، لاحتمال القوادح فيه عند الكثيرين .

[ب] **الاستقراء** : ويعرف بأنه الاستدلال بجزئى على كلى ، أو أنه عبارة عن تصحيح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات(4) وهو أنواع :

[١] الاستقراء النظرى . [٢]الاستقراء العملى(5) .

[٣] الاستقراء التام . وهو الذى استوت فيه جميع الجزئيات ، ويسمى أيضا القياس المقسم ، وهو يفيد اليقين ، ويفيد فى الوصول إلى الأحكام الكلية والقوانين العامة .

---

(١) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٨٩ .

(٢) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٦٤ .

(٣) هذا ما أعاننى الله على استخراجه من مصادر المناطقة القدامة فى الحواشى ، فارجع اليها تظفر بها .

(٤) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٨٩ .

(٥) دكتور / خالد توفيق رضوان - منطق الاستقراء ص١٧ مطبعة الفجر ١٩٧٦ .

[٤] الاستقراء الناقص ، وهو الذى لم تستوفيه جميع الجزئيات على سبيل الحصر ، وهو يفيد الظن ، ولا يؤدى إلى اليقين ، وتفيد فى تقدم العلوم ، كما يفتح باب الاجتهاد العلمى .

[٥] الاستقراء الحصرى[1] ، وهو الذى يتم فيه تتبع الجربيات على سبيل الحصر لها ، وكذلك الحال فى الكليات تماما بتمام .

[جـ] التمثيل .

[د] الحجة :-

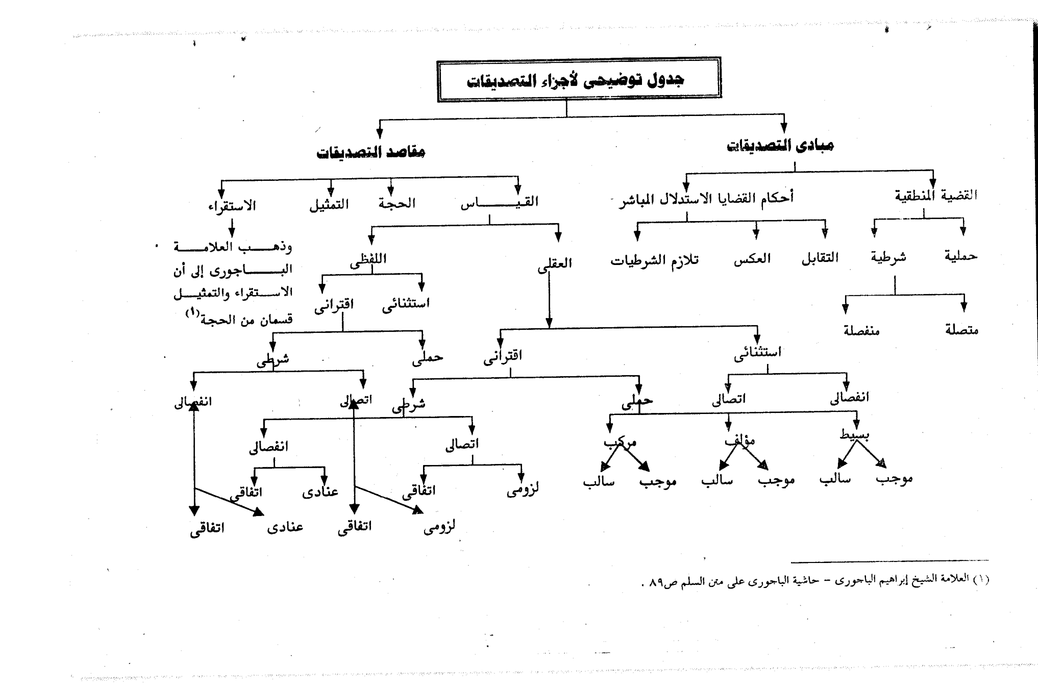
أما المحدثون فان أغلبهم يجعل الاستقراء النظرى من مباحث الاستدلال غير المباشر فى المنطق القديم ، أما الاستقراء العملى فانهم يعتبرونه من مباحث المنطق الحديث ، باعتبار أن المنطق الحديث عندهم يطلقون عليه منطق التجربة والملاحظة ، وسوف نعرض له ان شاء الله تعالى فى كتاب مستقل عن المنطق الحديث ومناهج البحث[2] .

وحيث أننا نعنى هنا بمقاصد التصديقات على النحو الذى عليه المناطقة الأقدمون فأنا نبتدئ بالقياس المنطقى . فما هو تعريفه وأقسامه ، وشروطه ثم أحكامه ، بجانب الأشكال التى يرد عليها أو يقوم فيها ، أو يرد اليها ؟

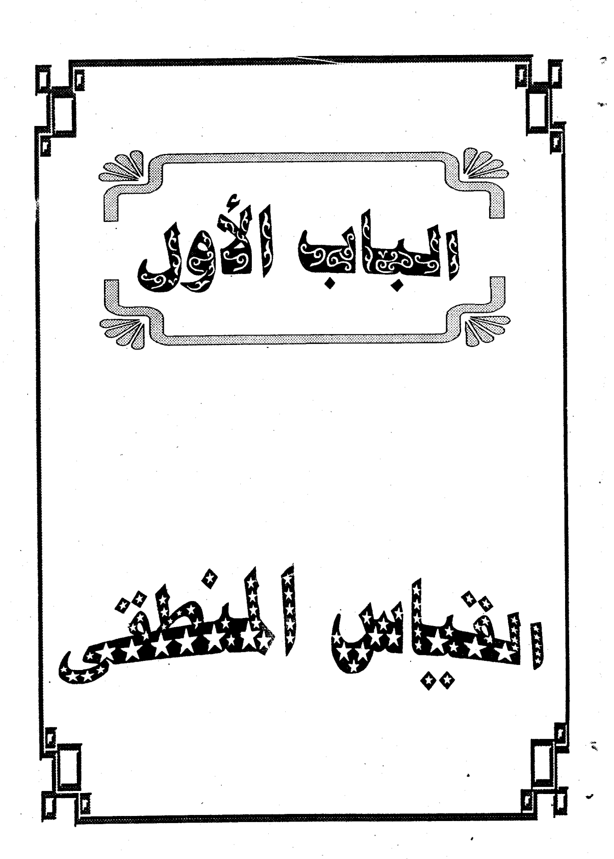
---

(١) الأستاذة / هناء صبرى - دراسات فى الاستقراء العلمى ص٩ ط النسر ١٩٧٥ .

(٢) ذلك لو أمد الله تعالى فى العمر ، ويسر فى الأسباب ، وما ذلك على الله تعالى بعزيز .



(١) العلامة الشيخ إبراهيم الباجوري – حاشية الباجوري على متن السلم ص٨٩ .


الباب الأول
القياس المنطقي

قسم المناطقة الكلام فى القياس باعتبارات متعددة

- الأول : باعتبار الأفراد من غيره .
- الثانى : باعتبار الأجزاء التى يتكون منها
- الثالث : باعتبار وجود عين النتيجة ، أو نقيضها فيه بالفعل ، وهو الاستثنائى
- الرابع : باعتبار عدم وجود عين النتيجة أو نقيضها فيه بالفعل ، وهو الاقترانى
- الخامس : باعتبار الحكم فيه بالحمل والشرط .
- السادس : باعتبار الإنتاج واثبات اللازم .
- السابع : باعتبار الاتصال والانفصال[1] .

وهكذا تتعدد الاعتبارات فى دراسة المنطق ، مما يؤكد أن مفكرى الإسلام كانت لهم مجهودات فكرية كبيرة فى جانب المنطق ، وأنهم أسهموا إسهامات متعددة ، وأضافوا إلى منطق اليونان ، واستدركوا عليه[2] ، ولا ينكر هذا الا من تغلب عليه نزعة التعصب ، ومثله لا يقبل حكمه ، ولا يستمع عاقل لرأيه .

بيد أنه من الملاحظ أن المناطقة قسموا الحديث فى القياس المنطقى - وهو الذى استقر الرأى عندهم عليه - باعتبار وجود عين النتيجة ، أو نقيضها فيه أو عدمه بالفعل إلى :-

---

(١) هذا ما أمكننى الوقوف عليه واستخراجه من المصادر المنطقيه فى المتون والشروح والحواشى والتعليقات ، وهى واضحة فى مظانها فارجع اليها ترى خيرا كثيرا .

(٢) راجع حاشية العلامة القطب الرازى على متن الطوالع ، وكذلك شرح العلامه التفتازانى على متن الشمسية ، وحواشى التهذيب للعلامة الجلال الدوانى فى المنطق ، والحواشى الفتحية للعلامة أمير أبى الفتح ، وحاشية العلامة الدلجى ، وتحرير القواعد المنطقية ، حاشية العطار ، والباجورى والحفناوى ، ففيها جهود كبيرة فى ذلك الميدان - رحمهم الله أجمعين ورحمنا وأكرمنا فى أهل الرضوان آمين .

[١] القياس الاستثنائى ، وهو ما كان عين النتيجة ، أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل ، وهو يتنوع إلى :-

[أ] الاستثنائى الاتصالى [ب] الاستثنائى الانفصالى .

[٢] القياس الاقترانى : وهو ما لم يكن عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل[١] ، وهو يتنوع إلى :-

[أ] الاقتران الحملى .

[ب] الاقترانى الشرطى : حكى العلامة الباجورى إلى أن الاقترانى مختص بالحمليات فقط ، وأنه مقصود عليها لا يتعداها إلى غيرها ، ولكنه خلاف الغالب ، ثم قال والذى عليه الجمهور أن الاقترانى لا يختص بالقياس الحملى فقط ، بل قد يتركب من الشرطية ، وبها يقسم إلى اقترانى شرطى أيضا[٢] .

ثم الاقترانى الشرطى باعتبار التركيب ينحل إلى :-

[أ] اقترانى شرطى اتصالى . [ب] اقترانى شرطى انفصالى[٣] .

وطبقا للقواعد المعمول بها ، من تقديم الحديث عن القياس الاقترانى على غيره ، ثم تقديم الحملى منه على الشرطى سأبدأ بالقياس الاقترانى فى الحمليات .

---

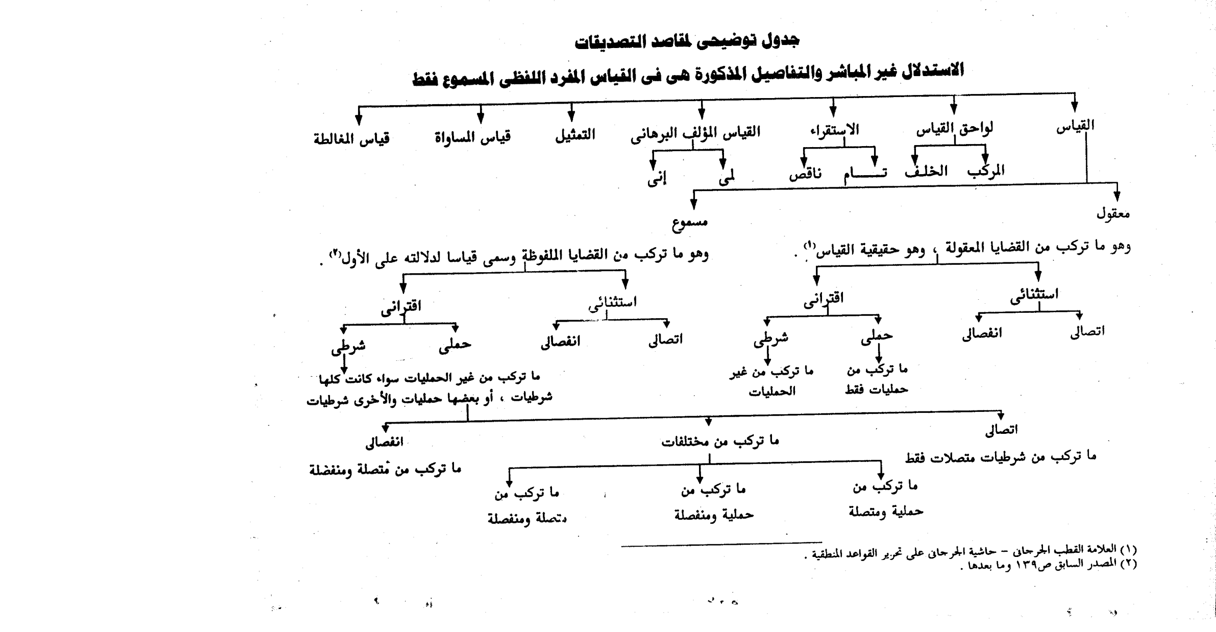
(١) لاحظ أن هذا التقسيم باعتبار وجود عين النيجة أو عدمه بالفعل فى المقدمات .

(٢) العلامة الشيخ إبراهيم الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٦١ .

(٣) وبهذا تعرف أن كلا من الاستثنائى والاقترانى الشرطى ينقسم إلى اتصالى وانفصالى ، فخذ حذرك وإياك العجلة فربما أعقبتها الندامة أو سقط منك ماتحتاجه .

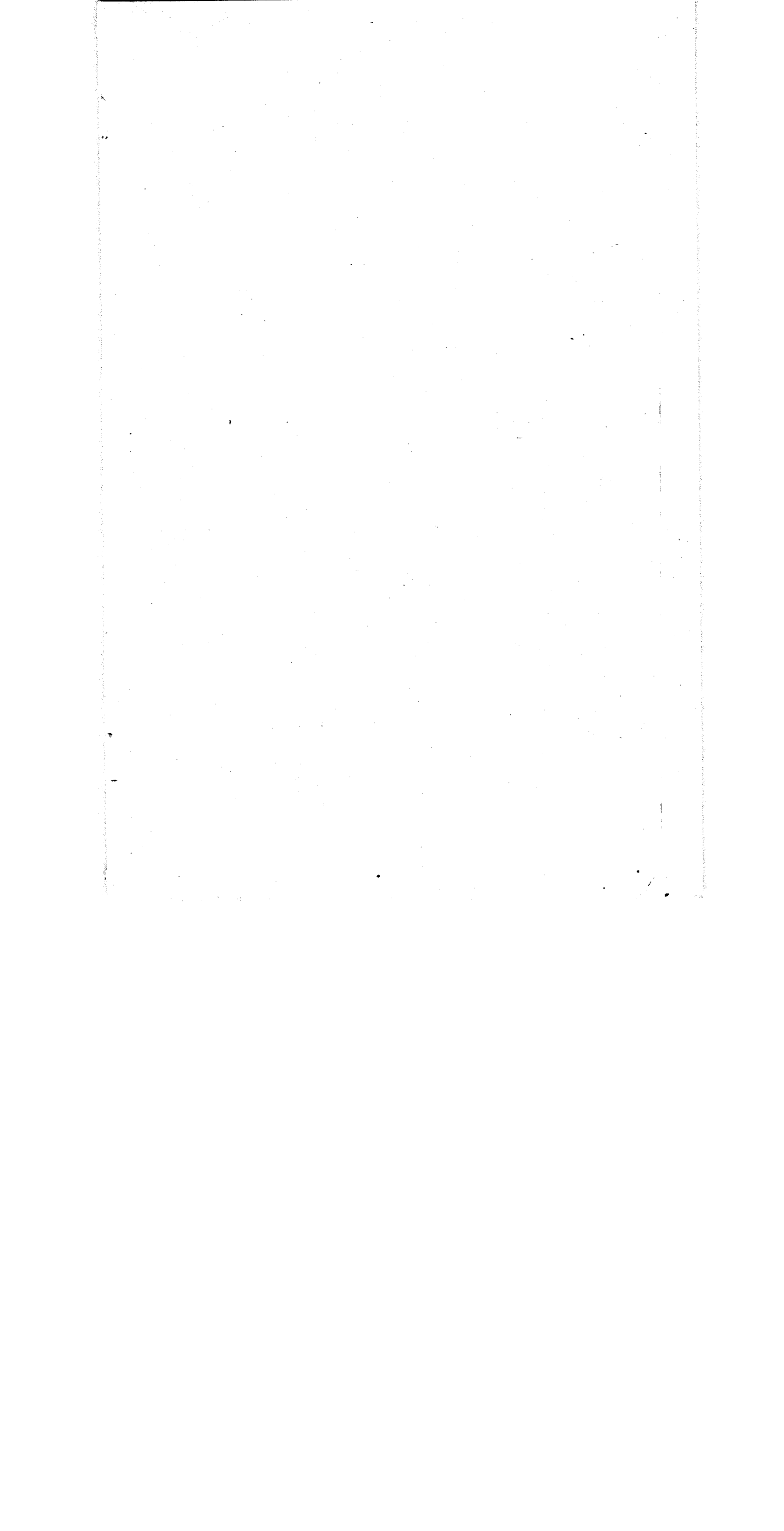
جدول توضيحى لمقاصد التصديقات

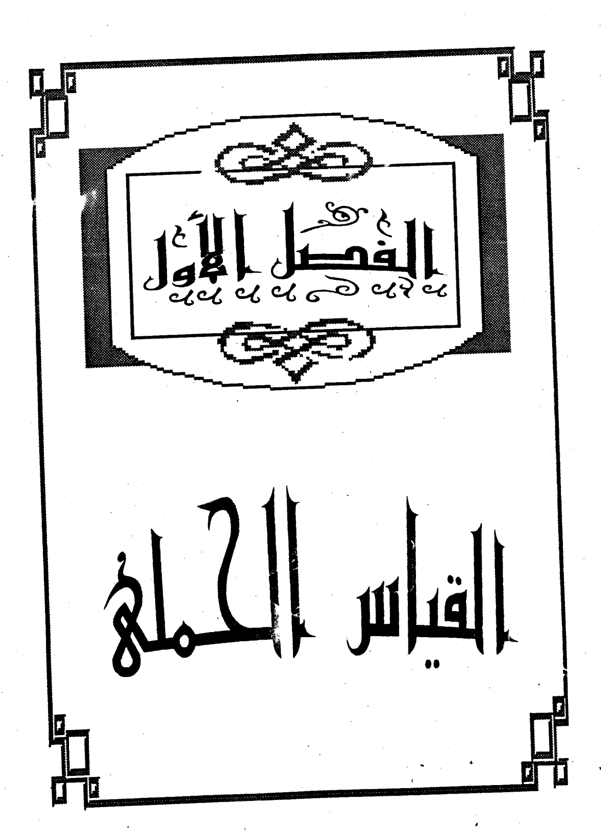
الاستدلال غير المباشر والتفاصيل المذكورة هى فى القياس المفرد اللفظى المسموع فقط

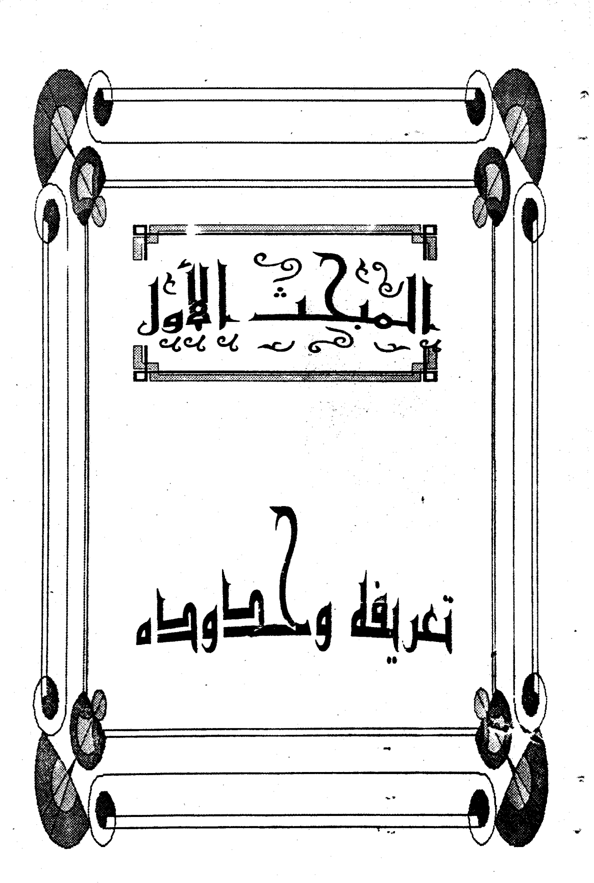


---

(١) العلامة القطب الجرجانى – حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية .
(٢) المصدر السابق ص١٣٩ وما بعدها .




الفصل الأول
القياس الحملي



المبحث الأول

تعريفه وحدوده

◈ ربما يقال لماذا نبدأ بالقياس ونترك غيره من باقى أجزاء الاستدلال الأخرى ؟

✍ والجواب : أن القياس هو العمدة فى استصحاب المطالب التصديقيــة[1] ، لأن مقـاصد العلوم المدونة هى مسائلها التى تعتـبر ادراكاتـها تصديقـات بـل هـى تصديقـات فـى الحقيقة ، والمقصود فى تلك العلوم هو الإدراكات التصديقية الكاملـة التـى توصـل إلى درجة اليقين ، ثم أن الموصل إلى التصديــق هـو القيـاس والاسـتقراء والتمثيـل ، لكـن العمدة فيها والمفيد للعلم اليقينى هو القياس ، فصار الكلام فيه مقصدا أقصى ، ومطلبا أعلى فى هذا الفن[2] ، فما هو تعريف القياس فى اللغة والاصطلاح ؟

[أ] تعريف القياس

عرف القياس بالعديد من التعريفات ، بعضها راجع إلى مصادر اللغة والمعانى الواردة فيها ، وبعضها راجع إلى اصطلاحات المستعملين للفظ سـواء مـن المناطقة أو الفقهاء ، وعلماء الأصول ، أو غيرهم ممن يستخدم لفظ القياس ، وذلك يجعلنا نذكر نبذة عن هذا الجانب على النحو التالى :-

[١] فى اللغة :

✍ وردت مادة الكلمة ق ي س فى اللغة على معان منها :-

۞ **المعنى الأول : التقدير للشيء** ومنه قول العرب : قست هذا الشيء بغيره فعرفـت تقديره ، وأيقنت قدره[3] ، بحيث صار معروفـا عنـدى بشـكل واضـح ، لا يمكـن الاختلاف حوله .

---

(١) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٣٨ .

(٢) العلامة السيد الشريف الجرجانى – حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص١٣٨ / ١٣٩ .

(٣) المعلم بطرس البستانى – قطر المحيط باب القاف .

- المعنى الثانى : المساواة :- قالت العرب : قاس فلان الماء فى الأرض بالنبات فوجدهما يتساويان[1] ، وبه تعرف أرض المرعى والانبات من أرض الأجداب والتصحر .

- المعنى الثالث : البيان فى الحسيات والعقليات

ومن الأقوال السائرة فى الأمثال : قدر فلان المجهول بالمعلوم فبان أمره[2] ، وعليه يقال أن القياس هو تقدير شيء على مثال شيء أخر[3] ، فى الحسيات كقياس طول الثوب على خشبة الذراع ، وفى المعقولات كقياس الفهم على اللذة فى المطعومات[4] .

ومن هذه المعانى المذكورة وغيرها مما دفعت به أرحام المصادر العربية ، وتركته تخفيفا على القارئ أرى ضرورة تقديم تعريف يجمع بينها بحيث يصير تعريفا للقياس على ناحية لغوية . فما هو ذلك التعريف الجامع على ناحية اللغة ؟

تعريف الدراسة :

القياس هو تقدير شيء بأخر على سبيل التساوى ، مع ضرورة الإبانة سواء كان ذلك فى الحسيات والمعقولات المعبر عنها بألفاظ ، وهو القياس المسموع ، أو غيره ، وهو القياس المعقول .

[٢] فى الاصطلاح :-

تتنوع الاصطلاحات طبقا لتنوع العلوم ذاتها ، ومن ثم فلكل قوم اصطلاحاتهم الخاصة بهم :-

---

(١) العلامة الأزهرى - تهذيب اللغة - مادة القاف - تعليق الدكتور عبدالوهاب أحمد - ط دار المؤسسة بالعراق .
(٢) لسان الميزان - جـ٢ ص١٣٥ .
(٣) هو مثال مما يذكره المناطقة كثيرا .
(٤) الدكتورة / وفاء مرسى - دراسات فى المنطق ص٢٢٧ .

[أ] فى اصطلاح علماء الأصول : ذهب علماء الأصول إلى أن القياس هو حمل شيء على شيء أخر فى الحكم بجامع بينهما ، كحمل النبيذ على الخمر فى الحرمة بجامع الأسكار فيهما[1] .

۞ كما عرف عندهم أيضا بأنه رد الفرع إلى الأصل بعلة تجمعهما فى الحكم[2] ، كقياس الأرز على البر فى الربا بجامع الطعم ، وأقسامه ثلاثة :

[١] قياس العلة . [٢] قياس الدلالة .

[٣] قياس الشبه[3] .

ولدى الأصوليين الكثير من المباحث حول هذه المسألة مما عنى به أشياخنا رحمهم الله ، ويمكنك الرجوع اليها فى مصادرها المعتمدة عندهم .

[ب] **فى اصطلاح المناطقة :-**

۞ عرفه العلامة القزوينى بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول أخر[4] ، بحيث يشمل المفهوم العقلى واللفظى ، فى البسيط والمركب ، وكان من هذا القبيل .

۞ وعرفه آخرون بأنه : قول مؤلف من قضايا مستلزم بذاته قولا أخر[5] ، والملاحظ أن التعريف الأول فيه قيد كاشف قائم على التسليم ، أما إذا لم القضايا تسلم فان القياس لا يكون مستلزما القول الأخر رهو النتيجة .

---

(١) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٠ ، وراجع الأحكام فى القياس ، وشرح المنهاج ، والورقات ، والكافية .

(٢) العلامة امام الحرمين الجوينى - الورقات فى أصول الفقه ص٢٠ .

(٣) العلامة الجلال الدين المحلى -شرح الورقات ص٢٠ ولعلماء الأصول فى المسألة تعريفا وأقساما تفصيلات كثيرة فارجع اليها فى مصادرها تظفر بها ، واسأل الله لنا ولك السلامة والنجاة .

(٤) العلامة القزوينى (ت ٤٩٣هـ) - الرسالة الشمسية ص١٣٩ .

(٥) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٠ .

۞ شرح تعريف العلامة القزوينى ومن معه :-

☆ **قول** : جنس بعيد فى التعريف يدخل فيه كافة الأقوال الملفوظة المستعملة والمهملة كما يدخل القول التام والناقص ، والخبرى والانشائى ، وكل ما كان من قبيل الأقوال المقبولة أو المرفوضة ، ويخرج به الألفاظ المفردة فانها ليست أقوالا ، وإنما هى مفردات فقط .

☆ **مؤلف** : فصل أول يدخل فيه كل قول مركب على هيئة مخصوصة[1] ، ويخرج به سائر الأقوال الغير مؤلفة على هيئات مخصوصة ، كالأقوال المهملة ، فإنها مؤلفة لكنها على هيئه غير مخصوصة فى القبول والاستعمال إذ الألفاظ المهملة لا اعتداد بها عند المناطقة ، وكذلك الألفاظ المفردة بالنسبة للقياس . لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب فقط[2] .

☆ **من قضايا** : فصل ثان : يدخل فيه كل الأقوال المؤلفة من القضايا المعتبرة فى الملفوظات أو المعقولات ، سواء كان التركيب من قضيتين أو أكثر بسيطا أو مركبا ، وخرج به كل ما تركب من قضية واحدة ، أو أكثر من قضية على هيئة غير مخصوصة ، فانها لا تدخل فى القياس المنطقى ، اذ لابد فى القياس المعتبر من القضايا بالفعل التى يمكن الحمل عليها .

☆ **متى سلمت** : فصل ثالث : يدخل فيه كل القضايا المسلمة من ناحية القبول فقط ، إذ لا يجب أن تكون تلك القضايا مسلمة فى نفسها ، بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول أخر ليندرج فى الحد القياس الصادق المقدمات ،

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٢٣ .

(٢) الشيخ القويسنى - شرح الشيخ القويسنى على متن السلم فى المنطق ص٣٠ .

وكاذبها :كقولنا : كل إنسان حجر ، وكل حجر جماد ، فان هاتين القضيتين وان كذبتا ، إلا أنهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ، أن كل إنسان جماد [1] .

☆ لزم عنها لذاتها : فصل رابع يدخل فيه كل القضايا التى يلزم عنها لذاتها قبول القياس فيها ، ويخرج به الاستقراء والتمثيل فان مقدمها إذا سلمت لا يلزم عنها شيء لذاتها لا مكان تخلف المدلول ، كما يخرج به ما يلزم القضايا لا لذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة كما فى قياس المساواة الذى يعرف :

☆ بأنه : ما تركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما موضوع أخراهما ، وأن لم يكن مادة القياس نحو : زيد مساو لعمرو ، وعمرو مساو لبكر ، لأنه وان استلزم قولا أخر ، وهو زيد مساو لبكر ، لكن ذلك ليس لذاته ، بل لمقدمه أجنبية ، وهى فى المثال المذكور ، مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء بدليل تخلفه [2] ، وبالتالى يخرج به كل من :-

[١] الاستقراء .　　　[٢] التمثيل .

[٣] قياس المساواة : فلا تدخل كلها فى القياس الحملى الاقترانى ، وإنما تسمى باسمائها ، ولها موضوعاتها .

قول أخر : فصل أخير يدخل فيه كل الأقيسة المعتبرة عند المناطقة المستوفية لشروطها ، ويخرج به كل مالا يستلزم قولا أخر ، وإنما يستلزم مقدمه واحدة منها ، أو يستلزم فى اللفظ ولا يستلزم فى المفهوم . ويخرج به استلزام العكس لكونه مرتبا على طريقة غير التى عليها القياس المنطقى .

---

(١) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٣٩ .

(٢) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٠ .

مثاله قولهم : كل إنسان حيوان ، وكل حجر جسم ، فانه لا يستلزم قولا أخر ، وإنما يستلزم أحدى مقدمتيه استلزام الكل لجزئه[1] .

قال العلامة الأخضرى :_

ان القياس من قضايا صورا	∴	مستلزما بالذات قولا آخرا
ثم القياس عندهم قسمان	∴	فمنه ما يدعى بالاقترانى
وهو الذى دل على النتيجة	∴	بقوة وأختص بالحملية[2]

[ب] أسماؤه

[1] سمى هذا القياس حمليا لأن الموضوع يوصف فى قضاياه بالمحمول ، ومثل ذلك فى النتيجة ، كما أن الحمل قائم فى مفهوم تركيب قضايا هذا القياس من حمل بعضها على بعض فى المعنى[3] .

[2] سمى حمليا لأن قضاياه من حمليات فقط لا يدخل فيها شيء من الاستثناء أو الشرط ، وإنما الحمل فقط هو المعتبر ، فإذا لم تتكون قضاياه من الحمليات فلا يسمى بها .

[3] سمى حمليا : لأنه الذى يتألف من قضايا حملية بحته[4] ، وهى تسمية له باعتبار ما يتألف منه ، لاعتبار ما يحمل عليه ، أو يفهم منه ، مثاله كل علم مفيد ، وكل مفيد محبوب = وكل علم محبوب .

---

(1) المصدر السابق ص٦٠ .

(2) العلامة عبدالرحمن الأخضرى - متن السلم المنورق باب القياس .

(3) راجع كتابنا - دراسات فى المنطق ص٣١٢ .

(4) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٧٧ .

[٤] سمى حمليا : لأنه يراعى فيه المفهوم المنطقى ، وحمل اللفظ على المفهوم المناسب لطرفى النتيجة ، بحيث لو حمل على أحدهما ووضع ليحمل عليه الأخر صح ذلك[1] ، وهو من هذه الناحية يسمى حمليا ، ولعلك لاحظت أن التسميات بعضها قائم على مفهوم تركيب قضايا القياس ، أو قائم فى حمل النتيجة على المقدمات .

وأن كنت أميل إلى : أن تسميته بالحملى هى على طريق المباينة بينة ، وقد بعه من القياس الاقترانى ، فإذا كان الشرطى هو الذى ترد فيه أداة الشرط فاصلة ، فان الحملى لا فاصل فيه ، وهذا الوجه هو الذى غلب على غيره فى التسمية .

[جـ] أجــــزاؤه

للقياس الحملى أجزاء باعتبار النتيجة هى :-

[١] **المقدمة الصغرى** : وهى التى تشمل موضوع النتيجة فى القياس الحملى ، والمقدم فى القياس الشرطى ، وتسمى صغرى لوجود الحد الأصغر فيها ، وهو أخص فى الأغلب وأقل أفراد من غيره[2] ، وما دام كذلك فيكون هو الأصغر ، والمقدمة التى تضمه تسمى هى الأخرى به ، أعنى المقدمة الصغرى .

[٢] **المقدمة الكبرى** : وهى التى تشمل محمول النتيجة فى القياس الحملى ، والتالى فى القياس الشرطى مثاله : كل علم مفيد وكل مفيد محبوب ، ينتج : كل علم محبوب[3] .

---

(١) العلامة الصبان - حاشية الصبان على شرح السلم ص١٢٣ .

(٢) العلامة الأنصارى - حاشية الأنصارى على ايساغوجى ص٩٢ .

(٣) وهذه المقدمة الثالثة فى القياس البسيط هى النتيجة .

وتسمى كبرى لوجود الحد الأكبر للنتيجة فيها ، فهو أعم فى الغالب ، واشتمالها على الأكبر أفرادا ، وأعم حكما ، وما دام الأمر كذلك فقد سميت به المقدمة الكبرى ، وعليه اتجاه المناطقة من عير منازعة فى المسألة[1] .

[٣] **النتيجة** : وهى ما يستنتج من المقدمات القياس ، بعد حذف الحد الأوسط بشروطه : كل علم محبوب ، وهى موضع اتفاق بين المناطقة على أنها أجزاء القياس، أما ما بعدها فمنهم من اعتبرها أجزاء أيضا، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك

[٤] **القرينة والضرب** : وهو اقتران الصغرى بالكبرى فى الإيجاب والسلب ، وفى الكلية والجزئية ، ولذا فهو يسمى قرينة وضربا[2] ، لأن القرينة عبارة عن أمر يدل على المقصود ، وينص عليه فى الكلام أو فى المقام ، وهو دال على النتيجة .

◉ قال العلامة السعد التفتازانى : والتحقيق أن القياس باعتبار إيجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا ، وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعا أو محمولا يسمى شكلا[3] .

[٥] **الأشكال** : وهى جمع شكل ، وهو الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى على هيئة مخصوصة بشروط مخصوصة ، ويسمى شكلا ، تشبيها له بالهيئة الحسية الحاصلة من إحاطة الحد الواحد ، أو الحدود بالمقدار[4] ، وهكذا فان القياس الحملى كما رأيت يتكون من تلك الأجزاء مع ضرورة وجود النسبة بين الموضوع والمحمول فى كل منها ، بجانب تطابق الشروط معها .

---

(١) لم أقف على خلاف للمناطقة حول هذه التسمية ، فمن وقع على غيره فله ارشادى اليه وأجره على الله .

(٢) المصدر السبق ص٩٣ .

(٣) العلامة حسن الشيخ / حسن العطار - حاشية العطار على ابساغوجى ص٩٣ .

(٤) العلامة العطار - حاشية العطار ص٩٣ ، وأحال إلى حاشية القاضى زاده على أشكال التأسيس فى علم الهندسة .

[د] حـــدوده

❁ عرفت أن القضية الحملية لها حدان ، مهما حكم ،ورابطـة ، أمـا القيـاس المنطقى الحملى فان له حدودا ، وتسمى أطرافـه حـدودا مشـابهة ، لأطـراف القضايـا ، مـع ملاحظة أن القيـاس مؤلـف مـن قضايـا ، وبالتـالى فكـان مـن الضـرورى اسـتصحاب الأصل ، وبناء عليه فان القياس له حدود ثلاثة هى :-

[١] **الحد الأصغر** : وهو الذى يكون فى موضوع النتيجـة حـدا أصغـر[١] ، باعتبـار أن المقدمة التى يظهر فيها الحد الأصغر تسمى المقدمة الصغرى ، وسمـى حـدا أصغـر لكونه أخص من الحدين الأخيرين – الأكبر والأوسط – مثاله : العلم نـور ، وكـل نور مفيد = العلم مفيد .

فلفظ العلم فى المقدمة الصغرى هو الموضوع فيها ، وهو نفسه موضوع النتيجة ، وهو كما ترى أخص من لفظ نور من حيث الأفراد ، مثال اخر : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان حساس = كل إنسان حساس ، فلفظ إنسان خاص بالإنسان وحده ، أما لفظ حساس فانه يشـمل الإنسـان والحيـوان ، وغيرهمـا ممـا يمكـن أن يتصـف بأنـه حساس ، وهذا يمكنك أن تعرف الحد الأصغـر فـى كـل قيـاس ، وأنـه موضـوع فـى الصغرى دائما .

[٢] **الحد الأكبر** :- وهو الذى يكون محمـولا فـى النتيجـة ، حـدا أكـبر باعتبـار أن المقدمة التى يوجد فيها تسـمى الكبرى ، وسمـى أكـبر لكونـه فـى الغـالب أكـثر أفراد[٢] ، من الأصغر ، وأوسع مجالا ، وبناء عليه فانه يجب اندراج كل صغـرى فى الكبرى باعتبار المفهوم .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٧٨ .

(٢) العلامة الشيخ الملوى – شرح السلم ص٦٠ .

[٣] **الحد الأوسط** :- وهو المكرر فى قضيتى القياس أو أكثر بألفاظه وحروفه ، سواء أكان محمولا ، أو موضوعا ، أو كان مقدما ، أو تاليا ، ويسمى حدا أوسط لتوسطه بين طرفى المطلوب[1] ، أعنى بين الصغرى والكبرى فى القياس البسيط والمركب أيضا ، ثم هو يحذف فى النتيجة[2] ، لكن ضرورة وجوده قائمة فى أنه الذى يتوصل به إلى القضية الثانية أو القضايا التى تحمل محمول النتيجة ، فهو الذى يربط بين الموضوع والمحمول فى النتيجة ، أو المقدم والتالى فى القياس الشرطى ، وسميت حدودا لأنها أطرافه[3] ، فى القياس ، كما أن الموضوع والمحمول أو المقدم والتالى أطراف فى الحملية والشرطية . مثاله فى الحمليات

[١] مقدمة صغرى ←— كل الأزهريين علماء : كل العلماء

أ- حد أصغر   ب- حد أصغر   جـ- حد أكبر

[٢] مقدمة كبرى ←— أهل الفضل

[٣] النتيجة : كل الأزهريين أهل فضل

ولعلك لاحظت أن الحد الأوسط تكرر بلفظة فى المقدمة الصغرى كمحمول ، وفى الكبرى كموضوع ، باعتبار وروده فى الشكل الأول ، ثم حذف فى النتيجة ، ولم يذكر لا بألفاظه ، ولا مفهومه ، لأن مهمته تنتهى عند حد التوسط بين المقدمات فى القياس من ناحية التركيب أما فى النتيجة فانه يحذف حتما .

---

(١) العلامة القويسنى - شرح القويسنى ص٣١ .

(٢) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى - ايضاح المبهم ص١٧ .

(٣) شرح الشيخ القويسنى على متن السلم ص٣٢ .



المبحث الثاني

قواعد القياس

ذكرنا تعريف القياس الاقترانى الحملى[1] ، وأجزاءه وحدوده ، والمقدمات التى يقف فيها ، ولكن ذلك يحتاج إلى قواعد ثابته[2] ، وشروط دقيقة تنطبق عليه بحيث متى ذكرت فيه اعتبر قياسا مقبولا ، على ناحية المنطق ، ومن ثم فإنه ينتج أشكالا[3] ، وضروبا[4] ، ذات دلالة معينة فى الإنتاج ، واذا تخلفت تلك الأصول، أعتبر قياسا باطلا ، ولو أنتج فإن إنتاجه يكون عقيما لا قيمة له ، ولا فائدة فيه . فما هى تلك القواعد .

القاعدة الأولى :- باعتبار التركيب[5] ،

- **يتركب القياس المنطقى المقبول من قاعدة واحدة باعتبار التركيب يتفرع عنها فرعان :-**

- **الأول : القضايا :-** لابد فى القياس من ثلاث قضايا على الأقل بما فيها النتيجة ، القضية الأولى هى الصغرى ، والثانية هى الكبرى ، والثالثة هى النتيجة ، فان كان من قولين ينتج عنهما ثالث ، فهو القياس البسيط[6] ، والترتيب الطبيعى هو تقديم الصغرى على الكبرى .

---

(١) وهو القياس المكون من حمليات فقط ، ولم تذكر فيه عين النتيجة ، ولانقيضها بالفعل ، وان ذكرت فيه بالقوة باعتبار المادة المكونة له فقط - راجع الدكتورة / نمان فضل صفوت - دراسات فى المنطق ص١٩٥ .

(٢) القواعد جمع قاعدة ، وهى التى يقوم عليها الفن نفسه ولذا فهى تختلف باعتبار العلوم المتداولة له .

(٣) الشكل يعرف بأنه الهيئة الحاصلة فى القياس باعتبار وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى الحدين الأصغر والأكبر ، وله صور أربعة باعتبار وضع الحد الأوسط .

(٤) الضرب هو الهيئة الحاصلة فى القياس بين المقدمتين من وضع الصغرى مع الكبرى باعتبار الكم والكيف ، وله ست عشرة صورة ناتجة عن ضرب حالات الصغرى الأربع فى حالات الكبرى الأربع - راجع الدكتور / سامى خليل - المنطق القديم ص١٧٥ .

(٥) سواء كان التركيب فى القضايا والمقدمات ، أو كان باعتبار الحدود ، وليس المراد هنا التركيب باعتبار القوة أو الفعل .

(٦) العلامة الأنصارى - حاشية الأنصارى ص٨٩ .

- مثـ كل علم مفيد ، وكل مفيد مرغوب فيه ، كـل علـم مرغـوب فيـه[1] ،أما أن تركب من أكثر من ذلك فكان من أربع قضايا أو أكثر ، فهو القياس المركب.

☆مثاله : كل الطعام لذيذ ، وكل لذيذ تقبل عليه النفس ، وكل ما تقبل عليـه النفـس يهون فيه الغالى ، تكون النتيجة كل الطعام يهون فيه الغالى.

- الفرع الثانى : الحدود :- فلابد فى القياس المعتبر من ثلاثـة حـدود فقـط هـى الحـد الأصغر ، وهو موضوع النتيجة ، ودائما يوجد فـى موضـوع الصغـرى . والأكـبر وهـو محمول النتيجة ، ودائما يكون مكانه فى محمول الكبرى ، والحد الأوسـط هـو الـذى يتكرر بين القضايا فى القياس ويترك فى الإنتاج ، فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتيـاج اليه فى التوصل إلى المطلوب ، ويترك عند حصوله[2] ، ولابـد فـى الحـدود أن تكـون ثلاثة فقط ، وأن يستعمل فى كل من القضيتـين أو القضايـا علـى معنـى واحـد فيـهما معا .

☆مثاله : كل خير محبوب ، وكل محبوب تقبل عليه النفس الذكية = كل خير تقبـل عليه النفس الذكية .

فالحد الأصغـر هنـا هـو لفـظ خـير ، والحـد الأكـبر هـو : تقبـل عليـه النفـس الذكية ، والحد الأوسط هو : محبوب فيهما ، ولأنه – الحد الأوسط – استعمل فيهما بمعنى واحد – الحد الأوسط – فان النتيجة صادقة ، أما إذا استعمل بأكثر من معنى فان النتيجة تكون كاذبة ، لوجود أربعة حدود اعتبارية ، وان لم تكن لفظية .

---

(١) الدكتورة / ثمان مصطفى عبدالعظيم - المنطق فى دراسات الأقدمين ص١٧٥ .

(٢) العلامة الشيخ القويسنى - شرح القويسنى على متن السلم ص٣٣ .

☆ مثاله : كل خير محبوب ، وكل محبوب يؤكل = فان النتيجة وهى كل خير يؤكل كاذبة لوجود أربعة حدود ناتجة عن استعمال الحد الأوسط ، بأكثر من معنى ، ومثاله أيضا :كل اللبن جبن ، وكل جبن رذيلة ، فالنتيجة هى كل لبن رذيلة وهى كاذبة ، لوجود أربعة حدود فيه[1] ، منها اثنان فى اللفظ وهما الأصغر والأكبر واثنان فى الحد الأوسط باعتبار المعنى وهما لفظ جبن المراد به فى الأول المادى الحسى المأكول ، والثانى المراد به المعنوى القائم على الخسة ، وإهمال الشجاعة ، وهو رذيلة ، وبالتالى كانت النتيجة كاذبة لاحتوائها على أربعة حدود ، والمفروض أن يتركب من ثلاثة فقط .

قال العلامة الأخضرى :-

وما من المقدمات صغرى	∴	فيجب اندراجها فى الكبرى
وذات حدا أصغر صغراهما	∴	وذات حد أكبر كبراهما
وأصغر فذاك ذو اندراج	∴	ووسط يلغى لدى الإنتاج[2]

وبالتالى فان قاعدة التركيب فى القياس تتفرع إلى قاعدتين فرعيتين ، تتكامل كل منها مع الأخرى ، ولا تستقل واحدة منها عن الأخرى إلا فى الذهن ، ومجرد المفهوم فقط وهما :-

[أ] **قاعدة القضايا** : أن يتركب من ثلاثة قضايا فما فوق[3] ، وهذا الشرط ضرورى جدا .

[ب] **قاعدة الحدود** : أن يتركب من ثلاث حدود لا تزيد ، فإن زادت فسد القياس[4] .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٢٨/١٢٩ .
(٢) العلامة الأخضرى - متن السلم المنورق - فصل فى القياس .
(٣) فمن رجع إلى تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا أدرك أن قاعدة التركيب قائمة فى ذات التعريف .
(٤) لأن الشرط فى الحدود أن يتركب من ثلاثة حدود فقط ، فاذا تركب من اثنين أو ما فوق الثلاثة اعتبر قياسا فاسدا .

وهكذا نرى أن عدد القضايا غير منحصر من ناحية الزيادة ، فإن زادت عن ثلاثة فهو قياس صحيح ، متى توافرت له باقى الشروط ، ولكنه منحصر باعتبار النقص ، فإذا نقصت عن ثلاثة لم يعتبر قياسا ، أما عدد الحدود فهو منحصر فى ثلاثة لا تقبل الزيادة عليها ، ولا النقصان منها ، فإذا حصلت الزيادة ، أو وقع النقصان لم يكن قياسا معتبرا عن المناطقة .

وذهب صاحب النطق التوجيهى إلى أنهما ليستا قاعدتين بالمعنى الصحيح ، بل هما أشبه بتعريف القياس من حيث هو شكل من أشكال الاستدلال يميزة عن صور الاستدلال الأخرى ، كما أن اشتراط ثلاثة حدود فقط يمنع من استعمال حد وسط مبهم يفهم بمعنيين مختلفين ، فان الحد إذا كان له معنيان كان بمثابة حدين مختلفين ، لا واحد واحدا .

ثم ذكر مثالا له بلفظ معدن ، الذى يفهمه الكيمائيون بمعنى العنصر البسيط سريع التوصيل للحرارة والكهرباء ، وفى نفس الوقت يفهمه العامة بمعنى كل قابل للطرق بسيطا أو مركبا ، فان المعنى مختلف فيهما ، مع انه لفظ واحد . مثاله :

النحاس الأصفر معدن ـــــ فى عرف العامة

والمعدن عنصر بسيط ـــــ فى عرف الكيمائيين

النحاس الأصفر عنصر بسيط : وفيه أربعة حدود :–

[١] معدن بالمعنى الكيمائى . [٢] عنصر بسيط .

[٣] نحاس أصفر . [٤] معدن بالمعنى العامى .

وقد أدى ذلك إلى الخطأ المادى فى النتيجة ، لأن النحاس الأصفر مركب من النحاس الأحمر والزنك ، وليس بسيطا[1] على ما يظن ، وذلك أمر له أهمية .

ولعلك لاحظت أن ما زكر فى المثال السابق قد كشف لك عن أربعة حدود على ناحية المادة فى التعريف ، وما ذكرناه لك أبان عن أربعه حدود باعتبار المعنى المفهوم ، وبناء عليه فان متى جاء الحد الأوسط على أكثر من صورة يجعله قياس باطلا ، سواء كانت الصورة باعتبار المادة التى يتركب منها الحد الأوسط ، وهى حروفة وكلماته ، أو باعتبار المفهوم المنطق عليه .

قال العلامة الأخضرى :

فان ترد تركيبه فركبا	∴	مقدماته على ما وجبا
ورتب المقدمات وانظرا	∴	صحيحها من فاسدها مختبرا
فان لازم المقدمات	∴	بحسب المقدمات آت[2]

وبقاعدة التركيب فى القضايا والحدود تخرج الأمور الآتية من القياس .

[1] كل القياسات التى هى أقل من قضيتين ومعها لازم ، فلا إنتاج فى قولنا : كل طعام طيب : وكل خير مطلوب ، لأن كلا منها قضية مستقلة ، وليست قياسات مكونة من قضايا ، كما لا إنتاج فى قولنا : العلم نور ، والضياء نور ، لأنهما قضيتان فقط ، ولا استلزام لثالث بينهما[3] ، وبالتالى فهى قضايا لا تدخل فى القياسات .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٨٩/٨٠ .

(٢) العلامة عبدالرحمن الأخضرى – السلم المنورق – باب القياس .

(٣) لأن النتيجة تستلزم المقدمات ، ولا تستلزم مقدمة واحدة فى لاقياس ، وان استلزمته فى العكس .

[٢] كل القضايا ذات الحدين ، والقضايا ذات الحدود الأكثر من ثلاثة ، فلا إنتاج فى قولنا القطار مسرع ، لأنه قضية واحدة وفيها حدان ، هما الموضوع والمحمول وليس فيها قياس ، كما لا إنتاج فى قولنا : النخيل مثمر ، وكل مثمر له أولاد وبنات . لأن لفظ مثمر استعمل بمعنيين فصارت الحدود أربعة : الأصغر ، والأكبر ، والأوسط بمعنيين ، فصار كأنه حدان ، وما يجرى فى الحمليات يجرى فى الشرطيات .

القاعدة الثانية : باعتبار الكيف[1] :

☜ وهذه القاعدة يتفرع عنها :

[١] ضرورة إيجاب أحدى القدمتين على الأقل ، ويجوز أن تكون كلها موجبة ، لأنه يمكن الانتاج من موجبتين ولا إنتاج من سالبتين على أى نحو كان ، كما أنه لا يوجد حد وسط بالمعنى الصحيح عند المناطقة ، أى لا توجد صلة تربط الحدين الأكبر والأصغر[٢] ، فان المقدمة الصغرى تقرر التنافى بين الحدين الأصغر والأوسط ، والمقدمة الكبرى تقرر التنافى بين الأوسط والأكبر ، وعلى ذلك فالحد الأوسط ينافى الحدين الأصغر والأكبر ، واذا كان منافيا لهما فلا يصلح لربط أحدهما بالأخر[٣] . مثاله :

☆ **فى الأولى** : كل علم مفيد ، ولا شيء من المفيد مكروه = لا شيء من العلم مكروه . فان الصغرى كلية موجبة ، والكبرى كلية سالبة ، على شرائط الشكل الأول ، والإنتاج يتبع فى الكيف الأخص ، فتكون النتائج قائمة على السلب ، وأنت لاحظت أن الموجبة فيهما هى الصغرى فقط.

---

(١) المراد بالكيف فى المنطق هو مفهوم الإيجاب والسلب باعتبار اللفظ والمعنى معا ، أو على سبيل الاستقلال .
(٢) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٨٢ .
(٣) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٢ .

☆ في الثانية : كل علم مفيد ، وكل مفيد محبوب ، كل علم محبوب . فان الصغرى كلية موجبة ، والكبرى أيضا كلية موجبة ، فتحقق فيه القول طبقا لشرائط الكيف في الشكل الأول والكم أيضا ، ولما كانت كلها موجبات ، وليس فيها أخس فان النتيجة تأتي موجبة ، والإيجاب أكمل من السلب .

قال العلامة الأخضري :

فشرطه الإيجاب في صغراه ∴ وان ترى كلية كبراه[1]

مع ملاحظة أن مفهوم الإيجاب يقع في القضايا المسورة الكلية الجزئية والمخصوصة والمهملة الموجبة أيضا ، باعتبار أنهما في حكم الكليات والجزئيات المطابقة لها ، فالمخصوصة الموجبة في حكم الكلية الموجبة ، والمهملة الموجبة في حكم الجزئية ، وبناء عليه فان الشخصية الموجبة تصلح صغرى ، كما تصلح كبرى قياس من الشكل الأول ، والمهملة الموجبة تصلح صغرى فقط في قياس من الشكل الأول[2] ، هذا في الإنتاج ، القائم على الشروط المعتبرة عند المناطقة .

أما إذا تركبت القضايا باعتبار الكيف من سالبتين كليتين أو جزئيتين ، أو مختلفتين ، فلا إنتاج أيضا . مثاله : لا شيء من الإنسان بحجر ، ولا شيء من الحيوان بحجر ، فان النتيجة لا شيء من الإنسان بحيوان كاذبة ، لأنه لا يلزم من منافاة أمرين لشيء ثالث أن يكونا متنافيين[3] ، والتنافي هو تحقق الانفصال ، وعدم الوقوع على ما سلف القول به .

---

(١) العلامة الأخضري – متن السلم المنورق باب

(٢) لأن شرطه إيجاب الصغرى في الكيف ، وكلية الكبرى في الكم .

(٣) الدكتور / عوض الله جاد حجازي – المرشد السليم ص١٣٢ .

مثال أخر : لا واحد من المصريين أوربى ، ولا واحد من الأتراك أوربى = فالنتيجة هى : لا واحد من المصريين بتركى[1] ، وهى لا يوجد فيها صلة تربط بين ألفاظ حدودها الثلاثة (أوربى – تركى – مصرى) ، وبالتالى فلا إنتاج فيها لأن الحد الأوسط لم يعد رابطا بين القضيتين ،بل أنه فقد اسمه ودوره فى القضية مما يجعل القياس كأن لم يكن[2] .

[٢] الثانى : ضرورة اتباع النتيجة الأخس باعتبار الكيف ، فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، فان النتيجة لابد أن تأتى أيضا سالبة ، وذلك يتحقق فى الشكل الأول[3] ، من خلال الصور الآتية :–

☆ ك م مع ك س = ك س – مثاله : كل علم مفيد : كل مفيد ليس مكروها = كل علم ليس مكروها ك س ، والنتيجة تتبع الأخس فى الكم ، وكذلك تتبعه فى الكيف الأخس أيضا .

☆ ج م مع ك س = ج س بعض العلم مفيد = كل مفيد ليس مكروها : بعض العلم ليس مكروها . ج س

وقس ما ذكرناه فى المسورات على مالم نذكر من القضايا التى فى حكمها من المخصوصة والمهملة ، ويمكنك متابعة الشرطيات كما تابعت فى الحمليات ، فظواهر الاختلاف بينهما ليست كبيرة جدا ، وانما هى اتجاهات يمكن أن تتلاقى غالبا .

◈ وربما تتساءل قائلا لماذا تتبع النتيجة الأخس فى الكيف ؟

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٨٢ .

(٢) راجع كتابنا – دراسات فى المنطق ص٣٨٩ .

(٣) راجع شروط الكم والكيف والاستغراق فيما سلف القول به .

✍ والجواب : أنه من البديهى القول بأنه متى وافق أحد الحدين الحد الأوسط ، وخالفه الأخر فقد وجب أن يخالف كل من الحدين الأخر ، ومعنى مخالفة الحد الأصغر للأكبر فى النتيجة أن النتيجة سالبة[1] ، وطالما وقع الحكم فى أى قياس بمخالفة أحد الحدين – الأصغر والأكبر – للأوسط ، فان هذا الحكم ينسحب على النتيجة بشكل تلقائى ، لأنها مأخوذة منهما .

القاعدة الثالثة : باعتبار الاستغراق[2] ،

عرفت ان الاستغراق هو الإشارة إلى شمول الكلى جميع أفراده المختلفة التى يصدق عليها ، وعدم الاستغراق ، هو عدم شمول الحكم الكلى جميع الأفراد المكنة التى يصدق عليها[3] ، والمراد به هنا هو شمول الحكم حدا فى النتيجة كان موجودا فى المقدمات على نفس الشمول أو عدمه ، وبناء عليه فلابد من أن يكون الحد الأوسط مستغرقا فى إحدى المقدمتين على الأقل ، ولا يجوز استغراق حد فى النتيجة غير مستغرق فى إحدى المقدمتين[4] ، وهذه القاعدة يتفرع عنها أمران :-

۞ **الأول : ضرورة استغراق الحد الأوسط فى إحدى المقدمتين على الأقل** : ويجوز استغراقه فى المقدمتين معا[5] ، وينتج عنها صورتان :-

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٨٣ .

(٢) لعلك لاحظت أن قاعدة الكيف والتركيب تكمل كل منهما الأخرى ، ثم تأتى قاعدة الاستغراق لتكتمل الأسس الضرورية لإنتاج القياس المقبول .

(٣) راجع كتابنا – دراسات فى المنطق ص٢٣٥ .

(٤) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص٩٩ .

(٥) وهذه القاعدة فيها الحصر الشرطى للحد فمادام هناك قياس مقبو[illegible] لا يخرج عن ضرورة استغراق الحد الأوسط فيه

☆ **الصورة الأولى** : أن يقع الاستغراق للحد الأوسط فى إحدى المقدمتين فقط ، فإذا كان فى الصغرى انعدم فى الكبرى[1] ، والعكس قائم أيضا على نفس الناحية من غير منازعة .

☆ **الصورة الثانية** : أن يقع الاستغراق للحد الأوسط فى المقدمتين معا ، فقد تكون الصغرى كلية موجبة ، والكبرى كلية سالبة ، وباعتبار ان الكليات تستغرق موضوعاتها ، والسوالب تستغرق محمولاتها ، فمتى كان القياس مكونا من كلية موجبة صغرى ، وكلية سالبة كبرى ، فان النتيجة هى كلية سالبة باعتبار أن الكليات تستغرق موضوعاتها فيهما ، والسالبة استغرقت محمولها ، كل طالب مجتهد ، وكل مجتهد ليس مهملا = كل طالب ليس مهملا[2] ، فالحد الأوسط مستغرق فى الكلية السالبة باعتباره موضوعا فيها على ناحية مفهوم الكلى ، وهو ما أشرنا اليه من ضرورة استغراقه فى إحدى المقدمتين[3] .

◈ **وربما تسألنى** : ماذا يكون الحال لو لم يتم استغراق الحد الأوسط فى إحدى المقدمتين . أو فى كلتيهما ؟

✍ **والجواب** : أن ذلك سوف ينتهى إلى عدم صحة الإنتاج ، أو عدم اطراد الصدق والكذب فيه حتى لو كانت القضايا صادقة فيهما ، فانها تكذب أيضا . ولا يطرد الأمر فيها على ناحية واحدة مثال ذلك :-

---

(١) كالحال فى ج م مع ك م ، بعض العلم نافع ، كل نافع محبوب = بعض العلم محبوب ج م ، فهو مستغرق فى الكبرى فقط باعتبار أن الكليات تستغرق موضوعاتها ، وكذلك إذا عكست الترتيب مع ملاحظة شروط الكيف والاستغراق والتركيب .

(٢) يتم ذلك فى الشكل الثالث ، كل علم مفيد ، وكل علم محبوب = بعض المفيد محبوب ، ولاحظ الفرق .

(٣) وهى نتيجة صحيحة يقع فيها الاطراد لانطباق الشروط عليها .

☆كل إنسان حيوان . صادقة ☆ كل فرس حيوان:صادقة[1] فلا ينتج إلا

☆كل إنسان فرس : وهى كاذبة ☆ كل فرس إنسان : وهى أيضا كاذبة .

☆بعض الإنسان فرس : وهى كابة أيضا . ☆ بعض الفرس إنسان : وهى كاذبة أيضا .

والحد الأوسط فيهما جاء محمولا باعتباره من الشكل الثانى الذى يكون الحد الأوسط فيه محمولا فيهما ، ولأن الكليات تستغرق موضوعاتها ، فإن لفظ الإنسان والفرس مستغرقان[2] ، أما الحد الأوسط فليس مستغرقا فى أى منهما ، وبالتالى فإن نتائجه كاذبة حتما ، وهو قياس فاسد غير مطرد ، وبالتالى فلا يصلح أن تنشأ عنه قوانين عامة ، أو قواعد كلية .

* **الثانى : ضرورة عدم استغراق حد فى النتيجة لم يكن مستغرقا فى المقدمات** ، وبعبارة اخرى لا يجوز استغراق حد فى النتيجة لم يكن مستغرقا فى إحدى المقدمات ، وعبر عنها شيخنا بقوله : أنه لا يصح أن يفيد أحد طرفى النتيجة الاستغراق ، ولا يفيده فى المقدمة[3] ، فإذا استغرق حد فى النتيجة ، وهو غير مستغرق فى المقدمات ، أو فى إحداهما على الأقل ، فهو قياس فاسد ، نتائجه كاذبة لمخالفته قاعدة الاستغراق .ويظهر ذلك فى صورتين :-

☆ الصورة الأولى : إذا كان موضوع النتيجة مستغرقا فيها ، وليس مستغرقا فى المقدمة الصغرى . مثاله : كل مصرى أفريقى ، وكل مصرى يتكلم اللغة العربية ينتج : كل افريقى يتكلم اللغة العربية .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣١ .

(٢) إياك أن تختلط عليك الأمور فيظن أن الإنسان والفرس فى الأمثلة السابقة مهملات ، لأنك رأيت لفظ السور الكلى يسبقها ، وبالتالى فهى كلية .

(٣) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص١٣١ ، والمنطق التوجيهى ص٨٠ .

وهذا استنتاج غير صحيح ، لأن الحد الأصغر ، وهو لفظ أفريقى يفيد الاستغراق فى النتيجة ، ولا يفيد فى المقدمة الصغرى ، لأنه محمول قضية كلية موجبة ، أما النتيجة الصحيحة من هذا القياس ، فهى : بعض الأفريقيين يتكلم اللغة العربية[1] ،

مثال أخر : كل تفاح فاكهة ، وكل فاكهة مستديرة الشكل ، فانه لا ينتج : كل فاكهة مستديرة الشكل ، لأنها كاذبة ، وقد جاء كذبها لأن فيها حدا مستغرقا هو فاكهة ، وليس مستغرقا فى المقدمة الصغرى ، لأنه محمول قضية موجبة والنتيجة الصحيحة لمثل هذا القياس هى : بعض الفاكهة مستدير الشكل[2] .

ولعلك لاحظت أن هذين المثالين من أمثلة الشكل الثالث التى يأتى الحد الأوسط فيهما موضوعا فيها ، ونتائجه الصحيحة دائما جزئية ، أوإما فى حكمها على سبيل الإيجاب أو السلب ، وبالتالى فان قاعدة الاستغراق ليست وحدها التى كشفت عيوب هذه الأمثلة[3] ، وإنما انضمام القواعد الثلاث إلى بعضها هو الذى أبان خطأ تلك الأمثلة ،فانتبه اليه تظفر به .

☆ الصورة الثانية : إذا كان محمول النتيجة مستغرقا فيها ، وليس مستغرقا فى المقدمة الكبرى . مثاله : لا واحد من الأتراك مصرى ، وكل مصرى أفريقى = لا واحد من الأتراك أفريقى .

---

(١) الدكتور / أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٨١ .

(٢) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣١ .

(٣) كل قاعدة منها تكشف جزء عيب على سبيل الاستقلال ، وتكشف الكل العيب كاملا على سبيل الاجتماع .

وهذا خطأ من الناحية المنطقية ، لأن محمول النتيجة لفظ أفريقى الذى هو الحد الأكبر مستغرق فيها ، وغير مستغرق فى المقدمة الكبرى ، لأنه محمول كلية موجبة ، أما أن النتيجة صادقة من جهة الواقع فهذا مجرد مصادفة[1] ، كما أن المناطقة لا يعنيهم صدق الواقع بقدر ما تعنيهم سلامة المقدمات ، وانطباق الشروط ، ثم أن المصادفة لا تعطى حكما مطردا ، والمطلوب فى القضايا المنطقية الاطراد لأ نتائجها لابد أن تكون قابلة للتطبيق على وجه العموم .

وفى تقديرى : أن الخطأ فى المثال السابق قائم على مخالفة قواعد القياس فى الشكل الأول الذى يشترط فيه إيجاب صغراه وكلية كبراه ، ولما كانت صغراه سالبة ، وليست موجبة فان الخطأ راجع فيها إلى عدم ملاحظة شروط الشكل الأول[2] .

وربما لو انعكست الأمثلة فقلنا : كل مصرى أفريقى ، ولا واحد من الأتراك مصرى = بعض الأفريقى ليس تركيا[3] .

ولعلك لاحظت أن هذه الأمثلة من الشكل الرابع ، الضرب الثالث المكون من ك م مع ك س ونتائجه لا تخرج عن كونها ج س ، ومن تأمل ما ذكرت بان له مدى حرص المناطقة على وضع قضايا هم فى قالب يحتاج إلى التطبيق المستمر مع العموم والاطراد .

وبالتالى يمكن القول بانه كلما استوفى القياس شرط الاستغراق صدقت النتيجة وكلما لم يستوف القياس شرط الاستغراق النتيجة اطراد[4] ، وحاول أن تجرب بنفسك

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٨١ .

(٢) سوف تظهر لك الشروط أثناء متابعتنا للأشكال والضروب ، واسأل الله التيسير والسداد .

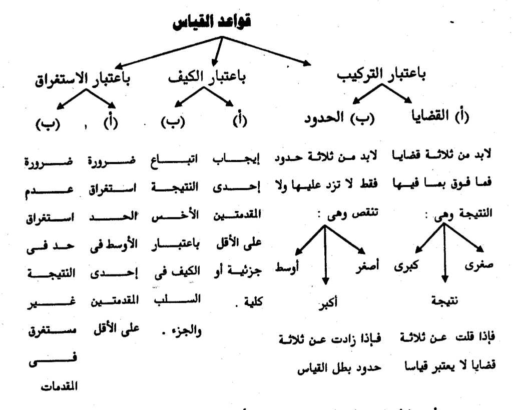
(٣) الدكتور/ عبدالمنصف أمين الجوهرى – المنطق وأشكاله ص١٣٧ .

(٤) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٢ .

الأمثلة فذلك أيسر لبقاء تلك القواعد فى ذهنك ، واسأل الله التوفيق والسداد أنه نعم المولى ونعم النصير .

نتائج على قواعد القياس السليم

عرفت أن القياس قواعد أساسية ثلاثة ، باعتبار التركيب ، والكيف والاستغراق ، وأن كلا منها يتفرع عنها فرعان ، ولكل فرع صور مقبولة أو مردودة ، وهاك جدولا توضيحيا لها ، على أساس المقبول ، وعكسها يكون هو المرفوض .



فمن نظر إلى هذه القواعد باعتبار الأصول العامة اعتبرها ثلاثا ، ومن نظر اليها باعتبار التفريعات القائمة عليها عدها ستا ، ومن نظر اليها باعتبار الإنتاج ، وعدم الإنتاج عدها اثنتى عشرة ، ستا فى الإنتاج ، وستا فى عدم الإنتاج ، وأنت خبير بما

ذهبوا اليه ، والإشارة تغنى اللبيب الذكى ، ولا ينفع الوعظ الغبى ، وهى نفسها شروط الإنتاج فى القياس الصحيح[1] .

◉ معالم القياس الفاسد

تحدثنا عن الشروط التى لابد من توافرها حتى يكون القياس سليما من ناحية نظم المقدمات ، أو من ناحية المادة المكونة لها ، أو الهيئة التى ترد عليها ، وها نحن نتحدث عن معالم القياس الفاسد ، حتى يقف القارئ عليها ، فربما وصلت به الأمور إلى التمكن مع القدرة على تفهم قضايا المنطق ، ومن المعلوم أن فساد القياس يأتى من ناحيتين :-

◉ **الناحية الأولى : ناحية النظم** : أعنى الصورة التى يرد عليها[2] ، وهى تقع فى :-

[أ] إذا كانتا سالبتين ، لأنه لا انتاج من سالبتين[3] ، فإذا تركبت القضايا فى القياس المنطقى من سالبتين كان القياس فاسدا ، سواء كان السالبتان كليات أو جزئيات ، أو كليات وجزئيات ، وهى أحواله الثلاثة بحسب القسمة العقلية .

[ب] إذا كانتا جزئيتين ، لأنه لا إنتاج من جزئيتين مطلقا[4] ، سواء كانت الجزئيات موجبة ، أو سالبة ، أو موجبة وسالبة ، وهى أحوالها الثلاثة أيضا ، فإذا جاءت قضايا القياس مركبة منها بحسب المادة فهو قياس فاسد لا يلتفت اليه ، وفساده قادم اليه من جهة المادة التى يتكون منها .

---

(١) ألمح اليه العلامة الملوى فى كبيره والشرح ص١٢٣ بحاشية الصبان .

(٢) العلامة الصبان – حاشية الصبان فى المنطق ص١٢٣ ، وبين ان ذلك ليس على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثـــ . الأغلب الأعم .

(٣) العلامة الملوى – شرح السلم فى المنطق ص٣٣ .

(٤) العلامة الأنبابى – تقريرات الأنبابى ص٢٥ .

وبناء عليه فالقياس الفاسد من ناحية الصورة هو ما يتكون من جزئيات سالبة أو موجبة ، أو سالبة وموجبة ، لأنه لا إنتاج من جزئيات حقيقية ، أو حكمية ، كما لا إنتاج من سالبات مطلقا .

الناحية الثانية : من ناحية المادة التى يتكون منها ، وفساده من هذه الناحية يقع فى :

[أ] إذا أهمل مراعاة المادة من ناحية ارتباطها باليقين من عدمه ، وهل هى نظرية أم ضرورية ، فإذا تركب من نظريات وضروريات ، فهو قياس فاسد ، واذا تركب من يقينيات واحتماليات فهو أيضا قياس فاسد .

[ب] إذا كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة ، ولما كان المطلوب فى القياس الوصول إلى اليقين ، وهو لا يكون فى الكذب أبدا[1] اعتبر فاسدا ، كما أن صدق النتيجة قائم على صدق المقدمات والعكس بالعكس[2] .

وبناء عليه :-

[١] فلا إنتاج من كاذبتين .

[٢] لا إنتاج من مهملتين معا ، لأنهما فى حكم الجزئيات ، ولما كانت الجزئيات لا تنتج فى القياس فكذلك المهملات عند كثير من المناطقة الذين لهم اعتبار فى هذا الفن .

[٣] النتيجة تتبع الأخس فى الكم والكيف أيضا ، فالكم الموجب أكملها ، والكم السالب أخس منه ، والجزء السالب أخسها جميعا ، فإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فالنتيجة لابد أن تكون جزئية ، واذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ،

---

(١) راجع حاشية الصبان ص١٢٣ والعطار على ايساغوجى .

(٢) هذا مافهمته من كلام الشيخ الملوى ص١٢٤ بحاشية الصبان .

فلابد أن تكون النتيجة أيضا سالبة ، واذا لم تتبع النتيجة الأخس وقع اخلال بقاعدة الكيف .

[٤] لا إنتاج من سالبتين ، سواء كانتا كليتين ، أو جزئيتين ، أو جزئية وكلية ، فى المسورات أو ما فى حكمها ، وإلا أخل ذلك بشرط قاعدة الاستغراق .

[٥] لا إنتاج من مقدمو واحدة أو من مقدمتين فقط ، أو من حدين فقط ، أو من أربعة حدود فما فوق ، وإلا أخل ذلك بقاعدة التركيب فى القضايا والحدود .

[٦] إذا تخالفت شرائط كل شكل تخالفت النتائج المترتبة عليها ، واذا توافقت شرائط كل شكل توافقت النتائج المترتبة عليها من باب أن القواعد الصحيحة تنشأ عنها نتائج مثلها ، وأن الإنتاج الصحيح يتوقف على ملاحظة الأشكال والضروب الخاصة بكل شكل على حده(١) .

[٧] لاحظ أن ما ذكرناه لك فى القياس الاقترانى الحملى ينطبق مثله على القياس الاقترانى الشرطى أيضا ، من حيث التركيب والكيف والاستغراق ، وسوف أشير اليهما أثناء حديثى عن الأشكال والضروب ان شاء الله تعالى .

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع إلى : أ- المنطق التوجيهى ، ب- الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ، - حـ- المنطق وأشكاله ، د- المنطق فى دراسات الأقدمين ، وغيرها من المؤلفات المنطقية التى عنيت بذلك الجانب .



المبحث الثالث

تعريف الأشكال والضروب المنطقية (١) وعلاقاتها

(١) هذا الوصف نوع من التخصيص حتى يميزها عن مفهوم الأشكال فى الهندسة ، وعلم الهيئة ، والضروب فى علم العروض ، وغيرهما مما يستخدم لفظ الشكل والضرب حسب الموضوعات التى يعالجها .

عرفت أن المنطق يعنى بالمعانى ، أولا ، ثم بالألفاظ التى تحمل تلك المعانى ثانيا ، ولما كان لفظ الشكل والضرب من الألفاظ المستخدمة فى الكثير من العلوم والمعارف ، فانا نقدم تعريفا لكل منهما – الشكل والضرب – على ناحية اللغة والاصطلاح ، حتى يمكنك معرفة دلالات تلك الألفاظ على معانيها .

أولا : الأشكال

[أ] فى اللغة :–

الأشكال جمع مفرده – شكل – ، وعرف فى اللغة بعدة معان منها :–

[١] **المخالطة مع الاحتفاظ بالذاتية :–** ومنه قول العرب : شكل فلان اللون تشكيلا ، يعنى خلطه بغيره فصار كل من الألوان يخالط الآخرين ، وكذا شكلت العين يعنى أختلط بياضها بالحمرة[1] ، وكل شيء يختلط بغيره ، مع احتفاظه بذاتياته يعطى شكلا معينا .

[٢] **الضبط الدقيق :** قالت العرب : فلان شكل كتابه ، بمعنى ضبطه ، فلم تقع فيه المشابهة بغيره ، وأشكل البصير ، يعنى ضبطه من قيده حتى لا يتحرك كثيرا ، أو يبعد عن ديار قومه[2] ، فصار مضبوطا بدقة شديدة .

[٣] **هيئة الشيء وصورته :–** يقال : هذا الشكل هو كل الشيء فى الهيئة والصورة[3] ، ويقال مسائل شكلية ، يعنى يهتم فيها بالشكل دون الجوهر[4] ، فهو يركز اهتمامه على هيئة الشيء وصورته دون الاهتمام بالأصل .

---

(١) المعلم بطرس البستانى – قطر المحيط – باب السين ص٤١٦ .
(٢) العلامة الزمخشرى – أساس البلاغة – باب السين – فصل الكاف ص٣٧١ ط الشعب .
(٣) المعجم الوسيط – باب السين ص٦١١ .
(٤) المعجم الوجيز – باب السين فصل الكاف ص٣٤٩ .

[٤] **يطلق كذلك على الشبه والمثل ، والتشكل والتصور**[١] ، كما يطلق على الضبط والالتباس ، والقيد[٢] ، وغيرها مما حفلت به مصادر العربية ويمكن الوصول اليها لكل من يطلبها .

ونحن نعرفه على هذا الجانب اللغوى بأنه الهيئة الحاصلة للشيء إذا خالط غيره ، فى ضبط دقيق ، وإيقاع مستمر ، وتمييز واضح ، بحيث يعرف به[٣] ، ونرى أنه تعريفا يجمع المعانى التى أورد ذكرها أغلب أصحاب المعاجم التى وقفنا عليها .

[ب] فى الاصطلاح :

عرف الشكل فى الاصطلاح بعدة تعريفات منها :

[١] أنه هيئة للجسم أو السطح ، محدودة بحد واحد كالكره ، أو بحدود مختلفة كالمثلث والمربع[٤] ، وهو تعريف قائم فى علم الهندسة على مفهوم ذات الشكل من كونه مفرطحا ، أو مائلا ، مثلثا أو مربعا إلى غير ذلك من الأشكال التى تتعدد فيها الحدود القائمة بينهما .

[٢] أن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الأوسط[٥] ، كما يعرف أيضا بأنه هيئة التأليف الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى[٦] ، فى قياس ونتيجته .

---

(١) مقاييس اللغة ص٥١٧ .
(٢) العلامة مجد الدين الفيروز ابادى - القاموس المحيط باب اللام فصل السين وما يثالثهما .
(٣) هذا التعريف ليس حديا ، ولا منطقيا ، وإنما هو تعريف على ناحية المعانى اللغوية ، وهى وجهة نظر لى ربما لم تسلم من مناقشة غيرى .
(٤) المعجم الوجيز باب الشين ص٣٤٩ .
(٥) العلامة الشيخ الملوى - شرح السلم ص١٢٧ بحاشية العلامة الصبان ، ص٦٣ شرح السلم ط الأزهر .
(٦) العلامة الأنصارى - حاشية الأنصارى على ايساغوجى ص٩٣ .

[٣] وعرفه شيخنا بأنه : الهيئة الحاصلة للقياس من وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى الحدين الأخيرين ، وذلك بأن يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى ، أو محمولا فيهما ،أو موضوعا فيهما ، أو موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى[1] ، وهو تعريف مأخوذ من وضع الحد الأوسط فى مقدمات القياس .

[٤] التعريف المقترح : هو هيئة القياس المنطقى باعتبار وضع الحد الأوسط مع الحدين أو الحدود الأخرى فى قياس منتج ، وهو لا يخرج عن هيئات أو صور أربعة تسمى أشكال القياس الأربعة فى الحمليات والشرطيات على الرأى الراجح .

ثانيا : الضـــروب

[أ] فى اللغـــة :-

- **يعرف الضرب فى اللغة بعدة تعريفات منها :-**

[١] **التحرك المستمر** :- ومنه قولهم : ضرب فلان الشيء الساكن فتحرك باستمرار ، ولم يتوقف فى الحسيات كضربات القلب الغدى ، والمعنويات كضرباته الوجدانية من الحب أو الخوف ، أو ما شاكل ذلك[2] .

[٢] **الحجر والمنع** :- قالت العرب : ضرب القاضى على يد فلان يعنى حجر عليه ، ومنعه من التصرف فيه ، رغم أنه من ممتلكاته[3] ، ولكنه لما لم يحسن التصرف فيه على الوجه المشروع فقد حبس القاضى هذا الحق عنه .

[٣] **الإهمال والاحتقار** :- تقول العرب : ضرب فلان بالأمر عرض الحائط يعنى أهمله ، وأعرض عنه له[4] .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٤ .
(٢) لسان الميزان ص٦١٢ .
(٣) تهذيب اللغة – باب الضاد فصل الراء .
(٤) القاموس المحيط – باب الباء فصل الضاد .

[٤] **الفرض المقدر :-** ومنه قولهم : ضرب الراعى على فلان خراجا مشروعا يتناسب مع ما تغله ثروته[1] .

[٥] **المخالطة والمزج :-** قالت العرب : ضرب فلان الشيء بالأخر يعنى خلطه به ومزجه[2] ، **وهناك العديد من المعانى أثرت عدم الالتفات اليها لكثرتها وتخفيفا** على القارئ فى المنطق من عبئ **المتابعة لها** ، ولطالب المزيد الرجوع إلى مصادر العربية ففيها الكثير ،

۞ التعريف الذى نراه :

أن الضرب هو : الحركة المستمرة المحكمة **المقدرة على وجه** المخالطة ، سواء **تم فيها** الحكم بالأعمال **أم الإهمال على وجه** مخصوص .

[ب] في الاصطلاح :-

[١] عرف الضرب فى اصطلاح المناطقة بأنه الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار الأسوار[3] ، لا باعتبار شيء أخر .

[٢] وعرفه العلامة الصبان بأنه : هيئة القياس باعتبار الأسوار ، وكما يسمى قرينة[4] ، والتسمية قائمة **فى كل منهما ، ولكل ناحبة قام عليها .**

[٣] **وعرفه العلامة الباجورى** بأنه : **اسم لهيئة قضيتى القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط بشرط اعتبار الأسوار[5] ، وهو أمر ضرورى .**

---

(١) المنجد فى اللغة والأعلام - باب الضاد .
(٢) المعجم الوجيز - باب الضاد ص٣٧٨ .
(٣) العلامة الصبان - حاشية الصبان على شرح السلم ص١٢٧ .
(٤) حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٣ .
(٥) العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد الملوى - شرح السلم ص٦٣ .

[٤] وعرفه شيخنا بأنه الهيئة الحاصلة للقياس من اتفاق مقدمتيه فى الكيف والكم ، أو اختلافهما فيه أو فى إحداهما[1] ، والذى أميل اليه أن الضرب المنطقى هو اسم للهيئة الحاصلة لقضيتى القياس من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الأوسط والكم والكيف الحقيقى والمعتبر مع ملاحظة الأسوار القائمة بالفعل ، أو بالقوة حقيقة أو مجازا .

وهو تعريف طويل لكنه من وجهة نظرنا جامع مانع ، على الناحية التى جاء منها ، ولكونه من العقليات فلا مانع من ذكر تعريف متوسع فيه حتى يؤدى المطلوب بالنسبة للمبتدئ والمتعلم معا .

ثالثا : علاقة الأشكال بالضروب

لعلك لاحظت أنهما يتفقان فى أن كلا منهما هيئة حاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الأوسط لكنهما يختلفان فيما بعد ذلك بأن الشكل يشترط فيه عدم اعتبار الأسوار ، بينما الضرب يشترط فيه اعتبار الأسوار ، ومن ثم فقد ذهب المناطقة إلى أن بينهما العلاقات الآتية :

[١] **التباين** :- اذ أن عدم اعتبار الأسوار شرط فى الشكل ، كما أن اعتبارها شرط فى الضرب ، فبين الشكل والضرب التباين[2] ، وهو المستفاد من ظاهر عبارة العلامة الملوى ، وغيره ممن فرقوا بين الشكل والضرب بعدم اعتبار الأسوار ، أو اعتباره ، فهما متباينان من حيث المفهوم[3] .

[٢] **العموم والخصوص المطلق** :- يذهب جمع من المناطقة إلى أن الشكل أعم من الضرب ، فكل شكل ضرب ، وليس العكس متى قصد به الضرب الخصوص

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٤

(٢) الإمام الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ٦٣ .

(٣) العلامة الصبان - حاشية الصبان على الملوى ص١٢٧ .

المعتبر فيه خصوصية النوع لا عمومية الاطلاق ، كالضرب المؤلف من كليتين موجبتين فانه أخص من الشكل أى هو نوع منه[1] ، وعلى هذا فالعموم والخصوص بينهما ظاهر .

وعلى هذا فالعموم والخصوص بينهما باعتبار الماصدق يعنى الأفراد لا باعتبار المفهوم يعنى التعريف ، كما أن الشكل يرد الضرب فيه كنوع منه ، فيقال هذا الشكل على أربعة أضرب ، يعنى أنواع ، فبان أن الضرب أخص من الشكل ، وأن الشكل أعم من الضرب من هذه الناحية[2] .

[٣] **التساوى** : ذهب فريق من المناطقة إلى أن بين الشكل والضرب علاقة التساوى ، فمتى اعتبر مطلق ضرب ومطلق شكل كانا متساويين ماصدقا بمعنى أن ما يصلح أن يكون ضربا يصلح لأن يكون شكلا وبالعكس[3] ، ولذا يجب التفريق بينهما بوصف الضرب بانه المخصوص ، وليس مطلق الضرب ، حتى يتمايز كل منهما عن الأخر فى ذهن المتعلم .

◉ **والرأى الذى نميل اليه** : **هو تغليب علاقة العموم والخصوص بين الأشكال والضروب ، فكل شكل ضرب ، وكل ضرب هو نوع من الشكل باعتبار أن الاضرب** أنواع للشكل التى يتنوع اليها ، ويمكنك التعرف عليها بسهولة مع اليسر .

ويجب ملاحظة أن الشكل النطقى المعتبر هو الذى تراعى فيه شرائط التركيب للحدود والأسوار والكيف ، فإذا خرج عنها لا يعتبر شكلا منطقيا ، وأن اعتبر شكلا لفظيا أو معنويا ، فانك لو قلت كل إنسان حيوان ، وكل حمار ناهق ، فلا تعتبر تلك

(١) العلامة الشيخ الملوى - شرح السلم ص٦٣ .

(٢) راجع حاشية الصبان على الملوى ص١٢٧ .

(٣) المصدر السابق ص١٢٧ .

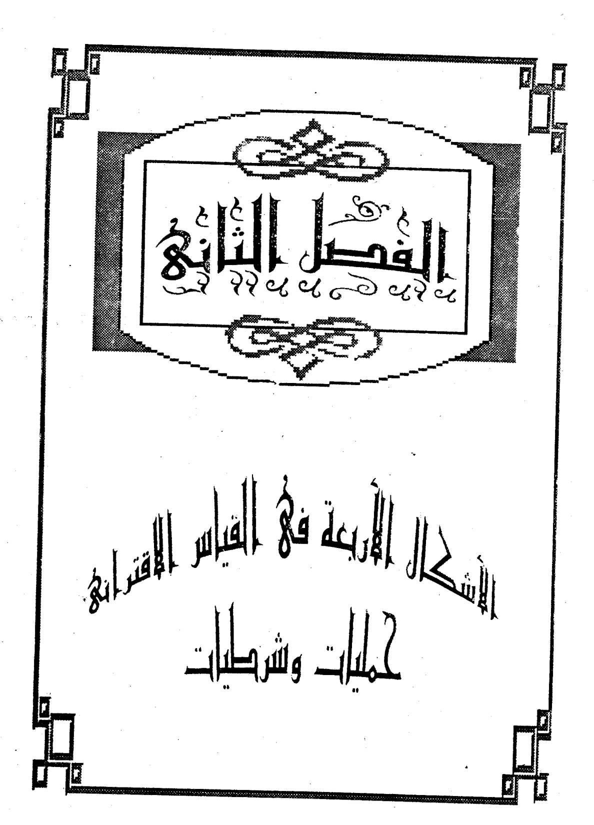
الهيئة شكلا لفقدانها شرائط القياس ، وعدم مراعاة وجود الحد الأوسط بين المقدمات .

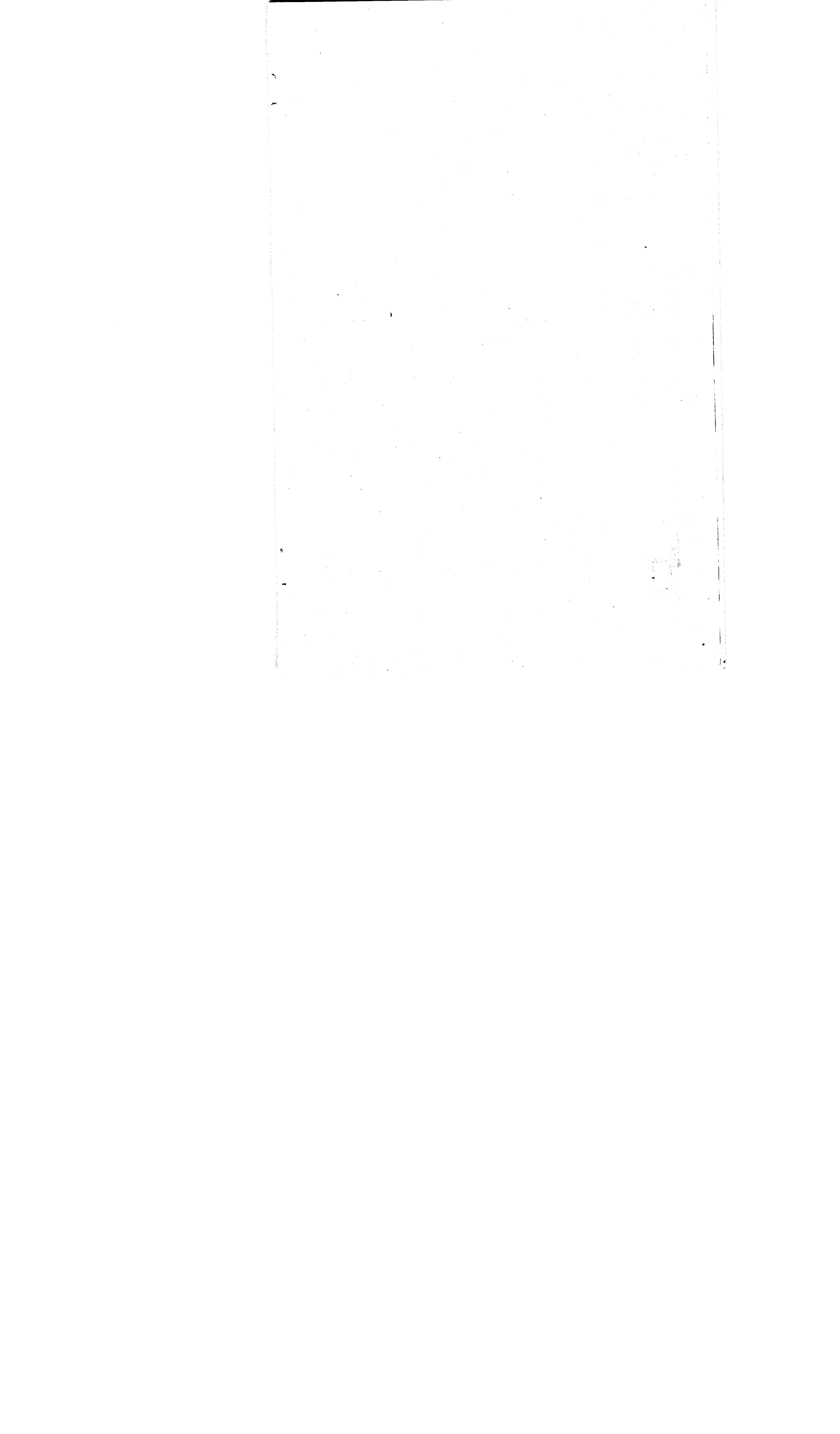
كما يجب ملاحظة أن الضرب المنطقى المعتبر هو الذى يراعى فيه الكم والكيف ، وما فى حكمهما فى التأليف والإنتاج ، فإذا لم تتم تلك المراعاة فلا تعتبر ضربا منطقيا ، كما لابد من الانتباه إلى أن الضروب مفاهيم عقلية لها مفهومات وماصدقات ، ولابد من وجودها داخل كل شكل على حدة وهى تعرف ، باسم شرائط الشكل للإنتاج من عدمه فى الحمليات والشرطيات على الرأى الراجح .

قال العلامة الأخضرى :

الشكل عند هؤلاء الناس ∴	يطلق عن قضيتى قياس
من غير ان تعتبر الأسوار ∴	اذ ذاك بالضرب له يشار[1]

(١) العلامة عبدالرحمن الأخضرى - متن السلم المنورق - فصل الأشكال .


الفصل الثاني
الأشكال الأربعة في القياس الاقتراني
حمليات وشرطيات



عرفت أن للقياس المنطقى - باعتبار وجود الحد الأوسط فى المقدمات - هيئات مختلفة تبين بالحصر أنها أربعة : وهى تختلف بعض عن بعضها بحسب موقع الحد الأوسط من مقدماتها [1] ، وهذا الموقع للحد الأوسط من المقدمات على أساسه يتم تقسيم الأشكال إلى أربعة على سبيل الحصر العقلى لأنه :-

[1] اما ان يكون الحد الأوسط فى القياس محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول . مثاله فى الحمليات : كل خواف جبان ، وكل جبان مذموم ينتج : كل خواف مذموم [2] ، وفى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كانت الأمة مستقلة كانت مستقرة ، وكلما كانت مستقرة كانت مرفوعة الرأس . ينتج : كلما كانت الأمة مستقلة كانت مرفوعة الرأس [3] .

ويمكن استعمال الرموز للتعبير عن القضايا المنطقية والحد الأوسط ، فنرمز مثلا للمقدمة الصغرى بالحرف ص ، وللحد الأوسط بالحرف و ، وللكبرى بالحرف ك هكذا :

{ ص - و ، و - ك } ص - ك [4]

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٨٤ .

(٢) الدكتور عوض الله حاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٤ .

(٣) وما يجرى فى المتصلة اللزومية يجرى مثله فى المتصلة الاتفاقية . مثاله : كلما كانت الشمس طالعة كان البلبل مفردا ، وكلما كان البلبل مفردا كان الحمار ناهقا ، فينتج كلما كانت الشمس طالعة كان الحمار ناهقا ، وهى اتفاقية لأنها قائمة على مجرد الاتفاق والمصادفة بين طلوع الشمس وتغريد البلبل ونهيق الحمار .

(٤) الدكتور أبو العلا عفيفى - المنطق التوجيهى ص٨٤ .

والرمز طريقة سهلة للكبير لكنه يحتاج توضيحا للمبتدئ حتى لا يظن أن الرموز هى ذاتها المقدمات أو أنها المقصودة ، وليست مجرد صورة تعبيرية لها ، أو أن القضايا المنطقية منحصرة فى تلك الرموز على وجه الخصوص ، فلو استخدمنا رموز أخرى لم يقبلها ، ولذا رأيت ضرورة استخدامها للمتمكن ، أما المبتدئ فلابد من استخدام الألفاظ لا المفردات .

والشكل الأول الذى يأتى فيه الحد الأوسط محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى هو : أتم الأشكال الأربعة باعتبار أنه أقواها ، وهى ترجع إليه فى الحقيقة[1] ، كما أنه أتم الأشكال الأربعة من حيث إنتاجه المطالب المنطقية الأربعة : الكليتين : موجبة وسالبة : والجزئيتين – موجبة وسالبة – وبالتالى فهو ينتج القضايا الأربعة .

[٢] أما أن يكون الحد الأوسط فى القياس محمولا فى المقدمتين معا فهو الشكل الثانى فى الحمليات والشرطيات الاقترانية ويرمز له بالشكل الآتى :-

ص – و
ك – و
} ص ك

☆ مثاله فى الحمليات : كل تقى محبوب : ولا واحد من الخائنين بمحبوب : ينتج لا واحد من الأتقياء بخائن[2] .

☆ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كانت الأمة غنية كانت قوية : وليس البتة إذا كانت أصنام كانت قوية : ينتج ليس البتة إذا كانت الأمة غنية كانت أصناما .

---

(١) العلامة الأخضرى – شرح الأخضرى على سلمه ص٣٣ .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٤ .

ويلاحظ أن الشكل الثانى ينتج سالبات فقط ، سواء كانت كليات أو جزئيات ، وبالتالى فهو أخص من الشكل الأول ، وفى نفس الوقت فهو قريب منه ، ولذا اعتبر تاليا له ، أما وجه القرب بينهما فهو موافقة الثانى الأول فى طرف الحمل الذى هو أقوى من طرف الوضع[1] ، ولذا كان إنتاجه منحصرا فى نتيجتين هما : ك س أو ج س ، أعنى سالبة ، أو جزئية سالبة .

[٣] أما ان يكون الحد الأوسط فى القياس موضوعا فى المقدمتين معا بعكس الثانى ، فهو الشكل الثالث فى الحمليات والشرطيات المتصلة ويرمز له بالشكل الآتى :-

و ص ⎫
 ⎬ ص – ك
و ك ⎭

☆ مثاله فى الحمليات : كل تقى محبوب : كل تقى يخاف الله : ينتج : بعض المحبوب يخاف الله[2] ، والنتيجة كما رأيت جزئية .

☆ ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان المسلمون أخوة متحابين كانوا أقوياء : وكلما كان المسلمون أخوة متحابين كانوا سابقين : ينتج : قد يكون إذا كانوا أقوياء كانوا سابقين .

ويلاحظ ان الشكل الثالث لا ينتج إلا جزئيات فقط موجبات أو سالبات فى الحمليات أو الشرطيات المتصلة الاقترانية لزومية واتفاقية ، حتى إذا وجدت فى بعض المقدمات الكليات . والشكل الثالث أخص من الأول والثانى . واقرب إلى الثانى من الأول باعتبار موافقته الثانى فى طرف الوضع[3] . وعلى هذا فلما كان

---

(١) العلامة عبدالرحمن الأخضرى – شرح الأخضرى على سلمه ص٣٢ .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٥ ، وما يجرى فى الموجبات يجرى مثله فى السالبات .

(٣) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من معانى السلم ص١٣ .

الشكل الثالث يشارك الأول فى المقدمة الكبرى وهى أخص من الصغرى جعل ثالثا فى الرتبة[1] ، بعد الأول والثانى .

[٤] أما أن يكون الحد الأوسط فى القياس موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى ، عكس الشكل الأول تماما باعتبار وضع الحد الأوسط فهو الشكل الرابع فى الحمليات والشرطيات المتصلة اتفاقية ولزومية ، ويرمز له بالشكل الآتى :-

و ص
ك و } ص ك

☆ مثاله فى الحمليات : كل حيوان متحرك ، وكل حساس حيوان ينتج بعض المتحرك حساس .

☆ وفى الشرطيات المتصلة اللزومية . كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا : وكلما كان هذا محمدا كان إنسانا : ينتج قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان محمدا .

ويلاحظ أن الشكل الرابع أضعفها لبعده عن الأول فى كونه لم يوافقه لا فى حمل ، ولا فى وضع[2] ،كما انه ينتج الكلية السالبة ، والجزئيات الموجبة والسالبة ، ولكنه لا ينتج الكلية الموجبة أبدا ، ولما كان لا يشارك الشكل الأول فى شيء من مقدمتيه جعل رابعا فى المرتبة[3] .

وأود الالتفات إلى أن ترتيب الأشكال راجع إلى قربها ، أو بعدها باعتبار البداهة والوضوح أيضا ، بجانب وضع الحد الأوسط الذى يتكرر فى مقدمات القياس ، ويحذف عند الاستنتاج ، حيث تتألف النتائج دائما من الحدين الأصغر والأكبر فقط .

---

(١) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص١٣٥ .
(٢) الشيخ عبدالرحمن الأخضرى - شرح السلم للأخضرى ص٣٤ .
(٣) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص١٣٥ .

وأن هذا الحد الأوسط آلة تربط الحدين الآخرين ، وعلى أساس وضعه بين المقدمات يتحدد نوع الشكل ، وهذا الوضع المقرر له بين المقدمات لا يخرج عن الحالات الأربعة التي ذكرها المناطقة ، وعرضتها لك وأسأل الله التوفيق والسداد لى ولك ، أنه نعم المولى ونعم النصير ، فهيا إلى تفصيل القول فى كل شكل على حده ، والشروط التى وضعها المناطقة له والضروب المنتجة والأخرى العقيمة فيه ، والطرق التى يمكن التعرف بها على المنتج من العقيم .

❁ رسم توضيحى للأشكال الأربعة

الشكل الأول	الشكل الثانى	الشكل الثالث	الشكل الرابع
↓ ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى : ويرمز له ص – و = ص ك و – ك وينتج الحالات الأربع ١)ك م ، ٢) ك س ٣)ج م ، ٤)ج س	↓ ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في المقدمتين معا : ويرمز له : ص – و = ص ك ك – و وينتج حالتين فقط ١) ك س ٢) ج س	↓ ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى المقدمتين معا ويرمز له : و – ص = ص ك و – ك وينتج : ١) ج م ٢) ج س	↓ ماكان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى عكس الأول . ويرمز له : و – ص = ص ك و – ك وينتج ١) ك س ٢) ج أ)سالبة ب)موجبة

❁ قال الشيخ الأخضري :-

وللمقدمات أشكال فقط ∴ أربعة بحسب الحد الوسط

حمل بصغرى وضعه بكبرى ∴ يدعى بشكل أول ويدرى

وحمله في الكل ثانيا عرف ∴ ووضعه في الكل ثالثا ألف

ورابع الأشكال عكس الأول ∴ وهي على الترتيب والتكمل

فحيث عن هذه النظام يعدل ∴ ففاسد النظام[1] أما الأول

---

(١) متن السلم المنورق - فصل الأشكال ، ولاحظ أنى وضعت الرقم عند نهاية كلمة النظام ، لأن ما سيرد بعدها كلام مستأنف عن الشكل الأول باعتبار الشروط ، حتى لا يفهم أحد أن فاسد النظام يقع فيه الأول .

الشكل الأول : شرائط نتائجه وأضربه

[أ] تعـريفـــه :-

عرفت أن الشكل الأول من أشكال القياس المنطقـى الاقـترانى باعتبـار وجـود الحد الأوسط فيه أنه " ما كان الحد الأوسـط فيه محمولا فى الصغرى ، موضوعا فى الكبرى ، غير مذكور فى النتيجة . وأنه أكمل الأشكال الأربعة وأقواها فى التأليف والتركيب والإنتاج مع الوصول إلى قريب من البداهـة والوضـوح ، بجـانب تحقيـق القوانين الكلية ، والقواعد العامة .

إلا أن المناطقة رأوا ضرورة وجود شرائط مخصوصة فيه حتى يصـح الإنتـاج ، ونصوا على أنها شرائط له من تابعها كانت نتائجه صحيحة ، ومن أهملـها جـاءت نتائج قياساته فاسدة .

[ب] شرائط إنتاج الشكل الأول :-

تقع شرائط إنتاج الشكل الأول فى اثنين :-

الأول : باعتبار الكيف[1] : وهو ضـرورة إيجـاب الصغـرى مـن المقدمتـين ، سـواء كانت كلية موجبة ، أو جزئية موجبة ، أو ما فى حكمهما ، وحينئذ يكون القياس سليما باعتبار شرط الكيف فى الشكل الأول ، أما إذا كانت الصغرى سالبة كليـة أو جزئية ، أو ما فى حكمهما ، فانه يعتبر قياسا فاسدا من ناحية الكيف ، وبتحقـق شرط الكيف ينتج :-

[أ] ضربين صحيحين :

[١] ما يتألف من ك م مع ك م = ك م . مثالـه : كـل علـم مفيـد ، وكـل مفيـد محبوب ، ينتج : كل علم محبوب ك م .

---

(١) لعلك تستحضر فى ذهنك معان ما سبق القول به فالكيف يراد به الإيجاب أو السلب .

[٢] ما يتألف من ج م مع ك م = ج م : مثاله : بعض العلم مفيد : كل مفيد محبوب ينتج : بعض العلم محبوب ج م[١] .

[ب] ثمانية أضرب فاسدة أربع فى الكلية السالبة وهى :-

	صغرى	كبرى
١.	ك س	مع ك م
٢.	ك س	مع ك س
٣.	ك س	مع ج م
٤.	ك س	مع ج س[٢]

هذا بحسب جعل الكلية السالبة صغرى × أربعة قضايا كبرى ، وكلها أضرب فاسدة ولا إنتاج لها على الناحية المنطقية لفقدانها شرط ضرورة إيجاب الصغرى .

وأربع فى الجزئية السالبة هى :-

	صغرى	كبرى
١.	ج س	مع ك م
٢.	ج س	مع ك س
٣.	ج س	مع ج م
٤.	ج س	مع ج س[٣]

هذا بحسب جعل القضية السالبة الجزئية صغرى × أربعة قضايا كبرى ، وكلها فاسدة لا إنتاج لها على الناحية المنطقية لفقدانها شرط ضرورة إيجاب الصغرى ، وما يجرى فى الحمليات يجرى مثله فى الشرطيات المتصلة اللزومية والاتفاقية . .

(١) ما يجرى فى الحمليات يجرى مثله فى الشرطيات المتصلة الاقترانية مع وضع السور الملائم .

(٢) أوجه الفساد وعدم الانتاج واضحة ولذا لم أضع لها أمثلة ولعلك تعرفها لسهولتها . .

(٣) وبعبارة أخرى إذا أردت معرفة الضروب الفاسدة باعتبار شرط الكيف فى الشكل الأول ، وهو ضرورة أن تكون الصغرى موجبة ضع السالبة الكلية والجزئية صغرى هكذا :

ك س مع الأربع الكبريات ١ × ٤ = ٤

ج س مع الأربع الكبريات ١ × ٤ = ٤

١ × ٤ = ٨

والمستوجب لشرائط الكيف ضربان يكون مجموع الأضرب باعتبار الكيف عشرة ضربان صحيحان وثمانية كلها فاسدة .

الشرط الثانى : باعتبار الكم

ضرورة ان تكون المقدمة الكبرى فى القياس المنطقى المقبول كلية ، سواء كانت موجبة أو سالبة ، وأجاز بعض المناطقة اعتبار الشخصية صالحة لأن تكون كبرى للقياس باعتبار أنها فى حكم الكلية من حيث المفهوم ، ومنعها آخرون ، والمجوزون أدلتهم ترجح على أدلة غيرهم[1] ، وبشرط الكم يتحقق ضربان صحيحان وأربعة فاسدة .

[أ] الضربان الصحيحان[2] هما :-

[١] ما يتألف من ك م مع ك س ، وينتج : ك س . مثاله : كل تقى محب ، ولا واحد من المحب بمذموم ، ينتج لا واحد من التقى بمذموم ك س .

[٢] ما يتألف من ج م مع ك س = وينتج : ج س . مثاله : بعض الأتقياء محبوب ، لا واحد من المحبوب بمذموم : ينتج بعض الأتقياء مذموما ج س .

[ب] أربعة أضرب فاسدة (٣) هى :-

	صغرى	كبرى
١.	ك م	مع ج م
٢.	ك س	مع ج م
٣.	ك م	مع ج س
٤.	ك س	مع ج س

ولا تنتج شيئا صحيحا على سبيل الاطراد لمخالفتها قواعد الكم والكيف أيضا ، ويمكنك التعرف على الأضرب الفاسدة متى وضعنا فى الاعتبار ضرب الجزئيات الموجبة والسالبة × الكليتين الموجبة والسالبة ينتج أربعة أضرب كلها فاسدة[4] .

---

(١) راجع ما ذكرناه لك أثناء حديثنا عن تقسيم القضية باعتبار السور وأراء المناطقة فى المسألة .

(٢) وجه الصحة هو مطابقتهما لشرائط الكم هنا مع الكيف أيضا .

(٣) وجه الفساد فى مخالفتهما شرائط الكم والكيف أيضا بهذا الاعتبار ,

(٤) لاحظ أنك إذا خالفت شرطا ضروريا كان تكون الكبرى كلية موجبة كانت أو سالبة ، بأن جعلتها جزئية فهما اثنتان ، ثم ضربتهما فى الصغرى بين الكليات يكون الأمر كهذا : ٢ × ٢ = ٤ كلها فاسدة والصحيح منها ضربان ، والمجموع باعتبار الكم يكون ستة أضرب فى الإنتاج والإهمال معا .

◈ ولعلك تطلب أمرا توضيحيا ، أو يلح على خاطرك سؤال مؤداه : ما هى عدد الأضرب المنتجة ، وغير المنتجة فى الشكل الأول ؟

✍ والجواب : أنها ستة عشر ضربا على وجه الإجمال أربعة منها باعتبار أوجه الحصر فى الصغرى ، ثم تضرب فى أوجه الحصر فى الكبرى يكون الناتج ستة عشر ضربا على وجه الحصر منها منها أربعة صحيحة واثنتى عشر فاسدة .

ضربان صحيحان باعتبار الكيف ، وضربان صحيحان باعتبار الكم تكون الأضرب الصحيحة أربعة فقط ، أما الفاسدة فثمانية ساقطة باعتبار فقدانها شرط الكيف ، وأربعة ساقطة باعتبار فقدانها شرط الكم ، فيكون مجموع الساقطة باعتبار فقدانها شرط الكيف (٨ + ٤) باعتبار فقدانها شرط الكم = ١٢ ضربا ساقطا ، أو فاسدا فى الحمليات ، ويجرى مثله فى الشرطيات المتصلة باعتبار انها من القياس الاقترانى .

قال العلامة الأخضرى :

أما الأول . . . . ∴ . . . .

فشرطه الإيجاب فى صغراه ∴ وان ترى كلية كبراه[1]

◈ قال العلامة شهاب الدين الملوى ، أما الشكل الأول فشرط إنتاجه بحسب الكيف إيجاب صغراه ، وبحسب الكم كلية وكبراه ، إذ لو انتفى إيجاب الصغرى لم يندرج الأصغر فى الاوسط ، واضطربت النتيجة ، فقد تصدق نحو لا شيء من الإنسان بحجر ، كل حجر جماد ، وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى ، وكل حجر جسم .

---

(١) العلامة عبدالرحمن الأخضرى – متن السلم – فصل الأشكال .

ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الأصغر غير ما ثبت له الأكبر فتضطرب أيضا ، فقد تصدق نحو كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان ناطق ، وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى ، وبعض الحيوان فرس[1] ،و ما دام الأمر كذلك فان الاطراد منفى ، ومن ثم لا يقع الاطراد ومثله لا يعتمد عليه فى استخراج نتائج أكيدة .

طريقا الإسقاط والتحصيل أو الحذف والإسقاط[2] ،

عرفت ان القسمة العقلية تنتهى إلى أن الضروب فى كل شك ستة عشر ضربا لأن صغراه :أما كلية . وأما جزئية ، وعلى كل فهى أما موجبة ، وأما سالبة ، وكذلك كبراه ، فإذا ضربت الأربعة الصغريات فى أربعة الكبريات ، كان الحاصل ما ذكر ، لكن ليست كلها منتجة ، بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للإنتاج وما عداه فهو عقيم[3] .

لكن كيف تتم التفرقة بين الضروب المنتجة والأخرى العقيمة فى شكل ثابت يقع على سبيل الاطراد ؟

وللإجابة على هذا التساؤل : ذكر المناطقة طريقتين :-

الأولى : طريقة الإسقاط : ويعرف الإسقاط فى اللغة بأنه مطلق الإلقاء ، ومنه قولهم أسقطت الحامل الجنين ، يعنى ألقته سقطا[4] ، ويعرف الإسقاط فى الطب بأنه : إلقاء المرأة جنينها بين الشهر الرابع والسابع[5] ، وإسقاط الناس يعنى أسافلهم [6] .

---

(١) العلامة شهاب بالدين الملوى - حاشية الملوى على شرح السلم ص٦٥ .

(٢) هى تسمية العلامة الجرجانى - حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية ص١٤٢

(٣) العلامة الشيخ إبراهيم الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٤ .

(٤) المعلم بطرس البستانى - قطر المحيط - باب السين

(٥) المعجم الوجيز - باب السين - فصل القاف ٣١٤

(٦) اساس البلاغة باب السين فصل القاف

☆ ويعرف فى اصطلاح المناطقة : بأنه ما يتعرض فيه لبيان الضروب العقيمة صريحا والمنتجة تلويحا [1] ، فهو يركز على بيان الضروب العقيمة والنص عليها ، والتعريف بها ، فكأنه يسقط عليها ثم يحتويها ، وأرضا يطرحها ، وعن باقى الأضرب يلقيها .

☆ وكيفية التعرف على الضروب المنتجة من العقيمة بطريق الإسقاط أن يقال يسقط بالشرط الأول من شرائط الشكل الأول ،وهو إيجاب الصغرى ثمانية ضروب ، لأنه إذا لم تكن الصغرى موجبة فإما أن تكون سالبة كلية ، أو سالبة جزئية ، وعلى كل لا تنتج الكبريات الأربعة .

☆ ويسقط بالشرط الثانى – من شرائط الشكل الأول – وهو كلية الكبرى أربعة ضروب ، لأنه اذ لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة ، فإما أن تكون جزئية موجبة ، أو جزئية سالبة ، وعلى كل فهى لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية ، فإذا ضممت هذه الأربعة إلى الثمانية قبلها ، كانت الجملة اثنتي عشر ضربا عقيمة باعتبار الإسقاط [2] ، وتبقى الأربعة الباقية هى المنتجة على طريق الإسقاط أيضا .

☆ ومن ثم فإنك إذا أسقطت المستوفى للشرائط صارت أربعة أضرب فقط هى المنتجة ، وإذا أسقطت غير المستوفى للشرائط كانت اثنى عشر غير منتجة . وتستطيع القيام بهذا الدور فى إسقاط المستوفى أو إسقاط غيره ، على سبيل الإنتاج أو العقم فافهم المسألة والله يرعانا ويرعاك .

---

(١) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى ص٦٤

(٢) المصدر السابق ص٦٤ بتصرف يسير جدا فى بعض العبارة

❁ **الثانية طريقة التحصيل** : يعرف التحصيل فى اللغة بأنه ادراك الشيء وبلوغه بحيث يخلصه من غيره[1] ، أو يخلص له دون سواه[2] ، سواء كان ذلك فى المحسوسات أو فى المعقولات على سبيل الحقيقة أو سبيل المجاز ، وبالتالى فمن معانية التجميع للشيء وانتقائه من غيره .

❁ ويعرف عند المناطقة اصطلاحا بأنه ما يتعرض فيه لبيان الضروب المنتجة صريحا والعقيمة تلويحا[3] ، وهو عكس طريق الإسقاط الذى يتعرض فيه لبيان الضروب العقيمة تصريحا والمنتجة تلويحا ، وبالتالى فكل منهما يكمل الأخر ، أو يمثل وجها ثانيا لعملية فرز الأضرب المنتجة واستخلاصها من الأخرى العقيمة .

❁ يقول العلامة الملوى : « وأما طريق التحصيل فان تقول الصغرى لا تكون إلا موجبة ، فهى أما كلية أو جزئية ، والكبرى أما موجبة أو سالبة ، فاثنان فى اثنين بأربعة ، فضروبة المنتجة بناء عليه أربعة[4] فقط فى الشكل الأول ، والعقيمة اثنا عشر ، وجملتها معا ستة عشر ضربا على ما عرفت .

☆ وبيان ذلك أن الشرط الأول وهو إيجاب الصغرى يتحصل به ضربان فى الكلية الموجبة والجزئية الموجبة ، متى كانت كل منهما صغرى فى قياس من الشكل الأول ، كما أن الشرط الثانى ، وهو كلية الكبرى ، يتحصل به ضربان أيضا فى الكلية الموجبة ، والكلية السالبة متى كانت كل منهما كبرى فى قياس من الشكل الأول ، فإذا جمعنا على طريق التحصيل الضربين المتحصلين بالشرط

---

(١) المعجم الوجيز – باب الحاء ص١٥٦ .

(٢) العلامة الزمخشرى – أساس البلاغة ص٣١٥ .

(٣) العلامة الشيخ إبراهيم الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٤ .

(٤) العلامة الملوى – شرح السلم ص٦٦ .

الأول ، مع الضربين المتحصلين بالشرط الثانى ، كانت الضروب المعتبرة فى الإنتاج أربعة فقط ، وغيرها لا يعتبر إلا عقيما .

◉ ويرى شيخنا أن الفرق بين طريقتى الإسقاط والتحصيل قائم فى التحصيل يلاحظ فيها منطوق الشرط . أما الثانية وهى طريق الإسقاط فيلاحظ فيها مفهوم الشرط[1] ، الذى اشترطه المناطقة لإنتاج الشكل الأول .

بيان الضروب المنتجة فى الشكل الأول :-

◉ الضرب الأول : ما يتألف من كليتين موجبتين ك م مع ك م ينتج ك م .

☆ مثاله : فى الحمليات : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان متحرك ينتج = كل إنسان متحرك

☆ فى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان هذا فرسا كان حيوانا : وكلما كان حيوانا كان أكلا = كلما كان هذا فرسا كان آكلا[2] .

◉ الضرب الثانى : ما يتألف من كليتين صغراها موجبة والكبرى كلية سالبة ك م مع ك س ينتج ك س .

☆ مثاله فى الحمليات : كل وضوء عبادة ، ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية = لا شيء من الوضوء بمستغن عن النية[3] .

---

(١) الدكتور / عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم ص١٣٦ بتصريف يسير فى العبارة .

(٢) حاول ان تجرب بنفسك وضع مثال للشرطية الاتفاقية كهذا : كلما كانت الشمس طالعة كان الأسد زائر ، وكلما كان الأسد زائر كان الحمار ناهقا ، كلما كانت الشمس طالعة كان الحمار ناهقا .

(٣) العلامة الملوى - شرح السلم ص١٣٠ بهامش حاشية الصبان .

☆ ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان هذا مذاكرا كان ناجحا ، وليس البتة إذا كان هذا ناجحا يكون غبيا ، ليس البتة كلما كان هذا مذاكرا يكون غبيا[1] .

۞ الضرب الثالث : ما يتألف موجبتين الصغرى جزئية والكبرى كلية وينتج جزئية موجبة

☆ مثاله فى الحمليات : بعض العلم مفيد : وكل مفيد يؤدى منفعة = بعض العلم يؤدى منفعة

☆ مثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : قد يكون إذا كان علما مفيدا ، وكلما كان مفيد أدى منفعة = قد يكون إذا كان هذا علما أدى منفعة[2] .

۞ الضرب الرابع : ما يتألف من صغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة ، وينتج جزئية سالبة .

☆ مثاله فى الحمليات :- بعض التفاح مصرى : لا واحد من المصرى لبنانى = بعض التفاح ليس لبنانيا : ج س .

☆ فى الشرطيات المتصلة اللزومية : قد يكون إذا كان هذا وردا كان أحمر اللون ، ليس البتة إذا كان هذا أحمر اللون كان متوهجا : قد لا يكون هذا وردا كان متوهجا .

۞ قال العلامة الصبان : وقدم الضرب الأول لجمعه الشرفين الكية والإيجاب ، وقدم الثانى على الثالث ، لأن الكلى وان كان سابا فهو أشرف من الجزئى وان كان

---

(١) هذا فى الشرطية المتصلة اللزومية وفى الاتفاقية أصنع كما فعلت فى الضرب السابق .

(٢) وهذا الضرب لا ينتج الا جزئية موجبة فقط .

إيجابا ، وقدم الثالث على الرابع ، لأن الجزئى مع الإيجاب أشرف من الجزئى مع السلب[1] ، أما الرابع فلما كان يجتمع فيه الجزء والسلب فكان تأخيره عن ما قبله أمرا طبيعيا .

❁ ويعلل العلامة الملوى نتائج السلب والجزئية بقوله : إنما كانت النتيجة سالبة فى الثانى والرابع ، وجزئية فى الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تتبع المقدمتين فى الخسة ، وهى السلب والجزئية[2] .

☆ ويلاحظ أن الشكل الأول ينتج جميع أنواع القضايا الأربعة : الكليتين : الموجبة والسالبة : والجزئيتين : الموجبة والسالبة ، وبالتالى فهو ينفرد بإنتاجه الكلية الموجبة ، بينما لا يتحقق ذلك فى ضرب آخر ، فإذا أدركنا أن الكلية الموجبة هى أكثر من غيرها منفعة فى العلوم باعتبار أن قوانين العلم كلية بان لنا أن الشكل الأول أقوى الأشكال وأكملها .

☆ أضف إلى ما سبق أن الشكل الأول يعتبر المثال الذى تحاول كل الأشكال الوصول اليه ، فيرتد الثانى إلى الأول بعكس الكبرى ، لأنها المخالفة للنظم الطبيعى ، والثالث يرتد إلى الأول بعكس الصغرى ، لأنها المخالفة لذلك ، والرابع يرتد إلى الأول بعكس الترتيب ، والشكل الأول هو الكامل البين الإنتاج[3] على ما عرفت ، فارجع إليه ، ودرب نفسك على القيام بأعبائه تظفر به . والله الهادى إلى سواء السبيل .

---

(١) العلامة الشيخ أبو العرفان الصبان - حاشية الصبان ص١٣٠ .

(٢) العلامة الملوى - شرح السلم ص١٣٠ بهامش حاشية الصبان .

(٣) العلامة الأنصارى - حاشية الانصارى على متن ايساغوجى ص٩٤ .

الشكل الثانى : تعريفه وشرائط إنتاجه ، واضربه ، وكيفية رده إلي الأول

[أ] تعـريفـه :-

☆ عرف الشكل الثانى : بأنه ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى مقدمتيه غير مذكور فى النتيجة فى الحمليات والشرطيات ، وينتج السالبات فقط كلية أو جزئيـة ، ولا ينتج موجبات أبدا ، وهو يلى الشكل الأول من ناحية إنتاجه الكليـات والجزئيـات السالبة ، والكلية أشرف عند المناطقة من الجزئيـة ، ولـذا فقد عنـى المناطقـة بـه تعريفا ، وشرائط ، بجانب محاولاتـهم رده إلى الأول ، ونحـن سـنخص كـلا منـها بحديث محدد .

[ب] شرائط إنتاجه :-

قرر المناطقة أن شرائط إنتاج الشكل الثانى تتلخص فى شرطين :-

◉ **الأول : باعتبار الكيف** :- وهو ضرورة اختلاف المقدمتين فى الكيف ، بأن تكـون إحداهما موجبة ، والأخرى سالبة[1] ، من غير تعـين بينـهما ، أمـا إذا اتفقتـا فـى الكيف فلا يعتـبر القيـاس مقبـولا مـن الناحيـة المنطقيـة ، بحسـب شـرائط الشـكل الثانى ، باعتبار الكيف ، وبهذا الشرط يسقط ثمانية أضرب كلها راجعة إلى الاتفاق فى الكيف .

◉ **الثانى : باعتبار الكم** :- وهـو ضـرورة أن تكـون الكـبرى كليـة موجبـة كـانت أو سـالبة ، أمـا إذا كـانت الكـبرى جزئيـة موجبـة ، أو سـالبة ، فانـه يعتـبر قياسـا فاسدا ، وشكلا غير منتج ، ومثله لا يعتد به ، باعتبار شـرائط الشـكل الثـانى فـى

(١) العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى - إيضاح المبهم من معانى السلم ص١٤ .

الكم ، وبهذا الشرط يسقط أربعة أضرب ، فإذا ضمت إلى الثمانية الساقطة باعتبار الكيف كانت جملة الأضرب الساقطة العقيمة هي اثنا عشر ضربا ، قال العلامة العطار " شرط إنتاج الشكل الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه ، وبحسب الكم كلية الكبرى[1] " .

قال العلامة الأخضري :-

والثاني أن يختلفا في الكيف مع ∴ كلية الكبرى له شرط وقع[2]

[ج] ضروبه المنتجة :

بمتابعة شرائط المناطقة في الكيف والكم تبين أن الضروب المنتجة في الشكل الثاني أربعة هي وبيانها كالتالي:-

الضرب الأول : هو ما يتألف من صغرى ك م ، وكبرى ك س ، وينتج ك س .

☆ مثاله في الحمليات : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بحيوان = لا شيء من الإنسان بحجر[3] .

☆ مثاله في الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، وليس البتة كلما كان هذا ناميا كان حيوانا ، ينتج ليس البتة إذا كان هذا إنسانا كان ناميا[4] .

---

(١) العلامة الشيخ زكريا الأنصاري - حاشية الأنصاري على متن ايساغوجي ص٩٤ .

(٢) العلامة الشيخ الأخضري - متن السلم فصل الأشكال .

(٣) العلامة الشيخ القويسني - شرح القويسني على متن السلم ص٣٦ .

(٤) أود أن تلاحظ ما سبق أن كررته لك من محاولاتك تقديم نماذج في الشرطية المتصلة الاتفاقية باعتبار أنها القسم الثاني من أقسام القياس الأقتراني .

⊛ **الضرب الثانى : هو ما يتألف مـن صغـرى كليـة سـالبة ك س ، وكـبرى ك م ،** وينتج ك س ، وهو عكس الضرب الأول فى ترتيب المقدمات ، ولكنـه يعطى نفس النتيجة وهى الكلية السالبة كالحال فى الضرب الأول .

☆ **مثاله فى الحمليات : لا واحد من العرب بأمريكى : وكل نيويوركى أمريكـى =** لا واحد من العرب نيويوركى ك س .

☆ **مثال أخر فى الحمليات : لا شيء من الضلال نافع : وكل دواء نافع = لا شيء من الضلال دواء ك س .**

☆ **ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزوميـة : ليـس البتـة إذا كـان هـذا عربيـا كـان أمريكيا : وكلما كان هذا نيويوركيا كان أمريكيا = ليس البتة إذا كان هذا عربيا** كان نيويوركيـا ، **فقـد أنتـج هـذا الشـكل السـلب فقـط كليـا فـى الضـرب الأول والثانى**[1] ، على ما رأيت .

⊛ **الضرب الثالث : هو ما يتألف من صغرى موجبة جزئية ، ج م ، وكبرى سـالبة ك س : ينتج ج س .**

☆ **مثاله فى الحمليات : بعض الطعام ناضج : لا واحد من اللحم بنـاضج : بعـض الطعام ليس ناضجا .**

☆ **ومثاله فى الشـرطيات المتصلـة اللزوميـة : قـد يكـون إذا كـان هـذا طعامـا فـهو ناضج : ليس البتة إذا كان هذا لحما فهو ناضج : قد لا يكون إذا كان هذا طعاما فهو لحم .**

---

(١) العلامة الشيخ خطاب عمر الدروى – تقريرات الشيخ الدروى على شرح القويسنى ص٣٦ .

❁ الضرب الرابع : ما يتألف من صغرى سالبة جزئية ج س وكبرى موجبة كلية ك م : فينتج ج س .

☆ مثاله فى الحمليات : بعض الأقلام ليست كاتبة : وكل الأحبار كاتبة : بعض الأقلام ليست أحبارا ، بعض العلم ليس مفيدا ، وكل اجتهاد مفيد = بعض العلم ليس اجتهادا .

☆ فى الشرطيات المتصلة اللزومية : قد لا يكون إذا كان هذا قلما كان كاتبا : وكلما كان هذا حبرا كان كاتبا . ينتج : قد لا يكون إذا كان هذا قلما كان حبرا ، ويلاحظ أن النتيجة فى الضربين الثالث والرابع من هذا الشكل سالبة جزئية[1] ، وهى الأضرب الأربعة المنتجة من الأضرب الستة عشر .

◈ وربما يقال : ما وجه الترتيب فى تلك الضروب الأربعة المنتجة ، وهل يمكن مخالفة ذلك الترتيب ؟

✍ والجواب : أن تلك الضروب رتبت على ذات الترتيب الذى رأيت باعتبار أن الضربين الأولين منتجاته للكلى ، فلابد من تقديمهما على الأخيرين ، وقدم الأول على الثانى والثالث على الرابع لاشتماله على صغرى الشكل الأول بخلاف الثانى والرابع[2] ، كما أن الضربين الأولين أشرف من الأخيرين ، مقدمات ونتيجة لأن الكلية مطلقا أشرف من الجزئية . وقدم الأول على الثانى والثالث والرابع لاشتمال صغراهما التى هى أولى المقدمتين على الإيجاب الذى هو أشرف

---

(١) العلامة الشيخ عبدالرحمن الأخضرى - شرح الأخضرى على السلم ص٣٤ .

(٢) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٤٥ .

من السلب[1] ، أما إذا أردت التعرف على الضروب العقيمة والمنتجة فى الشكل الثانى فلك أن تدرك شروط الإنتاج وحينئذ سترى :-

☆ **أولا** : أنه خرج بشرط اختلافهما فى الكيف ثمانيـة أضرب يقع فيها الاتفاق بينهما فى الكيف : بأن كانتا موجبتين ، أو سالبتين كليتين ، أو جزئيتين ، أو الأولى كلية والثانية جزئية ، أو بالعكس فلا إنتاج لها ، فهذه ثمانية أضرب خرجت باختلاف الكيف . وكلها عقيمة[2] .

☆ **ثانيا** : أنه خرج بشرط كلية الكبرى ما لو كانت جزئية موجبة فلا إنتاج لها مع السالبتين الصغريين . أو جزئية سالبة ، فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصغريين ، فهذه أربعة عقيمة أيضا خرجت باشتراط كلية الكبرى ، فجملة عقيمة اثنا عشر كالأول[3] .

وأود ملاحظة أن الشكل الثانى لم ينتج الا السلب فقط كليا أو جزئيا ، وبالتالى فهو ينتج مطلبين من الأربعة ، والكلية أشرف من الجزئية ، والإيجاب أشرف من السلب[4] ، ولابد من مراعاة أن هذا الشكل لا ينتج الا سالبة ، لأن إحدى مقدمتيه لا تكون إلا سالبة[5] ، والنتيجة تتبع الأخس ، ومن ثم كان إنتاجه سالبا فقط .

---

(١) العلامة الصبان – حاشية الصبان على شرح السلم ص١٣٢ .

(٢) الشيخ القويسنى – شرح القويسنى على متن السلم ص٣٦ .

(٣) المصدر السابق ص٣٦ .

(٤) العلامة الشيخ عمر الدروى – تقريرات الشيخ الدروى ص٣٦ .

(٥) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق الترجيهى ص٨٩ .

ولما كان هذا الشكل الثانى لا تستنتج فيه الا القضايا السالبة بقسميها ، فانه يكثر استخدامه فى الجدل والرد فى الخصومات[1] .

وأنت إذا حاولت وضع الضروب الست عشرة ، ثم ر قمت المنتج فيها طبقا لما صورته لك بلون أحمر مثلا . وتركت غير المنتج بأرقام من غير تلوين ، أمكنك التعرف على كل منهما متى شئت ، فإذا أجريت عملية الحذف والتحصيل . أو الإسقاط والتحصيل ، كما رأيت فى الشكل الأول مع الأخذ فى الاعتبار هنا مراعاة شرائط الشكل الثانى ، أمكنك التعرف عليها والوصول اليها .

[د] طريقا التحصيل والإسقاط :-

ربما يظن أن استعمال طريقى التحصيل والإسقاط فى التعرف على الضروب المنتجة من العقيمة مسألة خاصة بالشكل الأول ، ولكن هذا الظن غير صواب ، لأن المناطقة يستخدمون طريقى التحصيل والإسقاط فى كل الأشكال الأربعة باعتبار أنها التى تميز المنتج فيها من العقيم ، ومن ثم فلا استغناء عنهما ما دمنا نريد التعرف على الضروب المنتجة من الأخرى العقيمة ، وبيانهما كالتالى :-

- **الأولى : طريقة التحصيل** :- اشترط المناطقة فى الشكل الثانى كلية الكبرى ، فان كانت سالبة وجب أن تكون الصغرى موجبة كلية أو جزئية ، فهذا ضربان ، وان كانت الكبرى موجبة كلية وجب أن تكون الصغرى سالبة كلية ، أو سالبة جزئية ليتحقق شرط الكيف ، فهذا ضربان أيضا ، فيكون جملة المنتج أربعة أضرب[2] ، أمكن التوصل اليها عن طريق التحصيل على ما عرفت .

---

(١) العلامة الشيخ الملوى - شرح السلم ص٦٨ - ط المعاهد الأزهرية .

(٢) الدكتور عوض الله جاد حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٨ .

ولك أن تقول فيها : الكبرى لا تكون الا كلية ، فهى إما سالبة ، فلا تنتج الا مع الموجبتين صغريين ، وإما موجبة فلا تنتج إلا مع السالبتين صغريين فتلك أربع[1] ، وطريق التحصيل نتمكن بها من تحصيل الضروب المنتجة والتقاطها من جملة الضروب الست عشر الأصلية ، بحيث يكون الباقى هو الساقط من عداد الإنتاج فيكون عقيما ،وهو اثنا عشر ضربا على ما سلف القول به .

الثانية طريق الإسقاط :- عرفت أن المناطقة اشترطوا فى الشكل الثانى ضرورة اختلاف مقدمتيه فى الكيف - الإيجاب والسلب - وبهذا الشرط يسقط ثمانية أضرب راجعة إلى اتفاق المقدمتين فى الكيف فهما أما ان يتفقا فى السلب ، أو فى الإيجاب وصور الاتفاق فى الإيجاب أربع ، لأن الصغرى إما موجبة كلية ، أو موجبة جزئية ، والكبرى كذلك واثنان فى اثنين بأربع .

وصور الاتفاق فى السلب أربع كذلك ،لأن الصغرى أما سالبة كلية ، أو سالبة جزئية ، والكبرى كذلك ، واثنان فى اثنين بأربعة أيضا ، فجملة ما سقط بالشرط الأول ثمانية ، والأمر قائم فى هذه الطريقة على إسقاط الضروب العقيمة من الحسبان من غير التفات إلى المنتجة الا عن طريق المفهوم[2] فقط .

أما الشرط الثانى : وهو كلية الكبرى فانه يسقط به هو الأخر أربعة أضرب : الجزئية الموجبة مع الصغريين السالبتين ، والجزئية السالبة مع الصغريين الموجبتين ، فهذه أربعة تضم إلى الثمانية الساقطة بالشرط الأول ، فيكون جملة العقيم اثنى عشر ضربا ، ويكون المنتج أربعة فقط[3] .

---

(١) العلامة الملوى - شرح السلم ص٦٧ - ط المعاهد الأزهرية .

(٢) العلامة الصبان - حاشية الصبان ص١٣٠ .

(٣) المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٣٩ بتصرف يسير فى عبارة شيخنا على سبيل الاختصار المقبول

ومن ثم فإذا لم يتحقق الشرطان – اختلافهما فى الكيف ، وكلية الكبرى – حصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج ، وهو صدق القياس تارة مع الإيجاب ، وأخرى مع السلب ، والاختلاف موجب للعقم[1] .

◉ يقول شيخنا : وانما اشترط المناطقة فى الشكل الثانى هذين الشرطين ، لأنه لو لم يتحقق هذان الشرطان ، لم يطرد الإنتاج ، بل ينتج مرة ، ولا ينتج أخرى ، والمعول عليه فى المنطق هو اطراد الإنتاج[2] ، لا مجرد صدقه مرة ، وكذبه أخرى .

ويفرق بين طريقى الإسقاط والتحصيل بأن الأولى – الإسقاط يتعرض فيها لبيان العقيمة تصريحا ، ويؤخذ منه المنتج بطريق المفهوم ، والثانية بالعكس ، وأن الأولى بيان لمفهوم الشرط ، والثانية بيان لمنطوقه[3] ، فما هى طرق رده الأول ؟

[هـ] طرق رده إلى الشكل الأول :-

يرى المناطقة أن الشكل الثانى من القياس بأضربه المنتجة يمكن رده إلى الشكل الأول بعكس الكبرى لأنها المخالفة للنظم الطبيعى[4] ، وهاك المثال فى الثانى ، وكيفية رده إلى الأول بطريقة العكس[5] . كل إنسان حيوان = ولاشىء من الحجر بحيوان ، تنعكس الكبرى فقط هكذا : لا شىء من الحيوان بحجر ، ثم توضع كبرى هكذا : كل إنسان حيوان = ولا شىء من الإنسان بحجر .

كما يمكن رد الشكل الثانى إلى الشكل الأول بطريق الخلف أيضا ، وهو ضم نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى ، وبانعكاس الكبرى ، وحتى يرتد إلى الشكل الأول[6] ، ويشرح العلامة القطب الرازى طريق الخلف قائلا : " أن يؤخذ

(١) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٤٣ .

(٢) الدكتور عوض الله حاد حجازى – المرشد السليم ص١٤٠ .

(٣) العلامة الصبان – حاشية الصبان على الملوى ص١٣٠ .

(٤) العلامة الشيخ الأنصارى – حاشية الأنصارى على متن ايساغوجى ص٩٤ .

(٥) يقال عليه طريق العكس ، كما يقال دليل العكس والخلاف ليس كبيرا .

(٦) العلامة الخطيب القزوينى – الرسالة الشمسية ص١٤٣ .

نقيض النتيجة ، ويجعل الصغرى ، لأن نتائج هذا الشكل سـالبة ، فنقيضـها وهـو الموجبة يصلح لصغروية الشكل الأول ، ويجعل كبرى القيـاس كـبرى ، لأن كليتـها تصلح لكبروية الشكل الأول ، فينتظم منهما قياس فى الشكل الأول ينتج لما ينـاقض الصغرى[1] .

وكذلك يمكن رد الشكل الثانى إلى الأول بطريق الافـتراض ، وهـو أن يفـرض ذات موضوع الصغرى ، ثم تضم المقدمة الأولى إلى الكبرى لينتج من أول هذا الـ كل ثم يعكس المقدمة الثانية ، وتضم مع نتيجة القياس الأول لينتج من الشـكل الأول ، فالافتراض أبدا من قياسين أحدهما من ذلك الشكل ، ولكن من ضرب أجلى والأخر من الشكل الأول[2] حتى ينتج كما رأيت .

وسوف نعرض للضروب التى يجرى فيها العكس والخلف والافتراض ، والتى يجرى فيها البعض ، ولا يجرى فيها الأخر ، مع تقديم أمثلة تطبيقية ان شـاء الله تعالى[3] .

وأعلـم أن رد ضـروب الأشـكال الثلاثـة المنتجـــة إلى ضــروب الشــكل الأول المنتجة ، إنما هو فى الجملة ، لان من ضروبـها ، مـالا يرتـد إلى ضروبـه ، فبينـوا إنتاجه بطريق أخر كـالخلف ، وان ضـروب الشـكل الثـانى الثلاثـة الأول ترتـد إلى الشـكل الأول ، فـالضرب الأول مـن الشـكل الثـانى يرتـد إلى الشـكل الأول بعكـس الكبرى ، والضرب الثانى يرتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى ، وجعلها كبرى ، ثم عكس النتيجة ، وعكس الصغرى ، والضرب الثالث من الشكل الثـانى يرتـد إلى الأول بعكس الكبرى ، أما الرابع فانه يرتد بطريق الخلف[4] .

---

(١) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٤٤ .

(٢) المصدر السابق ص١٤٤ .

(٣) كان بودى القيام بذلك الدور فى هذا الكتاب لكنى وجدت المنهج خاليا منه ، فأردت إلحاقه بالكتاب الأخـــر ان شاء الله تعالى والذى سأخصصه للحديث عن .

(٤) العلامة الصبان - حاشية الصبان على شرح السلم ص١٣٣ .

الشكل الثالث : شرائط إنتاجه واضربه

[أ] تعـريـفـه :

عرف الشكل الثالث بأنه : ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى مقدمتيه غير مذكور فى النتيجة فى الحمليات والشرطيات ، وينتج الجزئيات مطلقا موجبة أو سـالبة ، وهو يلى الشكل الثانى فى الترتيب باعتبار أنه ينتج الجزئى الموجب ، والجزئى مع الإيجاب اشرف من الجزئى مع السلب[1] ، ولا يمنع ذلك مـن كـون إنتـاج الثـالث جزئيا مطلقا موجبا أو سالبا لأننا نقصد بالترتيب هنا سبق الثالث على الرابع ، وقد عنى به المناطقة من ناحية تعريفه ، وشـروط إنتاجـه ، وبيـان أضربـه المنتجـة مـن العقيمة ، وكيفية رد أضربه إلى الشكل الأول ، وسنحاول التعرف على :-

[ب] شرائط إنتاجه :-

وضع المناطقة لإنتاج الشكل الثالث شروطا ترجع كلها إلى اعتبارين :-

الأول : باعتبار الكيف : يرى المناطقـة ضـرورة إيجـاب المقدمـة الصغـرى ، كليـة كانت أو جزئية ، لأنه لو لم تكن الصغرى موجبة لكانت سالبة ، ولو كانت سالبة لم يلزم التقاء الأصغـر بالأكـبر إثباتـا ، ولا نفيـا فتضطـرب النتيجـة[2] ولا تطـرد ، وحينئذ تكون صادقة مرة ، وكاذبة مرة أخرى ، وذلك لا يؤدى إلى أحكام عامة أو قوانين كلية التى هى إحدى غايات المنطـق ، ومـن ثـم فانـه لا يكـون مقبـولا علـى

(١) العلامة أبو العرفان الصبان – حاشية الصبان ص١٣٠ .

(٢) العلامة الملوى – شرح السلم ص٦٨ ط المعاهد الأزهرية .

الناحية المنطقية ، وبمراعاة ذلك الشرط تسقط أضرب ثمانية كلها عقيمة لمخالفتها إيجاب الصغرى .

الثانى : باعتبار الكم :- وهو ضرورة أن تكون إحدى المقدمتين كلية موجبة ، أو سالبة ، فإذا كانتا جزئيتين فى الإيجاب أو السلب ، أو ما فى حكمهما لم يقع الاطراد بل تضطرب النتيجة فتصدق مرة وتكذب مرة أخرى ، لأنه لن يتم التقاء الأصغر بالأكبر فى النتيجة على سبيل اللزوم لا إثباتا ، ولا نفيا ، فمن الضرروى جعل كلية إحداهما من الشروط الأساسية باعتبار الكم ، ويسقط بمراعاة شرط كلية إحداهما ضربان عقيمان هما الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة فى الكبرى .

قال العلامة الأخضرى :-

والثالث الإيجاب فى ∴ وأن ترى كلية إحداهما[1]

[جـ] ضروبه المنتجة :-

بمتابعة شرطى الكيف والكم يمكن التعرف على ضروب الشكل الثالث كلها المنتجة منها والعقيمة ، ونحن سنحاول تقديم المنتجة فقط وترتيبها الطبيعى الذى يبدأ من الأكمل حتى ينتهى إلى الأخس ، وحينئذ يظهر العقيم وهو المهمل بعد ذكر المنتج ، بناء على القاعدة القائلة بأضدادها تتمايز الأشياء[2] والمنتجة ستة هى :-

(١) العلامة الشيخ عبدالرحمن الأخضرى - متن السلم - فصل الأشكال .

(٢) هى قاعدة جارية فى كثير من العلوم والمعارف النظرية ، أما العلوم التطبيقية فلها شأن آخر .

❁ **الضرب الأول** : ما يتألف من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة كلية أيضا يعنى كليتين ك م صغرى مع ك م كبرى = وينتج ج م .

☆ **مثاله فى الحمليات : كل طالب مجتهد ، وكل طالب ذكى = بعض المجتهد ذكى كل فاكهة لذيذة ، وكل فاكهة طيبة ، بعض اللذيذ طيب .**

☆ **مثال أخر : كل إنسان حيوان ، وكل إنسان ناطق ونتيجة موجبة جزئية – بعض الحيوان ناطق[1] ، كل حيوان جسم ، وكل حيوان نام = بعض الجسم نام[2] ، ولابد فى كل ضرب من متابعة شرطى الكم والكيف ، أعنى اختلاف المقدمتين فى الكيف مع كلية الكبرى على ما مر بيانه .**

☆ **ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية :كلما كان هذا معدنا كان جيد التوصيل للحرارة ، وكلما كان هذا معدنا كان عنصرا بسيطا = ينتج : قد يكون إذا كان هذا جيد التوصيل للحرارة كان عنصرا بسيطا[3] ، وهو ينتج جزئيا ، ولا ينتج كليا لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر ، ويرتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى[4] .**

❁ **الضرب الثانى** : ما يتألف من كليتين الصغرى موجبة والكبرى سالبة وينتج جزئية سالبة ، ويرمز له ك م مع ك س = ج س ، وهو لا ينتج سالبة كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر .

---

(١) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٦ .

(٢) العلامة الملوى – شرح السلم ص٦٨ ط المعاهد الأزهرية .

(٣) ويمكنك إجراء مثله فى الاتفاقية المتصلة أيضا .

(٤) حاشية العلامة الصبان على شرح السلم ص١٣٣ .

☆ مثاله فى الحمليات : كل إنسان عاقل ، ولا شيء من الإنسان بناهق = ليس بعض العاقل ناهقا وكل إنسان حيوان ، ولا شيء من الإنسان بفرس = بعض الحيوان ليس بفرس[1] .

☆ وفى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان هذا إنسان فهو حيوان ، ولي وكلما كان هذا إنسانا فهو فرس ينتج : قد لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو فرس ؛ وهو يرتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى .

❂ **الضرب الثالث** : ما يتألف من موجبتين والكبرى فقط كلية ، وينتج جزئية موجبة ، ويرمز له ج م ، ك م = ج م .

☆ مثاله فى الحمليات : بعض الحيوان إنسان ، وكل حيوان حساس ، ونتيجته : بعض الإنسان حساس[2] .

☆ ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : قد يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان ، وكلما كان هذا حيوانا فهو حساس = قد يكون إذا كان هذا إنسانا فهو حساس ،وهو يرتد إلى الشكل الأول بعكس المقدمة الصغرى فقط[3] .

❂ **الضرب الرابع** : ما يتألف من صغرى كلية موجبة ، وكبرى جزئية موجبة عكس الثالث – ك م صغرى مع ج م كبرى = وينتج ج م .

---

(١) العلامة الملوى – شرح السلم ص٦٩ ، وحاشية الباجورى ص٦٦ .

(٢) حكى الملوى والصبان والباجورى وغيرهم أن العلماء فى ترتيب هذين الضربين الثانى والثالث من حيث تقديمهما على غيرهما ، أو تأخيرهما مذاهب : الأول : متابعة ذلك الترتيب ، وهو ما درج عليه الكاتبى ومن تبعه ، وأختاره الإمام السنوسى ، الثانى : مخالفة الترتيب بجعل الثالث ثانيا والثانى ثالثا باعتبار أن الإيجاب فى النتيجة مقدم على السلب فيها ، وإليه ذهب العلامة ابن الحاجب ومن معه – راجع حاشية الباجورى ص٦٦

(٣) العلامة الصبان – حاشية الصبان ص١٣٣ .

☆ مثاله فى الحمليات : كل قصة لها مغزى ، وبعض القصص خرافـى[1] = بعـض ذى مغزى خرافى .

☆ ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كانت هذه قصة كان لها مغـزى ، وقد يكون إذا كانت هذه قصة كانت خرافية = قد يكـون إذا كـان لهـذه مغـزى فهى خرافية .

وهذا الضرب الرابع يرتد إلى الشكل الأول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ، ثم عكس النتيجة[2] ، وهو فى نفس الوقت ينتج جزئيا فقط .

۞ الضرب الخامس :ما يتألف من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كـبرى ، وينتج جزئية سالبة ، ويرمز له ج م صغرى مع ك س كبرى = ج س .

☆ مثاله فى الحمليات : بعض الدواء نافع ، وكـل الـدواء ليـس مسـتجدا : ينتج بعض النافع ليس مستجدا .

☆ فى الشرطيات المتصلة اللزومية : قد يكون إذا كان هذا دواء كان نافعا ، وليـس البتة إذا كان ذلك دواء كـان مسـتجدا ، قـد لا يكـون إذا كـان هـذا نافعـا كـان مستجدا .

وهذا الضرب لا ينتـج الا جزئيـة سـالبة فقـط ، وهـو يرتـد إلى الشـكل الأول بعكس الصغرى فقط . ويمكنك تدريب نفسك على الأمثلة التى ذكرتها لك فى المثال الحمليات : بعض الـدواء نـافع ، هكـذا : بعـض النـافع دواء : كـل الـدواء ليـس مستجدا ، ينتج : بعض النافع ليس مستجدا .

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٨٩ .

(٢) العلامة الصبان – حاشية الصبان ص١٣٣ .

وإنما قدم الرابع عليه – الخامس – بناء على ما ذهب اليه العلامة السنوسى من اعتبار تقديم ما يتركب من موجبتين على ما يتركب من موجبة وسالبة ، وذهب غيره إلى غيره ولكل وجهة اعتمد عليها[1] .

الضرب السادس : ما يتألف من موجبة كلية وسالبة جزئية ، وينتج جزئية سالبة ، ويرمز له : ك م صغرى مع س ج كبرى = ج س .

☆ مثاله فى الحمليات : كل الطعام لذيذ ، وبعض الطعام ليس مستوردا = بعض اللذيذ ليس مستوردا . كل إنسان حيوان : بعض الإنسان ليس بفرس = بعض الحيوان ليس بفرس[2] ،

☆ مثاله في الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان ، وقد لا يكون إذا كان هذا إنسانا فهو فرس = قد لا يكون إذا كان هذا حيوان فهو فرس.

وهذا الضرب السادس من الشكل الثالث لا يرتد إلى الأول بطريقة العكس ، وإنما يرتد إليه بطريق الخلف ، وهو هنا قائم فى أن نجعل نقيض نتيجة القياس القائم فى نفس الضرب كبرى ، وتضم اليه صغرى القياس ، فينتظم منهما قياس من الشكل الأول ، منتج لنقيض الكبرى الصادقة ، فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا[3] .

مثال تطبيقى لبيان كيفية ارتداد الضرب السادس إلى الشكل الأول بطريق الخلف :

[١] نجعل نقيض نتيجة القياس : بعض اللذيذ ليس مستوردا : نقيضها كل اللذيذ مستوردا .

[٢] نجعل النقيض كبرى .

---

(١) راجع حاشية الباجورى ص٦٦ وما بعدها ، وحاشية الصبان ص١٣٢ وما بعدها .

(٢) العلامة الباجورى ـ حاشية الباجورى ص٦٦ .

(٣) العلامة الصبان –حاشية الصبان ص١٣٣ .

[٣] نأتى بصغرى القياس الأصلى فى نفس المثال .

[٤] نجعل الحد الأوسط فيهما محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى هكذا :

كل الطعام لذيذ = صغرى القياس الأصلى ، وهى نفسها صغرى القياس الجديد فى الخلف . وكل اللذيذ مستورد = نقيض نتيجة القياس الأصلى ، وهى هنا كبرى القياس الجديد فى الخلف . كل الطعام مستوردا ، هى نتيجة القياس الجديد ، وهى نقيض كلية القياس الأصلى الصادقة .

وبناء عليه يكون الإنتاج الجديد : كل الطعام مستورد باطلا ، فتكون النتيجة السابقة صحيحة ، وهى أن بعض الطعام ليس مستوردا .

ويلاحظ على هذا الشكل أنه لا ينتج الا النتائج الجزئية بنوعيها ، ولا يمكن أن ينتج قضية كلية ، وإلا كان موضوعها مستغرقا فيها ، وغير مستغرق فى المقدمة الصغرى[1] ، وذلك مخالف لقاعدة الاستغراق ، ومن ثم فلا يعتبر قياسا .

◈ وبما تسألنى كيفية التعرف على الضروب المنتجة من الأخرى العقيمة ، وهل ذلك يتم بطريقتى الإسقاط والتحصيل أيضا كالذى تم فى الشكل الأول والثانى أم غيرهما ؟

✍ والجواب : أن مسألة الحذف والتحصيل ، أو الإسقاط والتحصيل قائمة فى كل الأشكال ، وهى تقوم دائما على مراعاة شروط القياس فى نفس الشكل ، وبيانها فى هذا الشكل كالأتى :-

☆ **بطريقة الإسقاط** : نقول يسقط بالشرط الأول وهو إيجاب الصغرى ثمانية ضروب ، لأنه إذا لم تكن الصغرى موجبة فأما أن تكون سالبة كلية ، أو سالبة

---

(١) الدكتور أبوالعلا عفيفى – المنطق التوجيهى ص٩٠ .

جزئية ، وعلى كل لا ينتج مع الأربع الكبريات ، ويسقط بالشرط الثانى - وهو كلية إحداهما ضربان : لأنه إذا لم تكن إحداهما كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة ، فأما أن تكون الكبرى موجبة ، أو سالبة ، فإذا ضم هذان الضربان إلى الثمانية المتقدمة كانت الجملة عشرة ضرب ساقطة[1] .

وقد سبق لك التعرف على مفهوم الإسقاط ، وكيفية استخلاص الضروب المنتجة من الضروب العقيمة به ، متى روعى مفهوم الإسقاط ، وفى نفس الوقت فان معنى الإسقاط قائم أيضا على حصر الأضرب الساقطة ، بحيث تظل المنتجة قائمة .

☆ **بطريقة التحصيل** : نقول : الصغرى لا تكون الا موجبة ، وحينئذ أما كلية ، وهى تنتج مع الأربع الكبريات ، وأما جزئية ، وهى تنتج مع الكلية الموجبة أو السالبة فضروبه المنتجة ستة[2] ، على ما تم تصويره لك .

وبهذا ننهى حديثنا عن الشكل الثالث من أشكال القياس ، وها نحن نسارع إلى الشكل الرابع حتى نستوفى الحديث عنه وبه تكتمل طرائق الحديث عن الأشكال الأربعة على وجه العموم والتفصيل .

[د] طرق رده إلى الشكل الأول :-

لعلك لاحظت أن الشكل الثالث له ستة أضرب منتجة وهو ينتج فى الضرب الأول والثالث والرابع جزئية موجبة ، كما ينتج فى الضرب الثانى والخامس والسادس جزئية سالبة ، وبالتالى فانه لا ينتج إلا جزئيات فقط موجبة أو سالبة ، وهو يرد إلى الشكل الأول بالطرق الآتية :-

[١] **طريقة العكس** : ويتم العكس فى الضرب الأول والثانى والثالث والخامس من هذا الشكل بعكس الصغرى فقط يعنى تبديل مواقع جزئيتها مع بقائها فى مكانها

(١) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٦ .

(٢) المصدر السابق ص٦٦ وشرح السلم للملوى ص١٣٣ بحاشية الصبان .

صغرى ، وفى الرابع بعكس الكبرى فقط ، وجعلها صغرى ، ثم عكس النتيجة ، أما الضرب السادس فلا يدخل فيه طريق العكس[1] ، وإنما يمكن رده بالخلف والافتراض .

[٢] **طريقة الخلف** :- وهو يتم غالبا باستعمال نقيض القياس القائم فى ذات الضرب المراد رده إلى الشكل الأول ، وجعل هذا النقيض كبرى فى القياس الجديد ، ثم تضم اليه صغرى القياس القائم ، فينتج نقيض كبرى القياس الأصلى الصادق[2] .

[٣] **طريق الافتراض** :- وهو يقوم على افتراض موضوع الجزئية فى الضرب الثالث ، ثم تضم المقدمة الأولى إلى كبرى القياس لينتج من الشكل الأول ثم تجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من أول هذا الشكل ، ويجرى فى الضرب الرابع الطرق الثلاثة ، وأما الضرب الخامس ، فالافتراض يتم فيه من ناحية فرض موضوع الكبرى ، ثم تجعل المقدمة الأولى صغرى ، وصغرى الأصل كبرى ينتج من الشكل الأول ، ثم نجعلها صغرى للمقدمة الثانية فينتج المطلوب .

وفى الضرب السادس يتم رده إلى الشكل الأول بالخلف والافتراض لا بالعكس ، والافتراض فى الكبرى ان كانت السالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع[3] ، ويلاحظ أن النتيجة فى هذا الشكل الثالث تأتى دائما جزئية حتى لو كانت مركبة من كليتين[4] ، وسوف ابسطه لك بأمثلته فى الكتاب الثانى ان شاء الله تعالى ، فهو وحده المعين ، ومنه التوفيق والسداد ، أنه نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) راجع الرسالة الشمسية ص١٤٣/١٤٦ ، حاشية الباجورى ص٦٦/٦٧ .

(٢) العلامة أبو العرفان الصبان - حاشية الصبان ١٣٣

(٣) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٤٦ .

(٤) الدكتور أحمد طلعت محمد الغنام - المنطق الارسطى القديم - ص١٥٤ - ط دار محسن ١٩٨٦م .

الشكل الرابع : شرائط إنتاجه وإضرابه وكيفية رده إلي الأول

[أ] تعـريفـه :-

عرفت ان الشكل الرابع هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى ، بعكس الأول ، وينتج المطالب الثلاثة فقط من الكليات والجزئيات عدا الكلية الموجبة ، فهو ينتج السالبة الكلية والجزئيتين الموجبة والسالبة ، وهو أخر الأشكال الأربعة فى الرتبة باعتبار أنه لا يشارك الشكل الأول فى أى من مقدمتيه ، كما أنه بعيد عن الطبع[1] .

ولذا فقد عنى به المناطقة المعتبرون له ، من ناحية التعريف به ، والشرائط التى يجب اتباعها فيه ، والضروب المنتجة ، والأخرى الغير منتجة ، وطرق رده إلى الشكل الأول على النحو المكن .

[ب] شرائط إنتاجه :-

- شرط المناطقة لإنتاج هذا الشكل الرابع شرائط :-
- الأول : إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى[2] .
- الثانى : اختلاف المقدمتين بالكيف مع كلية إحداهما .
- فإذا لم يتحقق الشرطان حصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج ، وإذا انتج لم يطرد الإنتاج وإنما يصدق مرة ويكذب أخرى ، أما كيف ذلك فلأنه لو لم يتوفر أحد الشرطين لزم أحد أمور ثلاثة :-

---

(١) الدكتور عوض الله حجازى - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ص١٤٧ .

(٢) العلامة الخطيب القزوينى - الرسالة الشمسية ص١٤٦ .

[أ] أن تكون المقدمتان سالبتين .

[ب] أن تكون المقدمتان موجبتين مع جزئية الصغرى .

[جـ] أن تكون المقدمتان مختلفتى الكيف مع جزئيتهما .

وعلى التقادير الثلاثة يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج[1] ، ومثله لا يعتبر قانونا علميا ، لأن الاضطراب ينتهى إلى التخالف فى الصدق مرة والكذب أخرى ، والإنتاج المقبول على ناحية ، المرفوض على ناحية أخرى .

الثالث : ألا يجتمع فيه الخستان الجزئية والسلب فى مقدمة واحدة أو أكثر[2] .

وضروب هذا الشكل المنتجة ثمانية والعقيمة ثمانية أيضا ، على رأى المتأخرين ، أو المنتج خمسة على رأى المتقدمين بحسب الشروط من ضرورة إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع جزئيتهما ، وعدم اجتماع الخستين فيه ، وذهب بعض المناطقة إلى أن المنتج خمسة أضرب فقط[3] .

قال العلامة الأخضرى :

ورابع عدم جمع الخستين ∴ إلا بصورة ففيها يستبين

صغراهما موجبة جزئية ∴ كبراهما سالبة كلية[4]

---

(١) العلامة القطب الرازى -تحرير القواعد المنطقية ص١٤٦ .

(٢) وذهب كثير من المناطقة إلى أن للشكل الرابع شرطا واحدا ، وهو عدم اجتماع الخستين فيه ، وهى السلب والجزئية إلا فى صورة واحدة ، وهى المركبة من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى ، وينتج سالبة جزئية - العلامة القويسنى - شرح القويسنى ص٣٧ ، وتقرير العلامة الشيخ عمر السدروى ص٣٧ ، ولكل وجهة سوف نعرض لها فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(٣) من القائلين بأنها ثمانية العلامة القزوينى ٤٩٣هـ ، والقطب الرازى ص٧٦٦ ومن سار بنفس الطريق ، أما من قبلهم فكان يراها خمسة أضرب فقط ، وكذلك من شايع أصحاب هذا الاتجاه - راجع شرح السلم ص٧٢ - مطبعة الأزهر .

(٤) العلامة الشيخ عبدالرحمن الأخضرى - متن السلم - فصل الأشكال .

☆ المراد بلفظ الخسة عند المناطقة هنا أمران : الأول :- خسة الكم ومعناه : الجزئية ، وما فى حكمها كالمهملة ، الثانى :- خسة الكيف ، وهى السلب ، وتسمى خسة لأنها أنقص فى مقابلة الأخرى ، التى هى الأتم والأكمل ، ولذا أود متابعة تلك المعانى واستحضارها فى الذهن حتى يتضح الأمر بالنسبة لك .

[جـ] ضروبه المنتجة :-

- هذا الشكل يختلف عن باقى الأشكال من حيثيات عدة :-

- الأولى : من ناحية الترتيب ، فهو الأخير فيها والرابع فى العدد ، وهذا الترتيب طبيعى ابتدأ من الأكمل فى النتائج الذى يوصل إلى المطالب الأربعة كلها ، حتى الأخير منها الذى يوصل إلى بعضها فقط[1] .

- الثانية : أن الأشكال السابقة لها شروط من ناحية الكم ، والكيف على وجه الحصر ، أما هذا الشكل فأبرز شروطه ألا يجتمع فيه الخستان إلا فى صورة بعينها ، وعدم اجتماع الخستين ، رغم أنه سلب إلا أنه إيجاب فى ذات الوقت ، فتأمله تظفر به[2] .

- الثالثة : أن الإنتاج فى الأشكال السابقة محل اتفاق بين المناطقة ، أما هذا الشكل ، فإن أضربه المنتجة محل اختلاف فى عددها باعتبار المتقدمين والمتأخرين .

---

(١) وذلك واضح فى تسميته وترتيبه ، وهو بين فلا يحتاج إلى تعليق .

(٢) هذا باعتبار المفهوم لا باعتبار الألفاظ ، ولكل منهما اتجاه خاص به .

فمن المتقدمين من أعتبرها خمسة أضرب منتجة فقط ، وأحد عشر عقيما[1] ، ومن المتأخرين من عدها ثمانية منتجة ، وثمانية أخرى عقيمة[2] ، فزاد على الخمسة التى انتهى اليها الأقدمون ثلاثة اضرب أخرى فى الإنتاج بشروطه .

وبناء عليه فمن عدها خمسة فى الإنتاج ، فقد اعتبر العقيم أحد عشر ضربا ، ومن عدها ثمانية فى الإنتاج فقد اعتبر العقيم ثمانية أضرب أخرى والاختلاف فى العدد راجع إلى الخلاف فى شرائط الشكل الرابع نفسه ، وسوف الفتك اليه حسب توفيق الله تعالى ، وسأذكر المنتج محل الاتفاق أولا ، ثم ، ما زيد عليها عند المتأخرين ثانيا .

❂ أولا : الأضرب الخمسة المتفق عليها :-

❂ الضرب الأول : ما يتألف من كليتين موجبتين ، وينتج موجبة جزئية ، ولا ينتج كليا ، لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر ، وامتناع محل الأخص على كل أفراد الأعم[3] ، وقدم على غيره لأنه مكون من موجبتين كليتين والإيجاب الكلى أشرف المطالب الأربعة[4] ، ولذا اعتبر أولا ، ثم يليه ما بعده ، ورموزه :- ك م مع ك م = ج م .

☆ مثاله فى الحمليات : كل إنسان حيوان ، كل ناطق إنسان = بعض الحيوان ناطق[5] ، كل طعام مفيد ، وكل الماكول طعام = بعض المفيد مأكول .

---

(١) فعل ذلك المتقدمون من المناطقة القدماء ،وتابعهم فى الأمر جمع من المتأخرين أيضا .

(٢) والملاحظ أن المتأخرين اصطلاح يقصد به من احتهدوا بعد جيل أصحاب التأليف والإنتاج ، فقاموا بالشروح والحواشى والتقارير وكانت لهم جهود كبيرة فى المسائل التى تعرضوا لها .

(٣) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٤٧ .

(٤) العلامة أبو العرفان الصبان - حاشية الصبان ص١٣٦ .

(٥) العلامة الملوى - شرح السلم ص٧٢ .

☆ ومثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، وكلما كان هذا ناطقا كان إنسانا = قد يكون إذا كان هذا حيوانا فهو ناطق ، ويرتد هذا الضرب إلى الشكل الأول بعكس الترتيب فى المقدمات فإذا جعلنا الكبرى صغرى حصل قياس من الشكل الأول ، ثم نعكس النتيجة فيه ، هكذا فى نفس المثال السابق فى الحمليات : كل إنسان حيوان ، كل ناطق إنسان ، تعكس الترتيب ، فنجعل الكبرى صغرى ، والصغرى كبرى ، وبالتالى يكون القياس هكذا : كل ناطق إنسان ، كل إنسان حيوان = كل ناطق حيوان ، وهى كلية موجبة ، ثم نعكسها إلى جزئية موجبة ، هكذا بعض الحيوان ناطق .

الضرب الثانى : ما يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ، وينتج جزئية موجبة ، ورموزه ك م مع ج م = ج م .

☆ مثاله فى الحمليات : كل إنسان حيوان ، وبعض الناطق إنسان = ينتج بعض الحيوان ناطق[1] ،

☆ مثال آخر : كل إنسان حيوان ، وبعض الجسم إنسان ، والنتيجة جزئية ، وهى بعض الحيوان جسم[2] .

☆ مثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، وقد يكون اذا كان هذا جسما كان إنسانا = قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان جسما ، ويرتد هذا الضرب إلى الشكل الأول ، بجعل الصغرى كبرى ، والكبرى

---

(١) العلامة الملوى- شرح السلم ص١٣٦ بحاشية الصاوى .

(٢) العلامة الشيخ حسن القويسى ص٣٧ .

صغرى ، وهو عكس الترتيب[1] ، هكذا : بعض الجسم إنسان ، وكل إنسان حيوان = بعض الجسم حيوان ، ثم تعكس إلى بعض الحيوان جسم .

❁ **الضرب الثالث** : ما يتألف من سالبة كلية صغرى ، وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية ، ورموزه : ك س مع ك م = ج س .

☆ مثاله فى الحمليات : لا شيء من الإنسان بجماد ، وكل ناطق إنسان = لا شيء من الجماد ناطق[2] .

☆ مثاله فى الشرطيات المتصلة اللزومية : ليس البتة إذا كان هذا إنسانا ، فهو جماد ، وكلما كان هذا ناطقا فهو إنسان = ليس البتة إذا كان جمادا فهو ناطق .

ويرتد هذا الضرب إلى الشكل الأول بعكس الترتيب ، وهو جعل الكبرى صغرى ، والصغرى كبرى ، وهو المراد بعكس الترتيب هكذا :-

كل ناطق إنسان = لا شيء من الإنسان بجماد ينتج لا شيء من الناطق بجماد ، وهى تنعكس كنفسها[3] ،إلى لا شيء من الجماد بناطق .

❁ **الضرب الرابع** : ما يتألف من كلية موجبة صغرى ، وكلية سالبة كبرى عكس الثالث ، وينتج جزئية سالبة ، وهو لا ينتج كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر ، وسلب الأعم من جميع أفراد الأخص كاذب[4] ، ورموزه : ك م مع ك س = ج س .

---

(١) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية

(٢) العلامة الشيخ إبراهيم الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٧ .

(٣) راجع ما ذكرناه لك فى عكس الكلية السالبة أثناء حديثنا عن العكس المستقيم .

(٤) حاشية العلامة الصبان ص١٣٦ .

☆ مثاله فى الحمليات : كل علم مفيد ، لا شيء من الجــهل علـم = بعـض المفيـد ليس جهلا .

☆ مثال أخر : كل إنسان حيوان ، لا شيء من الفرس حيوان = بعـض الحيـوان ليس بفرس[1] .

☆ مثاله فــى الشـرطيات المتصلـة اللزوميـة : كلمـا كـانت الشـمس طالعـة فالنـهار الموجود ، ليس كلما كانت الأضواء طبيعية كانت الشـمس طالعـة = ينتـج قـد لا يكون إذا كان النهار موجودا كانت الأضواء طبيعية .

وهو يرتد إلى الشكل الأول بعكس المتقدمتين[2] ، هكذا :كل مفيـد علـم ، ولا شيء من العلم بجهل = ليس كل مفيد جهلا . كـل حيـوان إنسـان ، لا شـيء مـن الإنسان بفرس = لا شيء من الحيوان بفرس.

❂ **الضرب الخامس** : ما يتألف من جزئية موجبة صغرى ، وسالبة كلية كبرى ، وهو الضرب الذى يجتمع فيه الخستان ، وينتج جزئية سالبة ، ورموزه : ج م مع ك = ج س ، ويسمى ضرب الاستثناء[3] .

☆ مثاله فى الحمليات : بعض الإنسان حيوان ، ولاشيء من الفرس بإنسان = ينتج بعض الحيوان ليس بفـرس[4] ، وهـو يرتـد إلى الشـكل الأول بعكـس مقدمتيـه ، هكذا : بعض الحيوان إنسـان ، ولا شيء من الإنسان بفـرس = بعـض الحيـوان ليس بفرس .

---

(١) العلامة الملوى - شرح السلم ص٧٢ - ط الأزهر .

(٢) العلامة القطب الرازى - تحرير القواعد المنطقية ص١٤٧ .

(٣) العلامة الشيخ القويسنى - شرح القويسنى على متن السلم ص٣٨ .

(٤) العلامة الملوى - شرح السلم ص٧٢ .

وما يجرى فى الحمليات يجرى مثله فى الشرطيات المتصلة اللزومية على ما سبق التنويه اليه ، وما ذكرته لك من اعتبارها خمسة أضرب منتجه ، وأحد عشر ضربا غير منتج هو رأى المتقدمين[1] من المناطقة على ما سلف القول به .

❁ **ثانيا : الأضرب التى زادها المتأخرون فى إنتاج :-**

ترجع تلك الزيادة من حيث العدد إلى ثلاثة أضرب يعتبرونها منتجة ، وترجع تلك الزيادة من حيث السبب إلى اعتبارهم الشرط فى الشكل الرابع قائما على أحد أمرين : إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما بالكيف ، مع كلية إحداهما ، فالأمر الثانى يقتضى أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة ، وان اجتمع فى كل من تلك الثلاثة خستان ، والأضرب الثلاثة الزائدة عند المتأخرين هى :

❁ **الضرب السادس** : ما يتألف من سالبة جزئية صغرى ، وموجبة كلية كبرى ، وينتج سالبة جزئية ، ورمزه چ س مع ك م = ج س[2] .

☆ مثاله فى الحمليات : بعض الطعام ليس جيدا ، كل ما يغتذى به طعام = بعض ما ليس جيدا يغتدى به .

☆ مثال أخر : بعض الإنسان ليس بجماد ، وكل ناطق إنسان = بعض الجماد ليس بناطق[3] ، وهو لا ينتج الا جزئيا سالبا ، وإلا كان مخالفا للشروط التى وضعها المناطقة .

---

(١) المصدر السابق ص٧٢ وحاشية الصبان .

(٢) هذا الترتيب هو الذى تابعت فيه العلامة القطب الرازى - راجع تحرير القواعد المنطقية ص١٤٧ .

(٣) العلامة الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٧ .

☆ مثال أخر : بعض المستيقظ ليس بنائم ، وكل كاتب مستيقظ = بعض النائم ليس بكاتب[1] ، واذا خالف القواعد التى وضعها المتأخرون فانه يكذب مرة ، ويصدق أخرى ، وبالتالى لا يكون مطرد الإنتاج ، وما يجرى فى الحمليات يجرى مثله فى الشرطيات المتصلة ، على الرأى الراجح ، ولا اعتداد بالرجوح الذى يقصر الأشكال الأربعة على الحمليات فقط .

وهو يرتد إلى الشكل الثانى لا إلى الأول بعكس الصغرى ، وينتج النتيجة المذكورة بعينها[2] ، ويمكن أن يرتد الثانى إلى الأول بالطرق المعروفة لكنه سيكون نوعا من رد الشكل الثانى إلى الأول ، وليس رد الرابع إلى الأول ، فتذكر الفرق تدرك دقة العبارة .

۞ **الضرب السابع** : ما يتألف من كلية موجبة صغرى ، وسالبة جزئية كبرى ، وينتج جزئية سالبة[3] ، ورمزه : ك م مع ج س = ج س .

☆ مثاله فى الحمليات : كل إنسان حيوان ، وبعض الجماد ليس بإنسان = بعض الحيوان ليس بجماد[4] .

☆ مثال أخر : كل عنب فاكهة ، وبعض الخشب ليس عنبا = بعض الفاكهة ليس خشبا

وهو يرتد إلى الشكل الثالث ، بعكس الكبرى ، وينتج النتيجة المطلوبة[5] ، ولا يرتد إلى الشكل الثانى ، أو الأول بالعكس أبدا ، ثم أنه إذا لم تتكامل شرائطه فان الإنتاج فيه لن يطرد ، وإنما سيكذب مرة يصدق أخرى عند القائلين به ، أما

---

(١) العلامة الملوى – شرح السلم ص٧٣ – ط الأزهر .
(٢) القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٤٧.
(٣) شرح السلم ص٧٣ .
(٤) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم
(٥) العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية ص١٤٧ .

عند المتقدمين فانهم لا يعتبرونه منتجا ،وإنما يرونه عقيما لعدم اعتدادهم بما أضافه المتأخرون لإنتاج الشكل الرابع من شروط .

❋ **الضرب الثامن** : ما يتألف من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ، وينتج سالبة جزئية أيضا متى روعيت شرائط القائلين به ، ورمزه : ك س مع ج م = ج س .

☆ مثاله في الحمليات : لا شيء من المتحرك بساكن ، وبعض المتنقل متحرك = بعض الساكن ليس بمنتقل[1] ، وقس ما يجرى في الشرطيات المتصلة اللزومية على ما جرى في الحمليات ، وهو الرأى المعتبر والأدلة عليه متظاهرة .

ويرتد إلى الشكل الأول بعكس الترتيب في المقدمات بأن تجعل الصغرى كبرى لأنها كلية ، والكبرى صغرى ، لأنها جزئية ، وهما مما نص عليه في شرائط إنتاج الشكل الأول من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى .

[د] تنبيهات لابد منه :-

❋ **الأول** : ذهب البعض إلى أن الأشكال ثلاثة فقط ، وليست أربعة ، لأن الرابع منها هو الأول بعينه ، قدمت فيه الكبرى لموافقته له في الصورة ، وليس الأمر كذلك ، إذا الأشكال تتغير باعتبارات عديدة منها :-

[أ] اعتبار وجود الحد الأوسط فيها سواء في الحمل او الوضع أو فيهما .

[ب] أن الأشكال تتغير باعتبار موضوع النتيجة ومحمولها ، ولا يتغير ذلك إلا بتغير النتيجة[2] ، فلو كان الرابع هو الأول تحدث نتائجها ، وحيث أن النتائج

(١) العلامة الملوى - شرح السلم ص٧٣ .

(٢) العلامة عبدالرحمن الخضرى - شرحه على سلمه ص٣٥ .

متخالفة فقد بان أن الشكل الرابع غير الأول ، بشروط كل منها ، وموضع الحد الأوسط ، والأضرب المنتجة والعقيمة .

- **الثانى** : ذهب البعض إلى أن الأشكال الأربعة تجرى فى القياس الحملى فقط ، ولا تجرى فى القياس الشرطى ، وهذا رأى ضعيف ، والصحيح جريان الأشكال الأربعة فى الحمليات والشرطيات ، كما سبق التنبيه عليه والتمثيل له[1] .

كما أن الرأى الراجح هو عدم اختصاص الأشكال الأربعة بالحمليات ، بل تكون فى القياس الشرطى أيضا ، لأن جعل الأوسط تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى ، يسمى شكلا رابعا ، وبالتالى فهو يجرى فى الحمليات والشرطيات[2] ، والمقدم هو المساوى للموضوع ، كما أن التالى هو المساوى للمحمول ، ومنكر جريانه فى الشرطيات رأيه مرجوع .

- **الثالث** : ذهب المتقدمون إلى أن الضروب المنتجة فى الشكل هى الخمسة الأولى ، والثلاثة التى تلتها هى العقيمة[3] ، وبالتالى فالعقيم عندهم أحد عشر ضربا على أساس أن هذه الثلاثة لا تطرد فى الإنتاج . بينما ذهب المتأخرون إلى أن المنتج ثمانية ، والعقيم ثمانية ، وأضاف المتأخرون بعض الشرائط حتى يكون الإنتاج مطردا .

- **الرابع** : ترتب على الاختلاف فى عدد الأضرب المنتجة فى الشكل الرابع اختلاف فى عدد الضروب المنتجة والعقيمة فى جملة الأشكال الأربعة باعتبار أن جملة الضروب هى أربعة أشكال فى ستة عشر ضربا يكون الحاصل ٤ × ١٦ = ٦٤ اربعة وستون وجها .

---

(١) العلامة الشيخ القويسنى – شرح القويسنى على متن السلم ص٣٩ .

(٢) العلامة الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم ص٦٩ .

(٣) العلامة الصبان – حاشية الصبان على شرح السلم .

المنتج منها على رأى المتقدمين – باعتبار أن أضـرب الشـكل الرابـع المنتجـة خمسة – تسعة عشر ضربا فى الأشكال الأربعة كلها ، هى :

٤ × الشكل الأول + ٤ × الشكل الثانى + ٦ × الشكل الثالث + ٥ × الشكل الرابع تكون الجملة = ١٩ ، وتكون العقيمة ٤٥ ضربا على رأى المتقدمين أيضا .

= المنتج علـى رأى المتـأخرين – باعتبـار أن أضـرب الشـكل الرابـع المنتجـة ثمانية – اثنان وعشرون ضربا فى الأشكال الأربعة كلها ، وهى :–

٤ × الشكل الأول + ٤ × الشكل الثانى + ٦ × الشكل الثالث + ٨ × الشكل الرابع تكون جملة المنتج = ٢٢ ، وتكون العقيمة ٤٢ على رأى المتـأخرين ، ولعلـك عرفت وجه الخلاف ، وما ينتج عن ذلك الأختلاف من عدد العقيم أو المنتج .

❁ الخامس : أن النتيجة تتبع الأخس دائما فـى الجزئيـة والسـلبية حتـى لـو كـانت المقدمتـان سـالبتين فإنـهما تتبعـهما ، فـإذا كـان إحداهمـا جزئيـة كـانت النتيجـة جزئية ، واذا كانتا كليتين فى الشكل الثـالث كـانت النتيجـة جزئيـة الا إذا كـان الأصغر مسورا بالسور الكلى فى الصغرى ، أو عكسـها ، فانه يفيده[1] ، وقد عرضنا لك ذلك فى الشكل الثالث فراجعه فى مكانه تظفر به .

❁ السادس : أن طرائق الإسقاط والتحصيل تجرى فى الأشكال الأربعة بالإسقاط تظهر المنتجة ،والتحصيل يظهر العقيمة ، والعكس بـالعكس فـى كـل منـهما مـع ضـرورة ملاحظة المفاهيم التى اتفق عليها الناطقة ، وصارت قواعد عندهم .

❁ السابع : أن الأشكال التالية للأول يمكن ان ترتد اليه فى بعـض ضروبـها أو كلـها بأحد الطرق الثلاثة أو ببعضها ، أو بها كلها ، وهى :–

[١] دليل العكس . [٢] دليل الخلف .

[٣] دليل الافتراض .

---

(١) العلامة الملوى – شرح السلم ص٧٤ .

كما أن هناك بعض الضروب وبخاصة فى الرابع ، لا ترتد إلى الأول أبدا ، وإنما ترتد إلى الثاني ، أو الثالث ، على ما هو مبين فى الجوانب التى سلفت .

◉ الثامن : أن ترتيب الأشكال من الأول للرابع قائم على اعتبار الأكمل والأشرف أولا ، ثم الذى يليه فى الشرف والكمال ثانيا ، ثم البعيد عن الخستين ثالثا ، وأخيرا يأتى الرابع باعتبار أنه مكمل القسمة العقلية ، وهو عكس الأول تماما من ناحية وضع الحد الأوسط ومن ثم فانه أيضا عكسه فى الترتيب فحيث كان الشكل الأول أولا ، فلابد أن يكون الرابع أخيرا .

◉ التاسع : أننى ذكرت لك أمثلة القياس الشرطى الاقترانى فى كل ما ذكرته لك فى الحمليات باعتبار الأشكال الأربعة ، مع ملاحظة أن القول باعتبار الشرطى خارجا عن الاقترانى مرجوح ، لأن القياسى الاقترانى من حيث المفهوم يدخل فيه الحملى والشرطى معا ، وقد سبق القول به ، وبيان أنه القول الذى تدعمه الأدلة .

◈ بقى أن يقال أن القياس الاستثنائى بقسميه – الاتصالى والانفصالى ما موقفنا منه ؟

✍ والجواب : أننا سوف نعرض لك ما تركناه بجانب أننا سنعرض عليك القياس الاستثنائى من حيثياته المتعددة ، كما أنا سنلمح إلى قياس الخلف ، وفوق ذلك سنذكر لك تقسيمات أخرى للقياس على النحو الذى نسأل الله تعالى التسديد فيه والقول الصائب والأجر الجزيل . أنه نعم المولى ونعم النصير ، وحاول أن تضع لنفسك تدريبات عليها ففي ذلك خير كثير .

أسئلة تحصيلية وأخرى تحضيرية

س١ : عرف الأشكال الأربعة وبين وجهة انقسامها إلى أربعة ، ولماذا لم تزد عليها ، وهل تنقص عنها مع التعليل ؟

س٢ : يرى كثير من المناطقة أن مدار تقسيم الأشكال إلى أربعة راجع إلى موضوع الحد الأوسط من القدمات ، ويرى غيرهم غيره . أشرح الآراء فى المسألة والترجيح لما تختار مع التعليل فى أمثلة واضحة .

س٣ : عرف كلا من : الشكل – الضرب – الحد الأوسط – الحد الأصغر – الحد الأكبر – القرينة – الهيئة مع التمثيل ؟

س٤ : عرف الشكل الأول ؟ واذكر شروط إنتاجه مع التمثيل ، وماذا لو لم يتحقق شرط الكيف أو الكم مثلا ؟

س٥ : كيف نعرف الضروب المنتجة من العقيمة فى الشكل الأول ؟ اشرح كلا الطريقتين مع الأمثلة فى الحمليات والشرطيات اللزومية ؟

س٦ : ماهى أضرب الشكل الأول المنتجة ولماذا كان اولا فى الترتيب وأكملها عند المناطقة ؟ مع ذكر أمثلة تفيد التعليل ؟

س٧ : فى الأمثلة الآتية أخطاء فى النتيجة . بين وجه الخطأ فيها :-

كل الطعام فاكهة ، وكل الفاكهة عنب ، كل حيوان إنسان ، ولا شيء من الإنسان بناطق ، بعض التفاح خشب ، وكل خشب يصلح لصنع السرير .. الدواء مفيد ، وكل مفيد يطير فى الهواء .

س٨ : فرق بين فساد القياس باعتبار المادة ، وباعتبار الصورة فى أمثلة من عندك ؟

س٩ : وضع المناطقة للقياس قواعد باعتبار التركيب والكيف والاستغراق . فما القواعد التى تتفرع عن الثلاثة ؟ مع ذكر أمثلة ؟

س١٠ : عرف الشكل الثانى ، وبين أضربه المنتجة وطرق ردها إلى الشكل الأول بالعكس مرة ، والخلف أخرى ، والافتراض ثالثة ، فى أمثلة حملية مرة وشرطية مرة أخرى ؟

س١١ : بين شرائط إنتاج الشكل الثانى وكيفية التعرف على المنتج والعقيم فيها عن طريقى التحصيل والإسقاط ؟ ولماذا لا ينتج موجبات كلية أو جزئية ؟

س١٢ : ما هو الشكل الثالث مع بيان شرائطه باعتبار الكيف والكم ؟ ولماذا لا ينتج كليات موجبة أو سالبة ، بينما ينتج الجزئيات الموجبة والسالبة ؟

س١٣ : ما هى الأضرب المنتجة ولماذا كانت فى الأول أربعة وفى الثانى كذلك ، أما فى الثالث فكانت سته ؟ مع ذكر أمثلة ؟

س١٤ : هل يرتد الضرب السادس من الشكل الثالث إلى الأول بطريق العكس ولماذا ؟ مع بيان كيفية ارتداده إلى الأول بطريق الخلف ؟

س١٥ : عرف طريق الخلف والافتراض والعكس ؟ مع ذكر أمثلة توضيحية ؟

س١٦ : تحدث عن الشكل الرابع باعتبار تعريفه وأضربه المنتجة وشرائط إنتاجه ؟

س١٧ : هناك خلاف بين المناطقة فى قبول الشكل الرابع أو الاستغناء عنه وفى عدد أضربه المنتجة . فما هو ذلك الخلاف ورأيك المسألة ؟

س١٨ : هل يشترط ضرورة الاطراد فى النتائج أم يكفى فيها مجرد الصدق مع ذكر أمثلة ؟

س١٩ : ما هى الأضرب التى زادها المتاخرون فى الشكل الرابع مع ذكر أمثلة ، وبيان موقف المتقدمين من حصرها فى خمسة فقط ؟

س٢٠ : هل يدخل الأشكال الأربعة القياس الحملى والشرطى الأقترانى معا أم أنها تستقل بالحملى فقط . أذكر الآراء فى المسألة مع الترجيح ؟



ها أنذا قد طوفت بك فى جوانب عديدة من مباحث التصديقات فى المنطق ولعلك قد رأيت حجم المعاناة التى تحملتها أنا فى سبيل أن ابلغ بك شاطئ الآمان فى كثير من القضايا والموضوعات المنطقية التى اعتصمت بالجفاف فى كثير من الأحيان .

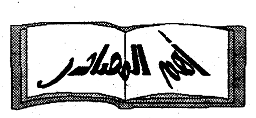
ومن غير القول بالمن المكروه أنى ربما أسرفت فى بعض المناطق التى كنت أشعر فيها بالكثير من الغموض لدى الدارسين ، وكانوا كثيرا ما يتساءلون عنها ، طالبين توضيحها ، والمزيد من الشرح لها والتعليق عليها ، وقد فعلت .

بيد أنه مما يلفت الفكر أن المباحث العقلية عند العرب ومفكرى المسلمين ، قد نالت عناية كبيرة وأن مفكرى المسلمين قدموا الكثير مما فيه الجدة والجودة معا ، وأنهم بجانب ذلك استخدموا القضايا المنطقية كأدلة تفيد فى معرفة ألوان الجدل ، وتقديم الأدلة المقبولة على الناحية العقلية ، بحيث تكون قائمة فى باب الدلالة على الأحكام الشرعية أيضا خدمة لدين الله رب العالمين .

فإن أكن وفقت فذاك من فضل الله تعالى ،وإن تكن الأخرى فذلك من تقصير نفسى ، واسأل الله السداد والتوفيق .أنه نعم المولى ونعم النصير وهو على كل شيء قدير .

دكتور

محمد حسينى موسى محمد الغزالى



📖 جمعت أهم هذه المصادر من أسفل الصفحات ، وربما فاتنى الكثير ، وعذرى أن الله تعالى ابتلانى وأنا بما قضاه الله تعالى على غاية القبول والإيمان مع التسليم فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

[١] القرآن الكريم

[٢] صحيح الإمام البخارى

[٣] صحيح الإمام مسلم

[٤] مسند الإمام أحمد

[٥] المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

[٦] القاموس المحيط – العلامة الفيروزابادى .

[٧] أساس البلاغة للعلامة الزمخشرى .

[٨] قطر المحيط – المعلم بطرس البستانى .

[٩] الدكتور : السيد عبدالقاهر – علم اللغة .

[١٠] لسان الميزان .

[١١] الدكتور : حسن عبداللطيف – النحو العربى منهجا ودراسة .

[١٢] معجم مقاييس اللغة .

[١٣] تهذيب التهذيب .

[١٤] المعجم الوسيط .

[١٥] المعجم الوجيز .

[١٦] المنجد فى اللغة والاعلام – المعلوف .

[١٧] الشيخ القويسنى – حاشية القويسنى على متن السلم وبهامشه تقريرات الدروى .

[١٨] شيخ الإسلام ابن تيميه – مجموع الفتاوى – المنطق – المجلد التاسع

[١٩] شيخ الإسلام ابن تيميه – الرد على المنطقيين – تحقيق د: محمد عبدالستار نصار وأخر .

[٢٠] شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى – حواش شريفة على شرح الأخضرى .

[٢١] شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى – حاشية الباجورى على متن السلم .

[٢٢] شيخ الإسلام إبراهيم الباجورى – حاشية الباجورى على السمرقندية فى علوم البلاغة .

[٢٣] العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى – إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق .

[٢٤] العلامة أبو العرفان الصبان – حاشية الصبان على شرح السلم للملوى .

[٢٥] العلامة الأنبابى – تقريرات الأنبابى على حاشية الباجورى .

[٢٦] العلامة عبدالرحمن الأخضرى – متن السلم المنورق ط الحلبى .

[٢٧] العلامة عبدالرحمن الأخضرى – شرح الأخضرى على سلمه ط الحلبى .

[٢٨] العلامة الشيخ عمر خطاب الدروى – تقريرات الدروى على شرح القويسنى .

[٢٩] العلامة عبدالله الخبيصى – شرح الخبيصى على متن تهذيب المنطق .

[٣٠] العلامة شيخ الإسلام زكريا الأنصارى – حاشية الأنصارى على ايساغوجى .

[٣١] العلامة أثير الدين الأبهرى – متن ايساغوجى – ط الحلبى .

[٣٢] العلامة السيد الشريف الجرجانى – حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية .

[٣٣] العلامة إمام الحرمين الجوينى – الكافية فى الجدل – تحقيق د: فوقية حسين محمود .

[٣٤] الدكتور : على سامى النشار – مناهج البحث عند مفكرى المسلمين – دائر المعارف .

[٣٥] العلامة الشيخ حسن العطار – حاشية العطار على ايساغوجى ط الحلبى .

[٣٦] العلامة الشيخ عبدالرشيد الجونفورى – الرسالة الرشيدية – ط الحلبى .

[٣٧] العلامة الشيخ محمد فضل – منور الأذهان فى علم البيان .

[٣٨] العلامة القطب الرازى – تحرير القواعد المنطقية – ط الحلبى .

[٣٩] العلامة القزوينى – شرح الرسالة الشمسية – ط الحلبى .

[٤٠] الدكتورة فردوس يسرى – المنطق القديم – مطبعة صبرى ١٩٨٥م .

[٤١] الدكتور عوض الله جاد حجازى – المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم ط دار الطباعة المحمدية
[٤٢] الدكتور أبو العلا عفيفى – المنطق التوجيهى – مطبعة لجنة التأليف .
[٤٣] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – دراسات فى المنطق القديم .
[٤٤] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – النديم فى المنطق القديم جـ١ التصورات .
[٤٥] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – المنطق بين السظيم والتقنين .
[٤٦] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – الوليد المنطق فى علم المنطق .
[٤٧] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – حصاد الاقتصاد فى الاعتقاد جـ٣ الأفعال الالهية
[٤٨] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – حبو الوليد فى علم التوحيد .
[٤٩] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – فى التيارات الفكرية المعاصرة .
[٥٠] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – الغزاليات فى السمعيات
[٥١] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – المدخل التام لعلم الكلام .
[٥٢] الدكتور محمد حسينى موسى محمد الغزالى – أوراق منسية في النصوص الفلسفية .
[٥٣] الدكتور أحمد طلعت الغنام – المنطق الآرسطى القديم – دار محسن ١٩٨٦م .
[٥٤] الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم السكندرى – تيسير القواعد المنطقية .
[٥٥] العلامة ابن مالك – ألفية ابن مالك فى النحو والصرف .
[٥٦] الدكتور ياسر عبداللطيف – دراسات فى المنطق – ط صفوت ١٩٧٥م .
[٥٧] الدكتورة سهير عبدالخالق زكى – دراسات فى المنطق القديم ط ١٩٧٧م .
[٥٨] الدكتور على حسب الله – أصول التشريع الإسلامى – ط دار المعارف .
[٥٩] الدكتور وفاء صفوت – دراسات فى المنطق اليونانى – ط المكتبة الحديثة ١٩٧٥م .
[٦٠] الدكتورة وفاء مصطفى – دراسات فى منطق الأقدمين – المكتبة العلمية ١٩٧٧م .
[٦١] الدكتورة وفاء مصطفى – المنطق الصورى – طبعة أبو الوفا ١٩٧٨م .
[٦٢] العلامة شهاب الدين الملوى – شرح السلم المنورق – ط المعاهد الأزهرية .

[٦٣] الدكتورة فاتن رضوان – دراسات فى المنطق القديم ط الفجر ١٩٨١م .
[٦٤] الدكتور محمد عبدالمهيمن عبدالرحمن اليهمى – دراسات فى المنطق الحديث ومناهج البحث بالاشتراك ١٩٩٠م .
[٦٥] الدكتور مصطفى رضوان – دراسات فى منطق اليونان – ط التوفيق ١٩٦٧م ز
[٦٦] الدكتور رمضان عبدالتواب – دراسات فى المنطق – ط الانتصار ١٩٧٤م .
[٦٧] الدكتورة سلوى منتصر – منطق القضايا – ط المكتبة العلمية ١٩٧٦م .
[٦٨] العلامة الأجهورى – حاشية الأجهورى على شرح السلم – ط الحلبى .
[٦٩] الدكتور صابر فاضل – المنطق الصورى – ط النسور الحديثة ١٩٧٥ م .
[٧٠] الدكتورة وفاء مختار – المنطق الصورى – ط الأصدقاء ١٩٧٧م .
[٧١] العلامة السيوطى – صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام – ط مجمع البحوث الإسلامية
[٧٢] الدكتور محمد حسنى الزين – منطق ابن تيمية ومنهجه الفكرى . ،
[٧٣] الدكتورة وفاء مرسى – المنطق الصورى – ط بركات ١٩٧١م .
[٧٤] الدكتور سامى عبدالمنصف – دراسات فى المنطق ط الفجر الجديد ١٩٧٣م .
[٧٥] الدكتورة محاسن إبراهيم – المنطق اليونانى – ط النور الحديثة ١٩٧٧م .
[٧٦] الدكتور أنور خالد – المنطق القديم – تصورات وتصديقات – ط الأخوة ١٩٦٧م .
[٧٧] الأستاذ رضوان عبدالباقى – دراسة فى القضايا – مخطوط .
[٧٨] العلامة السعد التفتازانى – متن تهذيب المنطق والكلام .
[٧٩] الأستاذ يوسف رمضان – دراسات فى المنطق ا لصورى – ط الأصدقاء ١٩٥٧م .
[٨٠] الدكتور صلاح عبدالبديع خيرى – المنطق الصورى – ط الشرق الجديد ١٩٥١م .
[٨١] الدكتوة ناهد مصطفى – المنطق القديم – ط ريحان ١٩٥٧م .
[٨٢] الشيخ عبدالمجيد جبران – رسالة فى المنطق – مخطوط .
[٨٣] الشيخ صبرى عبدالجواد النبهانى – رسالة فى منطق العكس – مخطوطة .

[٨٤] العلامة نور الدين عبدالفتاح - حول القضايا الشرطية - ط الفجر الجديد ١٩٥٧م .

[٨٥] العلامة عضد الدين الايجى - المواقف - ط بيروت .

[٨٦] الدكتورة محاسن إبراهيم - المنطق اليونانى - ط الأصدقاء ١٩٨٥م .

[٨٧] الدكتورة أنور خالد - المنطق القديم - تصورات وتصديقات ط ١٩٨٦م .

[٨٨] الأستاذ رضوان الباقى - دراسة فى القضايا .

[٨٩] الشيخ حسن عبدالفتاح المنوفى - رسالة فى القضايا - مخطوطة .

[٩٠] الشيخ خالد عبدالمنصف عبدالجبار - المنطق القديم .

[٩١] الدكتورة نادية جمال الدين - فلسفة التربية عند أخوان الصفا - منشورات المركز العربى للصحافة ١٩٨٣م

[٩٢] الدكتور خالد توفيق رضوان - منطق الاستقراء - ط الفجر ١٩٧٦م .

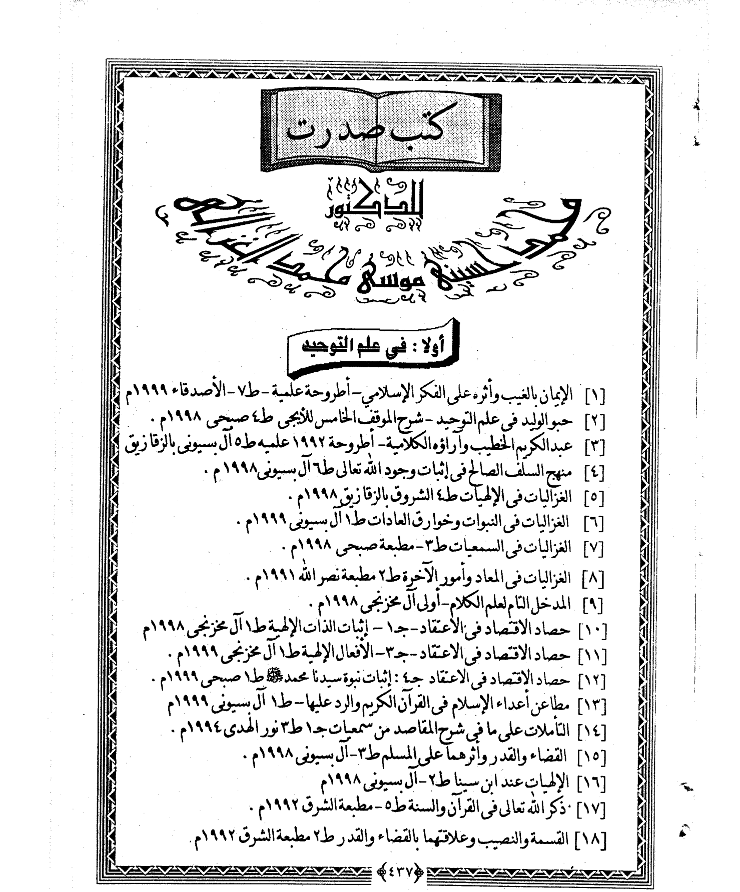
[٩٣] الأستاذة هناء صبرى - دراسات فى الاستقراء العلمى - ط النصر ١٩٧٥م .

[٩٤] الدكتورة تهانى فضل صفوت - دراسات فى المنطق الصورى .

[٩٥] الدكتور سامى خليل عبدالعظيم - المنطق القديم - ط النهضة ١٩٧٦م

[٩٦] الدكتور عبدالمنصف الجوهرى - المنطق وأشكاله - مطبعة يسرى ١٩٨٦م .

الفهرس



أولا : في علم التوحيد

[١] الإيمان بالغيب وأثره على الفكر الإسلامي - أطروحة علمية - ط٧ - الأصدقاء ١٩٩٩م

[٢] حبو الوليد فى علم التوحيد - شرح الموقف الخامس للأيجى ط٤ صبحى ١٩٩٨م .

[٣] عبد الكريم الخطيب وآراؤه الكلامية - أطروحة ١٩٩٢ علميه ط٥ آل بسيونى بالزقازيق

[٤] منهج السلف الصالح فى إثبات وجود الله تعالى ط٦ آل بسيونى ١٩٩٨م .

[٥] الغزاليات فى الإلهيات ط٤ الشروق بالزقازيق ١٩٩٨م .

[٦] الغزاليات فى النبوات وخوارق العادات ط١ آل بسيونى ١٩٩٩م .

[٧] الغزاليات فى السمعيات ط٣ - مطبعة صبحى ١٩٩٨م .

[٨] الغزاليات فى المعاد وأمور الآخرة ط٢ مطبعة نصر الله ١٩٩١م .

[٩] المدخل التام لعلم الكلام - أولى آل مخزنجى ١٩٩٨م .

[١٠] حصاد الاقتصاد فى الاعتقاد - جـ١ - إثبات الذات الإلهية ط١ آل مخزنجى ١٩٩٨م

[١١] حصاد الاقتصاد فى الاعتقاد - جـ٣ - الأفعال الإلهية ط١ آل مخزنجى ١٩٩٩م .

[١٢] حصاد الاقتصاد فى الاعتقاد جـ٤ : إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ ط١ صبحى ١٩٩٩م .

[١٣] مطاعن أعداء الإسلام فى القرآن الكريم والرد عليها - ط١ آل بسيونى ١٩٩٩م

[١٤] التأملات على ما فى شرح المقاصد من سمعيات جـ١ ط٣ نور الهدى ١٩٩٤م .

[١٥] القضاء والقدر وأثرهما على المسلم ط٣ - آل بسيونى ١٩٩٨م .

[١٦] الإلهيات عند ابن سينا ط٢ - آل بسيونى ١٩٩٨م

[١٧] ذكر الله تعالى فى القرآن والسنة ط٥ - مطبعة الشرق ١٩٩٢م .

[١٨] القسمة والنصيب وعلاقتهما بالقضاء والقدر ط٢ مطبعة الشرق ١٩٩٢م.

ثانيا : في الفلسفة والمنطق والتصوف والأخلاق

[١٩] رياض الأشواق فى الميتافيزيقا والأخلاق- ط٤ الشروق بالزقازيق ١٩٩٨م

[٢٠] غدوة المشتاق فى ربوع الأخلاق- ط٤ مطبعة حبيب بالزقازيق ١٩٩٨م

[٢١] خواطر حثيثة فى الفلسفة الحديثة- ط٤ الشروق بالزقازيق ١٩٩٨م .

[٢٢] أوراق منسية في النصوص الفلسفية- ط٣ صبحى بالزقازيق ١٩٩٨م .

[٢٣] المنطق بين التنظيم والتقنين ط١ الوطنية ١٩٩١م .

[٢٤] مناهج البحث بين التقليد والتجديد ط٣ الوطنية ١٩٩٢م .

[٢٥] أوراق مطوية في التصوف والصوفية ط٥ - آل بسيونى ١٩٩٨م .

[٢٦] انسام حية فى الأفكار الصوفية ط٤ الشروق ١٩٩٨م .

[٢٧] قيمة الصراع بين الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام ط٤ - آل بسيونى ١٩٩٨م

[٢٨] قضايا حبيسه فى الفلسفة الحديثة ط٣ الشروق بالزقازيق ١٩٩٨م .

[٢٩] النديم فى المنطق القديم- ط٤ مطبعة آل بسيونى ١٩٩٩م .

[٣٠] الوليد المنطق فى علم المنطق - التصورات - ط دار حبيب ١٩٩٨م .

[٣١] دراسات فى منطق التصديقات - ط١ - آل بسيونى للطباعة والكمبيوتر ١٩٩٩م .

[٣٢] التفكير الإنساني ومستوياته ط٢ - آل بسيونى ١٩٩٩م .

[٣٣] الشك فى الفكر الإنساني مفهومه ودلالاته ط٣ آل بسيونى ١٩٩٩م .

[٣٤] الولاية فى الفكر الصوفى وأصولها الشرعية- ط٢ مطبعة زاهر ١٩٩٥م.

[٣٥] ظاهرة القلق الإنساني بين الدين والعلم ط٣- رضوان ١٩٩٦م .

[٣٦] نظرية المعرفة عند ابن رشد - بحث محكم .

[٣٧] آراء واتجاهات فى الدين والفلسفة- ط٢ آل بسيونى ١٩٩٧م .

[٣٨] العلاقة بين بارمنيدس وأفلاطون- ط٤ مطبعة ياسر ١٩٩٥ القاهرة .

[٣٩] قضايا التصوف بين الأنصار والخصوم ط١ مطبعة نصر الله ١٩٨٨م .

[٤٠] التصوف المفترى عليه ط٢ مطبعة المنيرة ١٩٨٩م .

[٤١] الدلالة بين الأصوليين والمحدثين والمناطقة - ط١ حربى ١٩٩٤م .

[٤٢] فى الوجود وعلله- شرح النمط الرابع لابن سيناء - ط٢ مطبعة الهدى ١٩٩٢م .

[٤٣] آراء عبدالكريم الخطيب الفلسفية- أطروحة علمية ١٩٩٣م .

[٤٤] ابن باجة ومذهبه فى الأخلاق- أطروحة علمية ١٩٨٧م .

[٤٥] اثر الحب عند الصوفية على ادباء الرومانسية ط١ مطبعة رزق ١٩٨٨م

ثالثا : التيارات الفكرية والفرق والمذاهب المقارنة

[٤٦] أوراق متناثرة فى التيارات المعاصرة ط٤ القدس الشريف ١٩٩٨م
[٤٧] عقيدتنا رفع عيسى ونزوله بين الإسلام والنصرانية - أطروحة علمية ط٣ آل بسيونى ١٩٩٨م
[٤٨] من وحى البيان فى جماعة الشيطان ط٤ آل بسيونى ١٩٩٨م .
[٤٩] صدع البرهان فى جمهورى السودان ط٣ ياسر ١٩٩٧م .
[٥٠] وميض النصرانية بين غيوم المسيحية ط٥ حبيب ١٩٩٨م .
[٥١] حفيف الأفنان فى التعريف بالملل والنحل والأديان - ط٤ دار غريب ١٩٩٨م .
[٥٢] مقدمة ضرورية فى نشأة الفرق الإسلامية ط١ آل بسيونى ١٩٩٩م .
[٥٣] رؤية نقدية فى الفرق الإسلامية ط٢ الشروق ١٩٩٦م .
[٥٤] قضايا المسيحية وموقف الإسلام منها - ط٢ مطبعة طارق ١٩٩٣م .
[٥٥] بين المسيحية والإسلام فى القيم والأحكام ط٢ مطبعة حسنى ١٩٨٤م .
[٥٦] علاقة اليهودية الدينية بالعهد القديم ط٣ مطبعة يسرى ١٩٩٤م .
[٥٧] اليهودية من الأرض إلى الاعتقاد ط١ مطبعة نصر الله ١٩٨٧م .
[٥٨] العهد القديم بين المفهوم والدلالة ط٣ مطبعة الشرق ١٩٩٣م .
[٥٩] الرد الجميل على شبهات صموئيل ط٢ دار منصور ١٩٩٥م .
[٦٠] الرد المنجار على قول النجار ط١ مطبعة ناصر ١٩٨٢م .

رابعا : فنون متفرقات

[٦١] الإسلام وتعبئة الشعور العام - ط١ مطبعة محروس ١٩٩١م .
[٦٢] لماذا انتشر الإسلام ؟ ط٥ الأصدقاء ١٩٩٩م .
[٦٣] الدرة النيرة فى الدفاع عن السنة المطهرة جـ١ مطبعة غريب أولى ١٩٩٢م
[٦٤] حلف الفضول عند العرب وأثره فى العصر الحديث ط٢ صنعاء ١٩٩٧م .
[٦٥] درة المدد بتفسير سورة المسد ط٤ الأنوار ١٩٩٧م .
[٦٦] لماذا ينكمش أبناء الإسلام جـ١ - ط٣ القدس ١٩٩٥م .
[٦٧] الخطاب بين الأصوليين ودعاة الحداثة مفهومه وقراءاته - ط١ آل بسيونى ١٩٩٩م .
[٦٨] دور الأعلام المصرى ما بين ١٩٦٥م إلى ١٩٧٣م - أطروحة علمية ١٩٧٩م .

خامسا : الأدبيات

(أ) المسرح

[١] وهذا مذهبى : مسرحية جادة مرتجلة ط٨ آل بسيونى ١٩٩٩م .
[٢] أطعموا الجائعين - مسرحية تراجيدية - ط٤ آل بسيونى ١٩٩٨م .
[٣] المدرس الكشكول - مسرحية كوميدية هادفة - مطبعة غريب ١٩٩٤م .
[٤] ثورة الضمير - مسرحية فى اللامعقول - ط٤ مطبعة صبحى ١٩٩٣م .
[٥] يا بنى . . أحفظ ثار الشهيد - مسرحية جادة مرتجلة ط٣ عفت ١٩٩١م
[٦] صرخة أم - مسرحية هادفة - ط٤ - الشرقية ١٩٩٠م .
[٧] أم وأبناؤها فى معركة - مسرحية تراجيدية - ط٥ - الوطنية ١٩٨٧م .
[٨] مراحل الحقد احترقت - مسرحية ملهاه - ط٤ مطبعة ياسر ١٩٨٤م .
[٩] الحوار الداخلى والمنولوج النفسى - مسرحية رومانسية ط٤ - غريب ١٩٩٠

(ب) الشعر العربى

[١٠] التائه الغريب - ديوان فى الشعر العمودي ط٧ الأصدقاء ١٩٩٨م .
[١١] ظلال من الفكر - ديوان فى الشعر المرسل - ط٦ آل بسيونى ١٩٩٩م .
[١٢] خواطر شاعر - ديوان فى الشعر العمودى ط٣ غريب ١٩٩٣م .
[١٣] نفثة مهموم ودعوة مظلوم - ديوان فى الشعر المنثور ط٥ - توفيق ١٩٩١م
[١٤] أحلام الشباب - ديوان فى الشعر المرسل ط١ مطبعة نور ١٩٧٦م .
[١٥] مسافر عبر الأشواك - الطبعة الخامسة ط الأصدقاء ١٩٩٩م .
[١٦] من وحى الصبا - الطبعة الرابعة ١٩٩٨م .
[١٧] أحلام الفجر - الطبعة الخامسة ١٩٩٧م .
[١٨] مسافر على جناح الأشواك - الطبعة الثالثة ١٩٩٧م .
[١٩] مؤذن الفجر - الطبعة الثالثة ١٩٩٦م .
[٢٠] عواطف نبيلة - الطبعة الثالثة ١٩٩٧م .
[٢١] فتوحات إلهية - الطبعة الأولى - آل بسيونى للطباعة والكمبيوتر ١٩٩٩م .
[٢٢] إلهامات ربانية - الطبعة الأولى - آل بسيونى للطباعة والكمبيوتر ١٩٩٩م .

(جـ) الرواية

[٢٣] الوداع الأخير : رواية اجتماعية- ط ٥ آل بسيونى ١٩٩٨م .

[٢٤] امرأة المعلم قرني- رواية اجتماعية ط٣ الشروق ١٩٩٧م .

[٢٥] الجاهل متسلطا - رواية نقدية ط٥ مطبعة مرسى ١٩٩١م .

[٢٦] سالمة- رواية اجتماعية ط٤ دار منصور ١٩٩٠م .

[٢٧] لا تدعنى أنى . . . رواية اجتماعية ط٣ مطبعة نصر ١٩٨٩م .

[٢٨] مياسة . . رواية اجتماعية ط٤ ط نور ١٩٨٧م .

[٢٩] وداعا أيها اليأس- رواية نقدية ط٢ مطبعة مهيب ١٩٨٥م .

[٣٠] سلطان الغريزة- رواية من الخيال العلمى- ط٢ -مطبعة الهدى ١٩٨٧م .

[٣١] الوجدان المحترق- رواية نقدية- ط١ ١٩٨٢م .

[٣٢] صراع العقل مع العاطفة- رواية من الخيال العلمى- ط١ مطبعة زهران ١٩٨٣م .

[٣٣] شئ من الحقيقة- رواية واقعية ط٣ دار ناصر ١٩٨١م .

[٣٤] منصور البطل- رواية واقعية ط٣ مطبعة زاهر ١٩٨١م.

[٢٥] الشاب الرزين- رواية خيالية أدبية ط٤ دار ناصر ١٩٨٢م .

[٣٦] الفيلق الأزرق- رواية نقدية أخلاقية ط٥ دار خيرى ١٩٨٩ .

[٣٧] سويعات فى مدارس البنات- رواية نقدية اجتماعية فى أنظمة التعليم ط٣ دار ناصر ١٩٧٩م

[٣٨] أفراح وأتراح رواية رومانسية ط٦ هشام ١٩٩٠ .

[٣٩] أقسمت أن أروى- رواية نقدية- ط٤ مطبعة محسن ١٩٨٧م .

[٤٠] أشواق وأطواق- ط٣ مطبعة ١٩٧٨م.

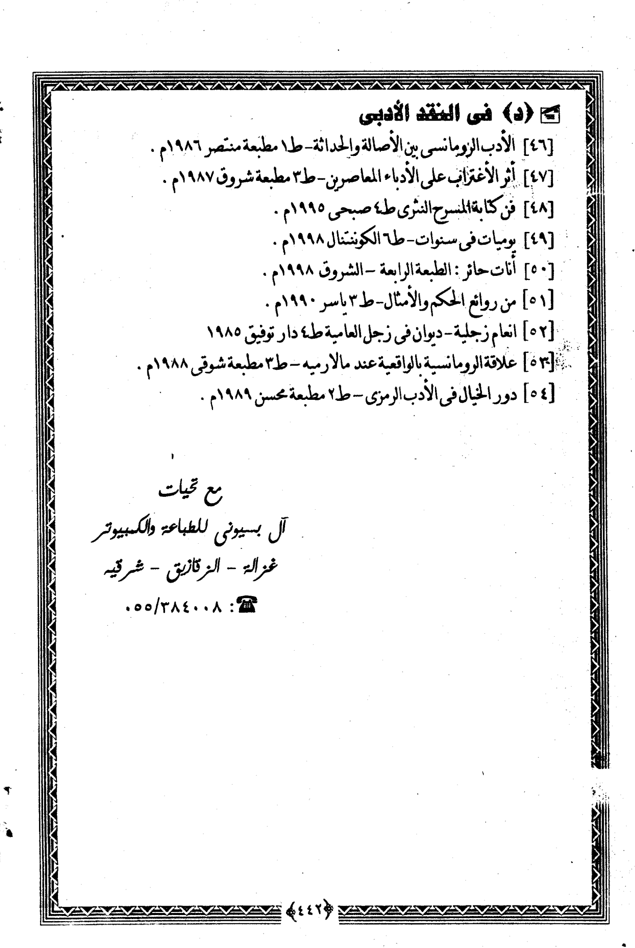
[٤١] الأخلاق أرزاق ط٣- مطبعة يسرى ١٩٨٨م .

[٤٢] أعاير عزة- ط٤ مطبعة الحاج وحيد ١٩٩١م .

[٤٣] أحلام السحر ط٤ مطبعة خالد ١٩٨٩م .

[٤٤] لمحات من حياتى- ط٤ مطبعة مهيب ١٩٧٨م .

[٤٥] ستشرق الشمس ذات صباح- رواية رومانسية- ط٥ اشرف ١٩٨٢م .



(د) فى النقد الأدبى

[٤٦] الأدب الرومانسى بين الأصالة والحداثة- ط١ مطبعة منتصر ١٩٨٦م .
[٤٧] أثر الأغتراب على الأدباء المعاصرين- ط٣ مطبعة شروق ١٩٨٧م .
[٤٨] فن كتابة المسرح النثرى ط٤ صبحى ١٩٩٥م .
[٤٩] يوميات فى سنوات- ط٦ الكونتنال ١٩٩٨م .
[٥٠] أنات حائر : الطبعة الرابعة -الشروق ١٩٩٨م .
[٥١] من روائع الحكم والأمثال- ط٣ ياسر ١٩٩٠م .
[٥٢] انعام زجلية- ديوان فى زجل العامية ط٤ دار توفيق ١٩٨٥
[٥٣] علاقة الرومانسية بالواقعية عند مالارميه- ط٣ مطبعة شوقى ١٩٨٨م .
[٥٤] دور الخيال فى الأدب الرمزى- ط٢ مطبعة محسن ١٩٨٩م .

مع تحيات
آل بسيونى للطباعة والكمبيوتر
غزالة - الزقازيق - شرقيه
☎: ٠٥٥/٣٨٤٠٠٨



دكتور

محمد حسينى موسى محمد الغزالى

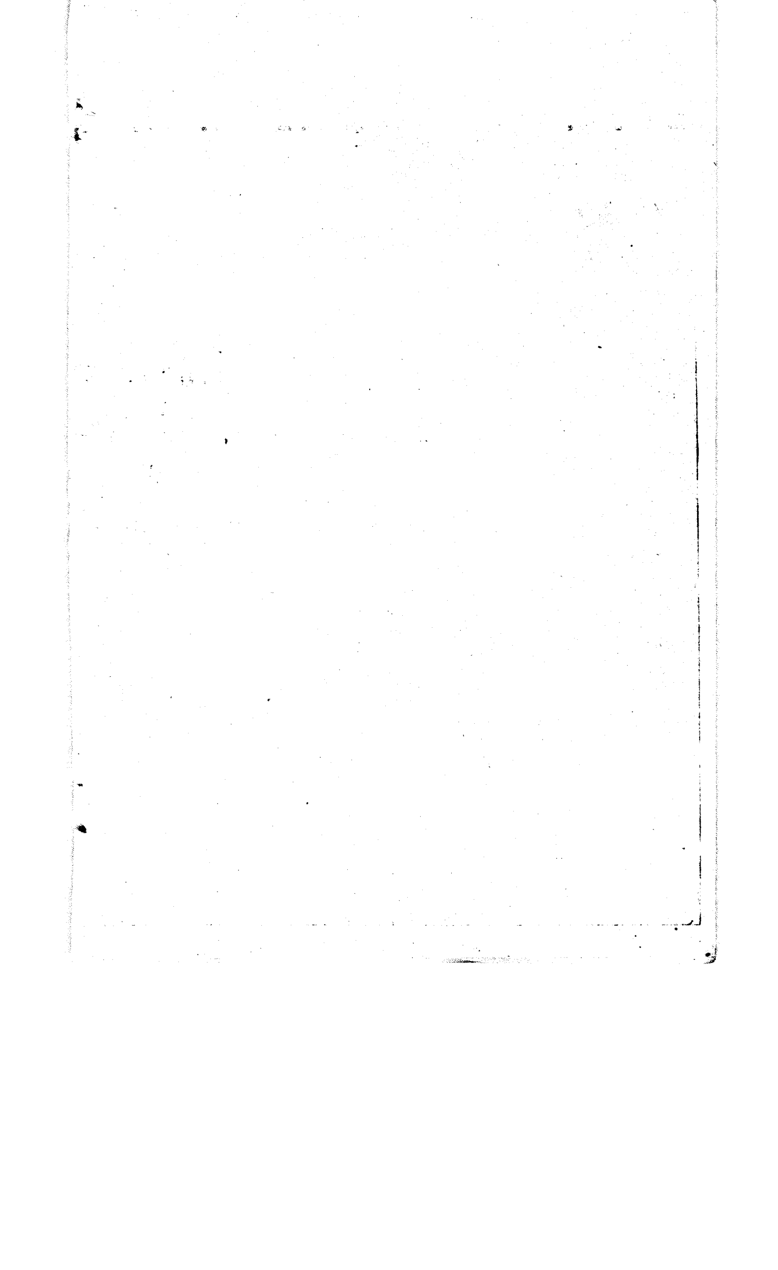
الغزاليات فى منطق التصديقات

رقم الإيداع : ٩٩/١٦٨٨٣ فى ٢٠/١١/١٩٩٩

الترقيم الدولى : ____________

آل بسيونى للكمبيوتر - غزالة - الزقازيق شرقية

☎ : ٠٥٥/٣٨٤٠٠٨



إسم الطالبـــة : ________________________

الفرقة والشعبة : ________________________

إسم المـــادة : ________________________

إسم الدكتــور ________________________

عنوان موضوع التلخيص